

من نوادر المخطوطات

التعليق على كتاب نسيبويه

تأليف

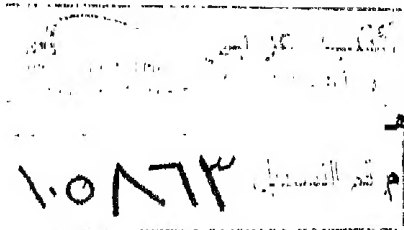
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الرابع


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية



الطبعة الأولى
رجب ١٤١٥ هـ
ديسمبر ١٩٩٤ م



هَذَا بَابُ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُحَلَّوفِ بِهِ وَسُقُوطِهَا (١)

أنشدنا أبو بكر (٢)

أَلَا نَادَتْ أَمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحَزُنَنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي
فذلك هذا على أن الأصل باء الجر، لأن من يقول: (والله)، إذا
أضمر (٣) قال: (بِهِ لِأَفْعَلَنْ)، فجرى هذا مجرى الأشياء التي تُرَدُّ (٤)
الضمير إلى أصله نحو: (أُعْطِيتُكُمْوهُ) في قول من قال: (أُعْطِيتُكُمْ)،
فإنما أبدل من الباء الواو، ثم أبدل من الواو التاء، واستعمل الفعل
مضمراً، كقولك: (بِسْمِ اللَّهِ) ونحوه (٥).

(١) الكتاب ١٤٣/٢، والمقصود بحروف الإضافة هنا: حروف القسم وهي: (الواو، والباء، والتاء).

(٢) البيت من الوافر وهو مطلع قصيدة لغوثة بن سلمي بن ربيعة كما في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٣، وأنشده أبو علي الفارسي دون نسبة مسنداً لأستاذه أبي بكر بن السراج وفيه شاهد على إبدال الواو من الجارة في القسم، وإعادة الباء عند وصله بالمضمرات، فتقول: (بِكَ لِأَفْعَلَنْ، وبِهِ لِأَفْعَلَنْ) انظر المسائل العسكرية ٣٧/٣٧، وأنشده ابن جني شاهداً على هذه القضية في كيفية إضمار اسم الله تعالى في نحو قولك: (والله لأقومن)، وقال: إن هذا لا يجوز لك حتى تأتي بالباء التي هي الأصل، فتقول: (بِهِ لِأَقُومَنْ، وأسند إلى أبي زيد إنشاد البيت، ولم أجده في النوادر، انظر الخصائص ١٩/٢، ومزيد من التفصيل في هذه المسألة، وبالإسناد إلى أبي زيد أنشده أيضاً في سر صناعة الإعراب ١٠٤/١، ١٤٤، ولم ينشده ابن السراج في الأصول.

(٣) الإضمار هنا يعني إضمار لفظ الجلالة عند الحلف به.

(٤) في المخطوطة قَبْلَ قوله: (الضمير): (في التصغير) ولكنه أضرب عنها فضرب على كلمة (التصغير) وبقى (في)، وبوجودها يختل المعنى.

(٥) عرف أبو سعيد القسم بأنه «يَمِينٌ يحلف بها الخالف ليؤكد بها شيئاً يخبر عنه من إيجاب ==

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ قَبْلَ الْمُحْلُوفِ بِهِ عَوَضًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْوَاوِ

وذلك قول: إِي هَا اللَّهُ ذَا^(١).

قال أبو علي: إثباتهم اللام الساكنة المدغمة بعد الألف في المنفصلة كإثباتهم الباء الساكنة بعد الألف في المتصل نحو ذَا بَّةٍ وَشَابَّةٍ وَمَا أَشْبَهَهَا^(٢).

قال أبو العباس: منهم من يقول: (إِيَّ اللَّهُ)، فيحرك ياء (إِيَّ) بالفتح لالتقاء الساكنين^(٣)، ومنهم من يدعها على سكونها، لأن الساكن

أو جحد، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى، فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكدة هي القسم، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم بـ...، وأصل هذه الحروف: الباء، وهي صلة للفعل المقدّر، وذلك الفعل: (أَحْلَفْتُ، وَأَقْسَمْتُ) أو ما جرى مجرى ذلك، فإذا قال: (بِاللَّهِ لأُضْرِبَنَّ زيدًا)، فكأنه قال: (أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ)، وجعلوا الواو بدلًا من الباء، وخصّوا بها القسم، لأنها من مخرج الباء، واستعملوا الواو أكثر من استعمالهم الباء، لأن الباء تدخل في صلة الأفعال في القسم وغيره، فاختروا الواو في الاستعمال لانفراده بالقسم...، وأمّا التاء فإثباتها بدل من الواو، كما أبدلت منها في: (اتَّعَدْتُ، وَاتَّزَنْتُ) وأصله: (وَعَدْتُ، وَوَزَنْتُ) ولم تدخل إلا على اسم الله وحده، لأن قولك: (اللَّهُ) هو الاسم في الأصل، والباقي من أسمائه صفات، والتاء أضعف هذه الحروف، لأنها بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فبعدت، فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى وحده... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٥-٢١٦، ولو لا خشية الإطالة لنقلت جميع تفسيره لهذه القضية لما فيه من الفائدة.

(١) الكتاب ١٤٥/٢، وفيه: «... ما يكون ما قبل المحلوف...» ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٢) انظر المسائل البصريات ٩٠٨/٢.

(٣) يريد: الياء الساكنة في (إِيَّ)، والألف الساكنة في (اللَّهُ).

الذي بعدها مدغم^(١). {فمن حركها}^(٢) فلالتقاء الساكنين، وامتناعهم من تحريكها بالكسر من أجل الياء^(٣).

قال: وإذا قلت: (والله لآتينك ثم لأضربنك الله) فأخرته لم يكن إلا النصب، لأنه ضمّ الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول^(٤).

قال أبو علي: يجوز أن تقول: والله لآتينك، ثم والله لأضربنك، فيكون الكلام جملة واحدة، ويجوز: والله لآتينك، ثم الله لأضربنك على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن تضمّر فعلاً ناصباً للاسم^(٥)، فيكون الكلام على

(١) انظر المفتض ٣٣١/٢.

(٢) في المخطوطة: «ومن فلالتقاء الساكنين» وفي الكلام حذف.

(٣) يقول الرماني: «تقول: (إي ها الله)، فتعوض (ها) التي للتنبيه من حرف القسم، وتجر الاسم بالعوض كما تجره بالعوض منه، وتثبت الألف، لأن الذي بعدها مدغم فيما يجري مجرى المتصل من قولك: دأبته، وجأده، ورأده. ولك أن تقول: (إي هلكه)، فتحذف الألف للساكن الذي بعدها كما تحذفه في المتفصل من قولك: بحسبي الله، فقد وقع بعدها مدغم وحذفت، لأن المتفصل يكثر فيه الساكن الذي ليس بمدغم فيجري المدغم مجراه، مع أن المتصل في الاسم الواحد تكون قد ذهبت منه حركة الإدغام، فلا يجمع عليه ذهاب الحركة وذهاب حرف المد واللين لما في ذلك من الإجحاف به، وإذهاب بنيته التي هي له، وليس كذلك المتفصل...» شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٠٦. وفي ياء (إي) من قوله: (إي الله) ثلاثة أوجه:

حذفها للساكنين، وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنة مع الجمع بين الساكنين.

انظر شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٨ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ١٤٦/٢.

(٥) يريد الاسم الكريم (الله).

هذا [١٤٥/أ] التقدير جملتين كأنك قلت: أقسم بالله، واذكُرُ الله. ويجوز أن تعطف اسم الله على موضع الجار والمجرور، كأنك قلت: أحلفُ بالله، والله، فيكون الكلام جملة واحدة، وبصير التقدير كقولك: مررتُ بزيدٍ وعمراً^(١).

قال: إذا قال: والله لأضربنك ثم لأقتلنك الله^(٢) فجرُّ المحلوف عليه بعد لأقتلنك، لم يعطف (بثم لأقتلنك) على (لأضربنك)، ولكنه عطف اسم الله بثم على اسم الله فجرة بعطفه إيَّاه على ما انجرَّ بالواو، وفصل بين اسم الله وثم، الذي قام مقام حرف الجر، بـ (لأقتلنك) كما تفصل بين الجار والمجرور في الضرورة، نحو: بكفَّ يوماً يهودي^(٣)، وقولك: لأقتلنك من قولك: (لأضربنك ثم لأقتلنك الله)، متعلق بقوله: (ثم الله) كأنه قال: (والله لأضربنك ثم الله لأقتلنك)، إلا أنه فصل بين (ثم) واسم الله بـ (لأقتلنك)، فلاقتلنك متعلق بالاسم المعطوف بثم كما كان لأضربنك متعلقاً بقوله: (والله)، وكذلك قولك: (مررتُ بزيدٍ أول من أمس وأمس وعمرو) تقديره: (مررتُ بزيدٍ أول من أمس وعمرو أمس) ففصل

(١) يقول السيرافي: «لو قلت: والله لأضربنك ثم الله لأقتلنك كنت بالخيار في الثاني إن شئت قطعت ونصبت، لأن الأول قد تم بجوابه، فإن شئت عطفت ما بعد (ثم) على الأول فحفظته وجئت له بجواب آخر، وإن شئت نصبته على أنه نسم آخر مستأنف، ويكون عطف جملة على جملة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢١٧.

(٢) الكتاب ١٤٦/٢. والاسم الكريم ضبط في الكتاب بالفتح لاغير.

(٣) هذا بعض بيت من الوافر أنشد سيبويه منسوباً لأبي حية النمري وهو قوله:

كما خطَّ الكتابُ بكفَّ يوماً يهودي يُقاربُ أو يُزِيلُ

وقد سبق تخريجه، انظر الجزء الأول / ١٦٥.

بين (عمرو) وبين الواو بأُمس كما فصل بين تُم وبين اسم (الله) بِـ(لَأَقْتُلَنَّكَ) (١).

قال: ولو قال لَحَقَّكَ وحقُّ زيدٍ على وجه النسيان والغلط لجاز (٢).
قال أبوبكر: يريد بذلك أنه لا يجوز لغير غالط أن يقسم قسمًا على غير شيء يقسم عنه ثم يجيء بقسم آخر (٣).

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «إن أخرت القسم عن حرف العطف كان نصبًا لا غير، كقولك: (والله لأتيناك ثم لأضربنك الله) ولا يجوز فيه الخفض، لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه، ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٧. وقال الرماني: «تقول: (والله لأتيناك ثم لأضربنك الله) فلا يجوز فيه إلا النصب، لتأخره عن حرف العطف، وليس بمنزلة: (الله لأفعلن)، لأنه قد اجتمع فيه الضعف من وجهين: وقوعه موقع الملقى، وحذف حرف الجر منه.
وتقول: (والله لأتيناك ثم الله)، فليس في هذا إلا الجر، لأنه يلي حرف العطف، وهو مفرد عطف على مفرد، ولو جاز الجر مع الفرق بين الاسم وحرف العطف لجاز: (مررتُ بزيدٍ أولًا من أُمسٍ وأُمسٍ عمرو) فهذا قبيح لا يجوز، [لأنه] بمنزلة الفرق بين حرف الجر وبين الاسم». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ١٤٦/٢.

(٣) جاء صدر هذا النص في الأصول في النحو ٤٣٦/١، لكنه وصل بموضوع آخر يتعلق بإنبابة حرف مكان حرف آخر، انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ويظهر أنه سهو من الناسخ أدخل موضوعًا في آخر، أو أن ذلك حصل عند التصوير فتوهم المحقق أن الموضوع واحد.
وفي هذا المثال يجوز على وجه الغلط والنسيان فتكون الواو الثانية واو القسم، على أنه لو قال: (وحقُّك حقُّ زيدٍ) على الغلط، كانت الواو هي القسم، وأُلغى (حقك) الذي بعد الواو، وكأنه لم يلفظ به. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٧.

هَذَا بَابُ مَا عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ وَفِيهِ مَعْنَى الْقِسْمِ^(١)

قال أبو علي: لَعَمْرُ اللَّهِ: ^(٢) اسم مبتدأ، وخبره محذوف، واللام في لَعَمْرُو اللَّهِ لام الابتداء، ولذلك قالوا: إِنَّ المحذوف من هذه الجملة هو الخبر دون المبتدأ لأن لام الابتداء إنما يدخل على المبتدأ، ولا يدخل في الخبر إلا في ضرورة شعر، نحو:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ^(٣)

وإنما أقسم بالجملة التي هي من المبتدأ والخبر، كما أقسم بالجملة التي هي من الفعل والفاعل^(٤)، لأنَّ الجملَ هذان قسمًا، وحُذِفَ من كلا الجملتين لدلالة ما بقي منها على ما حُذِفَ، فأما التي من الفاعل والفعل فحذفت بأسرها، وأما التي من المبتدأ فحذفت بعضها نفسها، إلا أن الذي

(١) الكتاب ١٤٦/٢.

(٢) هذا المثال عرضه سيبويه في الموضع نفسه.

(٣) هذا البيت من الرجز ورد في ملحقات ديوان رؤبة/٧٠، وبعدة قوله:

تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقْبَةِ

وصححه العيني له، انظر العيني على هامش خزنة الأدب ٥٣٥/١، وأنشده أبو عبيدة دون نسبة على أن اللام هنا مؤكدة، انظر مجاز القرآن ٢٢٣/١، ٢٢/٢، ١١٧، وأنشده ابن السراج على زيادة اللام، انظر الأصول في النحو ٢٧٤/١، وأنشده ابن دريد على أن (شهرية) فيه مقلوبة عن (شَهْرِيَّة) وهي المرأة المسنة التي بها بقية قوة، انظر الاشتقاق ٥٤٤/، وانظر الشاهد في شرح المفصل ١٣٠/٣، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، وشرح الأشموني ٢٨٠/١، وجمع الهوامع ١٤٠/١، الدرر ١١٧/١، خزنة الأدب ٣٢٨/٤، ولسان العرب ٥١٠/١ (شهر).

(٤) كقولك: أقسمُ بالله، أو أحلفُ بالله لأفعلنَ كذا ونحوه.

يشتمل عليهما أن الذي أبقى منهما دال على ما حذف منهما^(١).

قال: وزعم يونس أن ألف (أَيْمُنُ) موصولة^(٢)، وأنشد:

... .. وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ ...

قال أبو علي: ^(٣) قولهم: (لَيْمُنُ اللَّهُ)، يدل على أن الألف ألف وصل وسقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ، كما تسقط ألف ابن في قولك: لابن زيد ظريف، ولو قال قائل: إن (أَيْمُنُ) جمع (يمين)، لكان مخطئاً، لأنه لو كان كذلك [١٤٥/ب] لثبتت في

(١) قال أبو سعيد: «القسم إما هو جملة من ابتداء وخبر، أو فعل وفاعل، يؤكد بها جملة أخرى، فمن الابتداء والخبر قولهم: لَعَمْرُ اللَّهِ، وَأَيُّمُ اللَّهُ، وَأَيْمُنُ اللَّهُ، وَأَيْمُنُ الكعبة، كأنه قال: لعمرُ الله المقسمُ به، فعمرُ مبتدأ، والمقسمُ به المقدَّرُ خبره، ولأفعلن هو جوابه، وهو المقسم عليه، ومن ذلك قولهم: عليَّ عهدُ الله، فعهدُ الله: مبتدأ، وعلي: خبره»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٨، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠٨، ومن الفعل والفاعل قولهم: يعلمُ الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن، فأعراه كإعراب (يذهبُ زيد) - انظر الأصول في النحو ٤٣٤/١.

(٢) الكتاب ١٤٧/٢، وفيه: (٠٠٠ ألف أَيْمُ).

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه دون نسبة وهو قوله:

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمِ لَمَّا تَشَدَّتْهُمْ تَعَمُّ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَذَرِي

فحذف ألف (أَيْمُنُ) لأنها ألف الوصل لأنها فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام، وإما هو مخصوص بالقسم مضمّن معناه. انظر الكتاب ١٤٧/٢، ٢٧٣، وأنشد الشاهد المبرد على أن ألفه موصولة دون نسبة، انظر المقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، الأصول في النحو ٤٣٤/١، المخصص ١١٥/١٣ شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٨، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠٨، المنصف ٥٨/١، شرح المفصل ٩٢/٩، ونسب في الأزهية ٣ إلى نصيب، وانظر البيت في أساس البلاغة ٥٦٣/٢ دون نسبة، وهو في ديوان نصيب ٩٤، وانظر مع الهوامع ٤٠/٢.

(٤) انظر هذه المسألة بتسامها في شرح أبيات المغني ٢٦٩/٢ منقولة عن التعليقة.

الدُّرَج ولم تسقط، لأن ألف (أَفْعَل) ليست بألف وصل، فهذا يَبْنُ جداً أنه ليس بجمع (يمين)، فإن قيل: إن الهمزة من قوله: لِيَمُنْ مخففة، فلذلك حذفت، قيل: لو كانت مخففة لوجب أن تثبت مخففة، لأن ما قبلها متحرك، وإنما تحذف الهمزة في التخفيف إذا كان ما قبلها ساكناً، كقولك: جَيْلٌ فِي جَيْالٍ وَاضْرِبْ بَاكَ^(١).

فأما الهمزة^(٢) فإذا كان ما قبلها متحركاً وكانت هي نفسها متحركة أو ساكنة لم تحذف، تقول في تخفيف (سَأَلْ): (سَالْ)، وفي تخفيف (رَأْسُ: راسٍ)، فلا تحذف الهمزة البتة، فعلى هذا لو كان (أَيْمُنْ) جمع لكان (لَايْمُنْ) إذا خفف^(٣).

قال: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:
فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ . . . (٤).

(١) الجيال: الضئع، وجيال: معرفة من غير ألف ولام عن ثعلب. قال الشاعر:

قد زوجوني جِيالاً فيها حَدَبٌ

دقيقة الرُّفْعَيْنِ ضَخماً الرُّكْبِ

ونقل عن الفارسي أنهم ربما قالوا: جَيْلٌ بالتخفيف ويتركون الباء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ في مَبَقَاةٍ في النية، معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة. انظر لسان العرب ٩٦/١١ (جَال).

أما قوله: (اضْرِبْ بَاكَ) فعلى حذف ألف (أباك) لفظاً، واختار كتابتها بدون الألف لموافقة اللفظ.

(٢) قوله: (فأما الهمزة) سقت من شرح أبيات المغني.

(٣) انظر شرح أبيات المغني ٢٦٩/٢.

(٤) الكتاب ١٤٧/٢، وبيت امرئ القيس من الطويل، وهو قوله:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَتَرَحُّ قَاعِيداً ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قال أبو علي: من قال: (يَمِينُ الله) فرفع اليمين حذف بعض الجملة وهو الخبر ومن نصب حذف الجملة بأسرها، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ إذا رفع يمين الله، كأنه قال: قسمي يمين الله.
وإنما لم يجز في (لَعَمْرُ الله) أن يكون المحذوف المبتدأ لمكان اللام^(١).

* * *

والبيت من قصيدة طويلة مطلعها:

أَلَا عَمَّ صِيَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وهل يَمِينُ من كان في العَصْرِ الخالسي
انظر الديوان / ٣٢، وأنشده سيبويه برفع (يَمِينُ الله) على الابتداء وإضمار خبرها،
والتقدير: يمين الله لازمني، قال الأعلام: النصب في كلامهم أكثر على إضمار فعل، انظر
الكتاب ١٤٧/٢، المقتضب ٣٢٦/٢، معاني القرآن للقراء ١٥٤/٢، الأصول في النحر
٤٣٤/١، قال السيرافي: رفع اليمين كما رفع لَعَمْرُ الله وأضمر (يمين الله قسمي) ومن روى
(يمين الله) بالنصب، أراد: أحلف بيمين الله، وحذف الباء فنصب. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ٢١٨، ورواه الرماني على أن ألف (يمين) ألف وصل، انظر شرح الرماني
للكتاب، ج٤، ق ١٠٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٣/٢ (الريح)، المخصص
١١٥/١٣، شرح أبيات سيبويه للنحاس / ١٨٣، وفيه (ولو ضربوا رأسي)، انظر أيضاً
الخصائص ٢٨٤/٢، المفصل / ١٤٢، وشرح المفصل ١٠٤/٩، والعيني ١٣/٢، والخزانة
٢٠٩/٤، ٢٣١، همع الهوامع ٣٨/٢، الدرر ٤٣/٢.
(١) انظر هذا التعليق في شرح شواهد المغني ٢٦٩/٢.

هَذَا بَابٌ مَا يَذْهَبُ التَّنْوِينُ فِيهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِغَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا دُخُولِ أَلْفٍ وَلَا مٍ وَلَا لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَثْبُتَ التَّنْوِينُ فِيهِ^(١)

قال أبو علي: لما كان الساكن الأول قد يُحذف إذا كان تنوينًا في غير
ما يكثر في الكلام نحو: وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢) وقراءة من قرأ: «أَحَدُ
* اللَّهِ»^(٣) وجب حذفه فيما يكثر في الكلام نحو: زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَائِرُ

(١) الكتاب ١٤٧/٢، وفيه: «... ولا دخول الألف واللام...» ورواية السيرافي توافق
ما جاء في التعليقة.

(٢) هذا عجز بيت من المتقارب أنشده سيبويه منسوبًا إلى أبي الأسود الدؤلي، وذلك على
حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده وإن كان الوجه إضافته، ولم
يكن الحذف استخفافًا ليعاقب المجرور. انظر الكتاب ٨٥/١-٨٦، والبيت في ديوان أبي
الأسود ١٢٣/، انظر معاني القرآن للقراء ٢/٢٠٢، وقد بين أنهم لا يكادون يتحركون
التنوين، وأن تركه كثير جائز، وضرب مثلًا بيت أبي الأسود هذا، ثم بين أن من حذف
النون ونصب قال: النية التنوين مع الجحد، ولكنني أسقطت النون للساكن الذي لقيها،
وأعملت معناها، ومن خفض أضاف، انظر أيضًا المقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، ما يحتمل
الشعر من الضرورة/ ١٢٠، الحجة للقراء السبعة ٤٥٧/٦، المنصف ٢٣١/٢، الخصائص
٣١١/١، عبث الوليد/ ١٧٧، الأمالي الشجرية ٣٨٣/١، ما يجوز للشاعر في الضرورة
١٢٤/، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٥٩، خزائن الأدب ٤/٥٥٤، وانظر مزيدًا من
مصادره في معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٥٢.

(٣) سورة الإخلاص، الآية ١، ٢، رويت هذه القراءة عن أبي عمرو إذ كان لا ينون وإن وصل،
كما روي عنه الوقف بالسكون على الدال ولا يصل، فإن وصل قال: «أَحَدُ اللَّهِ» بالتنوين،
قال ابن مجاهد: «كان يزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا»، انظر السبعة في القراءات
١/٧٠، ووصف الأزهر في قراءة «أَحَدُ * اللَّهِ»، برفع الدال بغير تنوين بالشذوذ، انظر
معاني القراءات ٣/١٧٢، وانظر البحر المحيط ٨/٥٢٨، وانظر احتجاج أبي علي لهذه
القراءة في الحجة للقراء السبعة ٦/٤٥٥-٤٥٦.

الألقاب الجارية مجرى الأعلام، فهذا وجه في حذف التنوين من هذه الأعلام، وإن شئت قلت: جُعِلَت الصفةُ والموصوفُ اسمًا واحدًا، كما مرَّ، وابتَمَّ، فلما اجتمع ساكنان من اسم واحد وجب حذف الأول، كما يجب حذف الأول من الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: قُلْ، وما أشبهه^(١). قال أبو علي: وقولك: زيدُ بنُ عبد الله مثل امرئٍ في أن الدال منه متحرك بحركة النون التي في (ابن)، كما أن الراء من (امرئٍ) تتحرك بحركة همزته^(٢).

قال: وإذا اضطرَّ الشاعر في الأول أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

لِثَعْلَبَةٍ بَنٍ نَوْفَلٍ بَنٍ جَسْرٍ^(٣)

(١) يكون الساكنان في كلمتين فيحذف الأول، كما يجتمعان في كلمة واحدة فيحذف الأول منهما كما في قولك: (قُلْ) و(خَفْ)، فقد حذف الواو لسكونه وسكون اللام في (قُلْ) كما حذف الألف لسكونه وسكون الفاء بعده في (خَفْ). انظر الكتاب ١٤٧/٢.

(٢) انظر المنصف ٥٨/١.

(٣) الكتاب ١٤٧/٢، وهذا عجز بيت من الوافر أنشده سيبويه بتنوين (نوفل) ضرورة، والمستعمل في الكلام حذف التنوين من الاسم العلم المنعوت (بابن) مضاف إلى علم، ولم ينسبه، وصدرة:

هي ابْتَكُمُ وَأَخْتُكُمُ زَعَمْتُمْ . . .

وأنشده السيرافي دون نسبة أيضًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٩، وكذلك فعل الرماني، حيث أنشده على الضرورة وأنه شبه بالمنفصل من جهة أنه قد توقف على الموصوف من غير الصفة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١١٠، وأنشده ابن السيرافي منسوبا إلى الفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية، وأنشد قبله بيتا آخر هو:

سَتُسْأَلُ أُمُّ جَيْدَةٍ إِذْ أَتَتْنَا أَتَوْفِي أُمُّ مُعَلَّلَةٍ بَعْدَ

وفي عجز بيت الشاهد: لِثَعْلَبَةٍ بَنٍ مُنْقِذٍ بَنٍ جَسْرٍ ==

قال أبو العباس: هذا في الكلام جائز حسن^(١).
 قال: ليس عندي كما قال: ولو كان كذلك لجاز (قَوْلَ) في (قَالَ)،
 و(وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، فهذه الأشياء وإن كانت مطردة في القياس
 فهي شاذة في الاستعمال فلا ينبغي أن ينون هذا في الكلام، وإن كان
 القياس يسيغه لشذوذ عن [١٤٦/أ] الاستعمال، كشذوذ (وَدَعَ) وما
 أشبهه.

* * *

هَذَا بَابُ تَحْرُكٍ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ^(٢)

وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ أخيكَ، وهذا زيدُ بنُ أخي عمرو، إلا أن
 يكون شيءٌ من هذا يغلب عليه فيعرف به كالصُّعْقِ^(٣).
 يقول أبو علي: تقول: هذا زيدُ بنُ الصُّعْقِ، وهذا بكرُ بنُ النابغة، فلا
 تقول: زيداً ولا بكرًا، لأن النابغة والصُّعْقِ غالبان^(٤)، وهذا أخرج اللام التي

== وقال: «في الكتاب: ابن نوفل، ووجدته: ابن منقذ، والشاهد فيه على إثبات النون، وأنه
 اضطر إليه فأثبتته»، شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي ٢٥٨/٢ (الريح)، النكت في
 تفسير كتاب سيبيويه ٩٥٨/٢.

(١) انظر المقتضب ٢٢٤/١، ٢٢٢/٣.

(٢) الكتاب ١٤٨/٢، وفيه: «... ما يُحرَّك...» وفي شرح السيرافي: «هذا بابُ تتحرك
 فيه النون...».

(٣) الكتاب ١٤٨/٢، وقد ساق أبو علي أمثلة سيبيويه بشيء من الاختصار.

(٤) الاسم الغالب: ويقصد به غلبة العلمية على ما لم يكن في الأصل علمًا، كأن يسمى
 به (الرَّجُل، أو الرَّجُلان) أو يسمى بوصف كالصُّعْقِ، أو النابغة، فتصير أعلامًا على ==

للتعريف من النابغة فقال:

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ . . . (١)

كما أخرج من نحو (زيد) وما أشبهه من الأعلام.

قال: وتقول: هذا زيدُ بنُ أبي عمرو إذا كانت الكنية أبا عمرو (٢).

قال أبو العباس: إن لم تكن الكنية أبا عمرو في قولك: هذا زيدُ بنُ

أبي عمرو ولكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له (عمرو) لم يكن في زيد

إلا التنوين إلا في قول من قال: ولا ذاكِرِ الله (٣).

== مسمياتها . ويكون الاسم الغالب، والاسم العلم في مقابل الاسم المنكور . انظر الكتاب ٦٨/٢، ٨٨، ٩٥، والتعليقة ١٥٣/٣، ٢٣٢.

(١) هذا صدر بيت من الطويل أنشده سيبويه في غير هذا الموضع متضمناً شاهداً على وضع (نابغة) اسماً علماً دون أن يقصد به الصفة الغالبة ولذلك لم تلزمه الألف واللام، لأنه استعمل استعمال الأعلام المختصة، فعومل معاملة (واسط) حين جاء علماً لمكان فخرجت منه الألف واللام، انظر الكتاب ٢٤/٢ - والبيت هو:

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحِ مَوْضِعُ

وقد سبق تخريجه، انظر ج ٣ / ٦٢ .

(٢) الكتاب ١٤٩/٢ .

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا قلت: زيدُ بنُ عمرو، فجعلت (زيداً) مبتدأ، وجعلت (ابن عمرو) خبراً، فلا خلاف بين النحويين أن الاختيار التنوين، لأن الخبر منفصل من المبتدأ، ولم يكثر الكلام به، وإنما يكون خبراً إذا خاطبت به من لا يدري أزيدُ ابن عمرو أم ابن غيره، فأردت إعلامه نسب زيد من أبيه، وهو لا يعرفه . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢١٩، أما قوله: (ولا ذاكِرِ الله) فإشارة إلى ما يجوز من حذف التنوين في بيت أبي الأسود الدؤلي، وقد سبق الوقوف عليه . انظر هذا الرأي في المقتضب ٣ / ٣١٢ .

قال: وتقول: هذا زيدُ بَنِي عَمْرٍو {و}، في قول أبي عمرو ويونس، لأنه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في كلامهم ككثرة (ابن) في هذا الموضع^(١).

قال أبو علي: يونس يقول: هندُ بِنْتُ زيد، فيثبت التنوين لتحريك الباء في (بِنْتُ)، وأبو عمرو يحذف التنوين، ويقول: هو وإن كان محرّكاً فقد كثر في الكلام فاحذفه، فإذا صَغُرَ لم يُحذف، لأنه ليس في المصغُر كثرة المكبر، فسببا إثباتهما التنوين مختلفان، ولم يثبت أحدهما من حيث أثبت الآخر، كما لم يحذف كل واحد منهما من حيث حذف الآخر وإن اتفق قولاهما في إثباته وحذفه^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ التَّوْنَيْنِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ^(٣)

قال: وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب^(٤).

قال أبو علي: يقول: شبهوا الجزاء لما أدخل النون عليه بالنهي، لأن الجزاء فعل مجزوم، كما أن النهي فعل مجزوم، وهو غير واجب، كما أن

(١) الكتاب ١٤٩/٢.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٠. قال الرماني: «من قال: هذه هندُ بِنْتُ فلان، فحذف التنوين من هذا للتخفيف لم يحذفه من (هذا زيدُ بَنِي عمرو)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١١٢. وتعليل بقاء التنوين في قولك: (هذا زيدُ بَنِي عمرو) فيما ذهب إليه أبو عمرو ويونس لأنه لا يلتقي ساكنان، وأن التصغير ليس بكثرة المكبر في (ابن)».

(٣) الكتاب ١٤٩/٢، وفيه: «... باب النون ...»، ومثل ذلك عند السيرافي.

(٤) الكتاب ١٥٢/٢.

النهى غير واجب^(١).

قال: وقالوا: (بِعَيْنٍ مَا أُرَيْنَاكَ)، ف(مَا) هاهنا بمنزلة في الجزء^(٢).

أي في أنهما لما وقعت أول الفعل دخلت النون.

ويجوز للمضطر: (أَنْتَ تَفْعَلْنَ ذَاكَ)، شبهوه بالتى بعد حرف

الاستفهام^(٣).

قال أبو علي: يريد: إِنْ الفعل الذي بعد حرف الاستفهام فعلٌ مرتفعٌ

دخل عليه النونان، فشبه هذا الذي في الخبر به، إذ كان مرتفعاً، كما أن

ما بعد الاستفهام مرتفع، وإن اختلفا في باب الإيجاب، فشبه المرفوع

بالمرفوع، كما يشبه المجزوم بالمجزوم في الضرورة أيضاً {تقول}:^(٤) (لَمْ

يَعْلَمَنَّ) كما تقول: في الكلام (إِنْ يَفْعَلَنَّ)^(٥).

(١) يشير سببويه إلى دخول (ما) بين الشرط وفعله نحو قولك: إِمَّا تَأْتِينِي آتِكَ، وقول الله عز وجل: «وإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ»، وقوله سبحانه: «فإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا» فتكون (ما) هنا توكيد مثلها مثل اللام في اليمين إذا جاءت قبل الفعل في نحو «لَتَفْعَلَنَّ» فلما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخرو.

إلا أن النون قد تدخل في فعل الجزء بغير (ما) لكن ذلك قليل في الشعر. قال أبو سعيد: «ومن مواضع النون إذا دخلت (ما) على حروف المجازاة، لأن (ما) تدخل للتوكيد، فشبهوها باللام التي في (لَتَفْعَلَنَّ)، إلا أن اللام تلزمها النون، وأنت مخير في المجازاة، وذلك قولك: إِمَّا تَأْتِينِي آتِكَ، وآتهم ما يقولن ذاك نُجْزُهُ...»؛ شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٢١.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢.

(٤) ما بين المعقوفتين يقتضيها السياق.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة والاستدلال عليها من الشعر والأمثال في شرح السيرافي ==

قال: وزعم يونس أنهم يقولون: (رُبَّما يَقُولَنَّ ذَاكَ)، (وَكَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَاكَ) لأنه فعل غير واجب [١٤٦/ب] ولا يقع بعد هذه {الحروف} إلا (مَا) له لازمة. فأشبهت عندهم لام القسم^(١).

قال أبو علي: يعني أن (مَا) أشبهت لام القسم لوقوعها بمعنى التأكيد وفي أول الفعل.

قال: وإن شئت لم تُقْحَمِ النون في هذا النحو. أي لم تُدخل، فهو أكثر وليس بمنزلة في القسم، لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما لزمت النون اللام وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد^(٢).

قال أبو علي: قوله: وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف، أي ليست اللام مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد، كما أن (ما) في (رُبَّما) و(بِأَلْمِ مَا)،

== للكتاب، جء، ق ١٢١.

قال الرماني في التعليق على قول الراجز:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

والآيات الأخرى قبله (الكتاب ١٥٢/٢):

«فهذا على النفي بلم وهو ضرورة، وجوازه على التشبيه بالجزاء من جهة أنه ليس بواجب، وهو مجزوم بحرف الجزاء، والجزاء أقوى؛ لأن له حالاً مع ما يجوز بها في الكلام، تقول: (أَقْسَمْتُ لِمَا لَمْ تَفْعَلَنَّ) فهذا قسمٌ ومعنى الطلب فيه ظاهر. فأما قولهم: (يجهد ما تفعلَنَّ)، وقولهم في المثل: (في عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُ شَكِيرَهَا)، وقولهم: (بِأَلْمِ مَا تُخْتَنُّهُ)، وقولهم: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيْنَاكَ هَا هُنَا)، وكل هذا لا يقاس عليه، لأنه ليس بداخل في الأصل الذي عقدناه، جاز تشبيهها بالجزاء مع (ما)، وهو في الجزاء قوي مطرد لأنه فعل معلق يجري مجرى الأمر والنهي، لأنه يمكن أن يكون، وألا يكون بأن لا يقع شرطه»، شرح الرماني للكتاب، جء، ق ١١٦.

(١) الكتاب ١٥٣/٢، وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢، وقد أدخل أبو علي جملة تفسيرية في صدر النص، وتلك عاداته.

بمنزلة حرف واحد لأن اللام إتما هو في المقسم عليه، (وما) في (رئما) ونحوه ليس في المقسم عليه، (فليس «رئما» لم يجز في الفعل بعد المقسم به) (١).

قال: واللام ليست مع المقسم به كحرف واحد.

قال أبو علي: يعني أن لام القسم ليس ك(ما) في (رئما) لأنها و(رُب) شيء واحد، ولا ك(ما) في (بألم ما تُخْتَنُّهُ) (٢)، لأن (ما) لغو، واللام لازمة للفعل ومنفصلة من المقسم به.

* * *

(١) المعنى: «أن اللام ألزمت اليمين، كما لزمت النون اللام، وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، ولو لم يلزم اللام لالتبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل، ف(ما) تحي لتسهيل الفعل بعد (رُب) فلا يشبه هذا القسم، ومثل ذلك: (حيثما تكونن آتاك) لأنها سهلت الفعل أن يكون مجازاة...»

و(رُب) لا يليها الفعل، فإذا دخلت (ما) وليها الفعل، وكذلك (حيث) لا يجازي بها، فإذا دخلت عليها (ما) جوزي بها... فلام القسم يلزم فيه النون، و(رئما) لا يلزم بعدها النون. وليست لام القسم ك(ما) في (رئما)، لأن (ما) و(رُب) شيء واحد... واللام لازمة للفعل ومنفصلة من المقسم به، شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٢١. وتبدو العبارة الأخيرة المحصورة بين القوسين بشيء من الاضطراب، إلا أن معناها ما ذكر آنفاً.

(٢) قولهم: «بألم ما تُخْتَنُّهُ» مثل تقوله العرب، بمعنى لا تُخْتَنُّ إلا بشرط الألم، وهو يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة.

قال الميداني: الهاء للسكت، ودخول النون لدخول (ما)، والعرب تدخل نون التوكيد مع (ما) كقولهم: «ومن عضة ما ينبتن شكيرها». انظر مجمع الأمثال ١/١٨٨، وقد جاء هذا المثل وأمثلة من هذا الباب في الكتاب ٢/١٥٣، وانظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٢١.

هَذَا بَابُ أَحْوَالِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ وَالثَقِيلَةِ^(١)

قال: وإذا كان فِعْلُ الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة^(٢).

قال أبو العباس: إن النون في فعل الاثنين والجميع في أنها تفرع، حذفت كما يحذف الضمير من (هَلْ تَفْعَلْنَ)، لأن النون في فعل الاثنين والجميع في أنهما تفرع كالضمة في فعل الواحد، وهو قول أبي عثمان المازني، وسيبويه يقيس ما ذكر من اجتماع النونات في هذا الحد كك، والقول عندما ذكرت وهو القياس^(٣).

قال: وأعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت علامة الإضمار بعدها تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة، أو ألف ولام^(٤).

قال أبو علي: قوله: تسقط، نعت لقوله: لعلامة الإضمار إلى قوله: ألف ولام، رجع^(٥) فإنما سقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة وإنما سقطت

(١) الكتاب ١٥٣/٢، وقد وردت التعليقات هذه في الإغفال، ق ١٧ فما بعدها.

(٢) الكتاب ١٥٤/٢، وقام العبارة: «... صيرت الحروف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هَلْ تَفْعَلْنَ ذَاكَ، وَهَلْ تَخْرُجْنَ يَا زَيْدُ».

(٣) انظر المفتض ١٩/٣ - ٢٠.

(٤) الكتاب ١٥٤/٢، والذي فيه: «وأعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار، تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة».

(٥) قوله: (رجع) يريد: هو نفسه رجع إلى نص سيبويه.

يعني علامة الإضمار، لأنها لا تتحرك، يعني علامة الضمير، وإذا لم تُحَرِّكْ حذفت^(١)، يقول: يحذف مع النون الخفيفة والثقيلة كل ضمير تحذفه مع ألف الوصل، تقول (اضْرِبُوا ابْنَكُمْ)، فتحذف علامة الضمير^(٢)، (واضْرِبُوا القومَ) فتحذف أيضاً، فكذلك تقول: اضْرِبْ زَيْدًا، واضْرِبْ عَمْرًا^(٣)، فتحذف مع علامة الضمير كما كنت تحذفه مع ألف الوصل^(٤).

قال: وإذا جاءت، يعني التونين، بعد علامة مضمّر، تتحرك للألف^(٥) الخفيفة أو الألف واللام حركت لها، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام^(٦).

قال أبو العباس: لم يحذف الياء من (اخْشَى)، والواو من (اخْشَوْا) لالتقاء الساكنين، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وإنما تحذف إذا كان [١٤٧/أ] حركة ما قبلها منها، كقولك: (ارْمِ الرُّجْلَ)، و(اغْزُ

(١) في هذه الجزئية مزج بين كلام سيبويه، وتعليق أبي علي، مع تصرف يسير.

(٢) أي تحذف الواو لفظاً في هذا المثال، والمثال الذي يليه.

(٣) الأمر في الفعلين موجه إلى الواحدة (اضربي)، فأكد بالنون، فحذف ضمير خطاب الأنثى مع استقبال النون المشددة، كما كان يحذف مع ألف الوصل.

(٤) قال أبو سعيد: «تسقط هذه الواو والياء [يريد: التي في مثل: اضْرِبُوا القومَ، واضْرِبِي ابْنَكَ ياهندُ] إذا لقيهما ما فيه ألف الوصل، أو الألف واللام كقولك: اضْرِبُوا ابْنَ زَيْدٍ، تسقط الواو في اللفظ، واضْرِبِي ابْنَ زَيْدٍ ياهند، تسقط الياء، واضْرِبُوا القومَ، واضْرِبِي القومَ، فإن كان الواو والياء مفتوحاً ما قبلهما لم تسقط لدخول النون، وحركتهما لاجتماع الساكنين كما تحركهما إذا كان بعدهما ألف وصل أو الألف واللام...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٢.

(٥) في المخطوطة: (فتحرك الألف).

(٦) الكتاب ١٥٤/٢.

القَوْمَ)، ومع ذلك فلو حذفنا لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد^(١). قال أبو علي: قوله لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد، يقول: لو حذفنا الواو من (اخْشَوْا) التي هي للضمير، والياء من (اخْشَيْ) اللاحقة للتأنيث لالتقاء الساكنين كما حذفنا من قولك: (اضْرِبْ) لالتقاء الساكنين إذا حذفنا الواو والياء أن تردّ اللام في (اخْشَيْ وَاخْشَوْا) المحذوفة لالتقاء الواو والياء من (اخْشَوْا وَاخْشَيْ) الساكن معهما، فلزم أن تقول: اخْشَيْنَ فتفتح اللام في كلا الفعلين، فتقول: اخْشَيْنَ إذا أردت أن تأمر الجميع والواحد والمؤنث، ولم يكن يجوز أن تضم الياء التي هي لام^(٢).

* * *

(١) عن المقتضب ٢٢/٣ بتصريف.

(٢) يقول أبو سعيد: تقول إذا أدخلت النون على (أَرْضَوْا، وَاخْشَوْا، وَاَرْضَيْ، وَاخْشَيْ: اَرْضَوْنَ زيدا، وَاخْشَوْنِ زيدا، وَاَرْضَيْنِ زيدا، وَاخْشَيْنِ، كما تقول: اخْشَوْا القَوْمَ، وَاخْشَوْا ابْنَ زيدا، وَاَرْضَيْ القَوْمَ، وَاَرْضَيْ ابْنَ زيدا. قال المازني: فإن قال قائل: هلا ردّدتم الساكن الداهب في (اخْشَوْا، وَاخْشَيْ) حين تحركت الواو والياء في (اخْشَوْنِ، وَاخْشَيْنِ) والساكن الداهب كان ألف (اخْشَيْ)، وإنما سقطت لسكونها، وسكون الواو والياء في (اخْشَوْنِ، وَاخْشَيْنِ) فإذا تحركت الواو والياء فردوها، كما قلتم: (قُلْ) فأسقطتم الواو لاجتماع الساكنين، فإذا قيل: (قُولُونِ) ردّدتم الواو لما تحركت تحركت اللام، فأجاب بأن اللام في (قُولُونِ) أصلها الحركة، فإذا تحركت فكانها في الأصل متحركة، فرددنا الواو من أجل ذلك، وليست الواو في الجمع، ولا الياء في التأنيث بمتحركتين في الأصل، فإذا حركتا لاجتماع الساكنين فكان الحركة فيهما عارضة، فعروض في هذا الجواب بأننا نقول: (قُلْ الحقّ) فتحرّك اللام، ولا تردّ الواو. قال أبو سعيد: أنا أقول في هذه المعارضة أنها تسقط، لأن الساكن في (قُلْ الحقّ) من كلمة أخرى، وليست يلزم لام (قُلْ) أن يلقاها الساكن في كل حال لأنه يجوز أن يوقف عليها، ثم يبتدأ ما بعدها، شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٢٣.

هَذَا بَابُ الْوَقْفِ عِنْدَ النَّونِ الْخَفِيفَةِ^(١)

قال أبو علي: الألف في (مَثْنَى)^(٢) في الرفع والجر هي المنقلبة عن اللام إذا رفعت فإذا نُصِبَتْ فالألف بدل من التنوين وليست بلام .
قال أبو علي: الياء في (اضْرِبِي)^(٣) ليست بدلاً من النون التي كانت في قولك: (اضْرِبِي يَاهْذِهِ)، لكنها الياء التي تلحق المؤنث المخاطب، لأن النون الخفيفة إنما تبدل منها إذا كان ما قبلها مفتوحاً . فأما إذا ما كان مكسوراً أو مضموماً فلا يبدل منها شيء عند الخليل، «وأما يونس فيقول: (اخْشَيْيْ وَاخْشَوْا) يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة»^(٤).

قال أبو علي: هو بمنزلة التنوين اللاحق للاسم المنصرف في ألا يُبدل منها ياءٌ ولا واوٌ في الوقف، كما لا يبدل في المجرور والمرفوع إذا رفعت ياءٌ

(١) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٢) هكذا مضبوطة في الأصل، وضبطها في الكتاب (مَثْنَى) بضم الميم وفتح التاء والتنوين مع التشديد على النون بعدها ألف، وهي في المثال الذي ضربه سيبويه لمن يقف عند الألف وقد أذهب علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فتُرَدُّ كما تُرَدُّ الألف التي في (هذا مَثْنَى) . الكتاب ١٥٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) الكتاب ١٥٥/٢، وانظر الأصول في النحو ٢٠٢/٢، ووجه الرماني قول يونس بأن القياس في جميع هذا من الاسم والفعل والعوض، إلا أنه ترك في الاسم لكثرة استعمال الاسم مع البيان الذي يلزمه بالانصراف، وليس كذلك الفعل، فجرى الفعل على قياس الأصل، وكلا القولين محتمل، وقول الخليل أحسن لأنه أخف وأشكل بالنظر . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١١٩ .

ولا واواً^(١).

وقال أبو علي: إذا قال يونس: اخشَيْي واخشَوْا، فالياء الأولى هي التي تلحق المؤنث المخاطب، والياء الثانية بدل من التنوين، فأما لام الفعل فمحذوفة، كأنك حذف في (اخشَيْي) لالتقاء الساكنين، فحرك الساكن الذي من أجله حذف الساكن الأول، ولم يرد الساكن الأول الذي هو اللام، لأن الحركة في الياء التي للتأنيث ليست بلازمة، فلذلك لم ترد اللام كما لم ترد العين المحذوفة لالتقاء الساكنين في (قل الحق)، و(بع الثوب)، لأن الحركة ليست بلازمة، والواو الأولى في (اخشَوْا) في قول يونس علامة الضمير، والثانية زائدة بدل من النون، واللام محذوفة لالتقاء الساكنين، والقول فيه كالقول في (اخشَيْي).

قال: ولا تقول: (هل تَضْرِبُونَا) فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تقول (هل تَضْرِبُونَا)، فتجعل الألف بدلاً من النون الخفيفة، وتثبتها مع النون التي للرفع.

قال: لأن ما قبلها، أي الواو، في الرصل مرتفع، أي مضموم إذا كان الفعل للجميع ومنكسر إذا كانت [١٤٧/ب] للمؤنث، أي النون، ولا تُردُّ النون، أي النون التي ثباتها دليل الرفع مع ما هو بدل من الخفيفة^(٣).

(١) هذا هو مجمل رأي الخليل في هذه المسألة.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص سيبريد.

قال أبو علي: الذي هو بدل من الخفيفة هو الواو في قولك: (اضْرِبُوا) في الوقف على قول يونس، والمبدل منع النون الخفيفة، رجَّع: (كما لم تثبت في الصلة) (١).

قال أبو علي: يعني بقوله: كما لم تثبت في الصلة، أي كما لم يثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في الصلة، فلم يقل: ليضربونَّ زيداً فيثبتها مع الخفيفة، فكذلك لا يثبتها مع ما هو بدلٌ منها، لأن البدل منها بمنزلتها، رجَّع: (فإنما ينبغي لمن قال بذا أن يُجرَّيها مجراها في المجزوم لأن نون الجميع ذاهبة في الوصل) (٢).

قال أبو علي: قوله: لمن قال بذا، أي لمن أبدل من النون الخفيفة المضموم ما قبلها في الوقف واواً.

وقوله: أن يجريها في المرفوع مجراها في المجزوم، فيقول: (هل تضربوا) فلا يثبت نون الرفع فيما هو مرفوع مع ما هو بدل من النون، كما لا يثبت فيما هو مجزوم مع ما هو بدل من النون، وذلك قولك: (ألم تضربوا) وأنت تريد البدل من الخفيفة التي في قولك: (ألم تضربنَّ زيداً) في الوصل. وإذا على قول يونس فالرفوع والمجزوم سواء لا يثبت مع النون نفسها وإنما لم يثبت نون الرفع في قولك: (هَلْ تُضْرِبُنَّ زَيْدًا)، (وهَلْ تُضْرِبُوا) في قول من أبدل، لأن الفعل إذا دخلته النون بُني فزالت حركة

(١) الكتاب ١٥٥/٢ وهذه من تمام العبارة السابقة. أما قوله: (رجع) فتنبه للعودة إلى نص الكتاب، والعدل عن التعليق.

(٢) انظر العبارة بعد قوله: (رجع) في الكتاب ١٥٥/٢.

الرفع في واحده عنه، فكما يزول في فعل الواحد الإعراب بدخول النونين الثقيلة والخفيفة، كذلك يزول في فعل الاثنين والجميع، فإذا الإعراب لم يثبت النون التي للرفع، إذ النون إعراب.

قال: وفعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع^(١).
أي في أن لاتلحقه الخفيفة في وصل ولا وقف، كما أن فعل الجميع المرفوع لاتلحقه الخفيفة في الوقف^(٢).

قال: وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولامٌ، أو ألفٌ وصلٍ ذهب^(٣).
أي ذهبت الخفيفة في الوصل، وسقطت لالتقاء الساكنين، كما حركوا التنوين الذي يلحق في الاسم في نحو (زَيْدٌ الطويل) لالتقاء الساكنين^(٤).
قال: فرّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى وأشدّ تمكناً^(٥).

قال أبو علي: كان التنوين في الأسماء أولى بأن يثبت، وفي الخفيفة أولى بأن يحذف من الفعل، لأن الاسم أشدّ تمكناً من الفعل، فما يلحقه أيضاً أشدّ تمكناً مما يلحق الفعل، ومع ذلك فقد حذف النون اللاحقة للاسم

(١) الكتاب ١٥٥/٢، ونصب قوله: (وفعل) لأنها معطوفة على منصوب.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٤.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) علل أبو سعيد سقوط النون هنا بأنها لم تثبت كثبوت التنوين وتحركه في مثل قولك: (مررتُ بزيدٍ الطويل، وهذا زيدٌ ابنُك) لأن الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكناً، ولأن التنوين في الاسم لا يخيّر المتكلم بين تركه وبينه في الأسماء المتصرفة، وأنت مخيرٌ في النون إن شئت جئت بها في الفعل، وإن شئت تركتها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٤.

(٥) الكتاب ١٥٥/٢.

في «وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ»^(١)، وَأَحَدُ اللَّهِ»، فحذف هذا أجدر^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ [١٤٨/أ] الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَفِعْلِ جَمِيعِ النِّسَاءِ^(٣) وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا تَفْعَلَانِ^(٤).

قال أبو العباس: كسرت النون في (لا تفعلاَن) لأنها بعد ألف خفيفة،
أو ألف ولام، لما يذهب لالتقاء الساكنين ما لم يحذف عنه شيء^(٥).
قال أبو علي: الذي يذهب لالتقاء الساكنين ولم يذهب عنه شيء مثل
الياء من (يَرْمِي القومَ)، و(يَغْزُو الرومَ).^(٦)
قال أبو علي: يقول: الحرف اللين إنما وقع الساكن المدغم بعده، لأن ما
فيه من المدّ يصير عوضاً من الحركة^(٧)، فكأنه لم يجتمع ساكنان، أدخلت
الحركة في الحرف الأول المدّ، والحرف اللين متى كانت الحركة التي قبلها من

(١) سبق تخريجه، وانظر ص ١٧ من هذا الجزء..

(٢) انظر تفسير السيرافي لهذا القول في التعليق على الفقرة السابقة، وانظر المقتضب
٢٢/٣.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) الكتاب ١٥٥/٢، وفيه: «فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنین ثبتت الألف التي قبلها
وذلك قولك: لَا تَفْعَلَانِ ذلك».

(٥) المقتضب ٢٣/٣ بتصرف.

(٦) أي والواو من (يَغْزُو الرومَ).

(٧) نحو (تَمُودُ الثوبُ، وتَضْرِبُنِي - تريد المرأة -)، انظر الكتاب ١٥٦/٢.

جنسها كان المد فيها أكثر، وهذا غير خفي، فوقع الساكن المدغم بعده أحسن، وقد اختير ذلك في (أَصَيْمٌ)^(١) وإن لم تكن حركة ما قبل الياء من جنسها، لأنها فتحة، كما اختير (المالُ لُكْ)^(٢).

قال: وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة، ألا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الألف لالتقاء الساكنين من فعل الاثنين إذا لحقته النون الخفيفة، لالتبس في الوصل والوقف فعل الاثنين بفعل الواحد، ألا ترى أنك لو قلت: هل تَضْرِبُ، أو اضْرِبْ عَبْدَكَ أو هل تَضْرِبُ، أو اضْرِبْ وأنت تأمر اثنين أو تستفهم اثنين التبس بالواحد^(٤).
قال: وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّت فأدغمت، وحذفت في قول بعض العرب^(٥).

(١) مثل (أَصَيْمٌ) قولهم: (مُدْبِقٌ)، ومثل (تُمُوذُ الثوبُ): (خُوذُ القوم) فيما لم يسم فاعله من قوله تعالى: «ومن يُخَادِدِ اللَّهَ ورسوله»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٥.

(٢) الذي احتج به سيبويه في هذه المسألة هو «أنا لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين لوجب أن يقول: اضْرِبَانِ زيدا، ولا تَضْرِبَانِ عَمراً، فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المد واللين، والثاني غير مدغم في مثله، ولم نر ساكنين اجتماعاً في الوصل إلا على أن الأول منهما للمد واللين، والثاني مدغم في مثله، كقولنا: ضَالَّةٌ، ودَاْبَةٌ، تُمُوذٌ، وَأَصَيْمٌ، فلم يجوز إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٥.

(٣) الكتاب ١٥٦/٢ باختصار.

(٤) هذه الأمثلة على إرادة النون في الوصل والوقف ملبسة فعل الاثنين وفعل الواحد المراد به التوكيد بالخفيفة.

(٥) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبو علي: كيف تردّ النون الخفيفة في (اضرباً نَعْمَان) وهي نون غير ثابتة قبل الإدغام، والنون التي تثبت قبل الإدغام وتحذف في الإدغام مثل «أَتَحَاجُّونِي»^(١) فيمن خفف^(٢).
قال: ولو قلت ذاك، لقلت: (اضرباً نَبَاكُمَا)^(٣) في قول من لم يهمز، لأنّ ذاك موضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك فتردّها^(٤).

(١) سورة الأنعام، الآية ٨٠، والتخفيف قراءة نافع وابن عامر، انظر السبعة في القراءات/ ٢٦١، والحذف من أجل التخفيف استحقاقاً للجمع بين النونين. انظر معاني القراءات ٣٦٧/١.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين لوجب أن نقول: (اضرباً زَيْدَا)، (ولا تضرباً عَمْرَا) فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المدّ واللين، والثاني غير مدغم في مثله، ولم تر ساكنين اجتماعاً في الوصل إلا على أن الأول منهما للمدّ واللين، والثاني مدغم في مثله كقولنا: (ضالّة، ودأبة، وتُمُوذ، وأصيم)، فلم يجر إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب. فإن قال قائل: فقد يلحقه ما يوجب إدغامه فيه، فأجيزوا دخوله كقولك: (اضرباً نَعْمَان، واضرباً نَيّ) النون الأولى من المشددة النون الخفيفة، والأخرى نون نعمان، والنون التي في قولنا (نَيّ) للمتكلم، فقال قائل: أجيزوا هذا على هذا الوجه لأنها تقع ألف بعدها نون مشددة كما قال: «لَا تَقْبَحَنَّ سَبِيلَ»، وأنتم تهجّزون الحرف المشدّد إذا كان بعد ألف، ولا يجوز: (اضرباً نَعْمَان)، ولا (اضرباً نَيّ) على مذهب سيبويه وأصحابه، قيل له: لا يجوز ذلك، لأننا لو أجزنا هذا في (اضرباً نَعْمَان) لوجب إجازته في غيره من الأسماء التي لا نون في أولها، ويكون الحكم فيها واحداً، ألا ترى أننا نقول: (هذا غيد الله) فتسقط ألف التثنية من (عيداً) للساكن الذي بعدها... وكذلك جعل (اضرباً نَعْمَان) بإسقاط النون الخفيفة كقولك: (اضرباً سعداً، واضرباً داوداً) وما أشبه ذلك، ولو جاز إدخال النون في التثنية لكنا نحتاج أن نحذف ألف التثنية لاجتماع الساكنين، فيصير الاثنان كالواحد». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٥.

(٣) في المخطوطة: بتشديد النون وسقوط الألف من (ها).

(٤) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبو علي : يريد : أثبتت النون الخفيفة حيث يؤمّن اجتماع الساكنين، أثبتت في هذا الموضع لأنك كنت تحذف الهمزة، فتحذفها وتلقي حركتها على النون لأنها ساكنة قبلها متحرك^(١).

قال: ولا تُردُّ في شيء من هذا، أي: الخفيفة، لأنك جئت به.

أي: جئت بالنون من (نعمان)، والهمزة من (أب) إلى شيء، يعني النون الخفيفة، قد لزمه الحذف، ألا ترى أنك^(٢) لو لم تخف اللبس، أي: التباس فعل الواحد بفعل الاثنين، فحذفت الألف، لم تردّها، أي: لم تردّ الألف، وكذلك لا تردّ النون^(٣).

قال أبو العباس: يقول: لولا اللبس فحذفت الألف لالتقاء الساكنين خيف [١٤٨/ب] اللبس، حذفت النون، فكما أن الألف لو جاز حذفها لم يجوز أن تردّ، كذا حال النون^(٤).

قال: والنون لا تُردُّ هنا كما لا تُردّ في الوصل والوقف هذه الواو في نحو ما ذكرنا^(٥).

(١) أي لو جاز أن تقول: (اضربان نعمان) من أجل الإدغام لجاز أن تقول: (اضربان إياكما) وأنت تريد: (اضربان إياكما) إذا ألقيت حركة همزة الأب على النون، لأن النون تتحرك، ويقع المتحرك بعد الألف، وسيبويه يبطل هذا أيضًا، لأن هذا التحريك ليس بلازم كما أن الإدغام ليس بلازم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٥.

(١) في المخطوطة: (أن) ولعله سهو من الناسخ.

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٤) انظر المقتضب ٢٣/٣ - ٢٤، وانظر الأصول في النحو ٢٠٣/٢.

(٥) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبو علي: يقول: النون الخفيفة لا تثبت في مثل (جيثوئي)، وإن كان موقعاً يجوز أن يقع فيه الساكنان، كما لم يثبت الواو في مثل قولك: (جيثن زيدا) وإن كان موضعاً لو ثبتت فيه لجاز كما جاز (ثمود الثوب) (١).

قال: ولو أردت الخفيفة في فعل الاثنين (٢).

قال أبو علي: إنما لم يثبت نون الرفع معها، لأن الرفع إعراب، والخفيفة إذا دخلت بني الفعل لدخولها وزال عنه الإعراب (٣).

قال: فلما أمّثوها (٤)، ثبتت نون الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل الجميع في الوقف، ورددت نون الجميع أي في الوقف في قولك: (هل تضربون)، كما رددت ياء (اضربي)، وواو (اضربوا) حين

(١) الحجة في إبطال (اضربان نعمان) بأنه قد وقع التشديد بعد الألف بما لم يكن يجوز في غير (نعمان)، فلو جاز ذلك لجاز أن يقال: (جيثوئي، وجيثون نعمان) إذا أريدت النون الخفيفة وذلك أنا تدخل النون الخفيفة على (جيثوا) لاجتماع الساكنين الواو والنون، فإذا وصلنا به نون المتكلم ونون (نعمان) اندغمت فيه النون الخفيفة، ولاترد الواو، وإن كان بعدها نون مشددة. لأنها قد سقطت لاجتماع الساكنين، والتشديد غير لازم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢، وقام العبارة: «وإن... الاثنين المرتفع قلت: هل (تضربان زيدا)، لأنك أمّنت النون الخفيفة».

(٣) النون في قولك: (تضربان...) نون رفع، ولا يجوز إدخال النون الخفيفة فيه لأن إدخالها يوجب بناء الفعل ويطلان نون الرفع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٦، قال ابن السراج: «إذا أردت فعل الاثنين في الخفيفة كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في الوصل والوقف، لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها، لأنها بعد ألف، وهي لا تحرك، وذلك قولك: (اضربا) وأنت تنوي النون»، الأصول في النحو ٢/٣٠٢.

(٤) في المخطوطة: (أثبتوها).

أُمِنْتَ البَدَل من الخفيفة في الوقف^(١).

قال أبو علي: أُمِنْتَ البَدَل من الخفيفة في (اضْرِبِي واضْرِيُوا)، لأنها إذا كان قبلها مضمومًا أو مكسورًا لم تبدل منها.

قال: فلما أُمِنْتَ النون، يعني من فعل جميع النساء، لم تَحْتَج إليها. يعني الألف، فتركبتها كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أُمِنْتَ النون أي الخفيفة، وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع^(٢)، يعني الألف التي تفصل بين النونات.

يقول: لا تثبت الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة بعدها في مثل: (اضْرِبَانْ)، لأنه يلتقي ساكنان، كما لم تثبت في فعل الاثنين في قولك: (هل تضربان زيدًا) وأنت تريد الخفيفة لالتقاء الساكنين^(٣).

قال: ويقولون في الوقف: - يعني يونس - اضْرِبَا، واضْرِبْنَا، فيمدون وهو قياس قولهم، لأنها، أي النون الخفيفة، تصير ألفًا، فإذا اجتمعت ألفان مُدَّ الحرف^(٤).

قال أبو عثمان: قولهم: (اضْرِبْنَا)^(٥) ومدَّهم لها هو قياس قولهم إذ كانوا يجيزون النون الخفيفة بعد الألف في الاثنين وجمع النساء، فالقياس

(١) الكتاب ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب ١٥٧/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) انظر شرح الرماضي للكتاب، ج٤، ق ١٢١.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢.

(٥) هكذا رسمت في المخطوطة، ومثله عند السيرافي وهما يعنيان (اضْرِبْنَا، واضْرِبَا)، فالألف الأولى للثنائية، والثانية بدل من النون في (اضْرِبَانْ، واضْرِبَانْ).

أن يبدلوا منها في الوقف ألفاً، فيقولون: (اضرباً)، أو (اضربناً)، فكما ثبتت النون بعد الألف عندهم، يجب أن تثبت علامته، وما هو بدل منه، ومثله^(١).

قال: وإذا وقع بعدها (أي إذا وقع بعد الألف المبدلة من الخفيفة) ألف ولام أو ألف^(٢) موصولة جعلوها، (أي جعلوا الألف المبدلة من الخفيفة) همزة مخففة وفتحوها. فأما^(٣) القياس في قولهم: أن يقولوا: (اضرب الرجل) كما تقول بغير الخفيفة، (أي إذا كان فعل اثنين ولانون خفيفة فيه) إذا كان بعدها ألف وصل^(٤).

قال أبو عثمان: يصيرونها همزة خفيفة إذا لقيها ألف ولام أو غيرها من ألفات الوصل، وهذا رأي البغداديين أيضاً وهو خطأ، لأنه إذا [١٤٩/أ] وقع بعد النون الخفيفة شيء من السواكن حذفت ولم تثبت، لأن النون لا تثبت في الوصل، فتحذفها لالتقاء الساكنين، وتحذف الألف

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٦.

(٢) في المخطوطة: «وَألف موصولة» ولعل الهمزة قبل الواو سقطت سهواً.

(٣) في الكتاب: «وإنما القياس»، واختيار التعليقة أدق وألطف، وخرجه السيرافي على مراد سيبويه في الرد على من يرى أنه إذا لقي هذه النون بعد ألف التثنية في فعل جماعة المؤنث ألف ولام، أو ألف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها، فرد سيبويه عليهم وقال: «إنما القياس أن يقولوا: (اضرب الرجل)»... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٧، وكلا الاختيارين له وجه وجته.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢، وماتخلل النص من عبارات مبدوءة بقوله: (أي)، وحصرت بين الأقواس هي من تعليقات أبي علي.

التي قبلها كذلك، فتصير كقولك: (اضربَ الرجلَ) للواحد^(١).

قال أبو علي: يريد الواحد المأمور بالنون الخفيفة.

قال أبو علي: من قال: (اضربَانِ زَيْدًا) فأثبت الخفيفة بعد الألف التي للتثنية كما يشبثها في فعل الواحد، لزمه إذا وصل وبعده ساكن أن يحذفها كما يحذف من فعل الواحد، فإذا حذفها وصله وبعده ساكن، فكما يقول: (اضربَ الرجلَ) وهو يأمر الواحد، فيحذف النون في الوصل لالتقاء الساكنين كما حذفها من فعل الواحد، فإذا حذفها من فعل الاثنين بقي ساكنان؛ الألف للضمير، والساكن الذي بعد ألف الوصل، فتحذف الأول فيصير (اضربَ الرجلَ)، فيكون فعل الاثنين الذي تلحقه الخفيفة بمنزلة فعل الواحد إذا أمر به، وألحقت في فعله الخفيفة، وكفعل الاثنين إذا أمرتهما ولم تلحق الخفيفة، هذا القياس على قول يونس^(٢).

فأما إبداله من الألف المبدلة من الخفيفة في الوصل همزة خفيفة فخطأ لما ذكرنا^(٣).

* * *

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٢١.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ١٥٧/٢.

(٣) تواترت آراء السيرافي والفارسي والرماني على أن الإبدال من الألف المبدلة من الخفيفة في الوصل همزة خفيفة خطأ.

هَذَا بَابُ مُضَاعَفِ الْفِعْلِ وَاخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِيهِ^(١)

قال: ويقولون: ارْدُدِ الرجلَ، يَدْعُونَهُ على حاله لأن هذا التحريك ليس بلازم^(٢).

قال أبو علي: قوله: (لأن هذا التحريك ليس بلازم)، يريد: إن اللام إنما حُرِّك لساكن لا يلزم الكلمة لزوم الأولى من النونين في مثل رَدُّنْ، ولزوم الخفيفة في مثل رُدُّنْ ياهذا، لأنه قد يقع بعد اللام المضاعف ما ليس بساكن مثل: (أَرْدُدْ عَبْدَكَ) وما أشبهه من المتحركات، فلما كانت الحركة غير لازمة لهذا الساكن الثاني، لم يجب الإدغام كما لم ترد العين المحذوفة لالتقاء الساكنين إذا تحركت اللام نحو (قُلِ الحقُّ) لأنَّ الحركة غير لازمة، كما لم يجب في الأول لازمه، لأنك قد تقول: (قُلْ حقًّا) وما أشبهه فلا تتحرك^(٣).

(١) الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢ بتصرف.

(٣) يقول ابن السراج: «تقول في المضاعف من الفعل: رُدُّنْ ياهذا، وردَّان، ورُدُّنْ، وكان قبل النون (ردُّوا)، فسقطت الواو لالتقاء الساكنين، وتقول في المؤنث: رُدُّنْ، وكان قبل النون: (رُدِّي)، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، وتشبه المؤنث كثنائية المذكر، تقول: ردَّان يا امرأتان، وتقول لجماعة النساء: ارْدُدْنَ، وكان قبل النون: ارْدُدْنَ، فجئت بالألف لتفصل بين النونات...». انظر الأصول في النحو ٢/٢٠٣-٢٠٤، وأوضح أبو العباس المبرد أن الأفعال المضعفة والمعتلة يلزمهن في النونين الثقيلة والخفيفة ما يلزم الأفعال الصحيحة من بناء على الفتح، تقول: رُدُّنْ يازيدُ، ولا تقول: (ارْدُدْنَ) على قول من قال: (ارْدُدْ)، لأن الدال الثانية تلزمها الحركة، وكذلك تقول: أَلْقَيْنَ زيدًا، وهل تَفْزُونُ عمرًا، وأرْمِيْنُ خالدًا، فتلزم الفعلين ما يلزم سائر الأفعال، انظر المقتضب ٣ / ٢٦.

قال: وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين ألفه، (أي ألف الوصل) حاجز، أُلْقِيَتْ عليه حركة الأول، لأن كل واحد منهما يتحرك في حال صاحبه عن الأصل^(١).

قال أبو علي: يريد: إن الساكن يصير متحركاً، والمتحرك يصير ساكناً، والساكن إذا تحرك فقد تحوّل عن أصله، كما أن المتحرك إذا سكن فقد تحوّل عن أصله.

قال: فصار في الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم^(٢)، أي لفظه في الجزم في أن الألف تثبت مثله في الرفع والنصب^(٣).

* * *

== والفعل المضاعف هنا ما كان فيه حرفان من موضع واحد، أحدهما: عين الفعل، والآخر لامه، والكلام فيه على إدغام الأول منهما في الثاني أو ترك الإدغام... انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٢٨.

(١) الكتاب ١٥٩/٢، وفيه: «... كل واحد منهما يتحوّل...».

(٢) الكتاب ١٥٩/٢.

(٣) قال أبو سعيد: «إذا كان الساكن الذي قبل الحرف المدغم ألفاً لم تحذفها إذا أدغمت وذلك يقع في ثلاثة أبنية: (فَاعَلْ، وَتَفَاعَلْ، وَافْعَالْ)، فأما (فَاعَلْ) فنحو: (ضَارٌ؛ يُضَارُّ، وَعَاضٌ؛ يُعَاضُّ، وَحَادٌ؛ يُحَادُّ)، ولو أسقطوا الألف لالتبس، وتدخل عليه التاء ليصير: (تَفَاعَلْ؛ يَتَفَاعَلُ) كقولك: (تَمَادُّوا؛ يَتَمَادُّونَ، تَقَاصُّوا؛ يَتَقَاصُّونَ)، وأما (افْعَالْ) فنحو: (احْمَارٌ؛ يَحْمَرُّ، اشْتَهَابٌ؛ يَشْتَهَابُ، وَاذْهَامٌ؛ يَذْهَمُ» - شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٢٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٢٤.

هَذَا بَابُ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي تَحْرِيكِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ
أَنْ يَسْكُنَ هُوَ وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحِجَازِ^(١) [١٤٩/ب]

قال: ومثل ذلك: مُذٌ وَذَهَبْتُمْ فَيَسْمُنُ أَسْكَنَ، تقول: مَذٌ الْيَوْمَ،
وَذَهَبْتُمْ الْيَوْمَ^(٢).

قال أبو علي: يقول: (مُذٌ) فِي الْأَصْلِ وَمِيمٌ (ذَهَبْتُمْ) مضمومتان،
فإذا حركتهما لالتقاء الساكنين رددتهما إلى أصلهما كما ترد (مَذٌ
الرجل) إلى أصله في قول من يقول: (مُذٌ)، فيتبع، لأن حكم مثل هذا أن
يحرك بالكسر في مثل: اضرب الرجل^(٣).

(١) الكتاب ١٥٩/٢.

(٢) الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) القول هنا يدور حول ما طرحه سيبويه من مذاهب العرب في إتياع حركة الآخر حركة سابقه،
فإن كان السابق مفتوحاً فتحو ما بعده، وإن كان مكسوراً كسروا تابعه، وإن كان مضموماً
ضمموه، نحو: (رُدُّ، وَغَضُّ، وَفِرٌّ يَأْتِي)، فإذا جاءت الهاء أو الألف بعدها فتحوها أبداً،
وعلى الخليل ذلك بأن الهاء خفيفة، فكانهم قالوا: (رُدُّ، وَأَمِدُّ، وَغَلُّ) إذا قالوا: (رُدُّها،
وَأَمِدُّها، وَغَلُّها)، فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنهم قالوا: (مُدُّوا، وَرُدُّوا، وَغَلُّوا) إذا
قالوا: (مُدُّه، وَرُدُّه، وَغَلُّه).

فإذا جئت بالألف واللام، أو بالألف الخفيفة وحدها كسرت الأول كله، لأنه كان في الأصل
مجزوماً، لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرك لالتقاء الساكنين نحو: (اضرب الرجل، واضرب
ابنك)، فهو يرد إلى أصله من السكون عند استقباله الألف واللام، أو الألف الخفيفة،
وما يجري على المضاعف يجري على نظائره من غير المضاعف نحو: (مُذٌ الْيَوْمَ، وَذَهَبْتُمْ
اليوم). انظر الكتاب ١٥٩/٢ - ١٦٠، وانظر تفصيل هذه القضية وشرحها في شرح
السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٢٢٩.

قال: وأهل الحجاز وغيرهم يجتمعون^(١) . على أنهم يقولون للنساء: ارْدُدْنَ وذلك لأن الدال لم يسكن هاهنا لأمر ولا نهى^(٢) .
قال أبو علي: لم يسكن هذا لأمر ولا نهى كما يسكن (ارْدُدْ، ولا تَقْصُصْ لهما) ، فيكون وما في الذي سكن للأمر ولا للنهى من البيان والإدغام معاً إنما أسكنت هذه اللام من حيث سَكَنَ يَضْرِبْنَ واضْرِبْنَ وما أشبهه^(٣) .

قال : وزعم الخليل وغيره أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنْ^(٤) .
قال أبو عمر: ^(٥) كأنهم عندي قدَرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء^(٦) .

(١) في الكتاب: (مجتمعون) .

(٢) الكتاب ١٦٠/٢ ، وقام كلامه: « . . . وكذلك كل حرف قبل نون النساء ، لا يسكنُ لأمر ، ولا لحرف يجزم » .

(٣) أجمع جُلّ العرب من أهل الحجاز وبني قليم على أنه إذا اتصل نون جماعة الإناث ، أو تاء المتكلم بالفعل المضاعف سكن ما قبلهما نحر (رَدَدْنَ، وهنُ يَرْدُدْنَ) كما قالوا: (يَضْرِبْنَ وَيَلْهَبْنَ) ، و(مَدَدْتُ، وَعَضَضْتُ) ، لزم بنو قليم وغيرهم الإظهار في هذا؛ لأن الحرف الثاني لزمه سكن يومن الحركة فيه لسكن يلقاه من بعد كما يلقاه في قولك: (ارْدُدِ الرجلُ، واضربِ القومَ، فلما كان الحرف المتصل منعه ذلك لم يحركوه بحال، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٣٠ .

(٤) الكتاب ١٦٠/٢ ، وضبطها في شرح السيرافي بتشديد النون (رَدَّنْ، مَرَّنْ) .

(٥) هو أبو عمر الجرمي .

(٦) هذه اللغة وصفها السيرافي بأنها رديئة فاشية في عوام أهل بغداد، فهم يقولون: (رَدَّنْ، ومَرَّنْ، ورَدَّتْ) فكانهم أدخلوا النون والتاء على حرف قد أدغم فيه ما قبله، فكرهوا نقض بنية الحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٣٠ .

قال: وأما رَدَّدَ يُرَدِّدُ فلم يُدْغَموه، (أي لم يدغموا الدال الثانية في الثالثة) لأنه لا يجوز أن يَسْكُن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى^(١).

قال أبو علي: يقول: لو قلت: رَدَّدَ فحركت الساكن الأول، لتُدْغَم الثاني في الثالث، لكان كقولك: رَدَّدَ، وقد ضَعُفَت العين، ولم تُدْغَم في اللام^(٢) لأن في قولك: (رَدَّدَ) ثلاثة أمثال أولهن ساكن، وفي قولك: (رَدَّدَ) ثلاثة أمثال الأوسط ساكن ففي كلا الأمرين يجتمع ثلاثة أمثال أحدها ساكن، فلما كان الأمر في كِلَا الْعَمَلَيْنِ واحداً لم يُغَيَّر عما كان عليه^(٣).

* * *

(١) الكتاب ١٦١/٢، وما بين القوسين مداخلة من أبي علي.

(٢) تلا هذه الكلمة في المخطوطة قوله: (لأن في اللام)، وأظنه سبق نظر من الناسخ.

(٣) أي أنا لو أدغمنا الدال الثانية من (رَدَّدَ، يُرَدِّدُ) في الدال الثالثة لوجب أن نلقي حركتها على الدال الأولى فنقول: (رَدَّدَ، وَيُرَدِّدُ) وكذلك كل ما كان على (فَعْلٌ، يُفَعِّلُ) نحو: (عَضَضٌ، يُعَضِّضُ، وَجَرَّرَ، يُجَرِّرُ) . . . وهذا الذي يكره من إظهار الحرفين بوقع في مثله، لأن المراد من الإدغام التخفيف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٠.

هَذَا بَابُ الْمُقْصُورِ وَالْمُدُودِ^(١)

قال: وقالوا: بَدَأَ لَهُ يَبْدُو بَدَأَ، نظيره: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا^(٢).
قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية^(٣) المقروءة على عبد الله
ابن هاني صاحب الأخفش: وقالوا: بَدَأَ لَهُ بَدَأَ وَبَدَأَ، وفيها قال الأخفش:

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ١٦٢/٢، وفي المخطوطة: (جَلَبَ، يَجْلِبُ، جَلَبًا) بالجيم، وهو من الألفاظ التي
تُسمع ولا يجسر عليها، ولكن يجاء بنظائرها بعد السمع. وَبَدَأَ لِي بَدَأَ: تغير رأيي عما
كان عليه. انظر حروف المدود والمقصور ٩٨/، (وَبَدَأَ) مقصور. قيل: موضع قرب الشام
وقيل قرب وادي القرى، قال كثير:

وَأَنْتَ الَّتِي حَبَّبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَأَ إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلَادَ سَوَاهِمَا

انظر معجم البلدان ٣٥٦/١ - ٣٥٧ (بَدَأَ).

(وبدأ) مدود: تغير الرأي. قال ابن دريد:

تَوَصَّى وَعَقَّلَكَ ذُو بَدَأَ فَلَذَلِكَ رَأَيْكَ ذُو بَدَأَ

انظر شرح المقصور والمدود لابن دريد ٣٤/.

(وَبَدَأَ) (الفعل) بمعنى ظهر، قال ابن دريد:

كَأَنَّمَا الْجُوزَاءُ فِي أَوْسَاغِهِ وَالنَّجْمُ فِي جِهَتِهِ إِذَا بَدَأَ

شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها ٧٢/، والبداء: المصدر من قولك: بَدَأَ لِي فَيْكَ بَدَأً،
مدود، (وَبَدَأَ): اسم موضع مقصور يكتب بالألف. انظر المدود والمقصور لأبي الطيب
الوشاء ٤٦/، انظر أيضًا المقصور والمدود لابن ولاد ١٤/.

(٣) يشير إلى إحدى نسخ كتاب سيبويه، وهي واحدة من أوثق النسخ، وقد أشار إليها في
التعليقة ثلاث مرات، والنسخة الطاهرية منسوبة لآل طاهر: عبيد الله بن عبد الله بن طاهر،
وأخيه محمد بن عبد الله بن طاهر. وعبيد الله ولي الإمارة ببغداد، وكان فاضلاً أديباً
شاعراً فصيحاً، حدث عن أبي الصلت الهروي، والزهير بن بكار، وروى عنه محمد بن يحيى
الصولي وغيره، توفي سنة ثلاثمائة للهجرة. انظر تاريخ بغداد ١٠/ ٣٤٠ - ٤٤٤، وفيات
الأعيان ١٢٠/٣ - ١٢٣.

نعرف الممدود ولا نعرف المقصور، ولكن يقال: بَدَا بَدَاً وَيَدَاً^(١).

* * *

هَذَا بَابُ الْهَمْزِ^(٢)

قال: ومثل هذا (مِنْ غُلَامٍ يَبِيكُ)^(٣).

قال أبو علي: الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها لم يجز أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، لأنك إذا جعلتها كذلك نحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلما لم يمكن التليين فيها قُلِبَتْ إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو الياء^(٤)، وأنشد:

(١) لا يعرف الأخفش المقصور في المصادر التي حملت على (فَعَالٍ) كذَهَبَ: ذَهَابًا، وَيَدَاً بَدَاً، لأنه شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٦.

(٢) الكتاب ١٦٣/٢.

(٣) الكتاب ١٦٤/٢، وقام العبارة: «... إذا أردت: (مِنْ غُلَامٍ يَبِيكُ)، وهو تفسير لقوله قبل: «واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرفٌ مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في (المَثَرِ): (مَبَرٌ)، وفي (يريد أن يقرئك): (يقرئك)»...».

(٤) قال أبو سعيد: «الهمزة إذا وقعت أولاً ولا كلام قبلها فهي محققة لا غير، مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة نحو همزة (أَبٍ، وَأُمٍّ، وَإِبِلٍ)، وهي لاتعدو إذا وقعت غير أول ثلاثة أوجه، إما أن تكون ساكنة وقبلها متحرك، أو متحركة وقبلها ساكن، أو متحركة وقبلها متحرك...»

وإذا كانت متحركة وقبلها متحرك فإنك تجعلها بين بين في كل حال إلا حالين، وهما: أن تكون مفتوحة وقبلها كسرة، أو ضمة، فإن كانت قبلها ضمة قلبتها واواً محضة، وإن كان قبلها كسرة قلبتها ياء محضة...»

وأما إذا كان قبلها كسرة وهي مفتوحة فنحو قولك: (مَثَرٌ) جمع (مَثَرَةٌ)، وهي التضريب بين القوم والفساد، يقال: مَارَتْ بَيْنَ الْقَوْمِ وَمَأَسَتْ بَيْنَهُمْ إذا ضربت بينهم، فتخفيف هذا ==

مِنْ حَيْثُ زَاكَرْتَنِي وَلَمْ أُورَا بِهَا^(١) [أ/١٥٠]

قال أبو علي: قوله: لم أورا بها، أي: لم أعلم بها^(٢).

وقال عبد الله بن هاني صاحب الأخفش: هو مقلوب من (رَأَيْتُهُ)، قلب اللام التي هي الياء إلى موضع الفاء، ثم قلبت واواً لانضمام ما قبلها فصار أورا مثل أوزع، ثم خفف الهمزة فقلب ألفاً لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح، فوزنه من الفعل على هذا التقدير: (أَلْعَ)^(٣).

قال: وقد قالوا الكمأة والمرأة ومثله قليل^(٤).

قال أبو العباس: هذا بدّل يعنى قولهم: الكمأة، أبدل الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء وليس بتخفيف^(٥).

== أن تقول: (مِيز) ... » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٣.
(١) البيت من الرجز، وقبله:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكِ وَانْتِيَا بِهَا

أنشدهما سيبريه من دون نسبة، وفي البيت الذي أنشده الفارسي شاهد على تخفيف الهمزة الساكنة من قوله: (أورا)، انظر الكتاب ١٦٥/٢، وأنشده أبو سعيد في الباب دون نسبة وقال: الأصل فيه: (أورأبها)، ولا يجوز الهمزة في البيت لأن القصيدة مردفة، ولا بد من ألف قبل حروف الروي وهو الباء، ولو همز لم يجوز أن تكون الهمزة ردفاً ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٤، وقد نسب الرمانى لرؤية على قلب اللام إلى موضع الفاء، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ١٢٧، ١٢٨، وليس في ديوان رؤية، انظر النكت في تفسير كتاب سبويه ٩٧٥/٢، مع الهوامع ٥٢/١، الدرر اللوامع ٢٨/١.

(٢) انظر مثله في شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٤.

(٣) انظر مثل هذا الرأي في شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ١٢٨.

(٤) الكتاب ١٦٥/٢.

(٥) انظر المقتضب ١٥٩/١ - ١٦٠.

قال: ولم يكن ليلتقي ساكن وحرف ذه قصته^(١)، يعني بقصته إخفاؤه وتقريبه من الساكن^(٢).

قال: غير أن كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل (من رأيت) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه^(٣).

قال أبو علي: يعني بقوله سوى ألف الوصل من رأيت مثل قولك: يفعل كل ما كان في أوله زيادة من زيادات المضارعة، خففت الهمزة بعدها، ومن يخفف مع هذه الزيادات فقد يحقق مع همزة الوصل، فيقول: (إرأ) (٤).

قال: فكرهوا أن يُبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن^(٥).

(١) الكتاب ١٦٥/٢، وفي الكتاب: «... هذه قصته»، والذي في شرح السيرافي يوافق ما جاء في التعليقة.

(٢) قال أبو سعيد: «يعني أنك إذا خففت الهمزة التي قبلها ساكن لم يجز أن تجعلها بين بين، لأن همزة بين بين قد نحي بها نحو الساكن، فلو جعلناها بين بين كان كالجمع بين الساكنين ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٦.

(٣) الكتاب ١٦٥/٢، وقبل هذا قوله: «ومما حذف في التخفيف لأن ما قبلها ساكن قوله: (أرى، وترى، ويرى، وترى) غير أن كل ...».

(٤) فسر هذا أبو سعيد فقال: «أي أن الأصل في (أرى، وترى: أراى، وترأى)، وما فيه (رأى) فهو بمنزلة قولك: نأى ينأى، غير أن العرب لكثرة تطلقها بأرى ويرى خففت، وألقت حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، وحذفتها ... ولم يحذفوا الهمزة في الماضي لأن قبلها متحركاً، فلا يكون تخفيفها بالقائه، وخففوا (ترى) والزموا التخفيف استئصالاً للهمزة مع كثرة استعمالهم له». شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٦.

(٥) الكتاب ١٦٦/٢.

قال أبو علي: لا يبدل الحرف الساكن إذا أُلقيت حركة الهمزة المحذوفة عليه لكنّه يُحرّك، فأماً نفس الحرف فلا يُبدل ولا يُغير.

قال أبو علي: يقول: لو أُلقيت حركة الهمزة التي قبلها الألف على الألف لانقلبت فصارت همزة، ولو انقلبت لخرج كلام كثير من حدّ كلامهم والخارج كان من الحدّ مثل (شَاءَ، وأَاءَ^(١)، وقَاءَ)، لو خففت هذه الهمزات على حسب تخفيف جَيْالٍ^(٢)، والخبَاءِ، للزم أن يقال: (سأزيد)، (ونَاءَ عَدُوّك)، وكذلك كل ما أشبه هذا، ولو خففت (أَاءَ) كما خففت (الخبَاءَ)^(٣)، للزم أن يقال: (أَاءَ)، فكان يجتمع همزتان، ثم كان يلزم أن

(١) آءٌ: على وزن (عاع)؛ شجر، واحده: آءة، وفي حديث جرير: بين نخلة وضّالة، وسدرة وآءة. والآءة بوزن (العاعة) وتجمع على (آء) بوزن (عاع). وعن كراع: هو من مراتع النعام، يقال: أرض مآءة؛ تنبت الآءة، قال زهير:

كَأَنَّ الرُّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ
أَصْلَكَ، مَصْلَمُ الْأَذْنَيْنِ، أَجْنَى
لَهُ بِالسَّيِّئِ تَنْوَمُ، وَآءُ

والتنوم نبت آخر. وعن الليث: الآءة: شجر له ثمر يأكله النعام، قال: وتسمى الشجرة سَرَحَةً، وثمرها: الآءة. انظر لسان العرب ١/٢٤ (أوأ)، وانظر المنصف ٢/٢٠٠.

(٢) الجَيْالُ: الضبيع، أو هو الضخم من كل شيء، قال الراجز:

قَدْ زُوْجُونِي جِيَالاً نِيهَا حَدَبٍ
دَقِيقَةُ الرُّفْقَيْنِ ضَخْمَاءُ الرُّكْبِ

ونقل عن أبي علي أنهم ربما قالوا: (جَيْل) بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية، معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة... انظر لسان العرب ١١/٩٦ (جآل).

(٣) ورد هذا اللفظ في قوله عز وجل: «وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»، سورة النمل، الآية ٢٥، وعن أبي حاتم أن عكرمة قرأ: «الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ...» بألف غير مهموزة، وزعم أن هذا لا يجوز في العربية واعتل بأنه إن خفف الهمزة ألقى حركتها ==

تخفّف الثانية فيقال: (أُثَّة) ، وكل ذلك خروج عما ينبغي^(١) .
 قال: لأنه ليس من كلام العرب أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعداً
 وقبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون^(٢) .
 قال أبو علي: الياء إذا كان أصلها السكون وما قبلها مفتوح لم
 تنقلب نحو (عَيْبٍ، وَيَبْتٍ) ، وإذا تحركت وما توسطها انقلبت ألفاً نحو
 (بَاعَ، وَبَاتَ)^(٣) .
 قال: وكانت مدّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف،
 (يريد أنها الألف في أن حركة ما قبلها أبداً منها) [وجع] أبدل منها، وإن
 كانت بعد واوٍ ياء إن كانت بعد ياء، ولا تحذف فتتحرك^(٤) .

== على الباء وحذفها، فقال: «الحَقَبَ في السَّمَوَاتِ»، وأنه إن حوّل الهمزة قال: «الحَقَبِي» بإسكان
 الباء ويحذفها ياء... انظر إعراب القرآن ٢٠٧/٣ .
 وتخفيف «الحَقَبَا» قراءة ابن مسعود ومالك بن دينار، و«الحَقَبَ» بفتح الباء من غير همز قراءة
 عيسى . انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ١٠٩/ ، انظر أيضاً البحر المحيط
 ٦٩/٧ .

(١) انظر تفصيل ذلك وتعليقه في شرح السيرافي للكتاب ، ج٤ ، ق ٢٣٧ ، وانظر شرح الشافية
 ٤٠/٣ - ٤١ .

(٢) الكتاب ١٦٦/٢ .

(٣) أي أنا لو حولنا الألف حرفاً آخر، وألقينا عليه حركة الهمزة ما كانت تحوّل إلا إلى ياء أو
 واو، لأن الألف لا تنقلب إلا إليهما، ولو جعلت ذلك لوجب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح
 ما قبلها ، لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما، وإنما تثبت الياء والواو إذا
 كان قبلها السكون كَيَبِيْعٍ وقَوْلٍ . شرح السيرافي للكتاب ، ج٤ ، ق ٢٣٧ .

(٤) الكتاب ١٦٦/٢ ، وفي المخطوطة: «... ولا يحذف متحرك» في آخر العبارة . وقوله:
 «وكانت مدّة في الاسم» ومن تمام قوله: «وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدة
 ساكنة لم تلحق لتلحق ببناء...» .

قال أبو علي: أي لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو، لأنها إن حذفت لزم أن تلقى حركتها عليها كما تلقى على سائر السواكن، وهذه [١٥٠ / ب] الحروف، أعني الياء والواو إذا كنَّ مَدَّاتٍ لغير الإلحاق، لم يجرز تحريكهن^(١) كما لا يجوز تحريك الألف، لأنها إن حركت صارت غير ألف، والواو والياء يحركان ولا يُغَيَّران^(٢).

قال أبو علي: الألف لا تُغَيَّرُ إذا خففت الهمزة بعدها في كلمة واحدة وفي كلمتين منفصلتين، تقول: (اضْرِبَا أَبَاهُمَا، وَمَسَاءَكْ)، فلا تلقى حركتهما في الموضعين على الألف كما تلقى حركتهما على الياء والواو إذا كانتا لغير مَدٍّ في الاتصال والانفصال^(٣).

(١) في المخطوطة: «تحريكه» على الأفراد.

(٢) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «... وأما الواو والياء إذا كانت الهمزة بعد واحدة منهما فتخفيفها على وجهين: أحدهما: أن تقلب الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واو، ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء، ويدغم فيها ما قبلها. والوجه الآخر: أن تلقى حركتها على ما قبلها من الواو والياء وتحذف كسائر الحروف...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٢٧.

(٣) يقول أبو الحسن الرماني: «الهمزتان إذا التقتا من كلمتين جاز فيهما أربعة أوجه: تحقيقهما جميعاً، وتخفيفهما جميعاً، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وتخفيف الأولى وتحقيق الثانية».

فأما تحقيقهما جميعاً فلأنه على الأصل من غير أن يخرج إلى الثقل الشديد، إذ لا يلزم اجتماع الهمزتين في تصرف الكلام كما يلزم في الكلمة الواحدة، وهو مذهب كثير من بني قميم وقد قرأ بذلك القراء، وثبت من أوكد الوجوه التي ثبت بها الأخبار الصحيحة. وأما تخفيفهما جميعاً فهو مذهب أهل الحجاز، وذلك أنهم يخففون الواحدة استثقالاً لها، واجتماع الهمزتين أثقل، والتخفيف لهما ألزم. أما تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، - وهو الاختيار عند الخليل - فلأن التخفيف وقع ==

أنشد: كُلُّ غَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ ...

سمعنا من العرب من ينشده هكذا^(١).

قال أبو علي: قوله: ينشده هكذا، أي يحقق الأولى، ويخفف الثانية كما يختار الحليل^(٢)، ويخفف الأولى ويحقق الثانية كقول أبي

== عندما أدرك من النقل وهو على قياس ما أجمعوا عليه من الكلمة الواحدة من تخفيف الثانية.

وأما تخفيف الأولى وتحقيق الثانية فلأن الهمزتين لما كانت كل واحدة منهما ثقيلة في نفسها ثم اجتمعتا اقتضى ذلك تخفيف إحداهما، وكان الاختيار عند هؤلاء تخفيف الأولى حتى يكون على تدريج فيما يتكلف من النقل...

وكذلك تخفيف الأولى وتحقيق الثانية قد أطلق سيبويه: «ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فيحقتا» وهذا كلام إن حمل على ظاهره كان غلطاً، ولكن الأولى به أن يتأول أنه ليس ذلك من كلام العرب فيما يختار في الهمز. شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٣١.

وسبأني تفصيل هذه المسألة فيما بقي من مسائل هذا الباب.

(١) هذا صدر بيت من الرمل، أنشده سيبويه دون نسبة، وعجزه:

... تَرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ

والشاهد فيه تخفيف الهمزة الثانية في قوله: (غَرَاءٌ إِذَا)، وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء، وتحقيقهما جائز، لأنهما منفصلتان في التقدير لا تلزم إحداهما الأخرى، فتلزم إحداهما البدل. الكتاب ١٦٧/٢، ومثله فعل السيرافي حيث أنشده على تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الآخرة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٣٨، وأنشده الرماني وقال: يجوز في (كل غَرَاءٌ إِذَا) أربعة وجوه من التحقيق والتخفيف. انظر شرحه للكتاب، ج٤، ق ١٣١، وأنشده الشنتمري كذلك تبعاً لقراءة نافع من تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية في قوله تعالى «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» (سورة محمد، الآية ١٨)، وقوله سبحانه: «يَا زَكَرِيَّا إِنَّا» (سورة مريم، الآية ٧)، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٩٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ١١٨/٩.

(٢) انظر الكتاب ١٦٧/٢.

عمرو (١).

فالإنشاد على القول الأول: (غَرَّ يُبْذَا)، وعلى القول الثاني: (غَرَّ إِذَا).

قال: وَمَنْ حَقَّقَ الْأَوَّلَى قَالَ: (اقْرَأْ آيَةَ)، لَأَنَّكَ خَفَفْتَ هَمْزَةً مَتَحَرِّكَةً قَبْلَهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ (٢).

قال أبو علي: يريد بالهمزة المخففة المتحركة الهمزة التي هي فاء من (آيَةَ) والحرف الساكن الذي قبلها هي الهمزة التي لامٌ من (اقْرَأْ)، سكنت للأمر، فحذفت الهمزة التي هي فاء من (آيَةَ)، وألقيت حركتها على الساكن الذي هو همزة لام من (اقْرَأْ)، فصار على وزن (اقْرَعَايَةَ) (٣).

قال: فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيَقُولُونَ: (اقْرَأْ آيَةَ)، لِأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَخَفُّونَهُمَا جَمِيعًا (٤).

(١) أبو عمرو يرى تحقيق الهمزة الأخيرة وتخفيف الأولى، فيقرأ قوله تعالى: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» و«يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ»، وعليه فإن قراءته للبيت: (غَرَّ إِذَا). انظر الكتاب ١٦٧/٢.

(٢) الكتاب ١٦٨/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين، لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخففت، فيقولون في قوله: (اقْرَأْ آيَةَ): يقلبون الأولى ألفًا لأنها ساكنة، وقبلها مفتوحة، ويجعلون الثانية بين بين».

وكان أبو زيد يجهز إدغام الهمزة في الهمزة، ويحكي ذلك عن العرب ويقول: (اقْرَأْ آيَةَ) يجعله كسائر الحروف، ومن خفف الأولى وحقق الثانية قال: (اقْرَأْ آيَةَ) فيجعل الأولى ألفًا، ويجعل الثانية همزة، ومن حقق الأولى وخفف الثانية قال: (اقْرَأْ آيَةَ)، فيلقي حركة الهمزة الثانية على الساكن الذي قبلها ويحذفها... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٣٩.

(٤) الكتاب ١٦٨/٢.

قال أبو علي: قال أهل الحجاز: (اقْرَأْ آيَةً) فحَفَفُوهُمَا جميعاً، والهمزة الأولى إذا خففت في (اقْرَأْ) لزم قلبها أَلْفًا لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح، مثل (رَأْسٍ وَقَاسٍ)، والهمزة من (آيَةً) حكمها أن تجعل بين الألف وبين الهمزة لأنها متحركة، وجاز وقوعها مخففة بعد الألف من حيث جاز وقوع الساكن بعدها، ومن حيث جاز أن تقع مخففة قبل الساكن في (أَنْ رَأَيْتَ رجلاً) ونحوه^(١).

قال: وسألت الخليل عن (فَعَلَّلَ) من (جَنَّتْ) فقال: جَيَّأ^(٢). قال أبو علي: العين من (جَنَّتْ) ياءٌ، يدل ذلك عليه: (يَجِيءُ)، واللام منه همزة فإذا بَنَيْتَ منه مثل (فَعَلَّلَ) زدت على اللام لاماً، لأن حكم ما ألحق من الثلاثي بالرباعي بغير حروف المد أن تكرر لاماتها، كما كررت في (مَهْدَدٍ) ونحو، فإذا كَرَّرْتَ اجتمعت همزتان، وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلت الثانية^(٣).

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «إذا قلت: (اقْرَأْ) أَبَاكَ السَّلامَ) فإنه على لغة أهل الحجاز إذا خففوها: (اقْرِيْ بِأَك السَّلامَ)، فيقبلون الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم يلقون حركة الثانية على الياء وتسقط الثانية، ولا يفعلون ذلك في (اقْرَأْ آيَةً)، لأنهم قلبوا الهمزة في (اقْرَأْ) أَلْفًا، والألف لا يلقى عليها حركة غيرها. وإذا قالوا: (قَرَأَ أَبُوكَ) فإنهما جميعاً بين بين على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم إذا حققوا الأولى، وجعلوا الثانية بين بين»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ١٦٩/٢، وفي المخطوطة: (جَيَّئًا).

(٣) الأصل في (جَيَّأ) على تقدير: (جَيَّعَ)، لأن لام الفعل من (جَنَّتْ) همزة، فكررت الهمزة، فالتقت همزتان، فقلبت الثانية أَلْفًا لانفتاح ما قبلها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٠.

قال: وإذا جمعت أَدَمَ، قلت: أَوَادِمَ، كما أنك إذا حَقَرْتَ قلت أَوَيْدِمَ^(١).

قال أبو علي: الهمزة الأولى همزة (أَفْعَلْ)، والثانية بدل من الهاء، وهو يوافق الزيادة^(٢) - أعني الألف التي هي بدل من الفاء - في أنها ليست من نفس الكلمة، كما أن أَلَفَ (فَاعِلٍ) الزائدة ليست من نفس الكلمة، هي الهمزة التي هذه بدل منها، فقد وافق البديل [١٥١/أ] الزيادة في أنه ليس من نفس الحرف، كما أن الزيادة ليست من نفس الحرف، فلذلك قلبت هذه الألف في التصغير والتكسير واوًا، كما قلبت الزائدة واوًا فيها^(٣).

(١) الكتاب ١٦٩/٢.

(٢) الهمزة الأولى في (أَدَمَ) زائدة وهي همزة (أَفْعَلْ)، والهمزة الثانية أصلية وهي فاء (فَعَلْ)، قال أبو علي: إذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى، فكان يلزم أن تبدل الثانية من (أَوَّل) ألفًا كما أبدلت التي في (أَدَمَ)، المسائل المشككة ٨٩، قال الأزهرى: ويجمع أَدَمُ: أَوَادِمَ. انظر تهذيب اللغة ٢١٦/١٤.

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا جمعت (أَدَمَ) قلت: (أَوَادِمَ)، يعني: إذا جعلته اسمًا وجمعته وإن كان نعتًا قلت: أَدَمَ، وإذا حَقَرْتَ قلت: أَوَيْدِمَ، وذلك أن (أَدَمَ) وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبتها ألفًا على سبيل التخفيف، فصار بمنزلة ما كان ثانية ألفًا نحو (ضَارِبٍ، وَكَازِلٍ، وَخَائِلٍ)، فإذا كَسَرْتَهُ أو صَفَرْتَهُ صَيَّرْتَهُ بمنزلة هذا فقلت: أَوَادِمَ، كما قلت: بَوَازِلٍ، وقلت: أَوَيْدِمَ كما قلت: بُوَيْزِلَ». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٠.

ويقول الرماني: «حق الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ترك الأخيرة، ولا يجوز أن يُحققا جميعًا لأن النقل لازم، وحققا أن تبدل على حركة ما قبلها متحركة كانت أو ساكنة فتقول لمي (فَاعِلٍ) من (جِئْتُ): جَاءَ، والأصل: جَانِي، فأبدلت الثانية على حركة ما قبلها، وكذلك (أَفْعَلٍ) من الأذمة: أَدَمَ، والأصل: أَدَمَ، ولا يجوز تحقيقهما...»

ويجمع أَدَمَ: أَوَادِمَ، وتصغيره: أَوَيْدِمَ، فتجعل هذه الألف التي لها أصل في الحركة =

قال: فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفاً استثقلوا - يعني بالحرف الآخر - الهمزة التي هي لام من (خطيئة)، المبدلة في الجمع ألفاً إذا قلت: (حَطَّاييَّة)، ثم أبدلت الهمزة الأخيرة ياءً لانتكسار ما قبلها، واجتماع همزتين، ثم أبدلت الياء ألفاً كما أبدلته في مَدَارَى^(١).

قال: لأن الاسم قد يجري في الكلام، ولا يلزم في الألف الآخر أن تهزها^(٢).

قال أبو علي: أي الألف التي هي بدل من التنوين، أو الألف التي هي رفع الاثنين^(٣)، يريد: أن هذه الألفات الأخيرة لا تلزم الكلم الذي هي فيها كما يلزم الألف المنقلبة عن اللام في (حَطَّايًا وَمَطَّايًا)، لأن هذه الألفات قد سقطن، وذلك إذا كان الاسم في موضع جرٍّ، أو رفع أو تننية.

== بمنزلة ألف (خالد) التي لا أصل لها في الحركة، لأنها لما امتنع أن تُحرك على أصلها إذ لا يجوز (أأدم) - لما بينا - من أنهما لا يحققان في الكلمة الواحدة، ولم يجز تحريك الألف، لأن ذلك ممتنع فيها، ويجب أن تقلب الألف إلى حرف مناسب لها يمكن فيه الحركة، فقلبت إلى الواو، ثم نقلت إلى الياء في التصغير، وجري الجمع على ذلك؛ لأنه نظيره في زيادة حرف المدّ واللين بالياء وكسر ما بعده... ولهذا قال سيبويه: التصغير والجمع من واد واحد، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٣٢.

(١) انظر الكتاب ١٦٩/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه، انظر النصف ٥٤/٢ - ٨٨، ٨٦، ٩٠.

(٢) الكتاب ١٦٩/٢، وفيه: «ولا يبدلون لأن الاسم... ولا تلزق الألف الأخيرة بهمزتها» وفي شرح السيرافي مثله.

(٣) وذلك قولك: كَيْسًا مَن، ورأيت كِسَاءً، وأصبت هَنَاءً، فهم يخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان، لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة. انظر الكتاب ١٨٩/٢.

منصوب أو مجرور^(١).

قال: فصارت كالهزمة التي تكون في كلمة على حدة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهزمة التي قبل الآخر ياء، (يعني في خطايا)^(٢).

قال أبو علي: أي لما كان تخفيف الهزمة الواقعة بين ألفين غير لازم من كلامهم كراهة الهزمة بين ألفين وإرادة لتقريبها من الياء بالتخفيف أبدلوا الهزمة المبدلة من حروف اللين في (فَعِيلَة) وما أشبهها ياء لأنها بين ألفين لازمتين في كلمة واحدة، وليست بين ألفين لا يلزمان ككسآء^(٣)، ويرآء^(٣).

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «قوله: ولا يُبدلون، يعني ولا يبدلون من الهزمة في (كسآء)»، و(رأيتُ كسآء) فيقولون: (كسآيان، ورأيتُ كسآيًا) من قبل أن (كسآءان) و(رأيتُ كسآء) قد تفارق الآخرة، فيقال: (هذا كسآء)، فلما كانت الألف التي بعد الهزمة قد تفارقها لم يجب أن تبدل من الهزمة ياء، وهذا معنى قول سيبويه: (ولا تلتزق الألف الآخرة بهمزتها) يعني بهزمة (كسآءان) و(رأيتُ كسآء)، فصارت كالهزمة التي تكون على حدة وليست بعدها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٣.

(٢) الكتاب ١٦٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد في شرح هذه المسألة: «لما كان من كلامهم تخفيف الهزمة، وجعلوها بين بين في (كسآءان، ورأيتُ كسآء) بسبب وقوعها بين الألفين، وإن كانت الألف الثانية غير لازمة، جعلوا مكان الهزمة في (خطآء، ومطآء) ياء لوقوعها بين ألفين لازمتين، قال: ولم يجعلوا الهزمة في (خطآء) بين بين كما جعلوها في (كسآءان) بين بين، لأنها وقعت هاهنا بين ألفين لازمتين من نفس الحرف، وقد بينّا أن ما كان في كلمة واحدة أولى بالتخفيف، لأنّا قد قدّمنا أن همزتين في كلمة لا يلتقيان، وقد يلتقيان من كلمتين، فكان قلب الهمز ياء لاجتماع الألفين معها من كلمة أولى من قلبها لاجتماعها معها وليستا بلازمتين». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٣.

قال: ليفرقوا بين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف^(١).

قال أبو علي: هذا مثل الهمزة في (قَضَاء) التي هي بدل من زائدة، لأنها أضعف يعني همزة (حَطَّايًا)^(٢)، أي الأولى التي هي من نفس الحرف وهي لام (قَضَيْتُ)، [رجع] أو همزة بمنزلة ما هو من نفس الحرف^(٣). قال أبو علي: هذه الهمزة مثل الهمزة في (جَيْتَاي)^(٤) إذا جمعت

-
- (١) الكتاب ١٦٩/٢، وفيه: «ليفرقوا بين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ من زائدة، لأنها أضعف، يعني همزة (حَطَّايًا)، وبين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف».
- (٢) يقول الرماني في تقدير (حَطَّايًا): «ويجري على خمسة أوجه:
- الأول: (حَطَّائيُّ)، بياء بعد الألف، وهي التي كانت في الواحد، ثم همزة بعدها، وهي همزة (خطيئة).

- الثاني: (حَطَّائي) كقولك في صحيفة: صحائف.
- الثالث: (خطايي) لاجتماع همزتين في كلمة واحدة، فتبدل الثانية على حركة ما قبلها.
- الرابع: (حَطَّاءٌ) كقولك: (مَدَّارِي)، إلا أن الألف يلزم إبدالها في هذا لاجتماع الحروف المستثناة، ولا يلزم في (مَدَّارِي)، لأن لك أن تقول: (مَدَّاري) على الأصل.
- الخامس: (حَطَّايًا) بإبدال الهمزة ياءً لأنها ضعيفة عوضت في جمع، واجتمعت عليه أحرف متشابهة؛ فلم يكن من الإبدال بُدٌّ، وأبدلت ياءً لتدل على حالها في الواحد من (خطيئة)، ولم يجر أن تجعل بين بين، لأن همزة بين بين لا تجوز إلا فيما يجوز فيه التحقيق، ولذلك لم يجر في اجتماع الهمزتين - في الكلمة الواحدة لأنهما لا يحققان في الكلمة الواحدة»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٣٣.
- (٣) الهمزة في (حَطَّائي) منقلبة من ياء زائدة في الواحد وهي ياء (خطيئة) كما أن الهمزة في (تَائِي، وشَائِي) هي عين الفعل، وهي أصلية لأنها من (تَأَى) و(شَأَى) وكذلك الهمزة من (شَائِي وجَائِي). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٣.
- (٤) في المخطوطة: (جَيْتَا)، وانظر الكتاب ١٦٩/٢، وقد تقدم رأي الخليل فيه.

قلت: جَيَّائِي [رجع] إنما يقع إذا ضاعفت^(١).

قال أبو علي: قوله: إنما يقع إذا ضاعفت، صفة لقوله أو همزة.
وقوله: إذا ضاعفت، أي إذا ضاعفت الحرف الأخير من الثلاثي
للإلحاق بالرباعي.

قال: وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحَقِّقُونَ
(نَبِيَّ) (وَبَرِيئَةً)، وذلك قليل رديء، فالبديل ها هنا بمنزلة الألف في
(مَنْسَأَةً)^(٢).

قال أبو علي: يريد، أنه قليل رديء، لأنه مخالف لما عليه الاستعمال؛
لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَّ) في ماضي (يَدْعُ) كما
قال:

... حَتَّى وَدَعَّه^(٣)

(١) الكتاب ١٦٩/٢.

(٢) الكتاب ١٧٠/٢، وفي المخطوطة: (يخففون)، ومثل ذلك في إحدى نسخ السيراني، لكن
السياق ينقض وجه التخفيف.
وفي المخطوطة أيضًا: (برئة).

والمَنْسَأَةُ: هي العصا الضخمة التي تكون مع الراعي. قال تعالى: «مَادَّلْهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا
دَاهِيَةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مَنْسَأَتَهُ» [سورة سبأ، الآية ١٤] وقرأها عاصم والأعمش بالهمز، ولم
يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن. انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢، وانظر أيضًا تهذيب
اللغة ٨٤/١٣ [أسن]، وانظر الكتاب ١٢٦/٢.

(٣) هذا بعض بيت من الرمل، وينسب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ٣٦، وهو ضمن
ما استجاده ابن قتيبة لأبي الأسود وهو قوله:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ أُمِيرِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الرُّدِّ حَتَّى وَدَعَّه
لَا تُهْنِي بَعْدَ إِذْ أَكْرَمْتَنِي قَشْدِيدُ عَادَةٍ مُنْتَزَعَةٍ ==

قال أبو علي: قوله: فالبديل ها هنا كالبدل في (مِنْسَأَة)، يريد أن الهمزة في (نبيء وبريئة) أبدلت بدلاً كما أبدلت من (مِنْسَأَة) بدلاً وإن كان لفظ التخفيف في (نَبِيٍّ) كلفة الإبدال، فأما لفظ التخفيف في (مِنْسَأَة) فمخالف [١٥١/ب] للفظ الإبدال، لأن الإبدال أُلْف محضة والتخفيف فيه بين الألف والهمزة، والفصل بينهما بينٌ جداً^(١).

لا يَكُنْ بَرُّكَ بَرًّا خُلِبَ إِنْ خَيْرَ الْبَرِّ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ

انظر الشعر والشعراء ٧٣٣/٢ - ٧٣٤، وإليه نسبه ابن جني في الخصائص ٩٩/١ واعتبره شاذاً وكذا قراءة بعضهم: «ما ودَعَكَ رُبُّكَ وَمَا قَلَى» [سورة الضحى. الآية ٣/] وهي قراءة عروة بن الزبير. قال أبو الفتح: هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه: استغنوا عن وَذَرَّ، ووَدَعَ بقولم: تَرَكَ. انظر المحتسب ٣٦٤/٢، وهو يشير إلى قول سيبويه في (يحب): «لم يجيء على أَفْعَلْتُ، فجاء على ما لم يستعمل، كما أن يَدْعُ، ويَذَرُ على وَدَعْتُ، ووَذَرْتُ - وإن لم يستعمل -». الكتاب ٢٥٦/٢، وأنشد ابن جني البيت وخرجه مخرج الضرورة فيما لم يرد به السماع مما يبيحه القياس، انظر الخصائص ٣٩٦/١، وأنشده أبو البركات الأنباري على استغناء العرب عن الماضي الثلاثي من (وَدَعَ) واستعمال المضارع والأمر منه، كما استغنوا عن الماضي من (وَذَرَّ) واستعملوا (ترك) لأنه يقوم بمعنى (وَدَعَ) و(وَذَرَّ). انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٥/٢، وروى البغدادي البيت وأبيات أخرى نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زعيم قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية، انظر خزائن الأدب ١٢٠/٣، وقال الأزهري: وأخبرني المنذري عن أبي أحمد الجمادي عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس بن زعيم الليثي: (وأنشد البيهقيين). انظر تهذيب اللغة ١٣٦/٢ (ودع)، ووردت النسبتان عند ابن منظور، انظر لسان العرب ٣٨٤/٨ (ودع). (١) يقول أبو سعيد: «مذهب سيبويه في (نَبِيٍّ) أنه مأخوذ من (النَّبَا)، وأصله (نَبِيٍّ) وأبدلوا من الهمزة ياءً لازمة كما أبدلوا الألف في (مِنْسَأَة) فقالوا: (مِنْسَأَة)، وليس ذلك على تخفيف الهمزة، إنما هي على البدل، وأن ذلك لغة عامة العرب، وأن همزه رديء لقلته في كلام العرب لا لرداءته في القياس، وهي قراءة نافع وغيره. ومن الناس من يذهب بالنبي إلى أنه من النبوة وهي الرفعة غير مهموز الأصل، الدليل على أن الياء في (نَبِيٍّ) بدل من الهمزة لا على جهة التخفيف كما تخفف همزة (خطيئة) ==

قال: وإن خففت (أَجْلِبْنِي إِيْلَكَ) في قولهم^(١).
 أي في قول من قال: (أَوْتَتْ)، و(ارْمِيْ أَبَاكَ)^(٢).
 قال: فمن ثم فعلوا ذلك^(٣).
 أي فمن ثم قالوا: (أَوْتَتْ) و(ارْمِيْ أَبَاكَ).
 قال: وهؤلاء يقولون: (أَنَا ذُوْئُسِيْهِ)^(٤)، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها
 همزة تحذف^(٥).

قال أبو علي: قوله: حذفوا الهمزة، يريد: [حذفوا الهمزة]^(٦) يريد

== أنهم جمعوا (أنبياء) جمع المعتل كما جمعوا (صَفِي) فقالوا: أنبياء، وأصفياء، ولو لم
 يجعلوا من المعتل لوجب أن يجمع على فُعْلَاء، فتقول: (نُبَاء) كما تقول: كريم وكُرْماء،
 فلما جُمع جمع المعتل علم أنهم قلبوا الهمزة قلباً ولم يخففوها». شرح السيرافي للكتاب،
 ج٤، ق ٢٤٣، وانظر الكتاب ١٢٦/٢ لتقف على مجمل رأي سيبويه.

(١) انظر الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) أشار سيبويه أن من العرب من يقول في (أَوْتَتْ): (أَوْتَتْ) يبدل، ويقول: (أَنَا أَرْمِيْ
 بَاكَ)، و(أَبُوْ يُوبَ) يريد: (أَبُوْ أَيْوَبَ)، و(رَأَيْتُ غُلَامِيْ بَيْكَ) وكذلك المنفصلة كلها إذا
 كانت الهمزة مفتوحة، قال أبو سعيد: إنما أبدلوا المفتوحة إلى لفظ ما قبلها وأدغموه فيه لأنه
 أخف في اللفظ من المكسور والمضموم ولا يبدلون الهمزة المضمومة والمكسورة في مثل
 ذلك. وقد أنشد بعض النحويين:

هَلْ نَتَّ مُحَيِّي الرِّبْعِ أَوْتَتْ شَائِلُهُ ...

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٣.

(٣) الكتاب ١٧١/٢.

(٤) في المخطوطة: (ذُوْئُسِيْهِ) مشددة الواو.

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) كأنما هو تكرار مقصود فأثبتته.

حذفوه للتخفيف، لأن قبله ساكنًا^(١).

وقوله: ولم يجعلوها همزة تحذف، أي لم يجعلوها همزة تحذف فيبدل منها واو كما حذفت التي في (أوتت) وأبدل منها الواو، فقليل: (أوتت)، لم تبدل هنا واو للضممة التي كانت تقع على الواو المبدلة من همزة (أنس)، كما لم تبدل من (أبومك) للضممة التي كانت تقع عليها.

وقوله: (وهي مما يثبت)^(٢)، أي الواو الساكنة والتي هي من نفس الكلمة، أو بمنزلة ما هو من نفس الكلمة إذا كانت ساكنة وألقي عليها حركة همزة مخففة تثبت ولم تبدل.

قال أبو العباس: قوله: ولم يجعلوها همزة.

قال أبو العباس: يعني بواو (ذوتس) لما انضمت^(٣).

قال أبو علي: وإنما قال ذلك لأن الواو إذا انضمت قد تقلب همزة نحو: (أُرقة) في (ورقة)^(٤).

قال: وعلى هذا تقول: هو يرم خوانه بحذف الهمزة، ولا تطرح الكسرة على الياء لما ذكرت لك^(٥).

(١) قول أبي علي: «وقوله: ولم يجعلوها همزة» مكررة هنا مرتين دوغما حاجة، فحذفت واحدة منهما.

(٢) انظر الكتاب ١٧١/٢.

(٣) انظر المقتضب ١٦٠/١.

(٤) الورقة: سواد في غبرة، وقيل: سواد وبياض كدخان الرمث، يكون ذلك في أنواع البهائم، وأكثره في الإبل. انظر لسان العرب ٣٧٦/١ (ورق).

(٥) الكتاب ١٧١/٢، وفي المخطوطة: (هو يرم خوانه) بفتح الخاء.

قال أبو علي: قوله: لما ذكرت لك، أي لما ذكرت لك من كراهة حركة الياء والواو بالكسرة والضم^(١).

* * *

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُوقَعُ عَلَى عِدَّةِ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ لِيُبَيَّنَ مَا الْعِدَّةُ إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ^(٢)

قال: وجاء الآخرُ على غير بنائه^(٣).

قال أبو علي: يقول: جاء الآخر وهو (عَشْرَ) من (أَحَدَ عَشَرَ) للمذكر متغيراً عما كان عليه، لأن الهاء حذفت منه^(٤).

قال: وبُني الحرف الذي بعد (إِحْدَى)، (وِثْنَتَيْنِ) على غير بنائه والعددُ لم يجاوز العَشَرَ^(٥).

قال أبو علي: الحرف الذي بعد إِحْدَى وَثْنَتَيْنِ هُوَ (عَشْرَةٌ) في قولك: ^(٦) [إِحْدَى عَشْرَةً، وَثْنَتَيْنِ عَشْرَةً] وقوله: بعد ^(٧) إِحْدَى، بُني على

(١) في المخطوطة: (قولك)، والحذف هنا لشغل الهمزة، أما الياء فتحذف لالتقاء الساكنين.

انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٣٤.

(٢) الكتاب ١٧١/٢.

(٣) الكتاب ١٧١/٢.

(٤) يشير إلى الهاء في قولنا (عشرة) لمذكر العدد، فلما رُكِبَ مع (أحد) وصار (أَحَدَ عَشَرَ) حذفت هذه الهاء.

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) جاء مكرراً بعد هذا قوله: (إحدى وثنيتين هو عشرة في قولك) ولعل سهو من الناسخ.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

غير بنائه والعدد لم يجاوز العشرة، أي: أدخل فيه الهاء، ولم يكن يدخله قبل أن زيد على العشرة واحداً الهاء، إنما كان (عَشْر) بغير هاء. وقوله: كما فعل ذلك بالملكر^(١). أي غير ما بعد إحدى، وثلاث في المؤنث بأن أدخل فيه الهاء، فقليل: إحدى عشرة، كما غير ما بعد أحدَ وثلاثة في الملكر [أ/١٥٢] بأن أخرج منها الهاء قليل: ثلاثة عشر وقد كانت الهاء ثابتة قبل أن تزيد على العشرة، لأنك تقول: هذه عشرة فتثبتها^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ ذِكْرِكَ الْأَسْمِ الَّذِي تُبَيِّنُ الْعِدَّةَ كَمْ

هِيَ مَعَ قَامِهَا الَّذِي هُوَ مِنْ ذَلِكَ^(٣)

قال: صار قولهم: حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ خَمْسَةَ وَنَحْوَهُ^(٤). أي في أن حَادِي عَشَرَ اسم فاعل مضاف إلى العدة التي يُتَمُّهَا، كما أن (خَامِسَ) اسم فاعل مضاف إلى العدة التي يُتَمُّهَا، وإنما حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ أي في أن كل واحد منهما اسم فاعل، وفي النسخة الطاهرية، فنزّل حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ^(٥).

(١) الكتاب ١٧١/٢

(٢) في المخطوطة: (عشر).

(٣) الكتاب ١٧٢/٢

(٤) الكتاب ١٧٣/٢

(٥) يتناول هذا الباب بناء الاثنين وما بعده إلى العشرة على (فَاعِلٍ) وهو مضاف إلى الاسم ==

قال: وتقول: هو خَامِسُ أَرْبَعٍ إذا أردتَ أنه صِيرَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ خَمْسَةً، ولا تكادُ العربُ تكلمُ به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: (رابعُ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ)، كما قلت: خَامِسُ أَرْبَعَةٍ {عَشَرَ} ^(١).

قال أبو علي: من قال: (هَذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ)، فإن لا يجوز له أن يقول: هذا رابعُ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ، لأن (فاعل) من أَرْبَعَةٍ عَشَرَ لا يُبنى كما بُني من خمسة حين قلت: خَامِسُ، ومن قال: (خَامِسُ أَرْبَعَةٍ) أراد أنه خَمْسُ أَرْبَعَةٍ، فاشتق من (خَمْسَةٍ) فعلاً، ولا يجوز على هذا أن يشتق من أَرْبَعَةٍ عَشَرَ فعلاً فيكون له فاعِلٌ كما جاز أن يشتق من خامس وما أشبهه، خُمُسْتُ ورُبُعْتُ، ولا يجوز أن يُتكلم بأَرْبَعَةٍ عَشَرَ وما أشبهه إلا على قول من قال: ثالثُ ثَلَاثَةٍ دون من قال: ثالثُ اثنين، تقول على الحذف: ثالثُ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ، وعلى الإتمام ثالثُ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ، لأن معناه: أحدُ ثَلَاثَةٍ عَشَرَ، ولا يريد أن يشتق فاعلاً من ثَلَاثَةٍ عَشَرَ، لأنه لا يمكن كما يشتق ضارباً من ضربٍ، وخامساً من خمسٍ.

قال أبو الحسن: ^(٢) ومن قال: خَامِسُ خَمْسَةٍ عَشَرَ لم يَجْزْ له أيضاً أن يقول: خامسُ أَرْبَعَةٍ عَشَرَ، لأن خامس هنا محذوف، إنما أردت خامس عشر خمسة عَشَرَ، فحذفت كما تحذف بعض الكلام لدلالة بعض ما يبقى منه عليه، فكما لا يجوز هذا في الإتمام، كذلك لا يجوز في الحذف، إذ المراد

== الذي يبين العدد، ابتداءً من (ثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى تاسع عَشَرَ).

(١) الكتاب ١٧٣/٢ وكلمة {عَشَرَ} بين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٢) هو ابن كيسان، وقد أخذ هذا الرأي عن أبي العباس ثعلب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٤٦.

بالحذف الإتمام والامتناع من إجازة ما ذكرنا قول أبي الحسن وأبي عثمان
وأبي العباس وأبي إسحاق^(١).

* * *

هَذَا بَابُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ وَأَصْلُهُ التَّانِيثُ^(٢)

فإن وقع على التذكير إذا أضيف إليها العددُ جعل العدد بمنزلة إذا
أضيفت إلى المؤنث المحض مثل ثلاثُ نسوةٍ ونحوه مما لا يقع على المذكر .
قال : وتقول : ثلاثُ نساءٍ وهو قبيح ، وذلك أنَّ
النسابة [١٥٢/ب] صفة^(٣).

(١) المقصود بالإتمام في هذا الباب هو ذلك اللفظ المبني على (فَاعِلٍ) ، فيقال : ثاني اثنين ،
وثالث ثلاثة ، حيث يجري الأول منهما بوجه الإعراب إلى عاشر عشرة ، قال الله تعالى :
«لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ» ، وقال سبحانه : «ثَانِيَانِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ» ،
ويرى سيبويه أن يكون الأول (فَاعِلٍ) من لفظ الثاني ، على معنى أنه تمامه وبعضه نحو
(ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، وعاشر عشر) ، فإذا زاد على العشرة جعلهما اسماً واحداً ، وجعل
فتحهما كفتح (ثلاثة عشر) ، وذلك أن الأصل أن يقال : (عاشر عشر أحد عشر) و(ثالث
عشر ثلاثة عشر) ، فيكون (عاشر عشر) بمنزلة (ثالث) ويكون (أحد عشر) بمنزلة
(ثلاثة) ، وللكوفيين رأي في هذه المسألة ، كما أن لأبي العباس المبرد رأياً في هذه المسألة
ذكره عن نفسه وعن الأخفش والمازني ، وأنهم لم يجيزوا ما ذهب إليه سيبويه ، وصح أبو
سعيد السيرافي مذهب سيبويه لموافقة القياس . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج٢ ، ق
٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) الكتاب ١٧٣/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ ، وفي المخطوطة : (ثلاث نساء) .

قال أبو علي: قبيح، لأن (نَسَابَات) وصف، وإقامة الصفة مقام الموصوف عنده قبيح، فأما إثبات الهاء في (ثلاثة) من قولك (ثلاثة نَسَابَات) فإثبات أثبتتها، كما أنك لو أضفتها إلى الموصوفين المحذوفين لأثبتته وذلك قولك: ثلاثة رجالٍ نَسَابَات، فنسابات صفة للرجال المحذوفين^(١).

قال: وتقول: ثلاثة دَوَابٍ إذا أردتَ المذكور، لأن أصل الدابة عندهم صفة^(٢).

قال أبو علي: قوله: (ثلاثة دَوَابٍ) ومثل (ثلاثة نَسَابَات) من جهة، ومخالف له من جهة أخرى، أما الموافقة، فإن (دَابَّة) صفة كما إن (نَسَابَة) صفة، فقدّر حذف الموصوف فيه كما قدّر حذفه من قولك: ثلاثة نَسَابَات، ولذلك أثبتت الهاء في (ثلاثة) مضافاً إلى (دَوَابٍ)، و(نَسَابَات)، والتقدير فيه (ثلاثة رجالٍ نَسَابَاتٍ وثلاثة أشخاص دَوَابٍ)، فكما أنك لو أضفتها إلى الموصوف لم تحذف الهاء، كذلك لم تحذف وأنت مقدّر الإضافة إليه، فقد وافق (ثلاثة دَوَابٍ) في ثبات الهاء فيها (ثلاثة نَسَابَات). والجهة المخالفة له هو أن (دَوَابٍ) وإن كان أصله صفة، فقد استعمل استعمال الأسماء، ألا ترى أنك تقول: (هَذَا دَابَّةٌ) ولا تقول: هذا شخصٌ

(١) يقول أبو سعيد: «الأصل أن أسماء العدد تفسر بالأنواع، فيقال: ثلاثة رجال، وأربعة أثواب، فلذلك لم يعمل على تأنيث ما أضيف إليه إذا كان صفة، وقدّر قبله الموصوف، وجعل حكم تذكير العدد على ذلك الموصوف، فيكون التقدير: ثلاثة رجالٍ نَسَابَات،...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٥٠.

(٢) الكتاب ١٧٣/٢ - ١٧٤.

دأبة، فهو من هذه الجهة أحسن من ثلاثة نسابات لأنك كأنك لم تُقم صفة
مقام موصوف، إذ قد جرى (دأبة) مجرى الأسماء.

قال: لأن المتكلم لا يجوز له أن يقول: (له خمسة عشر عبداً) (١).
أي لا نعلم هذا (٢) كما نعلم إذا ألقى العدة على الليالي لأن الأيام
داخلة فيها (٢).

-
- (١) الكتاب ١٧٤/٢، وقام كلام سيبويه الذي به يتضح القصد هو: «وتقول: أعطاه خمسة عشر من بين عبيد وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا، لأن المتكلم لا يجوز له أن يقول: خمسة عشر عبداً، فيعلم أن ثم من الجواري بعدتهن، ولا خمس عشرة جارية فيعلم أن ثم من العبيد بعدتهن، فلا يكون هذا إلا مختلطاً، يقع عليهم الاسم الذي بين به العدد».
- (٢) الإشارة إلى تحديد المقصود في الخمسة عشر عبداً، وأنه غير واضح للسامع، وهو على النقيض من قولك: (خمس عشرة ليلة) لجواز هذا في القياس، وإن لم يكن بحد كلام العرب، لكن عدة الليالي تشمل الأيام لأنها داخلة فيها، وأنشد سيبويه قول النابغة الجعدي:

فَطَأْتُ ثَلَاثَ بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَكُونُ الْكُفْرِ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَارَا

حيث أكد الشاعر (الثلاث) بقوله: (بين يوم وليلة)، وهو يريد: (ثلاث ليالٍ) لأن الليالي مشتملة على أيامها. انظر الكتاب ١٧٤/٢.

قال أبو سعيد: «اعلم أن الأيام والليالي إذا اجتمعت غلب التأنيث على التذكير، وهو على خلاف المعروف من غلبة التذكير على التأنيث في عامة الأشياء، والسبب في ذلك، أن ابتداء الأيام الليالي، لأن دخول الشهر الجديد من شهور العرب برؤية الهلال، والهلال يُرى في أول الليل، فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يوماً في حساب أيام الشهر، واللييلة هي السابقة، فجرى الحكم لها في اللفظ. فإذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث، فقلت: أقام زيدٌ عندنا ثلاثاً، تريد: ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ. قال الله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» يريد: عشرة أيام مع الليالي، فأجرى اللفظ على الليالي وأنت، ولذلك جرت العادة في التواريخ بالليالي، فيقال: لخمسة خلون، ولخمسة بقين...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٥٠.

قال: وأما (ثلاثة أشياء) فأثبتوا الهاء^(١) وإن كان (أشياء) مؤنثاً كحمرَاءَ، لأنه اسم للجمع مؤنث بمدة التأنيث، ولم تحذف الهاء من (ثلاثة) كما تحذف منها إذا أضيف إلى مؤنث، لأن (أشياء) جمع (شيء)، و(فعل) قد يُجمع على (أفعال)، و(أشياء) وإن كان على وزن (لَفْعَاء) فهو على حركات (أفعال) وسُكُونِهَا، فصار لذلك بدلاً من (أفعال)، وجرى مجراها، فلم تحذف التاء من ثلاثة وما أشبهه إذا أضيف إليه كما لم تحذف التاء منها إذا أضيفت إلى (أفعال)^(٢).

قال: وزعم الخليل أن (أشياء) مقلوبة كقسي، فكذلك فعل بهذا الذي على لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد^(٣).

قال أبو علي: قوله: فكذلك فعل بهذا، أي على ما ذكرت لك من إثبات الهاء في العدد إذا أضيف إلى (أشياء)، وإلى (رَجَلَة)^(٤)، لأن

(١) الكتاب ١٧٤/٢ بتصرف، وأتبعه أبو علي بتعليقه.

(٢) كان حقه أن يقول: (ثلاث أشياء) لأن (أشياء) اسم مؤنث واحد موضوع للجمع على قول سيبويه وقول الخليل، لأن وزنه عنده (فَعْلَاء) وليس بكسر، فتكون (أشياء) مثل (فَعْلَاء) في وزنها فلا تنصرف، وقد نابت عن جمع (شيء)، وإنما قال: (ثلاثة أشياء) على الشبه بـ(أفعال) في جمع (شيء) لو كُسِّرَ عليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٥١، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٣٩.

(٣) الكتاب ١٧٤/٢، وقوله: كقسي: هي جمع (قوس)، والقوس: يذكر ويؤنث، وتجمع: أقواس، وأقوس، وأقياس - على المعاقبة - وقباس، وقسي، وقسي، و(أقياس) أقيس من (قسي) لأن أصلها قوس، فالواو منها قبل السين، وإنما حوت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، فإذا قلت: (قسي) أخرت الواو بعد السين. . . انظر لسان العرب ١٨٥/٦ (قوس).

(٤) إشارة إلى قول سيبويه: «ومثل ذلك قولهم: ثلاثة رَجَلَة، لأن رَجَلَة صار بدلاً من أرجال». الكتاب ١٧٤/٢، وقد استغنوا برَجَلَة عن أرجال. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٣٩.

(أشياء) اسم على لفظ الواحد معناه الجماعة، ولم يكسر عليه واحدٌ كما
يُكسر (قَرخ) على (أفراخ).

* * *

هَذَا بَابُ مَا لَا يَحْسُنُ أَنْ تَضِيفَ إِلَيْهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَبِينُ بِهَا الْعَدَدُ^(١) [١٥٣/ب]

قال أبو علي: يقول: تصييرهم (قُرَشِيِّينَ)^(٢) صفة، وامتناعهم من
إضافة (ثلاثة) وما أشبهها من العدد إليه يدلُّك على أنَّ (نَسَابَات) في
قولك: (ثلاثة نَسَابَات)^(٣) صفة لمذكر محذوف، إذ لو لم يكن وصف مذكر
لما أضيف (ثلاثة) إلى (نَسَابَات)، كما لم تضاف (ثلاثة) إلى (قُرَشِيِّينَ)
في قولك: ثلاثة قُرَشِيُّونَ.

قال: وقال الله عز وجل «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»^(٤).
قال أبو علي: كأنَّ (عشر) في قوله عز وجل «عَشْرُ أَمْثَالِهَا» مضاف
إلى ما {قبل} ^(٥) قوله عز وجل (أَمْثَالِهَا)، وصفة التقدير (قَلَّةُ عَشْرٍ
حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا)^(٦)، ألا ترى أنَّ (عَشْرَ) لا هاء فيها وأنَّ (أَمْثَالِهَا)

(١) الكتاب ١٧٥/٢.

(٢) في قول سيبويه: «تقول: هؤلاء ثلاثة قُرَشِيُّونَ». الكتاب ١٧٥/٢.

(٣) انظر الكتاب ١٧٥/٢.

(٤) سورة الأنعام، الآية / ١٦٠، وانظر الكتاب ١٧٥/٢.

(٥) ما بين المعترفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) انظر المقتضب ١٤٩/٢، والأصول ٤٧٧/٣، وانظر شرح الكافية للرضي ١٣٩/٢.

صفة، ويقبح إضافة (عَشْر) ونحوه إلى الصفة من حيث يقبح إقامة الصفة مقام الموصوف والموصوف محذوف في هذا الموضع مؤنث، فلذلك حذفت الهاء، كما أن الموصوف المحذوف من (ثلاثة نَسَابَات) موصوف مذكر، فلذلك أثبتت الهاء، (فَعَشْرُ أَمْثَالِهَا) بمنزلة قولهم (ثَلَاثَةُ نَسَابَاتٍ) (وثلثَةُ دَوَابٍّ) في أن الموصوف محذوف منه، ولو قال قائل: إن (عَشْرًا) من قوله (عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [لَمَّا] ^(١) حذف الهاء منه، لأنه مضاف إلى مضاف إلى مؤنث ^(٢)، قيل: هذا التقدير والتأويل في القرآن يُعتدّ كالفاسد ^(٣)، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر نحو:

(١) في المخطوطة: (لهما).

(٢) يقول أبو سعيد: «العدد حقه أن يُبين بالأنواع لا بالصفات، فلذلك لم يحسن أن تقول: ثلاثة قُرَشِيَّين، وليس إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع، وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف، فبستغنى بها لكثرتها عن الموصوف، كقولك: مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ، ولذلك قال تعالى: «فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا» أي عشر حسنات أمثالها» شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٥٢.

ويقول الرماني: «الذي يجوز في العدد الذي لا يضاف إلى المفسر صفتُهُ بما يدل على التفسير، لأن الصفة يقبح أن تقع موقع الموصوف، لأن مرتبتها ثابتة بعده، فيقبح أن يُسرى بينها وبين الموصوف في المرتبة، فتقول على ذلك: ثلاثة قُرَشِيَّون»، كأنك قلت: ثلاثة رجال قُرَشِيَّون، وكذلك ثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون وأمّا ثلاثة نَسَابَاتٍ فيضاف، لأنه قد غلب على نَسَابَةٍ، فوقع الاسم، والأصل الصفة، وفي التنزيل: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»، فجاء على (عشر حسنات أمثالها)، وجاز ذلك لأن الحسنة يكثر استعمالها في موضع الاسم»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٤٠.

(٣) يقول أبو جعفر الطبري: «فإن قال قائل: وكيف قيل (عَشْرُ أَمْثَالِهَا)، فأضيف (العشر) إلى (الأمثال) وهي (الأمثال)؟ وهل يضاف الشيء إلى نفسه؟»

قيل: أضيفت إليها لأنه مراد بها: (فله عشر حسنات أمثالها)، فـ(الأمثال) حلت محل المفسر، وأضيف (العشر) إليها، كما يقال: (عندي عشر نسوة)، فلائه أريد بالأمثال ==

... تَسْفَهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ ... (١)

وما أشبهه، ولا يسرغ هذا في الكتاب، فإن قلت: فقد جاء «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» (٢) كانت (كُلًّا) لما أضيف إلى (نفس)، فإن ذلك في (كُلِّ) حسنٌ لعمومه واستيفائه جميع ما يقع عليه حتى يصير كأنه الشيء المضاف إليه، وليس البعض، وماعدا الكل في هذا كالكل لما ذكرنا، وكذا

== مقامها، فقل: (عشر أمثالها)، فأخرج العشر مخرج عدد الحسنات، والمثل مذكر لا مؤنث، ولكنها لما وضعت موضع الحسنات، وكان المثل يقع للمذكر والمؤنث، فجعلت خلفاً منها فُعل بها ما ذكرت. تفسير الطبري ١٢/٢٨٠ - ٢٨١.

(١) هذا جزء من بيت من الطويل لذي الرمة من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حُرَيْث الحنفي، ومطلعها:

خَلْبَلَنِي عَوْجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلَّمَا

على طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَخَازِمِ

والبيت أحد الشواهد النحوية للسيارة وهو قوله:

رُويْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِمِ

هذه رواية الديوان ٧٥٤/٢، أما كتب النحو لشرطي (مَشَيْنَ) مكان (رُويْدًا)، وبعض المصادر تروي مكانهما: (جَرَيْنَ). وقد استشهد به سيبويه على تأنيث الفعل (تَسْفَهَتْ) لإضافة الفاعل (مر) إلى (الرياح) وهي مؤنثة، انظر الكتاب ٢٥/١، ٣٣، المقتضب ١٩٧/٤، الكامل ١٤١/٢، الأصول في النحو ٧٢/٢، ٤٨٠/٣، الخصائص ٤١٧/٢، والمحتسب ٢٣٧/١، والضرورة للقرظي ٧٠، شرح أبيات سيبويه لابن السجستاني ٥٨/١ (سلطاني)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٩، المخصص ٧٨/١٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٠/١، شرح ابن عقيل ١٤٧/٢، شواهد التوضيح ٨٥، العيني ٣٦٧/٣، خزانة الأدب ١٦٩/٢، شرح الأشموني ٣١٠/٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٨/١، مقاييس اللغة ٧٩/٣، لسان العرب ١١٥/٦ (صور)، شرح القصائد السبع الطوال ٤٢٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية / ١٨٥، وسورة الأنبياء، الآية / ٣٥، وسورة العنكبوت، الآية / ٥٧.

كان يقول أبوبكر وعلى هذا «وَكُلُّ أُنُوءٍ دَاخِرِينَ»^(١)، وعلى الأول قول الشاعر:

وَلِهَتْ عَلَيْهَا كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءُ لَيْسَ لِلْبُهَا زَبْرٌ^(٢)
* * *

هَذَا بَابُ تَكْسِيرِ الْوَاحِدِ لِلْجَمْعِ^(٣)

قال: وقد يجيء (خَمْسَةُ كِلَابٍ) يُرَادُ بِهِ خَمْسَةُ مِنَ الْكِلَابِ^(٤).
قال: أضاف أسماء العدد القليل إلى معدود كثير، وكان الوجه
إضافتها إلى المعدود القليل نحو (أَكْلَبٍ) لو لم يحمله على ما ذكره من
التأويل، وعلى هذا قوله تعالى: «ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ»^(٥).
قال: وقال الراجز:

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٦)

(١) سورة النمل، الآية / ٨٧.

(٢) سبق تخريجه ، انظر ج١ / ٢٧٤.

(٣) الكتاب ٢ / ١٧٥.

(٤) الكتاب ٢ / ١٧٦.

(٥) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٨.

(٦) هذا بيت من الرجز، وقبله:

كَانَ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

وتختلف الروايات في نسبتها، فمنهم من ينسبها لحظام المجاشعي، ومنهم من ينسبها
لجندل بن المثنى، أو لسلمي الهذلي، أو لشيباء الهذلي، ومنهم من يترك النسبة مكتفياً
بشهرتهما. انظر الكتاب ٢ / ١٧٧، ٢٠٢، حيث استشهد به على إضافة الثنتين إلى
الحنظل وهو اسم جنس، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل، وإنما جاز هذا ==

قال أبو علي: في هذا شيئان نادران: أحدهما أنه أضاف (اثنتين) إلى عدة يبين بها مم هو، وحكم هذه الإضافة أن تكون في الثلاثة وما فوقها مما لا يجتمع لك به معرفة النوع والعدة، ألا ترى أن ثلاثة لو لم تضافها إلى ما بينتها لم تعرف مم هي، فلما قلت: (ثلاثة دراهم)، أضفت بينت، واثنتان [١٥٣/ب] وواحد تجمع تعريف الأمرين، ألا ترى أن قولك: رجل ورجلان يبين فيهما معرفة العدد والمعدود معاً؟، فعلى هذا القياس الاستعمال الشائع إلا أن يجيء في شعر مثل: اثنتا أفراس، وثنتا حنظلات^(١). فإذا جاء فقياسه أنه عدد كما أن (ثلاثة) عدد، فيضاف إلى المعدود كما أضيف إليه الثلاثة، إلا أن هذا نادر عن الاستعمال. والوجه الآخر من الشذوذ في «ثنتا حنظل» أنه أضيف إلى العدد الكثير وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل، فيقال: (ثنتا حنظلات)، إن لم يرد به ثنتان من الحنظل^(٢).

== على تقدير (ثنتان من الحنظل)، وانظر المقتضب ١٥٦/٢، وأنشده السيرافي وقال: يريد ثنتان من حنظل، وحنظل اسم للجنس وليس لذلك بالمستمر النقاد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٥٣، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٤٠، ١٤٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية / ٧٥١، الشاهد رقم (٣٥٦١) لمعرفة مزيد من مصادر هذا الشاهد.

(١) لوجاء في الشعر إضافة (اثنا، وثنتا) إلى الجمع القليل، فالقياس أن يعاملا معاملة الأعداد (من ثلاثة إلى عشرة) عند إضافتها إلى المعدودات، وهو نادر كما قال أبو علي، لأنه ليس من حق التثنية أن تضاف إلى المفسر كما يضاف العدد من ثلاثة إلى عشرة، لأن في التثنية بياناً عن معنى الجنس في قولك: غلامان، ورجلان وما أشبه ذلك. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٤٢.

(٢) انظر المسائل المشكلة / ٥١٠.

قال: وذلك نحو: قَتَبٍ وَأَقْتَابٍ، وَرَسَنٍ وَأُرْسَانٍ^(١).

قال أبو العباس: حكم ثلاثة وأربعة ونحوه أن يضاف إلى ما يقع لأدنى العدد، فإذا جاء جمع لم يكن فيه أدنى العدد أضيف إلى ما هو للكثير نحو «ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ»، كما أن أدنى العدد فيما ليس له اسم أكثر العدد يجري مجرى ما هو للكثير وذلك نحو: أَيْدٍ، وَأَرْجُلٍ، وَأُرْسَانٍ^(٢).

قال: وَوَتْنٍ وَوَتْنٍ، بَلَّغْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ^(٣).

قال أبو علي: وجدت في النسخة الطاهرية: قال: بعض القراء يقرأ قوله «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا»^(٤) «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَتْنَا»^(٥).

(١) الكتاب ١٧٧/٢.

(٢) نسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: إنهم استغنوا بأدى العدد في أقتاب وأرسان عن الجمع الكثير، فصارت الأقتاب والأرسان تستعمل في القليل»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٥٥. فأقتاب، وأرسان جمع على القياس لا يجوز فيهما غير (أفْعَال) استغناء بهذا البناء الذي غلب أبنية المجموع حتى صار جاريًا في أكثرها، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ١٧٧/٢.

(٤) سورة النساء، الآية / ١١٦.

(٥) هي في الشواذ، وقرئ هذا الحرف أيضًا (وَتْنًا)، أما القراءة التي رواها أبو علي فهي لعطاء بن رباح. انظر مختصر في شواذ القرآن ٢٨. ورويت (أَتْنَا) بشاء مضمومة قبل النون عن عائشة رضي الله عنها، كما روي عنها أيضًا (أَتْنَا) بالنون المضمومة قبل الشاء.

قال أبو الفتح: «أَمَّا (أَتْنٌ) فجمع (وَتْنٍ)، وأصله (وَتْنٌ) فلما انضمت الواو ضمًا لازمًا قلبت همزة... ومن قال: (أَتْنَا) بسكون الشاء فهدر كَأَسَدٍ بسكون السين، وأشار إلى ما حكاه سيبويه من هذه القراءة (أَتْنَا) بسكون الشاء... انظر المحتسب ١٩٨/١ - ١٩٩.

قال: إذ لم يكن كثيراً مثله، كما لم يجيء في مضاعف (فَعَلٍ) ما جاء في مضاعف (فَعَلٍ) لقلته^(١).

أي: لم يجيء فيه بناء الكثير كما جاء (صِغَاكَ وَضِبَابٍ)، لم يجيء في (فَتْنٍ) بناء الكثير^(٢).

قال: فلما جاز لهم أن يثبتوا في الأكثر على (أَفْعَالٍ) كانوا له في الأقل ألزم^(٣).

قال أبو علي: الأكثر وهو (فَعَلٌ)، أي لما جاز ألا يجاوز بناء أدنى العدد في الأكثر وهو (فَعَلٌ)، نحو قولهم في: (رَسَنٍ أَرْسَانٍ)، كان ألا يجاوز في الأقل أولى^(٤).

(١) الكتاب ١٧٨/٢، وهذا متصل بحديثه عن الأسماء المحدودة مما هو على ثلاثة أحرف، فمنها على (فَعَلٍ) نحو (كَتَبَ، وَكَبِدَ) فإنه يكسر على (أَفْعَالٍ) نحو (أَكْتَفَ، وَأَفْخَذَ) و من أبنية أدنى العدد، وقلما يجاوزون به هذا، لأن (فَعَلٍ) أقل من (فَعَلٍ) كما أن (فَعَلٍ) أقل من (فَعَلٍ)، انظر المقتضب ٢٠٠/٢ - ١٠١.

(٢) يقول أبو سعيد: «البناء إذا كثر تصرفوا في جموعه وتوسّعوا بأكثر مما يتوسعون فيما هو أقل منه، فمن ذلك: (فَعَلٌ) لما كان أكثر من (فَعَلٍ) جاء جمع مضاعفه على لفظ القليل والكثير، فقالوا: (صَكَ، وَأَصَكَ، وَصِغَاكَ، وَصِغَاكَ) ولم يجيء في مثل (مَدَدَ، وَفَتَنَ؛ مَدَادَ، وَمَدَوْدَ، وَفَتَانَ، وَفَتُونُ)، و(فَعَلٍ) أقل من (فَعَلٍ) في الأسماء، فلا يكادون يجاوزون به أدنى العدد كما جاوزوا (يَفْعَلٍ)». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٢٥٦.

(٣) الكتاب ١٧٨/٢.

(٤) لمزيد من التفصيل، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٤٥، وانظر المقتضب ٢٠١/٢.

قال: وقال الله تعالى: «فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ»^(١)، ولما جمع قال: «الْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ»^(٢) كقولك: أسدٌ، وأسدٌ^(٣).
 قال أبو علي: كَسَرَ (فُعِلَ)، (وَفَعَلَ) على (فُعِلَ)، كما كَسَرَ عليه (فَعَلَ)، لأنَّ (فُعِلَ)، و(فَعَلَ) أُخْتَانِ وهما يعتقبان على الكلمة الواحدة نحو حَزَنَ، وحُزِنَ وما أشبه ذلك^(٤).
 قال: كما قالوا: ثَلَاثَةُ قِرْدَةٍ، وَثَلَاثَةُ حَبَبَةٍ وَثَلَاثَةُ جُرُوحٍ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ^(٥).

أي على أن تضع ما هو لأكثر العدد في موضع الأقل.
 (رجع) وهذا في (فُعِلَ) كبناء الأكثر في (فُعِلَ)^(٦).
 قوله: وهذا، يعني (فُعِلَ) في جمع (فُعِلَ)، نظير (فَعَلَ) في جمع (فُعِلَ)^(٧).

قال: والفُعْلَةُ تَكْسُرُ على (فُعِلَ) إذا لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: (تُحَمَّةٌ، وَتُخَمٌّ)، وليس (كُرْطَبَةٌ وَرُطْبٌ)، ألا ترى أن (الرُّطْبَ) مذكر

(١) سورة الشعراء، الآية / ١١٩، وسورة يس، الآية / ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية / ١٦٤.

(٣) الكتاب ١٨١/٢، والفلک تذكر وتؤنث وتكون مفرداً وجمعاً، انظر المذكر والمؤنث للأبهاوي ٢٢٧/.

(٤) انظر المقتضب ٢٠٥/٢.

(٥) الكتاب ١٨٢/٢، وفي المخطوطة: «ثلاثة قُرُوءٍ» مكان «ثلاثة قِرْدَةٍ»، وفي شرح السيرافي ما يعضد ما جاء في الكتاب.

(٦) الكتاب ١٨٢/٢.

(٧) أي نحو: (سَرَاتٌ، وَسُرَرٌ، وَجُدَّةٌ، وَجُدْدٌ، وَجُدَاتٌ) ونحو: (جِلَالٌ، وَقَبَابٌ، وَجِبَابٌ).

(كالْبُرِّ، والتُّمْرِ)، وهذا مؤنث (كالظُّلُمِ والغُرُفِ) (١).
 قال أبو علي: يريد أن (الرُّطْبَةَ) جمعها (رُطْبٌ)، كما أن جمع (بُرَّةٍ) يُرٌّ، فلم يكسروا الواحد للجمع كما لم يكسّر (بُرٌّ وتَمْرٌ)، لأنه من المخلوقات.

فأما (تُخَمُّ)، فإنه تكسير (فُعْلَةٌ)، كما أن (فُعْلَةٌ) تكسيرها (فُعَلٌ)، فليس تُخَمُّ كَرُطْبٍ، لأنك تقول: هو الرُّطْبُ، كما تقول: [١٥٤/ب] هو التَّمْرُ، فتذكّره كما تذكّر الواحد، والتُّخَمُ، والظُّلُمُ وما أشبهه مؤنث.
 قال أبو علي: يقول أبو العباس: الواحد من هذا الباب فيه هاء التأنيث والجميع لا هاء فيه، كبقرة وبقرة (٢)، فلو جعل الفصل بين المذكر والمؤنث إثبات الهاء وحدها وحذفها لالتبس الواحد المذكر بالجمع، ولو جعل الاسم الذي فيه الهاء كبقرة للمذكر، وزيدت عليه علامة أخرى للمؤنث لم يجز أيضاً، لأن علامتين للتأنيث لا تجتمعان، فلما لم يجز ذلك، صيغ للمذكر لفظ من غير لفظ المؤنث كنُورٍ في ذكر بَقَرَةٍ (٣).
 قال: وقد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلَقَةٌ وفَلَكَةٌ، فخففوا في الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيروا المعنى (٤).

(١) الكتاب ١٨٣/٢، وحذف أبو علي من الأمثلة قوله: (وتُهَمَّةٌ وتُهَمٌّ).

(٢) انظر المقتضب ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ (بصرف).

(٣) القياس المطرد أن يكون الهاء دليلاً على الواحد، كالبقرة، والشاة، والتمرة، والجرادة، فتقول في جمعها: بقرٌ، وشاءٌ، وقمرٌ، وجرادٌ. انظر المذكر والمؤنث للفراء ٦٩/، المقتضب ٢٠٧/٢.

(٤) الكتاب ١٨٣/٢، وفي المخطوطة: (وغير المعنى) بغير واو الجماعة.

قال أبو علي: لما رُدُّ الجمع إلى الواحد وأُلحق التانيث فقليل: حَلَقَةٌ،
وغيَّر المعنى غيَّر البناء، كما أن الاسم لما أُلحق ياء الإضافة^(١). وغيَّر
معناه بهما، غيَّر بناؤه.

* * *

هَذَا بَابُ نَظِيرِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي الْيَاءُ آتٍ وَالْوَاوَاتُ فِيهِنَّ عَيْنَاتٌ^(٢)

قال: وقالوا: قَرَجٌ وقُرُوجٌ، كما قالوا: نَحْوٌ ونُحُوٌ كثيرة^(٣).
قال أبو علي: وقوله: وهذا لا يكاد يكون في الأسماء، يريد تصحيح
الواو إذا كانت لامًا، لا يكاد يجيء في الجمع، إنما تصح في المصدر نحو
(الْعُتُو)، وجميع المصادر من هذا الضَرْبِ، فأما الجمع فإن الواو التي هي
لام تنقلب فيه ياء كالدُّلِيِّ، والحَقِّي^(٤) وما أشبه هذا. وإنما صح في

(١) يريد: ياء النسب، وما يتبع الاسم من تغيير عند النسبة.

(٢) الكتاب ١٨٤/٢.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... ونُحُوٌ كثير» وفي شرح السبغاني بالهاء للدلالة
الجمع.

(٤) (الدُّلِيِّ، والحَقِّي) ضبطهما في المخطوطة بكسر الدال والحاء مع التشديد. ومفرد الدلاء:
دَلَوٌ، والعدد أدَلٌ، ودُلِيٌّ. انظر تهذيب اللغة ١٤/١٧١ (دال).

وأما الحَقِّي، فجمع حَقْوٍ، وهو معقد الإزار من الجنب، ويجمع على (حِقَاءٍ)، قال الليث:
الحَقْوَان: الخاصرتان، والجميع الأحقاء، والعدد: أَحَقٌّ. تقول: عُدْتُ بحَقْوٍ فلان عندما تريد
منعته، قال الشاعر:

وَعُدَّتْ بِأَحْقَاءِ الزُّنَادِقِ بَعْدَمَا عَرَّكَتْكُمْ الرُّحَى بِثِقَالِهَا

ومن النظر: حَقِيُّ الأرض سُقُوحُهَا وأسنادها، واحدها: حَقْوٌ وهو السند والهدف، =

المصادر واعتلّ في الجمع أن الواو أثقل من الياء والجمع أثقل من الواحد، فأبدل الواو في الجمع للتخفيف ياء^(١).

ومن قول سيبويه والخليل: إنَّ (دِيكًا وفِيلاً)، ومَا أشبه ذلك يجوز أن يكون (فَعَلًا وفَعَلًا)، ويستدلان على إجازتهما، أن يكون (فَعَلًا) بقولهم: (بَيْضٌ) فيقولون: إنه جمع (أَفْعَل)، وحكمه أن يكون (فَعَلًا)، مثل (أَحْمَر، وَحُمْرٌ)، فلما كانت ضمة فاء الفعل تقلب العين التي هي ياءً واوًا أبدلت من الضمة كسرة، لتصح الياء، فقليل (بَيْضٌ)، فإلى هذا يَرُدُّ أن (دِيكًا وفِيلاً)، ويُغَيِّرُان البناء والبناء، والياء والياء^(٢).

== انظر تهذيب اللغة ١٢٤/٥ - ١٢٥ (حقى).

(١) فسر أبو سعيد كلام سيبويه هذا وأنها جاءت على فعل كما جاءوا بالمصدر، بالقياس ففي المصادر قولهم: غَارَ يَغُورُ: غَوْرًا، وَسَارَ يَسُورُ: سَوْرًا، كما قال الأخطل: لَمَّا أَتَوْهَا يَمُصَّبَحُ وَمِيَزَلِيهِمْ سَارَتْ إِلَيْهِمْ سَوْرُ الْأَهْجَلِ الضَّارِي وقد يُحمل الجمع على المصادر، ألا تراهم يقولون: راح، وركب، وساجد وسُجود، والمصدر: رَكَعَ رُكُوعًا، وسَجَدَ سُجُودًا، وقالوا: قائمٌ وقِيَامٌ، والمصدر: قَامَ قِيَامًا. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٦١.

(٢) هذه الجزئية تعليق على ما عرضه سيبويه مما كان على ثلاثة أحرف على وزن (فَعْل) نحو: (فَيْلٌ، وَجَيْدٌ، وَمَيْلٌ)، وأن تكسيره على (أَفْعَالٍ) من أبنية أدنى العدد - وهو قياس غير المعتل، كما يكسّر على (فُعُولٍ) من أبنية أكثر العدد، حيث يقال في (أَفْعَالٍ): (أَفْبَالٌ، وَأَجْيَادٌ، وَأُمَيَالٌ)، وعلى (فُعُولٍ) يقال: (فَيُولٌ، وَجَيُولٌ، وَمَيُولٌ) كما يقال: (عُدُولٌ، وَجُدُولٌ، وَدُبُولٌ).

وروى سيبويه بناء ثالثًا في ذا وهو (فَعْلٌ)، ففَيْلٌ مثلاً يجوز أن يكون أصله (فَعَلًا) كسّر من أجل الياء كما قالوا: (أَبْيَضٌ وَبَيْضٌ)، فيكون (الأفْيَال) و(الأجْيَاد) بمنزلة (الأجْنَاد)، ويكون (ديوك، وفَيُول) بمنزلة (هُرُوجٌ وَهَرُوجٌ)، كما يكون (فَيْلَةٌ) بمنزلة (خَرْجَةٌ، وَجِمْرَةٌ)، وإنما اقتصرهم على (أَفْعَالٍ) في هذا الباب الذي من بنات الياء نحو (أُمَيَالٌ، وَأَكْيَارٌ). انظر الكتاب ١٨٧/٢.

فأما أبو الحسن فيقول: إن (دِيكًا) (فَعْلٌ)، وكذلك جميع ما أشبهه، ويقول: لو كان (فُعْلًا) لانضمت الفاء؛ وكذلك يقول: إذا بُني مثال (فُعْلٍ) من (البَيْعِ) (قِيلَ) ^(١) (بُوعَ)، والأولان يقولان: (بَيْعَ).

ويقول أبو الحسن في (بَيْضٍ)، جمع (أَبْيَضَ) ونحوه: إنما كسرت الفاء كراهية الواو في الجمع، كما قلبت في باب (حَقِيٍّ) وما أشبهه، وصحَّ في (عُتُوٍّ)، وكذلك قلبت من الضمة في (بَيْضَ) كسرة لأنه في جمع فهر تفسير الواحد والجميع في هذا دون البناء، ويستدل بكل واحد من الجمعين على الآخر، ولا يقيس الآحاد عليه.

ومن قـوله في (مَعِيشَةٍ) : إنه (مَفْعَلَةٌ)، ومن قول الخليل وسيبويه: [١٥٤/ب] إنه يجوز أن يكون (مَفْعَلَةٌ) و(مَفْعُلَةٌ) كما قالوا ذلك في (دِيكٍ) ونحوه ^(٢).

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «عند الخليل وسيبويه إذا كان (فُعْلٌ) ثانيه ياء، وجب كسر الفاء، فبصير على لفظ (فَعْلٌ) سواء كان جمعاً أو واحداً، فلو بنيت (فُعْلًا) من (الْكَيْلِ) لوجب أن تقول على قولهما: (كَيْلٌ) ومن (البَيْعِ: بَيْعٌ). وكان الأخفش يقول: ذلك في الجمع، وإذا كان في الواحد قلب الياء واوًا. ويقول في الجمع: (أَبْيَضُ، وَبَيْضُ، وَأَعْيَسُ وَعَيْسُ) وكان الأصل: (بَيْضُ، وَعَيْشُ) يهضم الأول، فكسر لتسلم الياء. وإذا بُني (فُعْلًا) من (الْكَيْلِ والبَيْعِ) اسمًا واحدًا قال: (كُوِّلَ، وَبُوعَ) ومن أجل ذلك قال سيبويه: (فَيْلٌ، وَمَيْلٌ، وَصَيْدٌ، وَدِيكٌ، وَكَيْسٌ) وما أشبه ذلك يجوز أن يكون: (فَعْلًا)، ويجوز أن يكون: (فُعْلًا)، وكان الأخفش يقول: لا يكون إلا (فَعْلًا)، شرح السيرافي للكتاب، جزء، ق ٢٦٣.

ولخص الرماني الخلاف بقوله: «يجوز في (فَيْلٍ) فَعْلًا، وفُعْلًا عند سيبويه، ولا يجوز ذلك عند الأخفش إلا في الجمع نحو: (أَبْيَضُ وَبَيْضُ)»، انظر شرح الرماني للكتاب، جزء، ق ١٥٦.

قال المازني: فسألته^(١). عن (مَفْعُولٍ) من البَيْع، وقوله فييه: (مَبِيعٌ): هَلَا قَلْتُ عَلَى هَذَا (مُبُوعٌ)، لَأَنَّ المَحْذُوفَ عِنْدَكَ وَאו (مَفْعُولٍ) دُونَ الْعَيْنِ، فَلَمْ يُبَدَلْ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لِأَنَّهُ فِي وَاحِدٍ، قَوْلُكَ: إِنَّكَ إِنَّمَا تُبَدِّلُ فِي الْآحَادِ دُونَ الْجَمْعِ، فَأَلْزَمَهُ الْمُنَاقِضَةُ فِي قَوْلِهِ.

قال: وقَالُوا فِي (فِعْلٍ) مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ: (رَبِحٌ وَأَرْوَأَحٌ وَرِيَّاحٌ)، وَنَظِيرُهُ (أَبَّارٌ، وَبِثَّارٌ)، وَقَالُوا فِيهِ (فِعَالٌ) كَمَا قَالُوا فِي (فَعْلٍ) مِنَ الْوَاوِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنَ الْيَاءِ^(٢).

قال: كَمَا أَنَّهُ غَلَبَ عَلَى (فَعْلٍ) مِنَ الْوَاوِ الْفِعَالُ، فَكَذَلِكَ هَذَا، فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (فَعْلٍ) مِنَ الْيَاءِ، كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ (فَعْلٍ) مِنَ الْيَاءِ (وَفَعْلٍ) مِنَ الْوَاوِ^(٣).

قال أبو العباس: فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (فَعْلٍ) مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ (قِيلَ) يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلًا).
قال أبو علي: فَقَالُوا فِيهِ: (فِعْلَانِ)، وَلَمْ يَقُولُوا: (فُعُولِ) كَمَا قَالُوا فِي دِيكَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فُعْلًا دِيُوكَ.

(١) الضمير عائذ على الأخفش، فهو أستاذ المازني رحمهما الله.

(٢) الكتاب ١٨٧/٢، ويفسر هذا القول أبو الحسن الرماني بقوله: «جمع (فَعْلٍ) مِنَ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ عَلَى (أَفْعَالٍ) فِي الْقَلِيلِ، وَ(فَعْلَانِ) فِي الْكَثِيرِ، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ (فَعْلٍ)، إِذْ كَانَ أَخْفَ الْأَهْنِيَةِ (فَعْلٌ) ثُمَّ (فِعْلٌ) ثُمَّ (فُعْلٌ)» انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ١٨٨/٣ يتصرف يسير، وعبارة سيبويه أكثر وضوحاً لما فيها من التمثيل.

قال: وقد قالوا: (فَعَلَّة) في بنات الواو، وكسروها على (فَعَلَ) كما كسروا (فَعَلَ) على بناء غيره^(١).

قال أبو علي: يريد: إنهم كَسَرُوا (فَعَلَ) على (أَفْعَال)، وليس (أَفْعَال) بباب (فَعَلَ)^(٢).

قال أبو علي: يمتنع تحريك العين من (فَعَلَّة) إذا كانت ياءً أو واوًا في الجمع بالياء، لأنها إن حركت لزم أن تنقلب لتحركها، وتحرك ما توسط، فلذلك لم تحرك العين من (ضَيْعَةٌ وَثَوَّةٌ) إذا جمعتا بالتاء، كما تتحرك من (صَفْحَةٌ) وما أشبهها^(٣).

قال: وأما ما كان من (فَعَلَّة)، فهو بمنزلة غير المعتل، وذلك قولك: قَيْمَةٌ، وَقَيْمَاتٌ، وَدَيْمَةٌ، وَدَيْمَاتٌ، وَقِيمٌ، وَرَيْبٌ، وَدَيْمٌ^(٤).

قال أبو علي: الدليل على أن دَيْمَةً (فَعَلَّة)، قولهم: (دَيْمٌ)، فجمع على (فَعَلَ) ولو كان (فَعَلَّة)، كما أن دِيكًا يجوز أن يكون عنده (فُعَلًا) لقليل في جمعه: (دُومٌ) كقولهم في ظَلَمَةٍ: (ظَلَمٌ).

(١) الكتاب ١٨٨/٢، وفي المخطوطة: «وقد قالوا في فَعَلَّة . . .».

(٢) مثل سبويه لذلك بقوله: «وذلك قولهم: (ثَوَّةٌ وَثَوَّةٌ، وَجَوْبٌ وَجَوْبٌ، ودَوَلَةٌ ودَوَلٌ، ومثلها: قَرْيَةٌ وقَرْيٌ، وَثَزْوَةٌ وَثَزْيٌ . . .» الكتاب ١٨٨/٢.

(٣) هذا التعليق على ما طرحه سبويه وهو قوله: «وقد قالوا: فَعَلَّة في بنات الياء ثم كسروها على (فَعَلَ)، وذلك قولهم: ضَيْعَةٌ وضَيْعٌ، وَحَيْمَةٌ وَحَيْمٌ» انظر الكتاب ١٨٨/٢.

(٤) الكتاب ١٨٨/٢، وفيه: « . . . قَيْمَةٌ وَقَيْمٌ وَقَيْمَاتٌ، وَرَيْبَةٌ وَرَيْبَاتٌ وَرَيْبٌ، وَدَيْمَةٌ وَدَيْمَاتٌ وَدَيْمٌ».

قال: وإنما أعملت^(١) الفعل في بنات الباء والواو، لأن الغالب الذي^(٢) هو حشد الكلام في فَعَلَة^(٣) في غير المعتل الفَعَال^(٤)، وفي نسخة: والفعل منقوص من فَعَالٍ.

قال أبو علي: لما كان فَعَلَة في الصحيح بابه أن يُجمع على (فَعَالٍ) مثل: رَقَبَة ورقَاب وجب أن يجمع ما كان من المعتل بزنته على (فَعَالٍ) أيضاً، فجمع على (فُعَل) نحو: جُرَذٍ جمع على (فِعْلَانٍ)، كما جُمع ما كان على (فَعَالٍ) على (فِعْلَانٍ) نحو: غُرَابٍ وغِرْبَانٍ، لأن (فُعَل) مقصور من (فُعَالٍ)^(٥).

* * *

(١) في الكتاب: (أحتملت) والذي في شرح السيرافي مثلما في التعليقة.

(٢) في المخطوطة: (هو الذي ٠٠٠).

(٣) في المخطوطة: (فَعَلَة) بسكون العين.

(٤) الكتاب ١٨٨/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «الفَعَالُ أولى بالإعلال من (فِعَل)، ألا تراهم قالوا: (حَوْضٌ) وحِيَاضٌ، وثَوْبٌ وثِيَابٌ، وسَرَطٌ وسيَاطٌ فقلبوا الواو ياءً، ولايجيء في مثل ذلك واو، بل يُعتل فيقلب ياء ٠٠٠» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٦٤. وعلل الرمانى قصره من فَعَالٍ، وأنه قصر في المعتل ولم يقصر في الصحيح لأنه أحق بالتخفيف. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ وَاحِدًا يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ مِنْ بَنَاتِ
الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَيَكُونُ وَاحِدُهُ مِنْ بَنَاتِهِ وَلَفْظُهُ^(١) [أ/١٥٥]

قال: وأما ما كان (فِعْلًا)، فقصته قصة^(٢) غير المعتل، وذلك
قولك: تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَاتٌ، وَطَيْنٌ وَطَيْنَةٌ وَطَيْنَاتٌ^(٣).
قال أبو علي: طَيْنَةٌ وَطَيْنٌ، يحتمل عنده أن يكون (فِعْلَةً)، وأن يكون
(فُعْلَةً)، فلا يحكم بأحد البنائين دون الآخر، كما حُكِمَ فِي (دِيمَةٍ) أَنَّهَا
(فِعْلَةٌ) لِقَوْلِهِمْ: (دِيمٌ) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ (فُعْلَةً) لَكَانَ: (دُومٌ)، كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ
(فِعْلَةً) دُونَ (فُعْلَةً)، بَقِيَ احْتِمَالُ الْوَزْنَيْنِ قَائِمًا فِيهِ^(٤).

(١) الكتاب ١٨٩/٢.

(٢) فِي الْكِتَابِ: (كَقِصَّةٍ)، وَفِي شَرْحِ السِّيْرَانِي مِنْ غَيْرِ كَأَنَّ التَّشْبِيهَ مِثْلَمَا جَاءَ فِي
التَّعْلِيقِ.

(٣) الكتاب ١٨٩/٢.

(٤) جَمَعَ اسْمَ الْجِنْسِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنَ يَجْرِي عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ إِلَّا مَا اقْتَضَاهُ حَرْفُ
الْعِلَّةِ، وَلَا يَجُوزُ تَحْرِيكُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِمَا يُلْزَمُ مِنَ الثَّقَلِ فِيهِ.
وَيَأْتِي هَذَا الْجَمْعُ مَطْرُودًا وَنَادِرًا، (نَفْعَلُ) مِثْلًا يَأْتِي عَلَيْهِ: (جَوَزَةٌ، وَجَوَزَاتٌ، وَجَوَزٌ،
وَبَيْضَةٌ، تَجْمَعُ عَلَى بَيْضَاتٍ وَبَيْضٍ، وَخَيْمَةٌ عَلَى خَيْمَاتٍ وَخَيْمٍ) وَكُلُّ هَذَا عَلَى الْقِيَاسِ،
لَكِنْ قَالُوا: (خَيْمًا وَبَيْضًا) كَطِلَاحٍ وَسِخَالٍ، وَهَذَا نَادِرٌ، وَفِي (فُعْلٍ) قَالُوا: (سُوسٌ
وَسُوسَاتٌ فِي جَمْعِ سُوسَةٍ، كَمَا قَالُوا فِي صُوفَةٍ: صُوفَاتٌ وَصُوفٌ) وَهَذَا عَلَى الْقِيَاسِ، لَكِنَّهُمْ
قَالُوا فِي (تُومَةٍ: تُومَاتٌ وَتُومٌ وَتُومٌ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ تَشْبِيهًا (بِغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَدُرَّةٍ
وَدُرَّةٍ).

وَمَا كَانَ (فِعْلًا) فَيَحْتَمِلُ عَلَى غَيْرِ الْمَعْتَلِ أَيْضًا، فَيَقَالُ فِي (لَيْقَةٍ: لَيْقَاتٌ وَلَيْقٌ، وَفِي
طَيْنَةٍ: طَيْنَاتٌ وَطَيْنٌ). انْظُرْ شَرْحَ الرَّمَانِي لِلْكِتَابِ، ج ٤، ق ١٥٨.

هَذَا بَابٌ مَا هُوَ اسْمٌ وَاحِدٌ يَقَعُ عَلَى جَمِيعٍ وفيه علامة التَّأْنِيثِ^(١)

قال: ويُنَوِّنا الواحدة بأن وصفوها بواحدة^(٢).

أي فقالوا: بُهْمَى واحدة، فَبَانَتْ الآحاد من الجمع بأن وُصِفَتْ بقولهم
(واحدة)^(٣).

قال: فلم يجيئوا بعلامة سِوَى العلامة التي في الجمع، ليفرُقَ بين هذا
وبين الاسم الذي يقع على الجميع وليست فيه علامة التَّأْنِيثِ، وتقول: أُرْطَى
وَأُرْطَاةٌ^(٤).

قال أبو علي: يريد: ليست العلامات التي في بُهْمَى، وطَرَفَاءَ، وما ذكره
للإلحاق، فتلحق بواحدة علامات التَّأْنِيثِ ثم تحذف من الجميع ليكون فصلاً
بينه وبين الواحد، كما كانت الألف في أُرْطَى للإلحاق، فجاز أن تلحق علامة
التَّأْنِيثِ، ليصير فصلاً بين الواحد والجمع^(٥).

(١) الكتاب ١٨٩/٢ وفيه: (. . . علامات التَّأْنِيثِ)، وعند السيرافي (علامة . . .) كما جاء
في التعليقة.

(٢) الكتاب ١٩٠/٢.

(٣) بعض الأسماء يكون واحده وجمعه على هيئة واحدة، ولا يفرق بينهما إلا بالوصف، من ذلك
قولهم في الجمع: (حَلَفَاءُ، وطَرَفَاءُ، وبُهْمَى) وهي أسماء لم يكسر عليها الواحد وهذه في
المؤنث، وليفرقوا بينها وبين المفرد فيها وصفوا المفرد بقولهم: (واحدة) فقالوا: (حَلَفَاءُ واحدة،
وطرفاء واحدة، وبُهْمَى واحدة)، وذلك أنهم أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التَّأْنِيثِ
كما كان ذلك في الأكثر.

أما في المذكر فنحو: (التَّمْر، والْبُر، والشُّعْبَر ونحو ذلك)، وعبارة الكتاب واضحة لا تحتاج إلى
تعليل، وهذا مؤدأها.

(٤) الكتاب ١٩٠/٢.

(٥) جمع (بُهْمَى، وطَرَفَاء) ونحوهما على صيغة واحدة هو والمفرد، والبيان في ذلك بالصفة ، ==

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَتْ فِيهِ عَلَامَةُ التَّانِيثِ^(١)

قال: وإذا جمعوا بالواو والنون كَسَرُوا الحرفَ الأولَ وَغَيَّرُوا الاسمَ،
وذلك قولهم: سِنُونٌ، وَقِلُونْ وَمِثُونٌ^(٢).

قال أبو علي: تكسير هذا الضرب^(٣) الذي ليس حكمه أن يجمع
بالواو والنون إذا جمع بهما لأنه كان من حكمه أن يكسر ولا يصحح كما
يصحح جمع ما يعقل بغير هذه الأسماء، فإن جمع بالواو والنون [تغير]^(٤)
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ لِيَكُونَ تَكْسِيرٌ (مَائَةٌ) الكسرة في (مِثُونٌ)
[و]^(٥) ليست الكسرة التي كانت في (مِثَّةٌ)، وإنما هي للجمع كما أن

== تقول: بُنِمَى واحدة، وطرلأ واحدة إذا أردت المفرد، أما جمع (أُرْطَى، وَعِلْقَى) فهو على
هذه الصيغة، ولكن واحدهما يختلف، فالأول (أُرْطَاءٌ) والثاني (عِلْقَاءٌ)، لأن ألفهما للإلحاق
وليست ألف تانيث، لأنك تقول: (هذه أُرْطَى، وَعِلْقَى) فتنون، وألف التانيث لاتنون، فلما
كانت الألف لغير التانيث جاز أن يدخل عليها الهاء للواحدة. انظر شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق ٢٦٥، وشرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٥٨.

(١) الكتاب ٢/ ١٩٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٠.

(٣) يريد أبو علي ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتانيث، فعند الجمع لم يُكسر على بناء
يرد ما ذهب منه، فهو يجمع تارة بالياء وعندئذ لا يغير بناؤه وذلك نحو قولهم: (هِنَّهُ وَهَنَاتُ،
وَفِنَّةٌ وَفَنَاتُ، وَشَيْءٌ وَشِبَاءٌ، وَثَبَّةٌ وَثَبَاتُ، وَقَلَّةٌ وَقَلَاتُ)، وربما رده إلى الأصل إذا جمعه
بالياء نحو (سِنَّةٌ وَسَنَوَاتُ، وَعِصَّةٌ وَعِصَوَاتُ). وتارة يجمعونه بالواو والنون، وفي هذه
الحال يكسرون الحرف الأول ويغيرون الاسم، فيقولون: (سِنُونٌ، وَقِلُونْ، وَثَبُونْ، وَمِثُونٌ).
هذا مانص عليه سيبيد.

(٤) زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) الواو زيادة يقتضيها السياق.

الألف في (تَهَام) ليست الألف التي كانت في (تِهَامِي) ^(١).
قال: والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون، لأنها
الأصل ^(٢).

أي: لأن الجمع بالتاء فيما كان على حرفين فيه تاء التانيث
الأصل.

قال أبو بكر: أي لم يقولوا: (أْمُون) حيث قالوا: (إِمَاء) ^(٣)، (وَأَمَّ)
فردوا ما ذهب وإنما يجمعون بالواو والنون ما لم يردوا إليه ما حذف في
أكثر الأمر.

قال: فقد يستغنون بالشئ عن الشئ ^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: «ليس الباب في شيء آخره هاء التانيث أن يجمع بالواو والنون، لأن هذا
الجمع إنما هو لمذكر ما يعقل، وإنما جمعوا هذا المنقوص بالواو والنون لأنهم جعلوا ذلك عوضاً
مما منعه من جمع التكسير، لأن جمع التكسير لا يكاد يجيء في ذلك، وغيره مع الواو
والنون والياء والنون أو كده فكسروه فيما كان مضموماً كقولهم: (قِلُون، وثَبُون) وواحداه:
(قُلَّةٌ وثَبَّةٌ)، وفيما كان مفتوحاً كقولهم: (سُنُون) وأحداه (سِنَّة)، وذلك تأكيداً للتغيير
فيه، وأن هذا الجمع خارج عن قياس نظائره

وأما قولهم: (مُتُون) فقال بعض النحويين فيه إن هذه الكسرة غير الكسرة التي في
(مِثَّة)، كما أن الألف التي في (تَهَام) ليست هي التي كانت في (تِهَامِي)، انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٦٦، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٦٠، وانظر
المقتضب ١/٢٤١ - ٢٤٢، ٢/١٧٠ - ١٧١، وشرح المفصل ٦/٢٣، وانظر التعليقة
٥٣/٣ - ٥٤.

(٢) الكتاب ٢/١٩٠.

(٣) في (أمة)، انظر الأصول في النحو ٢/٤٢٢، وهو في الكثير (إِمَاء)، وفي أدنى العدد

(آم)، انظر الكتاب ٢/٩٩.

(٤) الكتاب ٢/١٩١.

هو كما استُغنى بالجمع بالواو في (قُلَّةٍ) عن تكسيره على^(١) (قُلَاتٍ)، كما استغني في غير (قُلَّةٍ) بالواو عن غيره من ضروب الجمع^(٢).

وقوله: وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه^(٣).
هو كما استعمل [١٥٥/ب] في (بُرَّةٍ) أن جمع بالتاء من حيث كان في واحدة التاء، وإن جمع بالواو من حيث كان ناقصاً، وعلى (فُعَلٍ) من حيث كان وزنه (فَعْلَةٌ)، فقد استعمل فيه جميع ما يكون فيه من ضروب الجمع^(٤).

قال: فقلت: فهلاً قالوا: أَرْضُونْ كما قالوا: أَهْلُونْ؟^(٥).

(١) في المخطوطة: (علا).

(٢) يقال في (قُلَّةٍ): قُلَاتٌ، وقُلُونٌ، ولكنهم يستغنون بـ(قُلُون) عن (قُلَاتٍ)، وذلك للإشعار بأصل البنية كما يقول الرماني. انظر شرحه للكتاب، ج٤، ق ١٦٠، واستغنوا في (أُمَّةٍ) بـ(أُمَّاءٍ)، وإن كان يجوز غيره.

(٣) الكتاب ١٩١/٢.

(٤) أضرب الجمع الممكنة في (بُرَّةٍ) ثلاثة، وقد ذكر عللها أبو علي رحمه الله، وهي: بُرَاتٌ، وبُرُونٌ، وبُرَى، والبُرَّةُ: حلقة تجعل في أنف البعير، انظر لسان العرب ٤٧٦/١٣ - ٤٧٧ (بره)، قال ابن دريد: والجمع: بُرَى، وبُرَيْن، وبُرَيْن، وكل حلقة (بُرَّةٌ) مثل الخلخال والسوار، فأما حَلَقُ الدَّرَج وما أشبهها فلا يقال لها (بُرَيْن). انظر جمهرة اللغة ٣٣١١، قال الرماني: «جمع بُرَّةٍ: (بُرَاتٌ وبُرُونٌ وبُرَى)، وإنما جاز فيها التكسير والواو والنون كما جاز في (فَرُخٌ وفَرُخٌ وفَرَاخٌ)، فأفرخ بحق الأصل، وأفراخ بحق الشبه النادر، وجاز بالواو والنون على نغز الواحد كقولك: (قُلُونٌ)». انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ١٩١/١.

قال أبو بكر: قالوا: أَرْضُون، لأنهم لم يستعملوا أَرْضَةً أَلْبَتَةً، فأشبهه المنقوص من هذه الجهة^(١).

قال أبو علي: يعني أن (أَرْض) يلزم أن يكون فيها علامة التانيث، إذ كان مؤنثاً كما كان يلزم أن تثبت لام (سَنَّة) فيها، فلما لم تثبت علامة التانيث في (أَرْض) مع أن ثباته كان لازماً، كما أن اللام في (سَنَّة) لم تثبت مع أن ثباته كان لازماً أشبهتها^(٢) في ذلك فجُمعت كما جُمعت لموافقتها إياها في النقص^(٣).

قال: وقد قالوا عِزَاتٌ، وقالوا: أَهْلَاتٌ، فَخَفُّوا، شَبَّهُوا بِصَعَبَاتٍ^(٤).

قال أبو علي: يريد، شَبَّهُوا (أَهْلَاتٍ) وإن كان اسماً (بِصَعَبَاتٍ) التي هي صفة فلم تحرك عيئها في الجمع بالألف والتاء، كما حركت العين من

(١) انظر الأصول في النحو ٢/٤١٤، والمنقوص الذي عنه نحو (شَيْءٌ، وَثِيَّةٌ، وَقُلَّةٌ).

(٢) في المخطوطة: (أشبهتها).

(٣) قال أبو الحسن الرماني: «جمع (أَرْض): أَرْضَاتُ، وَأَرْضُونُ»، أما الألف والتاء فلأن الأرض مؤنثة، وأما (أَرْضُونُ) فلشبه العوض، إذ تقديرها حذف الهاء منها. فصارت بمنزلة المنقوص من هذه الجهة، وفتحت الراء، ولم يجز كسر أول الاسم لاجتماع أمرين: أحدهما: الفرق بين التغيير فيه لشبه العوض على طريق النادر مع اقتضاء نظيره من الجمع بالألف والتاء أن يكون التغيير على قياسه.

ولا يجوز في (أَرْض: أَرْضُ ولا أَرْضُ) لأن الواو والنون لما دخلت لشبه العوض منعت من التكسير على قياس الباب.

فأما أهل وأهلون فجري مجرى الصفة في المذكر، إذا قلت: صَعَبٌ وصَعْبُون، وفَسَلٌ وفَسَلُون . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٧٠٦.

(جَفَنَاتٍ) ، ووجه الشبه بين (أَهْلَاتُ) وبين (صَعَبَات) وسائر الصفات أنه اسم جمع بالواو والنون، والألف والتاء كما تجمع الصفة إذا كان للمذكر بالواو والنون، وإذا كان للمؤنث بالألف والتاء^(١).

قال: وقد قالوا: إِمَوَانُ جماعة الأمة كما قالوا: إِخْوَانُ^(٢).

قال أبو علي: يقول: لما كان أُمَّةً (فَعَلَة)، ولم يعتدّ بعلامة التأنيث فيه في الجمع لزم أن يكسّر على (فِعْلَان) كما يكسّر (فَعَل) عليه إذا كُسّر للجمع الكثير على (فِعْلَان)، كَأَخٍ، وَإِخْوَانٍ، وَبَرَقَ وَبَرَقَانٍ وما أشبه ذلك^(٣).

* * *

(١) قالوا: (أَهْلَاتُ) على التشبيه بالاسم الذي ليس بصفة، لكثرة ما يقع موقعه، كما قال المخفّل:

وَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتَرًا
انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٤ ، ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/٢ .

(٣) جمع (أُمَّة): إِمَوَانُ قياساً على ما ليس فيه الهاء، وهو على طريق النادر، قال القتال الكلابي:

أَمَّا الْإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَكَذَا إِذَا تَرَامَى بَنُو الْإِمَوَانِ بِالْعَارِ
انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٤ ، ق ١٦١ .

هَذَا بَابُ تَكْسِيرِ مَاعِدَّةِ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ لِلجَمْعِ^(١)

قال: وأما ما كانَ مِنَ الياءِ والواوِ فإِنَّهُ لَا يُجَاوِزُ بِهِ بِنَاءُ أَدْنَى الْعَدَدِ كَرَاهِيَةِ هَذِهِ الْيَاءِ^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو جمع ما كان من الياءات والواوات التي هي لاماته الجمع الكثير للزم أن يقال على قول من قال (رُسُلٌ) (رُسُوٌ)، فيقع آخر الاسم وأو قبلها ضمة، ثم يلزم أن تُبدل الضمة كسرة، والواو ياءً، فيصير (رُشِيٌّ) فتجتمع ياء قبلها كسرة قبلها ضمة، فهذا الذي كان يلزم في التثقيل على قول من قال (رُسُلٌ)، ولو خفف على (فُعُلٍ) لصارت فيه ياء قبلها ضمة وبينهما حرف ساكن، فيصير كأنه (سُعِيٌّ ورُشِيٌّ)^(٣)، والساكن يقول فيه إنه ليس بحاجز قوي^(٤).

قال الأخفش: والدليل على أن الأصل التثقيل أنهم يقولون: طرقت. قال أبو علي: يقول: الدليل على أنهم يريدون في التخفيف الحركة التي عنها خففت الكلمة أنهم يقولون: طرقت، فيحركونه لالتقاء

(١) الكتاب ١٩٢/٢.

(٢) الكتاب ١٩٢/٢، وهو يريد ما كان من بنات الياء والواو وعدة حروفه أربعة، فهذا حكمه في الجمع ألا يجاوزوا به أدنى العدد، نحو: رِشَاءٌ وأُرْشِيَّةٌ، وسِقَاءٌ وأسْقِيَّةٌ، ورِدَاءٌ وأَرْدِيَّةٌ.

(٣) قال أبو سعيد: «إنما قال: من بنات الياء والواو، لأن هذه الهمزات منقلبات من الياء والواو، لأن قولك: (كِسَاءٌ) أصله: (كِسَاوٌ)، والدليل على ذلك قولهم: كَسَوْتُ، والكسوة، والهمزة في (سِقَاءٌ) بدلٌ من الياء، والأصل (سِقَايٌ) ولو جمعوا على مثل (جِمَارٍ وَحُمُرٍ) للزمهم أن يقولوا: أُسْقُو... » انظر شرح السبراني للكتاب، ج ٤، ق ٢٦٨.

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢.

الساكنين [١٥٦/أ]. الصَّرف بالحركة التي يُحرك بها من لا يخفف.

قال: وقالوا حين أرادوا الأكثر (ذِبَّانُ)، ولم يقتصروا على أدنى العدد، لأنَّهم أمِنُوا التَّضعيفَ^(١).

قال أبو علي: يقول: لم يقتصروا على (أذِيَّة) كما يقتصر على (أخِلَّة) لأنَّه لما جُمِعَ (فُعَالٌ) في الكثير لم يقع تضعيف، كما يلزم وقوعه في جمع (فِعال) لو قلت فِعَلَل^(٢).

قال: خالفتُ (فُعَيْلاً) كما خالفتُها (فُعَالٌ) في أولِّ الحرف^(٣).

قال أبو علي: يقول: (فُعُولٌ) تجمع على (فُعْلَانُ)^(٤)، و(فُعَالٌ) تجمع على فِعْلَانُ^(٥)، (وَفُعِيلٌ) يجمع على (فُعْلَانُ) مثل: رَغِيْفٌ، ورُغْفَانٌ، فلذلك كان مخالفاً في أول الحرف^(٦).

(١) الكتاب ١٩٣/٢.

(٢) (ذِبَّايَّة) مضاعف، فإذا أريد بناء أدنى العدد منه قيل: (ذِبَّابٌ، وأذِيَّةٌ)، فإن أرادوا أكثر العدد قالوا: (ذِبَّانُ)، قال الرماني: «وجاز فيه (فُعْلَانُ) لأنَّهم أمِنُوا إظهار المضاعف». انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٣، وانظر تعليل ذلك في شرح السيرافي، ج٤، ق ٢٦٩.

(٣) الكتاب ١٩٥/٢.

(٤) هذا البناء إذا كسرتَه لأكثر العدد كقولك: خُرُوفٌ وخِرْقَانٌ، وقُعُودٌ وقِعْدَانٌ.

(٥) كقولهم: غُرَابٌ وغِرْيَانٌ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

(٦) خالفت (فُعَالٌ فُعَيْلاً) وذلك أن (فُعَيْلاً) يجمع على (فُعْلَانُ) نحو قَفِيرٌ وقَفْرَانٌ، وجُرْيَانٌ و(فُعَالٌ) يجمع على (فُعْلَانُ) كقولك: غُرَابٌ وغِرْيَانٌ، وغِلَامٌ وغِلْمَانٌ، وقُعُولٌ بمنزلة (فُعَالٌ)، لأنَّهم قالوا: خُرُوفٌ وخِرْقَانٌ، وقُعُودٌ وقِعْدَانٌ.

ومعنى قوله: «في أول الحرف» يعني في حركة أول الحرف في الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧٠.

قال: وقال بعضهم: ذِفْرَى وَذَقَارٍ، ولم يُنَوَّنُوا ذِفْرَى^(١).

قال أبو علي: يقول ذَقَارٍ من يقول: ذِفْرَى، فيجعل الألف للتأنيث دون الإلحاق، والباب إذا جعل الألف للإلحاق أن يُقال: ذَقَارٍ، كَأَرَطِي وَأَرَاطٍ، ومن لم ينون ذِفْرَى وقال: ذَقَارٍ، شبه ألف التأنيث بألف الإلحاق لما شبهه به في قوله: حُبْلَوِيٌّ، فقال: ذَقَارٍ كما قال: حُبْلَوِيٌّ، والوجه ذَقَارِيٌّ، كما أن الوجه حُبْلَوِيٌّ^(٢).

قال: وكذلك ما كانت الألفات في آخره للتأنيث، وذلك صَحْرَاءُ وَصَحَارِيٌّ، وَعَذْرَاءُ وَعَذَارِيٌّ، وقد قالوا: صَحَارٍ، حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث^(٣).

قال أبو علي: قوله: حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث، يريد، الألف قبل الهمزة، حذفت في التكسير، ليكون آخر (صَحَارِيٍّ)، كآخر (حَبَالِيٍّ) فيتفق في التكسير كما اتفقا في التأنيث، ومن قال: صَحَارٍ، أجرى الهمزة والألف اللتين للتأنيث مجرى الهمزة التي للأصل والتي بمنزلة الأصل، نحو (عِلْبَاءٍ)، كما أجرى ألف (ذِفْرَى) غير منونة مجرى الألف من (أَرَطِيٍّ)، إلا أنه حذف الألف من (صحراء) لما قال: (صَحَارٍ)، كما

(١) الكتاب ١٩٥/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: وحكى سيبويه ذِفْرَى وَذَقَارٍ فِيهِ مَنْ لَا يُنَوَّنُ ذِفْرَى، يريد: فيمن يجعل الألف في ذِفْرَى للتأنيث، وهذا خارج عن الباب، وإذا كانت لغير التأنيث فإن الباب فيه أن تقلب ياء كقولنا: أَرَطِيٍّ، وَأَرَاطٍ، وَمَلْهُيٍّ وَمَلَاةٍ، وَمِعْزَى، وَمَعَارٍ، وقد يبدلون من الياء ألفا لحقة الألف، قالوا: مِذْرَى، وَمَذَارِيٍّ، ويجوز في ذلك كله قلب الياء ألفا، لأنه لا يقع فيه إشكال. ٤٠٠، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٧١.

(٣) الكتاب ١٩٥/٢ - ١٩٦.

حذف الياء الأولى من (أُثْفِيَّةٍ)، والألف من (مُعْطَاءٍ) ^(١) حين قالوا: أَثَافٍ،
وَمَعَاظٍ ^(٢).

قال: جَعَلُوا (صَحْرَاءَ) بمنزلة ما في آخره أَلْفٌ، إذ كانا أواخرهنَّ.
يعني: (حمراء)، و(حُبْلَى) علامات التأنيث مع كراهيتهم الياء آت
حين قالوا: مَدَارَى، وَمَهَارَى ^(٣).

قال أبو علي: يقول: حذفت الياء الأولى من صَحَارَى في قول من
قال: (صَحَارٍ)، ولم يجوز غير الحذف، إذ قد جاء الحذف فيما لم يكن
للتأنيث نحو: (أَثَافٍ) قلبت الياء أَلْفًا فيما كان للتأنيث نحو (صَحَارَى
وَحَبَالَى) إذ قد قلبت الياء أَلْفًا في مثل (مَدَارَى، وَمَهَارَى)، وليس شيء
من ذلك للتأنيث ^(٤).

(١) في المخطوطة: (مُعْطَارٍ).

(٢) (ذَفَرَى) تجمع على (ذَفَارٍ، وَذَفَارِي)، وهكذا كل ما آخر ألف التأنيث، فصحراء تجمع على
(صَحَارٍ، وَصَحَارِي) و(عَذَرَاء) تجمع على (عَذَارٍ وعَذَارِي)، أما ما كانت الألف فيه للإلحاق
نحو (عِلَاءٍ) فجمعها (عِلَالِي) لتلحقها ببناء (سَرْدَاح) الذي يجمع على (سَرَادِيح)،
والتخفيف يجري فيما كان للتأنيث، فتقول في (مَهْرِيَّة): (مَهَارِي) على القياس، ويجوز
فيها (مَهَارٍ وَمَهَارِي) على التخفيف، كما تقول في (أُثْفِيَّة): أَثَافِي، ويجوز فيها: (أَثَافٍ
وَأَثَافِي) على التخفيف. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

(٣) الكتاب ١٩٦/٢، وفيه: «... أواخرهما» وفي السيراني مثلما في الكتاب، وفيهما
أيضاً «كراهيتهم» و«حتى قالوا...».

(٤) يقول أبو سعيد: «حكى سيبويه (ذَفَرَى وَذَفَارٍ) في من لا ينون (ذَفَرَى)، يريد فيمن يجعل
الألف في (ذَفَرَى) للتأنيث - وهذا خارج عن الباب - وإذا كانت لغير التأنيث فإن الباب
فيه أن تقلب ياء، (أَرْطَى وَأَرَاطٍ، وَمَلَّهَى وَمَلَّاهٍ، وَمِعْزَى وَمَعَارٍ)، وقد يبدلون من الياء
أَلْفًا لحقة الألف، قالوا: (مَدَرَى وَمَدَارَى)، ويجوز في ذلك كله قلب الياء أَلْفًا؛ لأنه لا يقع
فيه إشكال، وما كان من الممدود منه بما ألفه للتأنيث فإنه يجوز فيه أن يجري مجرى =

قال: وقد يقولون: ثلاثُ صَحَائِفَ، وثلاثُ كُتَائِبَ، وذلك لأنَّها صارت على مثال (فَعَالِلَ) نحو حَضَاجِرَ، وِبَلَابِلَ^(١).
قال أبو علي: يعني بقوله: (حَضَاجِرَ)^(٢)، أن بنات الأربعة لاتأتي على أمثلة أدنى العدد إذا كان ذلك المثال يُحذف بعض حروفه، فلما صار (صحائف) على مثال الأربعة لم يجمعه على أدنى العدد وخرج على الأكثر^(٣).

قال: [١٥٦/ب] والتاء أمرها ها هنا كأمرها فيما قبلها^(٤).

== حُبْلَى، وَجَبَالَى، ويجوز أن تقلب ياء، قالوا: صحراء وصَحَارَى، وَعَذْرَاءٌ وَعَذَارَى، وقد قالوا: صَحَارٌ وَعَذَارٌ، حذفوا الألف التي قبل الهمزة ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧١.

(١) الكتاب ١٩٦/٢، وفي المخطوطة: (صحائف وكتائب) بالياء فيهما، وقوله: (فَعَالِلَ) سقطت من المخطوطة.

(٢) حَضَاجِرَ: من أسماء الضبُع مفردة: حَضَجِرَ، وهي أم عامِرٍ، وحَضَاجِرُ، وجَعَارُ، وجَبَالُ، وأم عَثَلٌ، وقشام. انظر الكتاب ٢٦٣/١، وانظر المقتضب ٤٨/٤، ٣١٩.

(٣) يقول أبوسعيد: «قالوا: (ثلاثُ صَحَائِفَ) في القليل، وقد كان يمكنهم أن يقولوا ثلاثُ صحيفات، والجمع بالألف والتاء يكون للقليل، و(فَعَالِلَ) من الجمع الكبيرة فشبهوها بما لا يحسن جمعه بالألف والتاء لحَضَجِرَ وحَضَاجِرَ، وبلبل وبلابل وجُنْدَب وجَنَادِبَ، وهذه أسماء مذكرة، لا يحسن أن يقول فيها: بلبلات، وحَضَجَرَاوات، فحملوا (ثلاثُ صحائف) على هذا إذ كان رباعياً مثله»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧٢، وانظر قريباً من هذا اللفظ والمعنى في شرح الرماني، ج٤، ق ١٦٨.

(٤) الكتاب ١٩٦/٢، يريد: أن ما كان على (فَعَالَةٍ) فهو بمنزلة ما جاء على (فَعَالَةٍ)، لأنه ليس بينهما إلا الفتح والكسر، فقولك: حَمَامَةٌ يكن أن يقال فيها: حَمَائِمُ، وفي دَجَاجَةٍ: دَجَائِجُ، كما قيل في: جَنَازَةٍ: جَنَائِزُ، وفي رِسَالَةٍ: رِسَائِلُ، وفي عِمَامَةٍ: عِمَائِمُ. وأمر الجمع بالتاء فيهما واحد، تقول: حَمَامَاتٍ، ودَجَاجَاتٍ، كما تقول: جَنَازَاتٍ، ورِسَالَاتٍ، وعِمَامَاتٍ.

أي الجمع بالتاء .

قال: وكلُّ شيء كان {من} هذا أقلُّ كان تكسيره أقلُّ كما كان ذلك في بنات الثلاثة^(١).

قال أبو علي: التكسير تصريف، فإذا قلَّ الشيء قلَّ تكسيره^(٢).

قال: وقوله من بنات الياء أضاءةً وأضاءةً . . .^(٣).

قال أبو علي: أضاءة لغة قوم يمدون، وقد يقصر فيقال: (أضًا)، مثل أكمَّة، فإذا كُسِّر قيل: (أضًا) مثل (أكام)، وإذا جمع بحذف التاء قيل: (أضًا) مثل (أكم)^(٤).

(١) الكتاب ١٩٧/٢، وما بين المعقوفتين زيادة منه سائطة من المخطوطة.

(٢) يريد: أن (فَعُولَة) بمنزلة (فَعِيلَة) في الزنة والعدة وحروف المد، فقولك: حَمُولَة يمكن جمعها على حَمَائِل وحَمُولَات، ومثلها: حَلِيَّة، يقال في جمعها: حَلَائِب، وحَلَوِيَّات، ومثلها ركوبة: ركائب وركوبيات، كما قيل في ذؤابة: ذؤابات، وذؤائب، وذؤابة: ذؤابات وذؤائب. نظر الكتاب ١٩٦/٢ - ١٩٧، وشرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ١٩٧/٢، وفي المخطوطة: (. . . أضاءة وأضاءة).

(٤) حديث سيهويه عن الأجناس الزائدة على ثلاثة أحرف، قال أبو سعيد: «لا فرق بين ما قلت حروفه وكثرت من ذلك». وقوله: أضاءةً وأضًا - لا أعلم أحداً ذكر أضاءة بالمدّ غيره - تقول: أضاءة، وأضًا، مثل حصاة، وحصى، وذكر أيضاً هو مقصور كما تقدم، ومدّه نادر». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧٣.

قال الرماني: «يجوز أضًا وأضاءةً وأضاءات . . . وكل اسم وقع على الجمع بطريق الجنس، فهو يجري مجرى ثمرٍ وثمرّة، وثمرات . . .»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٦٨. والأضاءة: الغدير، والجمع: أضراتٌ وأضًا - مقصور - مثل: قناةٌ وقنًا وإضًا بالكسر والمدّ، وإضُون كما يقال: سنّةٌ وسنُون، فأضًا وأضًا كحصاةٍ وحصى، وأضًا وإضًا كرحبةٍ ورحابٍ وركبةٍ ورقاب . . . انظر لسان العرب ٣٨/١٤. (أضًا).

قال: وما لم يُلْحَقْ ببنات الأربعة وفيه^(١). زيادة وليست بمدة، فإِنَّكَ إِذَا كَسَّرْتَهُ كَسَّرْتَهُ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلِ)، وَذَلِكَ تَنْضُبٌ وَتَنَاضِبٌ وَأَجْدَلٌ وَأَجَادِلٌ^(٢).

قال أبو علي: ليست زيادة الإلحاق كما كانت زيادة (سَبْنَتَةٍ)^(٣) و(جَدُولٍ) له لأنه ليس في الكلام مثل (قَحْطَبٍ)، فيكون تَنْضُبٌ ملحِقًا به، كما كان فيه مثال: (جَعْفَرٍ)؛ فأما الهمزة في (أَجْدَلٍ)، و(أَخْبَلٍ)، و(أَفْعَلٍ) كله فليس للإلحاق، إنما هو للبناء فقط، ولو كان للإلحاق لما أدغمت مثل (أَصَمَّ، وَأَدَنَ)، لئلا يخرج عن مثال (جَعْفَرٍ)، ويوازن حركاته وسكونه حركاته وسكونه.

(١) في الكتاب: (وفيها).

(٢) الكتاب ١٩٧/٢. وتَنْضُبٌ وَتَنَاضِبٌ: جمع تَنْضُبَةٍ، والتَنْضُبَةُ: شجرة ضخمة تقطع منها العُود للأخبية. انظر تهذيب اللغة ٤٧/١٢ (نضب). قال ابن منظور: التَنْضُبُ: شجر ينبت بالحجاز، وليس ينجد منه شيء. وهو ينبت ضخماً على هيئة السَّرح. قال أبو حنيفة: دخان التَنْضُبِ أبيض في مثل لون الغبار، ولذلك شبهت الشعراء الغبار به، قال عقيل بن علفة المرِّي:

وَهَلْ أَشْهَدَنَّ خَيْلاً، كَانَ غُبَارَهَا بِأَسْفَلِ عِلْكَدٍ، دَوَاخِنُ تَنْضُبٍ

انظر لسان العرب ٧٦٣/١ (نضب).

وقد وهم أبو الحسن الرماني عندما قال: «وجمع تَنْضُبٍ: تَنَاضِبٌ»، شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٦٩، فتَنْضُبٌ جمع (تنضبة) كما يقال: تَمَرٌ وَتَمَرَةٌ ويفرق بين مفردة وجمعه بالهاء. ويجمع أيضاً: (تناضب).

(٣) السَّبْنَتَةُ والسَّبْنَتَاةُ، والسَّبْنَتَى: النمر، ويوصف بها السَّبع، ويجمع سَبَائِتُ، ومن العرب من يجمعها (سَبَائِي)، ويقال للمرأة السليطة: سبنتاة. انظر تهذيب اللغة ١٥٠/١٣ (سبنت) ومثلها (سَبْنَدِي)، والألف في (سَبْنَتِي) زائدة للإلحاق، ومن حق الاسم الذي زيادته للإلحاق الصرف. انظر المقتضب ٣٨٥/٣.

قال: وكما قال بعضهم: غَائِطٌ وَغَيْطَانٌ، وَحَائِطٌ وَحَيْطَانٌ، قَلْبُوهَا حين صارت الواو بعد كسرة والأصل فُعْلَانٌ^(١).

قال أبو العباس: قوله: في (حَيْطَان) الأصل (فُعْلَان)، أي الأكثر (فُعْلَانٌ) لأن حَيْطَان (فُعْلَان)، هذا لا يكون فلو كان (فُعْلَان) لم يكن إلا (خُوطَان) وكيف يحكم على (حَيْطَان) بفُعْلَان، وقد جاء (جَنَانٌ)^(٢).
قال: وقد كسروه على (فِعَالٍ) بمعنى (فَاعِلًا) حيث أجروه مجرى فَعِيلٍ^(٣).

يقول: قالوا: صَاحِبٌ وَصِحَابٌ، وَرَاعٌ وَرِعَاءٌ، كما قالوا: فِصَالٌ في جمع فَصِيلٍ^(٤).

* * *

-
- (١) الكتاب ١٩٨/٢، وفي المخطوطة: (غَائِطٌ، وَحَائِطٌ) بالياء مكان الهمزة، كما هي عادته.
(٢) انظر المقتضب ٢٢٥/٢. قال أبو سعيد: «الأصل في حائط وغائط الواو لأن الغائط الأرض المطننة، ويقال لها: القوطة، ومنها سميت (القوطة) قرية بقرب دمشق. وحائط من قولك: حوط، فقلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما قال: ميزان ومبقات...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧٤.
(٣) الكتاب ١٩٨/٢ بتصرف يسير.
(٤) الحديث هنا حول ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء، فيبينونه على (فُعْلَانٍ)، فقالوا في راكب: رَكَبَان، وفي صاحب: صُحْبَان، ولكنهم أدخلوا عليه (فِعَالٍ) فقالوا: رَكَابٌ، وصِحَابٌ، وَرِعَاءٌ..»

هَذَا بَابُ مَا يُجْمَعُ مِنَ الْمَذْكَرِ بِالتَّاءِ لَأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى تَأْنِيثٍ^(١)

قال: ولم يكسروه على بناء الجموع، لأنه يصير إلى التأنيث^(٢).
أي: لأنه إذا جُمع صار إلى تأنيث لأن الجماعة تؤنث^(٣).

* * *

(١) الكتاب ١٩٨/٢.

(٢) الكتاب ١٩٨/٢ يتصرف.

(٣) الذي يجمع بالألف والتاء:

- ١- المؤنث المنتهي بعلامة التأنيث، وهذا هو الأصل.
- ٢- المذكر المختوم بهاء التأنيث نحو طلحة، فيقال فيه: طَلَحَات، وفي حمزة: حَمَزَات.
- ٣- المنعوت بنعت فيه هاء التأنيث نحو: امرأة ذاهبة، فيقال: نساء ذاهبات.
- ٤- المذكر المنعوت بصفة فيها الهاء آخرًا نحو: رجل رُبْعَة، فيقال فيه في الجمع: رِجَال رِبْعَات.
- ٥- ما ذكره سيبويه في هذا الباب مما لم يكسر على بناء من أبنية الجمع، فيجمع بالتاء إذا منع ذلك، نحو: سُرَادِقَات، وحمّامات... ولا يجوز خروجه عن هذا الحد إلا على طريق النادر لعلّة صحيحة. قال الرماني: «وإنما جاز أن يؤنث المذكر لأن التأنيث قد يكون في الاسم فقط، فلذلك صلح أن يقدر الواحد على تأنيث الاسم ثم يجمع بالألف والتاء». انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٧٠، وانظر مزيدًا من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٥.

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ بِنَاءُ جَمْعِهِ عَلَى غَيْرِ

مَا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ^(١)

قال: وإنما يجري التحقير على أصل الجمع.

(يعني أصل الجمع: الواحد المجموع)، إذا أردت بما جاوز ثلاثة

أحرف مثل مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ^(٢).

قال أبو علي: أي لأنه قد يكون جُمع على غير مثال مَفَاعِلَ

وَمَفَاعِيلَ^(٣).

قال: وقال بعض العرب: أَمْكُنْ كَأَنَّهُ جَمْعُ مَكْنٍ لَا مَكَانَ^(٤).

قال أبو العباس: هو جمع (مَكَانٍ)، بحذف الزوائد، وكذلك (كِرْوَانِ)

جمع كِرْوَانِ كَأَنَّهُ جمع (كِرَاءٍ)، مثل (بَرَقَ وَبَرَقَانِ)، ونظير هذا الجمع من

(١) الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) الكتاب ١٩٩/٢، وما بين القوسين من تعليقات أبي علي، وفي الكتاب: «... إذا أردت

ما جاوز...» وفي شرح السيرافي: «... بما جاوز...» كما في التعليقة.

(٣) تزداد الألف ثالثة على المفرد إذا أريد جمعه في هذا الباب، فيقال في جَعْفَرٍ: جَعْفَائِرٍ، وفي

بُلْبُلٍ: بُلْبُلَائِلٍ، وفي صندوق: صناديق، مثلما يزداد في التصغير ياء ثالثة ويؤتى بالحركات

على ما يوجهه الباب، فيقال في جَعْفَرٍ: جُعَيْفِرٍ، وفي بُلْبُلٍ: بُلْبُيْلٍ، وفي صندوق: صنيديق،

وهذا تفسير مجرى التحقير على أصل الجمع فيما جاوز ثلاثة حروف، وإذا أريد بِنَاءُ الجمع

على (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ) فإنه في مثل (رَهْطٍ) يقال: (أَرَاهِطُ)، وهو في هذا البناء كأنه

جمع (أَرَهْطُ) لمجيء الألف ثالثة فيه، علماً بأنه جمع (رَهْطٍ)، ومثله: (أَخَارِجُ) ليس

بجمع (أَخْرَاجُ)، وكذلك: (بَاطِلٌ وَأَبَاطِيلُ)، على هذا القياس. انظر شرح السيرافي للكتاب

ج ٤، ق ٢٧٧.

(٤) الكتاب ١٩٩/٢.

التصغير ما يُصَغَّرُ مرخِّمًا^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا عَدَدُ حُرُوفِهِ خُمُسَةٌ أُخْرَى خَامِسُهُ أَلِفُ التَّانِيثِ^(٢) [١٥٧/أ]

قال: في جمع حَبَّارِي حُبَّارِيَّاتٍ، قال: ولم يقولوا: حَبَّارُ وَلَا حَبَّارِي
لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (فَعْلَاءَ) (وَفِعَالَةٍ)^(٣).
قال أبو علي: قوله: لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (فَعْلَاءَ) (وَفِعَالَةٍ)^(٤)، فَلَأَنَّ
(فَعْلَاءَ) تُجْمَعُ عَلَى (فَعَالَى)، نَحْوِ صَحْرَاءَ وَصَحَّارَى، (وَفِعَالَةٍ) تُجْمَعُ
عَلَى (فَعَالِيلٍ) نَحْوِ رِسَالَةٍ وَرَسَائِلٍ^(٥).
قال: وقالوا: أَنَاسِيَّةٌ لْجَمْعِ إِنْسَانٍ^(٦).
قال أبو العباس: أَنَاسِيَّةٌ، جَمْعُ إِنْسِيٍّ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ
الْمَحذُوفَةِ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنَاسِيٌّ^(٧).

(١) انظر المقتضب ١٢٢/١ - ١٢٣.

(٢) الكتاب ١٩٩/٢، وفيه: «... ما عِدَّةُ حُرُوفِهِ...».

(٣) الكتاب ١٩٩/٢، يتصرف.

(٤) الكتاب ١٩٩/٢.

(٥) ما كان على (فَعْلَاءَ) أو (فَعَالَةٍ)، لِإِنِّه يُكْسَرُ كَقَوْلِهِمْ: صَحْرَاءَ وَصَحَّارَى، وَعَدَّارَاءَ
وَعَدَّارَى، وَ(فَعَالَةٍ) نَحْوِ (رِسَالَةٍ، وَرَسَائِلٍ) وَأَخَوَاتِ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى (فَعْلَاءَ) نَحْوِ: قَبِيْقَاءَ
وَقَبِيْقٍ، وَزَيْزَاءَ وَزَيْزَانٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٧٦.

(٦) الكتاب ٢٠١/٢.

(٧) في (أَنَاسِيَّةٌ) جمع إنسان فيه وجهان: ==

هَذَا بَابُ مَا لَفِظَ بِهِ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ

كَمَا لَفِظَ بِالْجَمْعِ (١)

قال: وقال تعالى: «وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» (٢).

قال أبو علي: (إخوة) جمع عني به الاثنان هاهنا في قول من حجب

الأم عن الثلث بهما، كما حجب بالثلاثة وما فوقهم عنه (٣).

== أن تكون الهاء فيها عوضاً من إحدى يائي (أناسي) كما في قوله عز وجل: «وَأَنَاسِيْ كَثِيرًا»، وتكون الياء الأولى من الياءين عوضاً منقلباً من الألف التي بعد السين، والثانية منقلباً من النون كما يقلب النون منها، إذا نسبت إلى صُنْعَاءَ وبَهْرَاءَ، فقلت: صُنْعَانِي، وَبَهْرَانِي.

والوجه الثاني: تحذف الألف والنون في إنسان تقديرًا، ويؤتى بالياء التي تكون في تصغيره إذا قالوا: أُنَيْسِيَان، فكأنهم ردُّوا في الجمع الياء التي يردونها في التصغير، فبصير (أُنَاسِي) ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: أُنَاسِيَّةٌ جمع إُنْسِي، والهاء عوض من الياء المحذوفة لأنه كان يجب أناسي». - شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٧٨.

قال الهمداني: «وقالوا: أناسية في جمع إنسان، وحمله أبو العباس على جمع إُنْسِي فلما حذفت الياء من أناسي عوض منها الهاء كما يقع العوض في زنادقة، فهذا على القياس»، شرح الهمداني للكتاب، ج ٤، ق ١٧٦.

(١) الكتاب ٢/٢٠١.

(٢) سورة النساء، الآية / ١٠، ولم ترد هذه الآية عند سيبويه، وإنما وردت آيات أخر في الموضوع نفسه.

(٣) الاثنان من الإخوة يوجبان للأم السدس، فيقوله (إخوة) يقع على الاثنين، وهو قول الجمهور من العلماء. - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٧٨.

قال أبو إسحاق: الأم يحجبها الإخوة عن الثلث، فترث معهم السدس، ... فإذا مات رجل أو امرأة فخلفا أبوين، فللأم الثلث، وللثلاث الباقيان للأب، بهذا جاء التنزيل، وعليه اجتمعت الأمة، فإن خلف الميت ولدًا وكان ذكرًا فللأم السدس، وللأب السدس، وما بقي فللابن، ... انظر معاني القرآن وإعراجه ٢/٢٠ - ٢١.

قال: لأنك لا تريد بقولك: هذه أنعام ما تريد بقولك: هذا رجل، وأنت تريد: هذا رجل واحد^(١).

أي: فتثبتته من حيث كان واحداً، ولا تثني الجمع، لأنك تريد التكثير^(٢).

قال: ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب^(٣).

قال أبو علي: كلاب قد جاء فيه أكلب، وقروء^(٤)، وليس فيه بناء أدنى العدد فشبه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجيء فيه أدنى العدد، فأضيف العدد إلى الكثير، وإن كان فيه أدنى العدد كما يضاف العدد إلى الكثير الذي ليس فيه بناء أدنى العدد^(٥).

(١) الكتاب ٢/٣٠٢.

(٢) تساءل أبو سعيد عن (أقاول، وأبايت، وأنابيب) وهي جمع (أقوال، وأبيات، وأنابيب): لم لا تثني؟ فيقال: أقوالان، وأبياتان؟ وإنما سبيل الواحد الذي يجوز فيه الجمع أن يشئ أولاً ثم يجمع.

وأجاب على ذلك بقوله: «الجواب في ذلك أن الجمع قد يكثر توكيداً، أو يُعبر بكثرة عن قليل الجنس وكثيره، كما يغني سباع ورجال عن القليل والكثير، فكذلك تغني (أقاول، وأبايت) عن (أقوال، وأبيات) التي هي في لفظ القليل، وتغني عن الكثير أيضاً منه...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٣.

(٤) في المخطوطة: (قرد)، والتحليل إنما قال في (ثلاثة كلاب): «يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قروء»، والصواب والله أعلم: (ثلاثة قروء)، وهو ما أثبتته الرمانى، وتابع السيرافي الكتاب في قوله: (شبهوه بثلاثة قروء).

(٥) قال أبو الحسين الرمانى: «وقالوا: ثلاثة كلاب، فيجوز على وجهين: أحدهما: وضع بناء التكثير موضع القليل، كقولهم: ثلاثة قروء وثلاثة شُروع، والوجه الآخر: أن يكون على تقدير الجنس، كأنهم قالوا: ثلاثة من الكلاب، والعدد المضاف إلى التكسير لا يكون =»

هَذَا بَابُ مَا هُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ^(١)

قال: والدليل على ذلك أنك تقول: هو الأدم وهذا الأديم^(٢).

قال أبو علي: أي فتذكر، ولو كان جمعاً مكسراً عليه الأديم، لأنثتته. وقولهم: هذه صُحْبَةٌ، فإثما أثت لأنه اسم مؤنث فيه علامة التأنيث وهذه الأسماء المسمى بها الجمع كالأحاد، فكما تؤنث الأسماء المصوغة للجمع وتذكرها إذا كانت مذكورة، إذ هي مثلها في الحالين^(٣).

قال: ومثل ذلك من كلامهم، أخ وإخوة، وسري وسراة^(٤).

قال أبو علي: سري فعيل، وسراة فعلة، وليس هذا جمعه على القياس^(٥).

== باسم الجنس، لأنه يقتضي بناء القليل من جمع التكسير، فلذلك جاز الأصل فيه الانفصال كما تقول: ثلاثة من الثمر، ويجوز (ثلاثة كلاب) على البيان الذي يجري مجرى الصفة لاسم العدد، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

- (١) الكتاب ٢/٢٠٣، وقد أورده أبو علي مختصراً.
- (٢) الكتاب ٢/٢٠٣، وهو تمام لعبارة طويلة تبدأ بقوله: «زعم الخليل...».
- (٣) (فاعِلٌ) لا يكون مكسراً على واحد للجمع، لأن الأغلب عليه الصفة التي تضارع الفعل، والفعل لا يكسر على شيء، وكذلك (فعيل)، فهو يجري مجرى (فاعل) في الصفة، فسبيل (أديم وأدم) أن يقال فيها: هو أدم وهذا أديم... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ١٧٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٣.

- (٥) حكى أبو سعيد عن الفراء في جمع (أخ): إخوة، وأخوة. وقال أبو سعيد: «أما أخ وإخوة فهكذا رأيت في هذه النسخة وغيرها من النسخ، وهو عندي غلط، لأن (إخوة): فعلة من الجسوع المكسرة القليلة كالأفعل، وأفعلة، وأفعال، كما قالوا: فتى وفتيّة، وصبي وصبيّة، وغلام، وغلامّة. والصواب أن يكون مكان (إخوة) (أخوة) حتى يكون بمنزلة (صحبة) و(فرهة)»... شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٠.

وقوله: ويدلُّك على هذا قولهم سرَّوات^(١).

يقول: لو كانت (فَعَلَّةٌ) هنا جمعاً مكسراً عليه فَعِيلٌ كما كسر عليه (فَاعِلٌ)، لم يُقَلَّ سرَّواتٌ، ولم يجمع، لأن (فَعَلَّة) الذي هو جمع تكسير غير اسم جمع لا يكسر كما كسر (أُسْقِيَّةٌ)، فَعِيلٌ: (سَاقٍ)، وسائر الجمع، ولذلك لم يجد جمع (فَعَلَّة) في باب جمع الجمع، وأخُ على (فَعِيل)، وإخوة على (فَعَلَّة) وليس هذا جمعه على القياس.

* * *

هَذَا بَابُ تَكْسِيرِ الصِّفَةِ لِلْجَمْعِ^(٢)

أما ما كان فعلاً فإنه يُكسَّرُ على فِعَالٍ، ولا يُكسَّرُ على بناء أدنى العدد^(٣).

قال أبو علي: [١٥٧/ب] هذا القبح إقامة الصفة مقام الموصوف، وأكثر ما يحتاج إلى أدنى العدد لإضافة الثلاث فما فوقها إلى التسعة إليه^(٤).

قال: «وأما سرَّاةٌ فاستدل سببويه بأنه اسم للجمع وليس بمكسر بشيئين: أحدهما: أنهم يقولون: سرَّواتٌ في جمعه، ولا يقولون في (فَسَقَّةٍ): فَسَقَاتٌ. والثاني: أنه لو كان جمعاً مكسراً لكان حقه أن يقولوا: (سرَّاةٌ) لأن لامه معتلة، يقال فيما كان معتل اللام في مكسره: (فَعَلَّة) لقولهم: (غَزَاةٌ وَوَمَاءٌ)»، انظر المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٤) فسر الرماني هذا القول بقوله: «الذي يجوز في الصفة الثلاثية بغير زيادة إجراؤها»

قال في قولهم: في جمع شاةٍ لَجَبَةٍ: إنما جاءوا بالجمع على هذا^(١).
 أي: على حد ما عليه الواحد المفتوح العين، لأن العين فتحت كما
 فتحت في الأسماء نحو: قَصَعَات^(٢).
 قال: وقد كسروا ما استعمل منه استعمال الأسماء على (أَفْعُلْ)،
 وذلك عَبْدٌ وَأَعْبُدُ^(٣).
 قال أبو علي: استعمالهم لعبْدٍ استعمال الأسماء أنك تقول: هذا عَبْدٌ
 ولا تكاد تقول: هذا رجلٌ عَبْدٌ^(٤).

== على (فَعَالٍ وفَعُولٍ) على قياس نظيرها من الأسماء، لأن لها ذلك بحق الإسمية، ولا يجوز
 إجراؤها على (أَفْعُلْ وأَفْعَالٍ)، لأنه لما كان تكسير الصفة أضعف وجب أن تكون أبنية
 المجموع فيه أقل إلا أنه منع أن يطرد فيه (أَفْعُلْ وأَفْعَالٍ)، لأنه لا يضاف العدد القليل إلى
 الصفة، وإنما يضاف إلى الاسم، وليس لقائل أن يقول إن الصفة لما كانت تابعة للاسم وجب
 أن يجري على مُشاكله في بناء القليل، لأنه ليس للصفة أن تستوفي أبنية الأسماء
 الثلاثية لضعفها في جمع التكسير، وقررتها في جمع السلامة لقربها من الفعل... انظر
 شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٧٩ - ١٨٠.

(١) انظر الكتاب ٢/٢٠٤، وقد ضبطها في المخطوطة بسكون الجيم (لَجَبَةٍ).
 (٢) حديث سيبويه عن تكسير الاسم على فَعَالٍ إذا لحقته هاء التأنيث نحو (عَبْلَةٌ وَعِبَالٌ،
 وَجَعْدَةٌ وَجَعَادٌ)، وأنه ليس شيء من هذا يمتنع من البناء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه
 صفة، إلا أنهم حركوا الحرف الأوسط في قولهم: (شِيَاءٌ لَجَبَاتٌ)، لأن من العرب من يقول:
 (شَاءٌ لَجَبَةٌ).

(٣) الكتاب ٢/٢٠٤.
 (٤) (عَبْدٌ) يجمع على (أَعْبُدُ وَعَبِيدٌ)، وأَعْبُدُ يخرج إليه على جهة النادر، وهو بناء مُطْرَد
 في بابه - أما (عَبِيدٌ) فيخرج إليه على جهة النادر، وهو بناء نادر في بابه. انظر شرح
 الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٨٠.

قال: وأما ما كان على أفعال، فإن مؤنثه إذا لحقته الهاء جمع بالتاء نحو: بَطْلَةٌ وبَطْلَاتٌ، من قبل أن مذكّره لم يجمع على فِعَالٍ فيكسر هو عليه، ولا يُجمع على أفعال، لأنه ليس مما يكسر عليه (فَعَلَةٌ) كما لا يُجمع مؤنث فَعْلٍ على أَفْعَلٍ^(١).

قال أبو علي: أيضاً هنا (فَعْلٌ) يجمع على (أَفْعَلٌ) إذا كان اسماً، (وَفَعْلٌ) على (أَفْعَالٍ).

كما أنك إذا ألحقت (فَعْلٌ) علامة التانيث فقلت: (فَعَلَةٌ) لم تجمعها على أَفْعَلٍ^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الصِّغَاتِ عِدَّةٌ حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ أُخْرَى^(٣)

قال: وليس فَعْلٌ وفُعْلَاءٌ بالقياس المتمكن في هذا الباب^(٤).
يعني في جمع (فاعِلٍ)، ومثله: صَالِحٌ وصُلَحَاءٌ، وقد جاء، أي

(١) الكتاب ٢٠٥/٢ يتصرف يسير.

(٢) لا يقال في (بَطْلَةٍ) غير (بَطْلَاتٍ)، من قبل أن مذكّره لم يجمع على (فِعَالٍ)، فلا يقال: بَطْلٌ وبَطْلَانٌ كما يقال: حَسَنٌ وحَسَانٌ، ولم يصلح أن يقال في (بَطْلَةٍ): أَبْطَالٌ؛ لأن (أَفْعَالٍ) جمع لما ليس في واحد هاء، فلم يُقَلَّ غير (بَطْلَاتٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨١.

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢، وفيه وفي شرح السيرافي: (تكسيرك) مع كاف الخطاب.

(٤) الكتاب ٢٠٦/٢.

(فاعل) على (فِعَالٍ) ، كما جاء فيما ضارع الاسم^(١) .

قال أبو علي: الذي ضارع الاسم نحو صَاحِبٍ وصِحَابٍ .

{رجع} حين أجري مجرى (فَعِيلٍ) ، أي أجري فَاعِلٌ مجرى فَعِيلٍ^(٢) .

قال أبو علي: قوله: وجاء على فِعَالٍ ، أي كُسِرَ فَاعِلٌ على فِعَالٍ فيما

ضَارَعَ الاسم ، والذي ضارع الاسم من الفاعل فكسر على فِعَالٍ ، هو مثل

صَاحِبٍ وصِحَابٍ ، وإنما كُسِرَ على (فِعَالٍ) المضارع للاسم وغير المضارع ،

لأنه أجرى مجرى فَعِيلٍ ، فكُسِرَ كما كُسِرَ فَعِيلٌ عليه حين قالوا: ظَرِيفٌ ،

وظَرِافٌ ، وكَرِيمٌ وكِرَامٌ ، وإنما أجرى مجرى فَعِيلٍ فكُسِرَ كما كُسِرَ فَعِيلٍ ،

كما أجرى مجرى فَعُولٍ فكُسِرَ كما كُسِرَ عليه ، وذلك لما قال من موافقتهم

الفاعل في الزنة وحرف اللين ، وكما أجرى مجرى فَعِيلٍ فكسر على

(فِعَالٍ) ، كذلك أجرى مجراه ، فكسر على (فُعْلَانٍ) كما كسر فَعِيلٍ عليه ،

فَقِيلَ في رَاكِبٍ [أ/١٥٨] ونحوه ، رُكِبَانٌ كما قِيلَ: ثُنِيٌّ وَثُنْيَانٌ ، وأجرى

كل واحد من هذه المتفقات مجرى صاحبتهما في التكسير كما وافقه في

البناء وحرف اللين وأنه صفة .

قال: وقد اضطر الفرزدق فقال:

نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ (٣) . . .

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، مع مزج بتعليقات الفارسي .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٣) هذا جزء من بيت للفرزدق من الكامل وهو قوله:

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ . خُضْعُ الرُّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

والبيت من قصيدة طويلة في مدح يزيد بن المهلب ، انظر الديوان ٣٠٤/١ ، وقد ==

لأنك قد تقول : هي الرُّجَالُ ، كما تقول : هي الجِمَالُ ، فشُبّه
بالجمال^(١) .

قال أبو علي : يقول : كما جاز أن تكسر ما يعقل وتؤنثه وتجريه مجرى
غير الأناسي وما يعقل ، كذلك جاز أن تجمععه على (قَوَاعِلٍ) كما تجمع غير
الأناسي عليه كَبَوَازِلٍ وما ذكره .

قال : فدخل هذا ، يعني (أَفْعَالٌ) ، على بنات الثلاثة ، كما دخل
هذا^(٢) .

يعني : (أَفْعَالٌ) ، دخل على (فَاعِلٍ) ، كما دخل على فعيل .

== أنشده سيبويه عقب عبارة فيها شيء من الاضطراب ، وعبارة أبي علي أصح وأقوم ، والشاهد
فيه جمع (ناكس) وهو صفة على (نَوَاسِك) ضرورة ، وما كان على (فاعِل) من صفات
المذكر يكسر على (فَعْلٌ) ، وَفَعَالٌ فرقاً بينه وبين مؤنثه . انظر الكتاب ٢/٢٠٧ ، المقتضب
١/١٢١ ، الذي يعدّه هو الأصل ، صرح به المبرد هنا وفي الجزء الثاني ص ٢١٩ ، ومثل ذلك
في الكامل ٢/٥٨ ، وهو مع ذلك لا يكون إلا في ضرورة .

انظر الأصول في النحو ٣/١٧ ، قال ابن السيرافي : ويروى (مُنْكَسِي الأَبْصَارِ) ، انظر
شرح أبيات سيبويه ٢/٣١٧ (الريح) ، وأنشده أبو علي (نَوَاسِكِي الأَبْصَارِ) انظر شرح
الآبيات المشكّلة الإعراب ٢/٤٦٢ ، الجمل في النحو للزجاجي ٣٧٧/٣ ، شرح المفصل
٥/٥٦ ، وأنشده المزياني ونقل مقالة المبرد فيما يستظرفه النحويون في هذا البيت . انظر
الموشع ١٤٦ ، جمهرة اللغة ٢/٢٢٨ ، لسان العرب ٨/١٢٧ (نكس) ٩/٤٢٧ (خضع) ،
وانظر معجم شواهد النحر الشعرية ١٧/٤ لتقف على مزيد من مصادره . ومثله في
معاني القرآن ٢/٦٣٤ للأخفش ، وأشار إلى الرواية الأخرى .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب دجء ، ق ٢٨٥ ، وشرح الرماني للكتاب ، جء ، ق

١٨٢ .

(١) الكتاب ٢/٢٠٧ .

(٢) الكتاب ٢/٢٠٨ .

قال : وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر، قال أبو عمرو: (١) أقول في ظروف، هو جمع ظريف كسر على غير بنائه، وليس مثل (مذاكير)، والدليل على ذلك، أنك إذا صغرت قلت: ظريفون، ولا تقول ذلك في (مذاكير) (٢). قال أبو علي: يستدل على أن الظروف ليس كمذاكير، بأنه إذا صغر ظروفًا قال: ظريفون، فردّه إلى واحد، ولا يردّ مذاكير في التصغير إلى واحد المستعمل، إنما تقول: مذيكيرات، ولا تقول: ذكيرات ولا أذيكار، فلو كان ظروف كمذاكير، لم يردّه في التصغير إلى واحد، كما لم يردّ فيه مذاكير إلى واحد المستعمل (٣).

(١) في الكتاب: (أبو عمر)، ومثله في شرح السيرافي، ويبدو أن المشار إليه هنا هو (أبو عمرو بن العلاء)، لا (أبو عمر الجرمي) لأن الثاني جاء بعد سيبويه بمدة ونقل سيبويه عن الأول كثيرًا، فتكون رواية التعليقة صوابًا، والله أعلم.

وفي الموضع نفسه نقل أبو سعيد الخلال بين الخليل وأبي عمر الجرمي في جمع (ظريف)، وسيأتي قريبًا. وقد تنبه المرحوم عضيمة إلى هذا، ورجع أن يكون قوله: «وزعم الخليل أن قولهم: ظريف وظروف...» إلى قوله: «ولا تقول ذلك في مذاكير» زيادة وقعت في الكتاب وغلب على ظنه أن تكون قد أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد، وساق نص المسألة من نقد المبرد لسيبويه الوارد في كتاب الانتصار (ص ٢٩٧ - ٣٠٠) انظر المقتضب ٢/٢١٤ - ٢١٥ هـ ١.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٨.

(٣) قال أبو سعيد: «أما الخليل فإنه يجعل (ظروفًا) اسمًا للجمع في (ظريف): أو يجعله جمعًا لظرف، وإن كان لا يستعمل، ويكون (ظرف) في معنى (ظريف)، كما يقال: (عدّلت) في معنى (عادلت)، فيكون ظرف وظروف كقولنا (فلس) و(فلوس)، كما أن (مذاكير) وإن كانت جمعًا (لذاكر) فالتقدير أنه جمع للمذاكر، ومذاكر في معنى (ذاكر) وإن لم يستعمل. وقال أبو عمر الجرمي: ظروف جمع لظريف، وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ==

قال: وليس شيء من هذا وإن عَنَيْتَ به الآدميين يُجْمَعُ بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يُجْمَعُ بالتاء^(١).

قال أبو العباس: يقول: لا يُجْمَعُ (فَعُول) بالألف والتاء، والواو والنون، وإن عَنَيْتَ الآدميين، لأنه لم يفرَّق بين المؤنث والمذكر في واحده، فكَذلك لم يفرَّق بينهما في جمعه^(٢).

قال: ومثل هذا مَرِيٌّ وَصَفِيٌّ^(٣).

أي: مثل ما لم يجمع بالتاء^(٤).

قال: وقالوا للمذكر جَزُورٌ وَجَزَائِرٌ، لما لم يكن من الآدميين، صار في الجمع كالمؤنث^(٥).

-
- == طُرُوف، كما أن كثيراً من المجموع قد خرجت عن بابها حملاً على غيرها، كما أن قولهم: (أَزْنَادٌ) جمع زَنْدٍ، (وَأَزْمَنٌ) جمع (زَمَنٍ) محمول على غيره ٠٠٠ « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨٤.
- (١) الكتاب ٢/٢٠٨ - ٢٠٩.
- (٢) انظر المقتضب ٢/٢١٢، ٢١٤.
- (٣) الكتاب ٢/٢٠٩، وهذا النص من تمام سابقه، وهو أن المؤنث المشار إليه هناك لا يجمع بالتاء، لأنه ليس فيه علامة التأنيث، لأنه مذكر الأصل، فمَرِيٌّ يجمع على (مَرَايَا)، والمَرِيٌّ هي التي يمر بها الرجل يستدرها للحلب، كما يجمع صَفِيٌّ على (صَفَايَا)، والصَفِيٌّ هي الغزيرة اللبن.
- (٤) قوله: (مَرَايَا، وَصَفَايَا) على (فَعَائِل)، غير أن الإعلال أوجب لهما هذا اللفظ، كما يقال في (حَطِيئَةٍ: حَطَايَا) وفي (مَطِيئَةٍ: مَطَايَا)؛ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨٤.
- (٥) الكتاب ٢/٢٠٩.

قال أبو علي: يقول: (جَزُورٌ) وإن كان مذكراً فقد كسر تكسير المؤنث، لما لم يكن من الآدميين، لأن ما لم يكن منهم أجري مجرى الموات وإن كان حيواناً في الجمع، فيقال: هي الجمال، كما يقال: هي الجُدُوع، وقد أجري الآدمي لما جمع هذا الجمع مجرى الموات، فغير الآدمي به أولى، وعلى هذا جُمع الحائط على الحوائط وإن^(١) كان مذكراً^(٢).

قال: وقالوا: رَجُلٌ وَدَوْدٌ وَرَجَالٌ وَدَدَاءٌ، شبهوه بقَعِيل، لأنه مثله في الزنة والزيادة، ولم يتقوا التضعيف، لأن هذا اللفظ في كلامهم نحو حُشَشَاء^(٣).

قال أبو علي: يقول: لم يكرهوا التضعيف الواقع في الجمع في قولهم: وَدَدَاءٌ لأنه غير خارج عما يكون عليه الآحاد، نحو حُشَشَاء^(٤)، وَقَدَدٍ^(٥).

(١) في المخطوطة: (إن).
(٢) الجزور: يقع على الذكر والأنثى، وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجزور - وإن أردت ذكراً - . انظر لسان العرب ١٣٤/٤ (جزر). قال أبو الحسن الرماني: «قالوا في جزور: جزائر، وفي ذئوب: ذئائب، لأنه لما لم يكن في الآدميين امتنع من الواو والنون، وصار بمنزلة المؤنث، كما تصغر مساجد: مُسَاجِدَاتٍ» شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٨٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٤) الحُشَشَاء: هو العظم الناشئ خلف الأذن، وفيه لفتان: حُشَاء، وحُشَشَاء، انظر تهذيب اللغة ٥٤٦/٦ (حش).

(٥) والقَدَدُ: مفرد (قَدَّة) وهي الفقرة، والطريقة من الناس مشتق من ذلك إذا كان هوى كل واحد على حدة، قال تعالى: «كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدٍ»، قال الزجاج: أي متفرقين، انظر لسان العرب ٣/٣٤٤ (قدد).

وَحَزَزٍ^(١)، ونحو ذلك من الأسماء التي يصح فيها المضاعف، لأنه ليس على أمثلة [١٥٨/ب] الأفعال^(٢).

قال: وقالوا: عَدُوٌّ وعدُوَّةٌ، شَبَّهُوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عَدُوٌّ، وصديق، فأجرى مجرى ضده^(٣).

قال أبو علي: وقوع عدو للجمع كقولهم عز وجل «فإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ»^(٤).

ووقوع (فَعِيل) له أيضاً كقول الشاعر:

... فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ^(٥)

وقول الآخر :

(١) والحَزَزُ: واحدها (حَزَزَةٌ)، وهي من خياطة الأدم، وفي الأمثال: اجتمع سَيْرِينَ فِي حَزَزَةٍ أَي اقض حاجتين في حاجة، وقد حَزَزَ الخفَّ يَحْزِرُهَا حَزْزًا. والحَزَزُ هو صانع ذلك، وحرفته الحَزَاة. انظر لسان العرب ٣٣٤/٥ (حَزَز).

(٢) بين أهر سعيد أن جمع (ودود) على (وَدَدَاء) مخالف للقياس من جهتين: إحداهما: أن (فَعُولًا) لا يجمع على (فَعَلَاء)، وإنما يجمع عليه (فَعِيل) ككريم وكُرَمَاء، والثانية: أن (فَعِيلًا) إذا كان عين الفعل ولامه من جنس واحد فإنه لا يجمع على (فَعَلَاء)، لا يقولون: شديد، وشُدَّدَاء، ولا جليل وجَلَلَاء، وإنما قالوا: وُدَدَاء لأنه لما خرج عن باب فشد في وزن الجمع احتملوا شدوذه أيضًا في التضعيف وشبهوه بخششاء في احتمال التضعيف.

وقوله: لأنه مثله في الزنة والزيادة: يريد: زنة حرف اللين في سكونه من فَعِيل وفَعُول، والزيادة فيهما أن الواو زائدة. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٤.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢.

(٤) سورة النساء، الآية / ٩١.

(٥) سبق تخريج هذا البيت، انظر ج٢، ص ٢٤٨.

دَعَهَا فَمَا التَّحْوِي مِنْ صَدِيقِهَا^(١)

في موضع أصدقائها .

قال: وزعم الخليل أن قولهم: هِجَانٌ للجماعة بمنزلة ظِرَافٍ، وكُسْرُوا عليه فِعَالًا، فوافق فَعِيلًا ها هنا، كما يوافقه في الأسماء^(٢).
قال أبو علي: يقول: إن (فِعَالًا) مثل (فَعِيل) في الزيادة والزنة كما كُسِرَ على (فِعَال)، كذلك كُسِرَ (فَعَال) على (فِعَال)، فوافق لفظه الواحد لفظ التكسير وليست الألف ولا الكسرة في هِجَانٍ إذا أردت به الجمع الكسرة والألف التي كانت في الواحد، وإن اتفقت في اللفظ، لأن هذه ألف (فِعَال) التي تكون للجمع لا التي تلحق الواحد ككِتَابٍ^(٣).

(١) سبق تخريجه، انظر ج ١، ص ١٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٩، وفي شرح السيرافي: «... كما وافقه في الأسماء» وهو أكثر استقامة.

(٣) (هِجَانٌ) لفظ جمعه كلفظ مفردة، على تقدير التكسير على التشبيه بظريف وظِرَافٍ ونظيره: شِمَالٌ للواحد، وشِمَالٌ للجمع.

وبين أبو سعيد أن في (هِجَانٌ) مذهبين، ذكر سيبويه أحدهما دون الآخر، فأما الأول منهما وهو الذي ذكره سيبويه أنه يقال: هذا هِجَانٌ، ومعناه كريم خالص، وأن (هِجَانًا) جاز أن يجمع على (فَعَال) و(فَعَال) لاستواء (فَعَال) و(فَعَال). وأما المذهب الآخر فقال: هذا هِجَانٌ، وهذان هِجَانٌ، وهؤلاء هِجَانٌ، فيستوي الواحد والثنية والجمع، فيجري مجرى المصدر، ولم يذكره سيبويه، وقد ذكره الجرمي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٦، وشرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ١٨١.

قال: وليس كجُنب^(١).

قال أبو علي: لفظ الواحد والجميع فيه سواء، يقال: رَجُلٌ جُنُبٌ، وقومٌ جُنُبٌ^(٢).

قال: وأما الفُعَالُ فنحو: الحُسَانُ، والكُرَامُ، تقول: شَرَأُبُونٌ، وحُسَائُونٌ، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا عنه مندوحة^(٣).

قال أبو علي: حكم الأسماء التكسير، وحكم الصفات التصحيح، إلا ما استثنى مما لا يدخل واحده علامة التأنيث نحو: معطارٍ وما أشبهه وإنما كان حكم الصفات التصحيح لموافقتها الأفعال، والأفعال فاعلوها فيها بالواو، ولا تكسر، فكذلك حكم الصفات^(٤).

قال: وقد قالوا: عَوَارٌ وعَوَاوِيرٌ شَبْهُهُ بِنُقَازٍ ونُقَاقِيزٍ، وذلك أنهم قلَّ ما يصفون به المؤنث، فصار بمنزلة مفعَالٍ ومفعِيلٍ، ولم يصر بمنزلة فَعَالٍ،

(١) الكتاب ٢/٢٠٩، وقام العبارة: «وليس كجُنبٍ قولهم: هِجَانٌ ودِلَاصٌ».

(٢) يريد أن يقول: إن (هَجَانًا) و(دِلَاصًا) ليسا مثل (جُنُبٍ) فهِجَانٌ ودِلَاصٌ يمكن تثنيتهما، فيقال: هِجَانَانِ، ودِلَاصَانِ، ويخرجان عن لفظ المصدر، وجُنُبٌ على مذهب سيبويه لأيشنى، لأنه يجري مجرى المصدر، ففصل بينه وبين هِجَانٍ، ودِلَاصٍ. إلا أن الأخفش يرى جواز تثنيته وجمعه. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢١٠، بتصريف يسير.

(٤) قوله: الحُسَانُ لِلرَّجُلِ بمعنى الحُسْنِ، كما يقال: جارية حُسَانَةٌ، قال الشماخ:

دَارُ الْفَقَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا

يَا طَبِيبَةُ عَطِلَا حُسَانَةَ الْجَيْدِ

وجمعه حُسَانُونَ للمذكر، وللمؤنث حُسَانَاتٌ، ومثل ذلك كُرَامٌ وكُرَامُونَ وكُرَامَاتٌ لما كان الفصل للمذكر والمؤنث بها جعلوه بمنزلة ما جرى على الفعل. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٦، شرح الرمازي للكتاب، ج٤، ق ١٩٠، تهذيب اللغة ٤/٣١٥ (حسن).

فكذلك مَفْعُول^(١).

قال أبو علي: يقول: لما قلَّ وصف المؤنث به، صار بمنزلة مِفْعَال، وما لا تدخله علامة التانيث من الصفات لقلّة وصف المؤنث به فكسّر ولم يصحح^(٢).

قال: ويقولون للمؤنث أيضاً: أمواتٌ، فيوافق المذكّر كما وافقه في بعض ما مَضَى^(٣).

قال أبو علي: يعني أنه إذا كسر مَيْثًا للمؤنث، وإن كان تلحقه الهاء فيقال: مَيْثَةٌ، لم تثبت علامة التانيث في التكسير، كما لم تثبت العلامة في أمواتٍ جمع أمةٍ وفي غيره مما يكسر فيه علامة التانيث، فكأنه كسر ما لا علامة للتانيث فيه، أو كانت تسقط في التكسير، فلذلك وافق المؤنث فيه المذكّر، وإن اختصت أحاد المؤنث بالعلامة^(٤).

(١) الكتاب ٢/٢١٠، وفيه: (وكذلك مفعول).

(٢) العَوَاوِرُ: الرجل الجبان، وكسروه لأنهم أجروه مجرى الأسماء، لأنهم لا يقولون للمرأة: عَوَاوِرَة، لأن الشجاعة والجبن في الأغلب من أوصاف الرجال الذين يحضرون الحروب، قال الأعشى:
غَيْرُ مَبِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْجَا وَلَا عَزَلٍ وَلَا أَكْفَالٍ
وقال الكميت:

لا عَوَاوِيرَ فِي الْحُرُوبِ قَتَابِيلَ وَلَا رَائِمُونَ بِرَأْسِ هَتَمٍ
قال سيبويه: شُبُهْرَا عَوَاوِيرَ يَتَّقَا، وَالنُّقَازُ: العصفور، سمي ذلك لأنه يَنْقُرُ، وذكر السيرافي أن (نُقَازِيْزَ) غلط وقع في بعض نسخ الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٧.

(٣) الكتاب ٢/٢١٠.

(٤) يجوز في (مَيْت) مَيْثُونٌ على قياس الباب في مثل (سَيْدٌ، وَثَيْمٌ، وَبَيْعٌ)، كما يجوز فيه (أَمْوَاتٌ) لأنه يخرج إلى زنة (فَعْلٌ) جمع على قياسه في المعتل، والأكثر في (فَعْلٌ) =

قال: وقالوا: هَيْنُ وَأَهْوَنَاءُ، فكسروه على أَفْعَلَاءَ، كما كسر فاعِلٌ على فُعَلَاءَ، ولم^(١) يقولوا هَوْنَاءَ كراهية للضمّة مع الواو^(٢).

قال أبو علي: لما جُمع فَيُعَلَّ جمعاً وافق فيه جمع فاعل، فقليل: [١٥٩/أ] مَيِّتٌ وأموات، كما قيل: شَاهِدٌ وأَشْهَادٌ، وصَاحِبٌ وأَصْحَابٌ كذلك جمع ها هنا كما جمع فاعِلٌ، فقليل في جمع هَيْنُ: أَهْوَنَاءَ، كما قيل في جمع صَالِحٍ: صُلَحَاءَ، إلا أن فيما اعتلت لامه أو عينه نظير فُعَلَاءَ، فما جمع على فُعَلَاءَ من الصحيح جمع نظيره من المعتل على أَفْعَلَاءَ. أنشد:

وَكأن رِيضَهَا إِذَا يَاسَرَتْهَا^(٣) . . .

من الصفة التكمير، كما يقال: قِيلُ وأَقْوَالٌ، وكَيْسٌ وأَكْبَاسٌ، وصَعْبٌ وصِغَابٌ، وقَسْلٌ وفِسَالٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٩٠.

(١) في المخطوطة: (ولر) خطأ.

(٢) الكتاب ٢/٢١١، وفيه: (كراهية الضمة مع الواو فقالوا ذا).

(٣) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوباً للراعي النميري، وعجزه:

... كانت مُعَوِّدَةُ الرَّحِيلِ ذُلُولاً

وفيه شاهد وقرع (رِيض) بغير هاء للمؤنث، لأنه غير جارٍ على الفعل. انظر الكتاب

٢/٢١١، والبيت من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان وشكوى من السعاة، مطلعها:

مَا بَالُ دَقْلِكَ بِالْفِرَاشِ مَدِيلاً أَقْدَى بِعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحِيلاً

انظر الديوان / ٢١٣ - ٢٤٢، ورواية الديوان: (. . . كانت مُعَوِّدَةُ الرَّحِيلِ . . .)

وهكذا أكثر المصادر. قال أبو سعيد: طرحوا الهاء منها تشبيهاً بامرأة قتيل وجريح، لأنها

في معنى مروضه مفعول بها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨٨، وقال الرماني

بعد إنشاد البيت أن الشاعر وصف المؤنث بصفة مذكرة، وجرى (مَيِّتٌ، ورِيضٌ) مجرى

سَدِيسٍ، وجديد، لأنه في مرتبة بين ما يَعدُّ من فاعل وقُرْب. انظر شرح الرماني للكتاب،

ج٤، ق ١٩١، أساس البلاغة ١/٣٨١ (روض)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي =

قال: جعلوه بمنزلة سَدِيسٍ وجديد^(١).
 أي: أنهما يقالان للمذكر والمؤنث على حال واحدة.
 قال: وقالوا: الآخرونَ ولم يَقُولُوا غيره كراهية أن يلتبس بجماع
 الآخر^(٢)، ولأنه خلاف أخواته في الصفة.
 أي: يقال: رجالٌ آخرونَ، فيجعل وصفًا بغير ألف ولام، وبغير أن
 يوصل بمن، والاستعمال في سائر أخواتها بالألف واللام نحو:
 الأصغرون^(٣).

قال: وكذلك المؤنث^(٤).
 قال: وشبهوا فَعْلَانٌ بقولهم صَحْرَاءٌ وصَحَارَى^(٥).
 قال أبو علي: فَعْلَانٌ يشبه فَعْلَاءً، لأن علامة التأنيث لا تدخل على
 فَعْلَانٌ كما لا تدخل على فَعْلَاءً، وقد مضى وجوه الشبه بينهما فيما تقدم.
 قال: وقالوا: رَجُلٌ رَجُلُ الشُّعْرِ، وقَوْمٌ رَجَالِي، لأن (فَعِل) قد يدخل
 في هذا الباب^(٦).

== ٢٩٢/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٣٣/٢، ولسان العرب ٢٥/٩ (روض).

(١) الكتاب ٢١١/٢.

(٢) في الكتاب: (آخر) من غير تعريف.

(٣) (آخر) يجمع جمع سلامة، فيقال: الآخرون، ولم يقولوا: الأواخر، كراهة أن يلتبس بجمع

(أخرى)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨٩، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق

١٩٢.

(٤) الكتاب ٢١٢/٢.

(٥) الكتاب ٢١٢/٢.

(٦) الكتاب ٢١٢/٢، وفيه: (لأن فَعْلَانٌ...).

أي في باب فَعْلَان.

قال: وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلَاءَ أَفْعَلٍ، وفَعْلَى فَعْلَان، وافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء^(١).

قال أبو علي: يقول وافقن الأسماء في أن كُسُرَتَا، ولم تُصَحَّحَا، كما صُحِّحَتِ الصفات، وإنما كان ذلك لأن المؤنث في الواحد لم ينفصل من المذكر بعلامة التأنيث^(٢).

قال: وتقول: شَاءَ رَمِي، إذا أردت أن تُخبر أنها قد رُمِيَتْ. وقالوا: بثس الرميَّة الأرنبُ، وإنما يريد: بثس الشيء مما يُرمى^(٣). قال أبو علي: هذه الصفات التي على فَعِيلٍ، وقد دخلتها علامة التأنيث ليس المراد بها أنها قد أوقع الفعل عليها فصارت مفعولاً بها على الحقيقة، إنما معناها أنها معرضة لأن يفعل بها ذلك، ومهيأة له ولو صارت مفعولاً بها على الصحة، لم تدخل علامة التأنيث، إلا أن يشدَّ كلمة كَنَحَوِ حَمِيدٍ وَحَمِيدَةٍ^(٤).

(١) الكتاب ٢/٢١٣.

(٢) قوله: وافقت الأسماء كما وافق غيرهن الصفات، أي: وافقت الصفات التي تجمع بالالف والتاء الأسماء في جمع السلامة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٨٩.

(٣) الكتاب ٢/٢١٣، وفيه: «... إنما تريد...».

(٤) هذا المثال أورده سيبويه وقال: يُشَبَّه بِسَعِيدٍ وَسَعِيدَةٍ، وَرَشِيدٍ وَرَشِيدَةٍ حيث كان نحوهما في المعنى واتفق في البناء. انظر الكتاب ٢/٢١٣، أما قولهم (بثس الرميَّة الأرنب) فعلى معنى «الشيء يرمى، سواء رمي أو لم يرم» قال أبو سعيد: «ولم أرَ أحداً علله في كتاب، والعلّة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء، وما لم يحصل ==

قال: وقالوا: عَقِيمٌ وَعُقْمٌ، شَبَّهوها بجديد وجدُدٍ، ولو قيل أنها لم
تجبيء على فُعِلَ، كما أن حَزِينٌ لم يجبيء على حُزِنَ لكان مذهباً^(١).
قال أبو علي: يريد أن (عَقِيمٌ) ليس هو فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، كما أن
(قَتِيلٌ) بمعنى مقتول، فلزم أن يجمع على فَعَلَى مثل قَتَلَى، وإنما هو فَعِيلٌ
كان المراد بها غير مفعول، فجمع على فُعِلَ^(٢).

* * *

فيه، ذهبَ به مذهب الفعل، لأنه كالفعل المستقبل؛ ألا ترى أنك تقول: امرأة حائض، فإذا
قلت: حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء، وتقول: زَيْدٌ مَيِّتٌ إذا حصل فيه الموت، ولا
تقول: مَائِتٌ، فإذا أردت المستقبل قلت: مَائِتٌ غداً، فتجعل فاعلاً جارياً على فعله، وحمل
المذكر على المؤنث، لأن أكثر ذلك مؤنث. « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٩٠.

(١) الكتاب ٢/٢١٣.

(٢) يقول أبو الحسن الرماني: « جمع عَقِيمٌ: عُقْمٌ لأنه شَبَّهَ بجمع الأسماء كَرَغِيْفٍ وَرَغِيْفٍ، وقد
يجوز أن يكون جاء على غير فُعِلَ، لأنها من أول أمرها بهذه الصفة، فجري مجرى (جَدِيدٌ
وَجُدُدٌ).

وأصل هذا الباب على ثلاثة أوجه:

منه ما يجري على قياس الأصل الموضوع للمعنى، ومنه ما يخرج عنه بالشبه اللفظي
نحو (قَتِيلٌ وَقَتْلَاءٌ)، ومنه ما يحمل عليه بالشبه من جهة المعنى نحو: (مَرِيضٌ وَمَرَضَى)
(وَهَالِكٌ وَهَلَكَى)، لأنه لا يقال منه (فَعِلَ) ولكنه في ذلك المعنى « شرح الرماني للكتاب،
ج٤، ق ١٩٥.

هَذَا بَابُ بَنَاءِ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ أَعْمَالٌ تَعْدُّكَ

إِلَى غَيْرِكَ، وَتُوقَعُهَا بِهِ وَمَصَادِيرُهَا^(١)

قال: وقالوا: لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا عَلَى فَعْلَانِ^(٢).

قال أبو العباس: (فَعْلَان) لا يكون مصدرًا، إنما حقه (فَعْلَانُ أو فَعْلَانُ)،

ولكنهم فتحوا أول هذا استثقالاً [١٥٩/ب] للباء مع الكسرة^(٣).

قال: وَحَرَدَ يَحْرَدُ حَرَدًا وَهُوَ حَارِدٌ، وقولهم: فاعل يدلك على أنهم

جعلوه من هذا الباب^(٤).

قال: ^(٥) قولهم فاعِلٌ من حَرَدَ يدلك على أنهم جعلوه من باب

سَكَّتَ يَسْكُتُ ونحوه، ولو جعل من باب فَعِلَ يَفْعُلُ لجاء اسم الفاعل فَعِلًا،

والمصدر حَرَدًا على فَعَلٍ غير مخفف^(٦).

(١) الكتاب ٢/٢١٤، وفي المخطوطة: (وموقعها).

(٢) الكتاب ٢/٢١٦.

(٣) روى أبو سعيد عن بعض أصحابه البصريين - وهو عنده جيد - «أن (لَيَّانًا) أصله (لَيَّان) بكسر أوله، أو (لَيَّان) بضمة، لأنه ليس في المصادر (فَعْلَان)، وإنما تحيىء على (فَعْلَان) و(فَعْلَان) كشيرًا كالوحدان، والإثنيان، والعرفان، فكان أصله (لَيَّان) أو (لَيَّان)، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الباء المشددة، ففتحوا استثقالاً». ثم حكى أيضًا فيما يروى عن أبي زيد عن بعض العرب: (لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا) بالكسر، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) القائل هو أبو علي نفسه لا سيبويه.

(٦) الحَرَدُ: مصدر الأَحْرَد، وهو الذي إذا مشى رفع قرائنه رفعًا شديدًا ثم وضعها مكانها، ويطلق على الدواب وغيرها، وعن اللبث: الحَرَدُ لغتان، يقال: حَرَدَ الرجل فهو حَرَدٌ إذا اغتاط فتحرش بالذي غاظه وهم به، فهو حَارِدٌ، وأنشد:

أَسْوَدُ شَرَى لَاقَتْ أَسْوَدَ حَفِيَّةٍ تَسَاقَيْنِ سُمًا كُلَّهُنَّ حَوَارِدُ ==

قال: وقالوا: الضَّعَّةُ كما قالوا: العَوُسُ^(١).

أي فجاءوا بما كان من الهَيَاج وما قرب منه على فَعَلَةٍ كما جيء
بالعَوُسِ ومعناه القيام بالشيء على فَعَلٍ.

قال: وجاءت الأسماء على فاعِلٍ، لأنها جعلت من باب شَرِيتُ
ورَكِبْتُ^(٢).

أي من باب المتعدي، (وَفَعِلَ) إذا كان غير متعدي فاسم فاعله
[على]^(٣) (فَعِلَ)، وإذا كان متعدياً فاسم فاعله على فاعِلٍ^(٤).

* * *

== وعن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة: الذي سَمِعَ من العرب الفصحاء في الغضب: حَرَدَ
يَحْرَدُ حَرْدًا بتشريك الراء. وعن المفضل أن من العرب من يقول: حَرَدَ حَرْدًا وحَرْدًا،
والتسكين أكثر، والأخرى فصيحة. انظر تهذيب اللغة ٤/٤١٢ - ٤١٣ (حرد).

(١) الكتاب ٢/٢١٧، وفيه (الضُّبْعَةُ...) ولا معنى له في هذا الباب.
والعَوُسُ والعَوَسَانِ: الطَّوْنُ بالليل، وهو أيضاً: الوصف، يقال لكل وَصَافٍ لشيء هو
أَعْوَسَ ووصاف، وعَاسَ على عياله يعوس عَوْسًا إذا كدَّ وكدح عليهم... انظر لسان العرب
١٥١/٦ (عوس).

(٢) الكتاب ٢/٢١٩.

(٣) في المخطوطة: (فاعل)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٢٩٧.

هَذَا بَابُ فَعْلَانٍ وَمَصْدَرِهِ وَفِعْلِهِ^(١)

قال: وقالوا: عَجَلَانُ، وَعَجَلَى، وقد دخل في هذا الباب (فَاعِلٌ)، كما دخل (فَعِلٌ)، فشَبَّهُوه بِسَخِطٍ يَسْخِطُ، وهو سَاخِطٌ، كما شَبَّهُوا (فَعِلٌ)^(٢) بِفَزَعٍ يَفْزَعُ^(٣).

قال أبو علي: ما جاء من باب فَعْلَانٍ على فَاعِلٍ فهو مشبَّه بِسَخِطٍ يَسْخِطُ^(٤)، لأن فَعِلٍ على وزنه أعني الماضي والمضارع وما جاء منه على فَعِلٍ فهو لماضي والمضارع، وما جاء منه على فَعِلٍ فهو مشبَّه بِفَزَعٍ، لأن الفعلين في الوزن مثل الفعلين، فلما اتفقت الأفعال اتفقت أسماء الفاعلين أيضاً.

هَذَا بَابُ مَا بَنِيَ عَلَى أَفْعَلَ^(٥)

قال: واعلم أنهم يبنون الفعل على أَفْعَالٍ نحو: اشْتَهَبَ، وَاذْهَبَ، وَايْذَامَ^(٦).

قال أبو علي: الأُدْمَةُ فاء فِعْلِهِ همزة^(٧)، فإذا بَنِيَتْ فيه مثل احْمَارُ

(١) الكتاب ٢/٢٢٠.

(٢) هكذا بالرفع في الكتاب وبقية الأصول، ورفع على الحكاية.

(٣) الكتاب ٢/٢٢١، وقام العبارة: «... فَزَعٌ يَفْزَعُ فَزَعًا وهو فَزَعٌ».

(٤) أي فهو (سَاخِطٌ).

(٥) الكتاب ٢/٢٢٢ وفيه: «... ما بَنِيَ على أَفْعَلَ» وكذا في شرح السيرافي للكتاب، أما

الروائي فعنون للباب بقوله: «بابُ مصدر أَفْعَلَ».

(٦) الكتاب ٢/٢٢٢.

(٧) لأنه (أُدْمٌ يَأْدُمُ أُدْمَةً).

زدت على الهمزة التي هي فاء همزة الوصل، فاجتمع همزتان الفاء والوصل فقلبت الثانية ياء لكسرة الهمزة الأولى فصار (إِيْدَاكُم)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، وبقيت التي هي فاء فقلت: (قَدَايْدَاكُم)، ولك في الياء التي انقلبت عن الهمزة التي هي فاء التحقيق والتخفيف.

أما وجه التحقيق فلأنك كنت خففت الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع همزتين حَقَّقْتَ فقلت: (قَدَايْدَاكُم)، وعلى ذا قراءة من قرأ «يُؤْمِنُونَ»^(١) فحقق، لما قال: «آمَنَ» فأبدل الهمزة التي هي فاء أَلْفًا لاجتماع همزتين، قل: يؤْمِنُونَ، لأن العلة التي لها كانت خُفِّفَتْ في (الْآمَنَ) مرتفعة ها هنا؛ هذا وجه قول من حَقَّقَ مثل هذه الهمزات، وهو قياس، إلا أن تخفيفها أقيس وأشبه بما عليه مذاهب العربية وطرقها، لأنه إذا أَعْلَى فَعَلَ في موضع فلزم إعلاله أَعْلَى في غير ذلك الموضع، وإن لم تكن في العلة الموجبة للإعلال [١٦٠/أ] فمن ذلك أنك أعللت عين قَامَ وَبَاعَ لتحركهما وتحرك ما توسطتاها، - فأتبعتهما بِقَوْمٍ وَبَيْعٍ في الإعلال، وإن لم يكن فيهما العلة التي في قَامَ

(١) أفرد ابن مجاهد بابًا للهمز وقول القراء فيه، بدأه باختلافهم في الهمز من قوله تعالى: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ» [سورة البقرة، الآية ٣/٣]، وبين اختلاف القراء في هذا الحرف وأشباهه نحو (ياكلون)، و(يأمرن)، و(يؤتون) ساكنة الهمزة كانت أو متحركة نحو: (ويؤخركم)، و(يؤده). ثم مذاهبهم فيه وقفًا ووصلًا. انظر السبعة في القراءات / ١٣٢ - ١٣٣. ثم خص أبو عمرو الداني باب الهمز بمزيد من البسط والتفصيل بين فيه مذاهب القراء في الهمزة إذا كانت زائدة، أو جاءت قبل حرف مد، أو كان قبلها حرف ساكن غير حروف المد واللين، وذكر أحكام الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، أو كانتا من كلمتين، أو جاءت الهمزة مفردة، وذكر نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وخص بابًا لمذهب أبي عمرو في ترك ==

وَيَاْعَ؛ ومنه: (١) أنك تحذف الفاء من (يَعِدُ) لوقوعها أعني الواو بين الياء والكسرة، لم تُشبه سائر حروف المضارعة، وإن عريت من هذه العلة؛ ومنه: أنك تحذف همزة الأفعال في قولك: (أنا أَفْعَلُ) (٢)، لاجتماع الهمزتين ثم تتبعه سائر الحروف وإن لم يجتمعا فيه.

فتخفيف همزة (اِيْدَامُ وَيُؤْمِنُونَ) أقيس إذا رددته إلى هذه الأصول ووازنته بها، وهذه بحجج لأبي عمرو في قراءته «يُؤْمِنُونَ» وتخفيفه للهمز فيه وعلى هذا قرأ «ياصالحُ يَتَنَا» (٣) لما حذف همزة الوصل ترك الياء التي انقلبت عن الكسرة التي هي فاء من الإتيان لاجتماع همزتين، ولم يحقق الهمزة، ولكنه تركها على ما كانت تكون عليه من القلب في «اثتنا»، وإن كان قبلها ضمة، وهو لا يشبع الضمة لكن يشمها، فهذا على قياس قراءته «يُؤْمِنُونَ» (٤).

ومن حقق الهمزة في «يُؤْمِنُونَ» لزمه أن يحقق هنا، فيقول «ياصالحُ اثْتَنَا» فيحقق الهمزة التي هي فاء الفعل من (اَتَيْتُ) (٥).

== الهمزة، ثم باباً للمذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمز . . . انظر التيسير في القراءات السبع / ٣٠ - ٤١ .

(١) الضمير هنا عائد على المذهب الثاني في الهمز وهو التخفيف .

(٢) تقول فيه: (أنا أَفْعَلُ) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية / ٧٧ .

(٤) فصل أبو علي رأي أبي عمرو في قراءة «يُؤْمِنُونَ»، انظر الحجة للقراء السبعة ١/ ٢١٤ - ٢٣٥ .

(٥) هم بقية القراء على ما سبق ذكره عند ابن مجاهد وغيره .

قال سيبويه في قراءة أبي عمرو «يَا صَالِحُ يَتِنَا»: هي لغة رديئة، يلزم من قال بها أن يقول: يَا غُلَامُ مَوْجَلٌ^(١).

قال أبو علي: وإنما ألزمه ذلك، لأن الياء المقلبة عن الهمزة التي هي فاء في قوله «يَا صَالِحُ يَتِنَا» ساكنة قبلها كسرة، فكما لم تقلب الياء الساكنة التي قبلها ضمة واوًا، كذلك يلزمه ألا يقلب الواو التي قبلها كسرة ياء^(٢)، فيقول: يَا غُلَامِيَجَلْ.

وخبرني أبو بكر عن أبي العباس، أن أبا عثمان قال: لا يلزم أبا عمرو ما لزمه من قوله: (يَا غُلَامُ وَجَلْ)، لأنه لما قرأ «يَا صَالِحُ يَتِنَا» أَشَمَّ الضمة وترك الياء الساكنة بعدها، قياساً على قول من قال: قِيلَ، وَسِيقَ فإلى هذا ردُّ قراءته، وعليه قياسها^(٤).

فأما (يَا غُلَامُ وَجَلْ)، فليس له في الكلام نظير فيرد إليه ويقاس عليه، فأبو عمرو في هذه القراءة ماض على أصله في «يُومِنُونَ». وقد تقدم الاحتجاج له في «يُومِنُونَ».

* * *

(١) أخرج سيبويه مذهب أبي عمرو في هذه القراءة مخرج الزعم، انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

وسيتكلم الفارسي عن هذا التوجيه في مكانه بعد قليل.

(٢) في المخطوطة: «... قبلها ياء كسرة ياء»، وهو خطأ تكرار لفظ (ياء)، وقبل ذلك:

«... قبلها ضمة واو»، ولعله خطأ الناسخ.

(٣) في المخطوطة: «يَا غُلَامُ وَجَلْ».

(٤) انظر الأصول في النحو ٢٦٦/٣.

هَذَا بَابٌ أَيْضًا يَكُونُ لِلْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ (١)

قال أبو علي: أمليت في هذا الباب عند قوله: والطول في البناء كالقُبْح وهو نحوه في المعنى، لأنه زيادة ونقصان (٢).

قلت: وضع الإعراب إنما هو استقراء وتتبع لكلام العرب، كأنه سمع قَامَ زَيْدٌ، وَضُرِبَ عَمْرٌو وما أشبه ذلك من الأفعال والفاعلين، فلما استقريء هذا وَجَدْتَ هذه الأسماء وما أشبهها، لا تخرج عن هذه العلامة التي هي الضمة، فلما سمع ذلك على ما ذكرنا، وضع أن الفاعل رَفَعَ، وأجري ما لم يسمع فيه الرفع من العرب مجرى ما سمع منه، فإذا سمع كلمة شَذَّتْ مما عليه الجمهور، وخالفها [١٦١/أ] حفظت حفظًا، أو تُؤوِّلُ لها جِهَةً يرد هذا إلى الكثير، فإن لم يسمع فيه تأويل يلحقه بالأعم (٣) حُكِمَ بِشَذُوزٍ، ورُوي رواية، ولم يُقل إن الأصل الموضوع على ما عليه الأكثر منكسر غير مطرَّد، فلا يقول كقول القائل: قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (٤).

(١) الكتاب ٢/٢٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٤.

(٣) في المخطوطة: يلحق به الأعم.

(٤) البيت من الرجز، وهو في الكتاب ١/١٤٥، ويروي يرفع «الحيات» ونصبها، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكرية / ١٦٠، والحجة للقراء السبعة ١/٩٣، وناقش أبو سعيد الشاهد في هذا البيت والبيت الذي بعده وهو قوله:

الْأَفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

ووجه الروايات فيهما. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٢٤٥ - ٢٤٦، وهناك

تخريج البيتين وذكر مصادرها.

إن الفاعل نصبٌ ولكن يتأوله، أو يقول: إنه نادر عن بابه، وكما استقرىء باب الفاعل وما أشبهه على ما قلنا كذا استقرت الأفعال وأبنيتها وأسماء فاعليها^(١) ومصادرها والمعاني التي وضعت هذه الأشياء عليها ووُسِّمت بها، فقليل: إن معنى كذا يختص به من أبنية الأفعال كذا ومن أبنية المصادر وأسماء الفاعلين كذا، - فتخرج عامة ذلك المعنى من الأفعال والمصادر، وأبنية أسماء الفاعلين على ما يوضح ويُعين كما يُخرج عامة باب الفاعل وما أشبهه على الوضع الذي أذى الاستقراء إليه عليه، فإن خرج شيء من أبنية المعاني التي يقال: إن البناء الذي يختص به كذا كان سبيله سبيل ما يخرج من باب الفاعل عن منهاجه، وما عليه الأعم الأكبر، وعلى هذا مجرى جميع أبواب العربية، والفصل بين هذا وبين باب الفاعل وما أشبهه، إن هذا استقراء في أنفس الكلم وذواتها وتلك فيما يلحق الكلمة بعد تمامها، والاستقراء يعمهما جميعاً.

قال: وما كان من الرُّقعة والضَّعة، وقالوا: الضَّعة فهو نحو من هذا^(٢).

قال أبو بكر: قوله: وقالوا: الضَّعة، أراد أنه يقال: ضَعَّ ضِعَّةً^(٣)،

(١) في المخطوطة: (.... فاعلها) على الأفراد.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٥.

(٣) يقيسون المتضادين على قياس واحد، فالرُّقعة في مقابل الضَّعة، يقال: رَضَعَ ضِعَّةً، وهو رَضِيعٌ، وضَعَّ، كما قالوا: رفِيعٌ، ولم يقولوا: رَفَّعَ، انظر الأصول في النحو ٣/١٠٠. قال أبو سعيد: وأعلم أن الضَّعة وزنها فِعْلَةٌ، والأصل: وَضَعَةٌ، مثل قولنا: عِدَّةٌ، وَزِنَةٌ، وربما فتحوا أشياء من ذلك إذا كان فيه شيء من حروف الحلق كما يفتحون في الفعل من أجل حروف الحلق ما لا يفتح في غيره، قالوا: ضِعَّةٌ وَضَعَةٌ، وَفِحَّةٌ وَفَحَّةٌ، ولا يقولون =

فلما ذكر أحدهما ذكر الآخر، وإنما الكلام على وجهه، وما كان من الرُّفعة والضَّعة فهو نحو هذا، قال: وهو قولك: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وَذِلَّةً وَذَلِيلٌ، فالاسم والمصدر يوافق ما ذكرنا قبل، كقولهم: بخيلٌ، ويُخِلُّ وقُبِيحٌ وقُبْحٌ، قال: فلما صارت مما يستثقلون فاجتمعا من ذاتها أي التضعيف والضَّعة^(١).

* * *

هَذَا بَابُ عِلْمِ كُلِّ فِعْلٍ تَعْدَاكَ إِلَى غَيْرِكَ^(٢)

قال في بعض قول بعض العرب كُذِّتَ تَكَاذُ، فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضَّمة^(٣).

قال أبو علي: يقول: فكما ترك الكسرة في كُذِّتَ، كذلك تركت ضمة مُتٌ فقلت: مت^(٤).

== مثل: زَنَتْ، وَصِفَتْ: زَنَتْ وَلَا صَفَتْ لعدم حروف الخلق ٠٠٠٠ شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٣٠١، وتساءل الرماني عن سبب جري المصدر في الرُّفعة والضَّعة على طريقة المحسن والقبيح، وقال: «جاز الضَّعة كالرُّفعة، وجاز رَفِيعٌ، ولم يجز: رَفَعٌ للاستغناء عنه بارتقاع» . شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢١٣.

(١) يريد: أن العرب تستثقل التضعيف وضم العين من (فَعِلْ) في كلمة واحدة، فإذا اجتمعا في كلمة واحدة حادوا إلى غير ذلك نحو: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا، وَذِلَّةً، وَذَلِيلٌ، فالاسم والمصدر يوافقان ما ذكر، والفعل يجيء على باب جَلَسَ يَجْلِسُ. انظر الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٢٧ بتصريف يسير.

(٣) بين سيبويه أنه قد جاء في كلام العرب (فَعِلَ يَفْعَلُ) في حرفين، وأنهم بنوه على ذلك كما بنوا (فَعِلَ) على (يَفْعَلُ) حين قالوا: حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَسَّ يَسِّسُ، وَيَسَّ يَبْسُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ، والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقبس . لكنهم لما قالوا: (يَفْعَلُ) في (فَعِلَ) ==

قال: فكما شَرَكْتُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ . . (١)
 أي فجاء (يفضَلُ)، وكان حكمه (يفضَلُ) في (فَعَلْتُ) وهو (كُذِّتُ)،
 وكان حكمه (يفْعَلُ).

* * *

هَذَا بَابُ مَا يَجِيءُ فِيهِ الْفَعْلَةُ،

تُرِيدُ بِهَا ضَرْبًا مِنَ الْفِعْلِ (٢)

قال: كما قيل: حِجَّةٌ يَرِيدُ بِهَا عَمَلُ سُنَّةٍ وَلَمْ يَجِئُوا بِهِ عَلَى
 الْأَصْلِ (٣).

أي: بِغَزَاةٍ وَحِجَّةٍ عَلَى فَعْلَةٍ، فكان يقال: غَزَوْتُ، وَحِجَّةٌ، [ولكنه اسم
 لَذَا] (٤)، أي لِلْعَمَلَةِ الْوَاحِدَةِ.

== مثلما قالوا ذلك في (فَعَلَّ) أدخلوا الضمة كما تدخل في (فَعَلَّ) فقالوا: فَضِلْ يَفْضُلُ،
 وَفَضِلْ يَفْضُلُ، وَمِتْ تَمُوتْ، وَمِتْ تَمُوتْ، على أن (فَضِلْ يَفْضُلُ، وَمِتْ تَمُوتْ) أقيس.
 انظر الكتاب ٢٢٧/٢، وانظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ٣٠٣ لمعرفة مواطن الشذوذ
 في هذه الحروف.

(١) الكتاب ٢٢٧/٢، وقام العبارة: «فكما شَرَكْتُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ، كذلك شَرَكْتُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ،
 وهذه الحروف من (فَعَلَّ يَفْعَلُ) إلى منتهى الفعل سواء». أي سواء في الشذوذ كما فسر
 ذلك السيراني وصحح عبارة سيبويه والشراكة بين (يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ) قولهم: (فَضِلْ يَفْضُلُ)
 وكان القياس أن يقال: (يَفْضُلُ) وشركة (يَفْعَلُ يَفْعَلُ) أنهم قالوا: كُذِّتُ تَكَادُ وكان
 القياس أن يقال: يَكُودُ، كما يقال: قُلْتُ: تَقُولُ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق
 ٣٠٣.

(٢) الكتاب ٢٢٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٠/٢ بتصريف يسير.

(٤) ما بين المعقوفتين في الكتاب ٢ / ٢٣٠، وفي المخطوطة: (كَذَا) مكان (لَذَا)، قال ==

هَذَا بَابُ نَظَائِرِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ [١٦١/ب]

قال: وقد جاء المصدر في هذا الباب على فَعَلَ، قالوا: هَدَيْتُهُ هُدًى، ولم يكن ذا في غير هُدًى، وذلك لأنَّ الفَعَلَ لا يكون مصدراً في هَدَيْتُ فصار هُدًى عوضاً منه، وقالوا: قَلَيْتُهُ قَلًى، وَقَرَيْتُهُ قِرًى فأشركوا بينهما (١). قال أبو علي: جعلوا (هُدًى) عوضاً من المصدر في هَدَيْتُ، ولم يجيء له مصدرٌ لأنَّ (هُدًى) صار عوضاً منه، والبديل والمبدل منه لا يجتمعان. وقوله: بينهما أي بين (فَعَلَ، وفَعَلْ)، في أن جعلاً عوضاً من المصدرين (٢).

قال: فدخل كل واحد منهما على صاحبه (٣).

-
- == الرمانى: «وأما غَزَا غَزَاءً بمعنى العَمَلَة الواحدة فعلى طريق النادر، وكذلك حَجَّ حَجَّةً واحدة، كل هذا مشبَّه بالمصدر مما زاد على الثلاثة». انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٢٢٢.
- (١) الكتاب ٢٣٠/٢ مع اختلاف يسير في ترتيب بعض الألفاظ.
- (٢) قال أبو سعيد: «معنى قول سيبيويه: وذلك لأنَّ (الفَعَلَ) لا يكون مصدراً في (هَدَيْتُ)، معناه: وذلك في (هَدَيْتُ) يعني (هُدًى) في هَدَيْتُ خاص، لأنَّ (الفَعَلَ) لا يكون مصدراً، فصار (هُدًى) عوضاً منه، وفي الناس من قال: لأنَّ الفَعَلَ لا يكون مصدراً من الفَعَلَ، لأنَّ الفَعَلَ تكثر في المصادر. وقالوا: قَلَيْتُهُ قَلًى، وَقَرَيْتُهُ قِرًى فأشركوا بينهما، يعني بين فَعَلَ في (قَلًى) وبين (فَعَلَ) في (هُدًى) فصار هذان البناءان عوضاً من الفَعَلَ في المصدر، لأنَّ الأصل الفَعَلَ، وكان حقه أن يقال في الأصل: هَدَيْتُهُ هَدًى، وَقَلَيْتُهُ قَلًى، وَقَرَيْتُهُ قِرًى، فدخل كل واحد منهما في صاحبه كما قالوا: كَسَنُوهُ وَكُسًى، وَجَدُّوهُ وَجُدًى وَصَوًى وَصَوًى...» انظر شرح الكتاب، ج ١، ق ٣٠٤.
- (٣) الكتاب ٢٣٠/٢.

قال أبو علي: دخول كل واحد منهما على صاحبه أنك تقول في جمع جذوة: جُدَى وكان قياسه جِدَى، لأن جذوة مثل سِدْرَة، فكما تقول: سِدْرٌ كذلك كان يلزم جِدَى، لما^(١) وقعا في المصدر، وكذلك صَوَة وصَوَى^(٢)، إلا أنه لما كان كل واحد بمنزلة الآخر، وقع موقع صاحبه في الجمع كما وقع، كان قياسه صَوَى مثل: ظَلَمَ، إلا أن فِعَلَ دخل على فَعَلَ، كما دخل فَعَلَ في جُدَى على فَعَلَ^(٣).

* * *

هَذَا بَابُ نَظَائِرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ قَاءٌ^(٤)

قال: فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعَلُ)، فلما صرفوه إليه، كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة، إذ كرهوها مع ياءٍ^(٥).

(١) في المخطوطة: (كما).

(٢) الصَوَة: حجارة تجمع علامة في الطريق.

(٣) دخول كل من (فَعَلَ) و(فِعَلَ) في صاحبه مثل قولهم: كِسْوَةٌ وكُسَى، وجِدْوَةٌ وجُدَى، وصَوَةٌ وصَوَى. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٣٠٤. قال الرماني: «تقول: هَدَيْتُهُ أَهْدَيْتُهُ هُدَى، لأن (فَعَلَ) يُواخي (فِعَلَ) من جهة أنه ليس بينهما إلا الضمة في موضع الكسرة، و(فَعَلَ) و(فِعَلَ) في المصدر عوض من (فَعَلَ) الذي منع منه وهو الأصل فيه، وتقول: قَلَيْتُهُ قَلَى، وَقَرَيْتُهُ قَرَى كما تقول: هَدَيْتُهُ هُدَى، فيشتركان في مصدر (فَعَلْتُهُ) كما يشتركان في الجمع من قولهم: جُدْوَةٌ وجُدَى، وصَوَةٌ وصَوَى وصَوَى ورُشْوَةٌ ورُشَا ورُشًا، ونظير ذلك في الصحيح: كِسْوَةٌ وكُسَى وبرَمَةٌ وبرَمٌ ليس بينهما إلا ضمة الفاء موضع الكسرة. . . .» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٢٤.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٢، وفي المخطوطة: « . . . من بنات الياء والواو التي هي قاءٌ ».

(٥) الكتاب ٢/٢٣٢، وفي المخطوطة: « . . . إذ كرهوها مع ياء ».

قال أبو علي: أي إذ كرهوا الواو مع الياء حتى قالوا: يَبْجَلُ
ويَاْجَلُ^(١).

قال: فحذفوها^(٢)، أي الواو.

قال أبو علي: حروف المضارعة التي في أوائل (يَفْعَل) الذي ماضيه
(فَعَلَ)، قد يُكسر في لغة، إلا الياء، وذلك قولك: يَعْلَمُ^(٣)، وتَعْلَمُ،
ونَعْلَمُ ولا يقول: يَعْلَمُ من يقول: تَعْلَمُ، فأما من قال: يَبْجَلُ فلم يكسر الياء
من حيث كسر التاء في (تَعْلَمُ)، إنما كسره ليقرب الواو التي هي في فاء
ياء كما قلبه في (مِيْزَان)، ولو كان يُكسر الياء من كسر النون في
(نَعْلَمُ)، لكان جديراً أن يكسرها في الصحيح الفاء فيقول: (نَعْلَمُ)، فلما
كان هؤلاء لا يكسرون في الصحيح الفاء، إنما كسروه في معتلّه، علم أن
القصد في الكسر القلب، إذ لو كان كُسِرَ من حيث يُكسر سائر الحروف
سوى الياء لكُسِر الياء أيضاً في الصحيح.
قال: في وضُوْ يَوْضُوْ، فأثموا ما كان على (فَعَلَ) كما أثموا ما كان
من (فَعَلَ).

(١) يقول سيبويه: أصل هذا الباب على قَتَلَ يَفْتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم
استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ ويَبْجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا
الباب إلى (يَفْعَلُ). . . . الكتاب ٢/٢٣٢، وقد بين السيرافي مذهب الكوفيين في هذا
الحذف في هذا الباب بأن الواو في مثل: (وَعَدَ يَعْدُ، وَزَنَ يَزِنُ) سقطت فرقاً بين ما يتعدى
كالمثاليين السابقين وبين ما لا يتعدى نحو (وَجَلَّ يَوْجَلُ، وَهَمَّ يَوْهَمُ) وأبطله من أكثر من
وجه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٣٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢ وهي من تمام العبارة السابقة.

(٣) في المخطوطة: (ياعْلَمُ).

أي : مثل (يُوجَلْ) لأنهم^(١) لم يجدوا في (فَعْلَ) مَصْرُفًا إلى (يَفْعَلُ)^(٢) .

أي لأنه ليس في كلامهم (فَعْلَ، يَفْعَلُ) ، (وَفَعْلَ) مضارعه أبدأ (يَفْعَلُ) ، إلا في النادر^(٣) .

قال: لئلا يدخل في باب ما يختلف (يَفْعَلُ) منه^(٤) .

قال أبو علي: يعني فَعْلَ .

قال: فلما كانت الواو في يَفْعَلْ لازمة، أي في (يُوجَلْ) ، قالوا: صرفوه من باب (فَعْلَ يَفْعَلُ) ، إلى باب يلزمه الحذف أي إلى (يَفْعَلُ)^(٥) .
قال: فَشَرَكْتُ هذه الحروفُ (وَعَدَ) ، كما شَرَكْتُ (حَسِبَ يَحْسِبُ) وأخواتها ضَرَبَ يَضْرِبُ . . .^(٦) .

(١) في المخطوطة : (لأنه) .

(٢) الكتاب ٢/٢٣٣ .

(٣) قال أبو سعيد: «إنما أثموا هذا الباب لأنه لزم طريقاً واحداً لا يمكن فيه التغيير في وزنه ، فلما لزمهم ذلك التزموا التمام فيه ، وهو أن باب (وَعَدَ، وَزَنَ) هو على (فَعْلَ) ، و(فَعْلَ) يجيء مستقبله على (يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ) فاقترضوا على (يَفْعَلُ) منه لما ذكرنا من العلة ، وكان اقتصارهم على (يَفْعَلُ) تغييراً لما يوجب القياس في مستقبل (فَعْلَ) ، فحملهم التغيير في ذلك أن حذفوا الواو أيضاً ، وهو تغيير آخر لما فيه من الاستثقال ، فكانهم أتبعوا التغيير التَّغْيِيرَ ، وهذا الطريق يسلكه سيبويه كثيراً» شرح السيرافي للكتاب، جزء ٤ ، ق ٣٠٤ .

(٤) الكتاب ٢/٢٣٣ ، وفي المخطوطة: (. . . في بابها) خطأ في الإملاء .

(٥) الكتاب ٢/٢٣٣ مع مزج تعليقات أبي علي بنص سيبويه .

(٦) الكتاب ٢/٢٣٣ .

قال أبو علي: شركت (فَعَلَ)، وهو وَلِيَّ يَلِي ونحوه مثل: وَرِمَ (فَعَلَ) نحو وَعَدَ، فقليل في مضارعه: يَلِي، كما قيل في مضارع (فَعَلَ)، وكما شركت [١٦٢/أ] فَعَلَ فَعِلَ، فقليل في مضارعه: (يَفْعُلُ)، كما قيل في مضارع (فَعَلَ)، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ^(١).

قال: ولأنهم قد يَفْرُونَ من استثقال الواو مع الياء إلى الياء^(٢).
قال أبو علي: يعني في مثل (يَجْدُ)^(٣).

* * *

(١) قولهم: وَدِمَ يَرِمُ، وَدَرَجَ يَرُجُ وَرَعًا، وَكَلِيَ يَلِي، وَوَرِثَ يَرِثُ، ونحو ذلك كثير في المعتل من هذا الباب (فَعِلَ يَفْعُلُ) على قلته في الصحيح، قال أبو سعيد: والسبب في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا: وَلِيَّ يُولِي، وَوَقْتُ يُوَقِّتُ، فحملوه على بناء تسقط فيه الواو، وما كان من الياء فإنه لا تسقط منه الياء لوقوعها بين ياء وكسرة كقولهم: يَتَسَنَّى يَتَسَنَّى، وَيَسَرَّ يَتَسَرَّرُ - من اليسر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٣٠٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٣.

(٣) يقول سيبويه: «زعموا أن بعض العرب يقول: يَتَسَنَّى يَتَسَنَّى فاعلم، فحذف الياء من (يَفْعُلُ) لاستثقال الياءات هاهنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو، فهذه في القلة كَيَجْدُ، وإنما قلّ مثل يَجْدُ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء...» الكتاب ٢/٢٣٣.

قال الرماني: «أما قول بعض العرب يَتَسَنَّى يَتَسَنَّى فنادرٌ كَيَجْدُ، ووجه التشبيه ببعده من جهة وقوع الياء بين ياء وكسرة كالواو التي بين ياء وكسرة». شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٢٩.

هَذَا بَابُ افْتِرَاقِ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ فِي الْفِعْلِ لِلْمَعْنَى (١)

قال: وأما سَرَعَ وَيَطُورُ فكأنهما غريزة (٢).

قال أبو علي: (فَعُلَ يَفْعَلُ) مما يكونان في الأفعال لما كان غريزة، إذ كان للزومه بمنزلة الغريزة (٣).

قال: وقد جاء فَعَلْتُهُ إذا أردت أن تجعله مُفْعَلًا، وذلك فَطَرْتُهُ فَأَفْطَرْتُ (٤).

قال أبو علي: (أَفْعَلُ) هاهنا مثل (فَعَلَ) الذي لا يتعدى إذا قلت: أَفْعَلْتُهُ فأردت: جَعَلْتُهُ فاعِلًا، مثل أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، وليس هذا باب (أَفْعَلُ) ولا موضعه، إنما هو باب فَعَلَ، ووجه أَفْعَلُ هنا ووقوعه موقع فَعَلَ، أن المعنى كأنه صار ذا كذا، كما أنك إذا قلت: أَقْطَفُ أي صار ذا فَرَسٍ قَطُوفٍ (٥).

(١) الكتاب ٢/٢٣٣. أُلِفَ في هذا الباب عدة غير قليل، فأبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) له كتاب بعنوان (فَعَلَ وَأَفْعَلُ)، ولأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) كتاب بعنوان (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)، وللأصمعي (ت ٢١٦هـ) كتاب بعنوان: (فَعَلَ وَأَفْعَلُ)، ولأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) كتاب بعنوان (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)، وألف أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) كتابه في (ما جاء على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحد) وقد أحصى محققه أشهر من كتبوا وصنفوا في (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) وأفردوا له كتبًا فبلغوا سبعة عشر عالمًا. وأما العلماء الذين جعلوا الكلام عن (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) ضمن أبحاث كتبهم فثمانية جاء في مقدمتهم سيبويه، انظر مقدمة المحقق / ٨ - ٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) قوله: بمنزلة الغريزة، يعني صار الإسراع والإبطاء طبعًا، مع أن (أسرع وأبطأ) ليسا بطبع، وهما مما لا يتعدى إلى شيء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٣٠٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٥.

(٥) القَطُوفُ من الدُّرَابِ: البطي، وقال أبو زيد: هو الضَّيِّقُ المشي. ودَاهِيَةُ قَطُوفِ أساءت السير وأبطأت، والجمع قُطُوفٌ، والاسم: القَطَافُ، ومنه قول زهير:

قال: وقد يجيء، فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ في معنى واحد مشتركين، كما جاء آ
فيما صيرته فاعلاً^(١).

قال أبو علي: يعني مثل: أَفْرَحْتُهُ وَفَرَحْتُهُ^(٢).

قال: ولو قلت: أَغْلَقْتُ الأبوابَ، كَانَ عَرِيْبًا جِيْدًا^(٣).

قال أبو علي: ليس هذا لأن (أَفْعَلْتُ) شَرَكْتُ (فَعَلْتُ)، ولكن هذا كما
تقول: ضَرَبْتُ مَخْفَفًا^(٤)، وَأَنْتَ تَرِيدُ التَّكْثِيرَ^(٥).

وَأَمَّا الْمُقْلَتَانِ فَمِنْ مَهَاةٍ وَلِلدُّرِّ الْمَلَا حِصَّةٌ وَالصُّنَاةُ
فَصَرَّمٌ حَبْلُهَا إِذَا صَرَّمْتُهُ وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيَهُ الْعَدَاةُ
بِأَرِيَّةِ الْفَقَارَةِ لَمْ يَخْنُهَا قِطَافٌ فِي الرُّكَابِ، وَلَا خِلَاةٌ

انظر لسان العرب ٢٨٦/٩ (قطف)، شرح شعر زهير ٥٧/٠

وتفسير كلام سيبويه: «أنه جعل (نَعَلْتُه) نقلاً لأَفْعَلْتُ، والباب أن يكون نقلاً
لَفَعَلْتُ، كما يقال: عَرَكْتُ وَعَرَفْتُهُ، وَبَلَّ وَتَبَلَّه، ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
٣٠٩.

(١) الكتاب ٢٣٦/٢ مع اختلاف كبير في الألفاظ.

(٢) هذا المثال على أحد وجهي المسألة بأن جاء (فَعَلْتُ) مزيداً فبيد الألف، فصار على
(أَفْعَلْتُ)، فيقال: صَرَّ وَأَصَرَّ، وَبَكَرَ وَابْكَرَ، وقالوا: بَكَرَ، فأدخلوا الألف، كما قالوا: أَدْنَفَ
الرجل، فبنوه على (أَفْعَلْ) وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دَنَفَ كما قالوا: مَرَضَ، وَأَبْكَرَ
كَبَكَرَ. انظر الكتاب ٢٣٦/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٢.

(٤) في المخطوطة: (مخفف).

(٥) إذا أردت التكثير من (ضَرَبْتُ) قلت: (ضَرَبْتُ) بتشديد الراء، قال أبو سعيد: «اعلم أن
اللفظ الذي يدل على التكثير هو تشديد عين الفعل في الفعل، وإن كان يقع التشديد
لغير التكثير، كقولنا: حَرَكْتُهُ، ولا تريد تكثيراً، فمما يدل على التكثير أنك تقول:
أَغْلَقْتُ البابَ الواحد، ولا تقول: غَلَقْتُهُ، وتقول: غَلَقْتُ الأبواب، وتقول: ذَهَبْتُ الشاة،
ولا تقول: ذَهَبْتُها، وتقول: ذَهَبْتُ الغنم، وأما سائر الأفعال فليس فيها دلالة على

هَذَا بَابُ دُخُولِ فَعَلْتُ عَلَى فَعَلْتُ

لَا يَشْرِكُهُ فِي ذَلِكَ أَنْفَعَلْتُ^(١)

قال: ولكن بيئوا بهذا هذا الضرب^(٢).

أي: هيئة الجلوس والركوب وحالهما.

قال: فصار بناء له خاصاً كما أن هذا^(٣).

أي: فَعَلْتُ.

* * *

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ فُعِلَ مِنْهُ عَلَى [غَيْرِ] فَعَلْتُهُ^(٤)

قال: كما أنه إذا قال: أَقْبَرْتُهُ فَإِنَّمَا يَقُولُ: وَهَبْتُ لَهُ قَبْرًا، وجعلتُ له

قبرًا، وكذلك: أَحْزَنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ^(٥).

قال أبو علي: الذي وفق بين أَحْزَنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ، أَنَّ المفعول فيهما جاء

على غير أَفْعَلْتُ، جاء على فَعَلَ، ولو جاء على أَحْزَنَ لكان (مُحْزَنَ)

== أحدهما، وهي تقع للكثير والقليل. . . » انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٣٦٠.

(١) الكتاب ٢٣٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٣٧/٢، الباب حول التكثير بتشديد عين الفعل، وقد دخل في المعنى: الرُّكْبَةُ

والجلُوسُ، ومعناهما هيئة الركوب والجلوس، وبناءهما خاص لا يراد به التكثير.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٢ وهذه من تمام العبارة السابقة وقامه: « . . . كما أن هذا بناء خاص

للتكثير. »

(٤) الكتاب ٢٣٨/٢، وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة.

(٥) الكتاب ٢٣٨/٢.

(وَمُحِبٍّ)، والفرق بينهما أن أَحْزَنْتُ قد يكون في معنى: جَعَلْتُ فِيهِ حُزْنَ
وليس معنى أَحَبَّبْتُهُ جَعَلْتُ فِيهِ حُبًّا، إنما هو فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى
جَعَلْتَهُ ذَا كَذَا.

* * *

هَذَا بَابُ دُخُولِ الزِّيَادَةِ لِلْمَعَانِي فِي فَعَلْتُ^(١)

قال: فِي تَفَاعَلْنَا: «وَقَدْ يَشْرِكُهُ افْتَعَلْنَا، فَتَرِيدُ بِهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا^(٢)».
قال أبو علي: صَحَّةُ الْوَاوِ فِي (اجْتَوَرُوا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى
(تَفَاعَلُوا)، لِأَن تَفَاعَلُوا يُلْزَمُ تَصْحِيحُ الْحَرْفِ الْمَعْتَلِّ فِيهِ [١٦٢/ب]
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا، وَافْتَعَلَهَا يُلْزَمُ إِعْلَالُ الْحَرْفِ الْمَعْتَلِّ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ
الإِعْلَالِ لَوْلَا وَقْعُهُ بِمَعْنَى مَا يَصِحُّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: عَوَّرَ، صُحِّحَ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى
اعْوَارَ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ افْتَعَلَ بِمَعْنَى تَفَاعَلَ، وَلَوْ بَنَيْتَ افْتَعَلُوا لَا تَرِيدُ بِهِ
مَعْنَى تَفَاعَلُوا لِأَعْلَلْتُ فَقُلْتُ: اكْتَأَلُوا، وَابْتَاعُوا، لِأَنَّ بَاعَ مِنْ ابْتَاعَ بِمَنْزِلَةِ
قَالَ، وَبَاعَ فِي أَنَّ الْعَيْنَ مُتَحَرِّكٌ مُتَوَسِّطٌ لِمُتَحَرِّكَيْنِ.

* * *

(١) الكتاب ٢٣٨/٢، مع تقديم وتأخير في الألفاظ.

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

هَذَا بَابُ اسْتَفْعَلْتُ^(١)

قال: وقد يجيء على غير هذا المعنى^(٢).

قال أبو علي: يقول: يجيء استفعلت على غير معنى أصبته كذا، كما جاء (تذاهب^(٣)) غير مطاوع لفاعل، وكذلك (عاقبت^(٤)) لغير اثنين^(٥).
قال: وقد قالوا: أدلجوا، وأتلجوا^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٣) يقال: تذاهبت الريح وتذاهبت إذا أتت من كل وجه، تشبيهاً بالذئب يأتي على فريسته من كل جهة.

والثناء في (تذاهبت) ليست للمفاعلة أو المطاوعة، فهي تختلف عن الثناء التي هي مثل: استكرمته واستعظمته التي تزول إلى معنى أصبته وألغيتته كريماً وعظيماً، ومثل هذه الثناء في (عاقبت) فهي لا تكون للمطاوعة ولا تكون من اثنين.

(٤) قال أبرسعيد: «أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته، واستدعيته وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يحلفظ، وليس بالسباب، وأنا أسوقه إليك على ما قاله سيبويه. ويكون (استفعلته) على معنى أصبته، وهو كالباب فيه، ولذلك قال سيبويه: وقد يجيء على غير هذا المعنى كما جاءت تذاهبت الريح، وعاقبت وليس بالسباب، وقد مضى الكلام فيه. . .»
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣١٤.

(٥) في الكتاب ٢/٢٤١: «وقالوا: ادخلوا وأتلجوا، يريدون يتدخلون ويتولجون». والذي في شرح السيرافي: «وقالوا: ادخلوا وتدخلوا وتولجوا، والمعنى: دخلوا، قال الشاعر:

رَأَيْتُ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ

وفي لسان العرب روي البيت وفيه: «فإن القوافي . . .».

ومعنى (ادخلوا وأتلجوا) واحد، لأن (أتلج) على التفعّل بمعنى دخل، والولوج: الدخول، يقال: أتلج الظبي في كناسه، وأتلجه فيه الحر أي أولوجه. انظر لسان العرب ٢/٤٠٠ - ١٠١ (ولج).

أما معنى (أدلجوا) : فهو أن يسيروا الليل كله ، قال الخطيب :
==

قال أبو علي: وضع أن أصل الأفعال هو أن يتخذ شيئاً مثل: اشتوى،
إذا اتخذ شواءً، وقد يجيء على غير هذا المعنى^(١)، كما أن أفعل يجيء
بمعنى فعل كأقبل وما أشبهه، مما لا يكون مطاوعه (فعل)، أنشد:
يُغْرِضُنْ إِعْرَاضًا لِلدِّينِ الْمُفْتَنِّ^(٢)

==
أَثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَى، حُسَانَةُ الْمُتَجَرِّدِ
انظر لسان العرب ٢/٢٧٢ (دلج)، ويبدو أن رواية الكتاب أصابها شيء من
الاختصار والتصرف، وأن رواية الفارسي أكثر اتساجاً مع الباب.
(١) يشير إلى أن (اشتوى) اتخذ شواءً، و(شويت) مثل أن يقول: أنضجت ومثل ذلك: (اختبر
وذبح وذبح) ، فذبح بمعنى قوله: قتل، وأما اذبح فبمنزلة اتخذ ذبيحة. انظر الكتاب
٢/٢٤٩.

قال الرماني: «تقول: حطمته فأنحطم، وحسرتة فأنحسر، وشويته فأنشوى، فهذا كله
على الباب، فأما شويته فاشتوى، فقولك: اشترى لا يتعدى في هذا الموضع، لأنه موضع
(انفعل)، وإن جاز أن اشتويت اللحم بمعنى شويته»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق
٢٤٠. وقال أيضاً: اشتوى القوم أي اتخذوا شواءً، كأنه قال احتفلوا بإصلاح الشواء، لأنه
مبالغة في العمل ليقع على المراد فأما (شويت) فبمنزلة (أنضجت)، نفسه، ق ٢٤٦.
(٢) البيت من الرجز، أنشده سيبويه منسوباً لرؤبة: والشاهد فيه وضع (المفتن) موضع
(المفتون). انظر الكتاب ٢/٢٤٩، قال أبو سعيد: وقد أنشد البيت: «وليس بشاهد لما
تقدم، فقال بعض أصحابنا: يريد: أن المفتن والمفتون واحد، فجاء هذا كما جاء قلغ واقتلغ،
وجذب واجتذب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٣١٧، وهذه العبارة رواها أبو علي
مسندة إلى الكتاب، وأظنها كما قال، لأن التمثيل الوارد فيها في الكتاب ٢/٢٤٩، كما
أن الرماني عندما روى البيت وأن (المفتن) فيه بمعنى (المفتون) تساءل عن جواز (أفتن
وفتن) بمعنى، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٤٥، ٢٤٧، قال ابن جني: «وفتن
أقوى من أفتن... وأنشد البيت منسوباً لرؤبة، وكان قد أنشد قبله قول ابن قيس:
لَئِنْ فَتَنْتَنِي لَهِيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنْتَ سَعِيدًا فَأُضْحَى قَدْ قَلَى كُلَّ مُسْلِمٍ
انظر الخصائص ٣/٣١٥، والبيت في وصف النساء وقبله:
==
وَدَعْنِ مَنْ عَهْدِكَ كُلِّ دَيْدَنْ

في الكتاب: يريد أن المفتن والمفتون واحد، فقال: فُتِنَ، وأُفْتِنَ، فجاء هذا كما جاء قَلَعَ واقتلَعَ، وجَذَبَ واجتَذَبَ.

* * *

هَذَا بَابُ مَصَادِرِ مَا لِحَقَّتْهُ الزُّوَانِدُ^(١)

قال: ولم يُبدلوا حرفًا مكانَ حرفٍ^(٢).

أي لم يبدلوا حرفًا من حرف، كما أبدلوا من قال تفعيلاً للفاء من إحدى العينين^(٣).

قال: ولم يُلحِقُوا الياءَ فيلتبسَ بمصدر فَعَلْتُ ولا غير الياءَ لأنه أكثر من فَعَلْتُ^(٤).

وَأَنْصَحُنْ أَخَوَانًا لِذَاكَ الْأَخَذَنِ

==

من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . انظر ديوانه / ١٦١ ، وأنشد الشنتمري البيت منسوباً للذي الرمة خطأ ، ونقل العبارة الواردة عند السيرافي وأبي علي بعد البيت . انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٥٩/٢ ، لسان العرب ٣١٧/١٣ (فتن) .

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ مع اختصار للعنوان .

(٢) الكتاب ٢٤٣/٢ .

(٣) يريد (التفعيل) مثل (التقويل) من (قال) ، والإبدال من إحدى العينين ، يريد تضعيف العين في الثلاثي نحو: (كسر تكسيراً ، وعدّه تعذيباً) ونحو ذلك .

(٤) الكتاب ٢٤٣/٢ ، وفي المخطوطة كلمة «فجعلت» زيادة بين قوله: فَعَلْتُ ، وقوله: (ولا غير) ، وأظنه سبق نظر، لورود هذه الكلمة في السطر الذي يليه مسبوقه بكلمة (فَعَلْتُ) .

قال أبو علي: أي لأن (تَفَعَّلْتُ) أكثر من (فَعَلْتُ)، فجعلت الزيادة التي هي التاء في (فَعَلْتُ) عوضاً عن الياء التي تلحق (تفعيلاً)، والألف التي تلحق (فَعَلًا).

قال: والهاء، يعني الهاء التي في (مُفَاعَلَةٌ)، عوض عن الألف التي قبل آخر حرف (١).

قال أبو علي: يعني أن الألف التي تلحق قبل الحروف: الزيادة التي هي التاء (٢) في (تَفَعَّلْتُ) عوضاً عن الياء التي في أواخر المصادر، نحو: (اسْتَفْعَلَ) في (إِفْعَلَ، وَفِعَالٍ) (٣).

قال: في شَارَبْتُهُ مُشَارَبَةً، وجاء كالمفعول (٤).
يعني أنه جاء مثل المفعول به، كقولك: ضَارَبْتُ زيداً فهو مُضَارَبٌ، فمُضَارَبَةٌ مثل مُضَارَبٍ، وإنما بينهما الهاء (٥).
قال: وتَفَاعَلْتُ من فَاعَلْتُ بمنزلة تَفَعَّلْتُ من فَعَّلْتُ (٦).

(١) الكتاب ٢/٢٤٣، وعبارة الكتاب هي: «وَأَمَّا فَاعَلْتُ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبَداً (مُفَاعَلَةٌ) جَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضاً مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفِ مِنْهُ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ».

(٢) في المخطوطة: (الياء).

(٣) مصدرت (فَاعَلْتُ): (مُفَاعَلَةٌ) و(فِعَالٌ) والأصل (مُفَاعَلَةٌ)، كما أن مصدر (تَفَعَّلْتُ): (تَفَعَّلٌ) فضُمَّتِ الْعَيْنُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ عَلَى (تَفَعَّلَ) كَمَا يَقُولُ سِيبَوِيه.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٣.

(٥) قال الرماني عند تفسير قوله جالسته مُجَالَسَةً، قاعدته مُقَاعَدَةٌ، ونحوهما: «زيادة الميم أحق في هذا الموقع لشبهه بالمفعول في (مُجَالَسٍ) من جهة أنه يوافقه في معنى المفعول، إلا أن المصدر مفعول مطلق»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٥٢.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٤.

أي: تَفَاعَلْتُ مطاوع (فَاعَلْتُ)، كما أن تَفَعَّلْتُ مطاوع (فَعَّلْتُ).
 قال: وَضَمُّوا الْعَيْنَ لثَلَا يَشْبَهُ الْجَمْعُ^(١). أي لو كسر ففعل يُفَاعِلُ
 لكان على وزن تُنَاضِبُ فالتبس به^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ مَا لِحِقَتُهُ هَاءُ التَّانِيثِ عَوْضًا^(٣)

قال: وَأَمَّا عَزَّيْتُ تَعَزَّيَّةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه
 لأنهم لا يجيئون بالياء^(٤).

قال أبو علي: قوله (بالياء)، يريد التي تلحق في (تَفَعَّلْتُ) مصدر
 (فَعَّلْتُ)، لا يجيئون بها في المعتل اللام، لا يقولون: (تَعَزَّيْتُ) وما أشبهه
 كما يقولون (تعظيماً)، فصارت هذه الهاء في (تَعَزَّيَّةٍ) ونظائرها عوضاً
 من ياء (تفعيل)، ولو قيل هذا فيما اعتل لأمه، للزم أن يقال فيما عينه
 ولأمه حرفاً إعلال نحو (جِئْتُ) وما أشبهه، ولو قيل في (جِئْتُ) على
 مثال (تَقْطِيعٍ) لخرج إلى ما ليس في الكلام من اجتماع ثلاث ياءات
 وبنات الواو في (تَفَعَّلْتُ: تَفَعَّلْتُ)، تنقلب لاماتهن ياءات لانكسار ما
 قبلها نحو: تَعَزَّيَّةٍ.

(١) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٢) يقول الرماني: «مصدر تَفَاعَلْتُ: التَّفَاعُلُ على قياس التَّفَعُّلِ . . . ولم يجب الكسر في
 العين لثلا يلتبس بالجمع، . . . ولا الفتح لثلا يلتبس بالفعل الماضي» . انظر شرح الرماني
 للكتاب، ج٤، ق ٢٥٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٥.

قال: كما ألحقوا أَرَأَيْتُ بِأَقَمْتُ^(١).

أي حين حذفوا الهمزة كما حذفوا الواو التي هي العين من أَقَمْتُ،
وألقيت حركة كل واحد منهما على ما قبلها^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ مَصَادِرِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ^(٣)

قال: في (سِرْهَاقًا):^(٤) كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكذاب، لأنَّ

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وقام الكلام: (٠٠٠ حين قالوا: أَرَأَيْتُ).

(٢) فسر: أبو سعيد هذا الباب بإجمال فقال: «اعلم أن الأصل في هذا الباب أن يكون الفعل على (أَفْعَل) وعين الفعل منه واو، وياء، فإنهما يعتلان وتلقى حركتهما على ما قبلهما، ويقلب كل واحد منهما أَلْفاً في الماضي، وياء في المستقبل كقولك: أَقَامَ يُقِيمُ، وَالْآنَ يُلِينُ، وَالْأَصْلُ: أَقَوْمَ يَقُومُ، وَالَّذِينَ يُلِينُ، فألقيت حركة الواو والياء على ما قبلهما، وقلبتهما أَلْفاً بعد الفتحة، ثم يُعَلِّ المصدر لإعلال الفعل، فيقول: إِقَامَةٌ، وَإِلَآتَةٌ، وكان الأصل: إِقْوَامًا، وَإِلْيَانًا، كما تقول: أَكْرَمَ إِكْرَامًا غير أنك لما أعللت الواو والياء في الفعل أعللتها في المصدر، فألقيت حركتهما على ما قبلهما، فسكتتا وبعدها ألف (إِفْعَال) وهي الألف التي في الإقوام والإليان قبل الميم والنون، فاجتمع ساكنان، أحدهما: عين الفعل المعتلة، والأخرى ألف (إِفْعَال)، فأسقط أحدهما، وجعلت هاء التانيث عوضًا من الحرف الذاهب، فقالوا: إِقَامَةٌ، وَإِلَآتَةٌ. «شرح السيرافي للكتاب، ج٩، ق ٩٧ (صنعاء)، ج٨، ق ٨٧ (سليم أغا).

(٣) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٤) يريد: التي في قول سيبويه: سَرَهَفَتْهُ سِرْهَاقًا، والسُرْهَفَةُ: نَعْمَةُ الغداء، يقال: سَرَهَفْتُ الرجل إذا أحسنت غداءه، وأنشد أبو عمرو:
إِنَّكَ سَرَهَفْتَ غَلَامًا جَفْرًا

انظر لسان العرب ٩/١٥١ (سرف)، وانظر المقتضب ٢/٩٥.

مثال دَخَرَجْتُ وزِنْتُها، على أَفَعَلْتُ، وَقَعَلْتُ^(١).

قال أبو علي: يقول: إِنَّ دَخَرَجْتُ على مثال: أَفَعَلْتُ وَقَعَلْتُ، فإذا فُتِح أول مصدره فـقـبـل: القَلْقَالُ^(٢)، والزُّكْزَال، ففتح أول جميع ما كان منه مضاعفاً، كان كفتح أول التثعيل الذي هو مصدر (قَعَلْتُ) الموافق لَفَعَلْتُ^(٣) في حركاته وسكونه، فإذا كسر أول مصدر (قَعَلْتُ) فـقـبـل: السَّرْهَافُ والزُّكْزَال، وافق في انكسار أوله مصدر (أَفَعَلْتُ) الذي هو أيضاً موافق له في الزُّنَّة^(٤).

قال: والفِعْلَال بمنزلة الفِعَال^(٥) في قَاعَلْتُ تَكْنَهُما ها هنا كَتَمَكُنْ ذَيْنِكَ هناك^(٦).

قال أبو علي: يقول: اطْرُدْ قَعَلْتُ في فَعَلَلْ، كاطراد المفاعلة في قَاعَلْ واطراد الفِعْلَال في فَعَلَلْ كاطراد الفِعَال في فاعَلْ.

(١) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٢) القَلْقَالُ: مصدر قَلَقَلَ الشيء إذا حركه فتحرك واضطرب، يقال: قَلَقَلَ الشيءَ قَلَقْلَةً، وَقَلَقَالًا، وَقَلَقَالًا، والصيغة الأخيرة عن كراع، وهي نادرة.

قال ابن منظور: إذا كسرتَه (يريد أوكه) فهو مصدر، وإذا فتحتَه فهو اسم مثل الزُّكْزَال والزُّكْزَال، والاسم، القَلْقَال. انظر لسان العرب ١١/٥٦٦.

(٣) في المخطوطة: (لفعلت).

(٤) بين أبي سعيد أن مصدر (قَعَلْتُ) قَعَلَّةٌ وَقَعَالًا، والأصل: فَعَلَكَّةٌ. قال: وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال: (استَفَعَلْتُ)، وما لحق من بنات الثلاثة ببناء الأربعة، فإنَّ مصدره يجيء على مثال (استَفَعَلْتُ)، وذلك احرجهج احرجهجاً، واطمأنتت اطمئناً... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٠.

(٥) في الكتاب: (الفِعَال)، وما في شرح السيرافي يوافق ما جاء في التعليقة.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٦، وانظر المقتضب ٢/٩٥.

قال: وأما فاعلتُ، فإِنَّكَ إذا أردتَ المرةَ الواحدةَ قلتَ: قاتَلْتُه مُقاتَلَةً^(١).

قال أبو علي: المقاتلة والإقالة^(٢) مصدران يلزمهما الهاء^(٣) وإن لم يُردَّ بهما المرة الواحدة، وإن كان مالا هاء فيه من المصادر إذا أُريدَ به الفعلُ الواحدة ألحق الهاء ليكون دليلاً عليها، فما كان منها لازمه الهاء، قبل المصدر، أجدر أن تثبت فيه الهاء، فإن قيل: بم ينفصل ما يراد به المرة الواحدة مما يراد به المصدر فقط؟، قيل: إن كان في الكلام دلالة تعرف بها هذه من غيرها وإلا وصف بقولك: واحدة، ليتميز بالصفة مما ليس به، كما تتميز الأعلام وسائر المشبهات [١٦٣/ب] بعضها من بعض بالوصف، ولا سبيل إلى إدخال علامة تأنيث أخرى على هذه العلامة.

قال: ولو أردتَ الواحدة من اجتورتُ لقلت: تجاورُة، جاز، لأن المعنى واحدة^(٤)، فكما جاز تجاورُاً، كذلك يجوز هذا^(٥).

قال أبو علي: اجتورتُ، وإن كان على افتعلتُ فهو بمعنى تفاعلتُ والدليل على ذلك تصحيح الواو فيه، فلما كان بمعناه جاز أن يُحمل مصدر

(١) الكتاب ٢/٢٤٦، وقوله: «المرة» هنا زيادة لم ترد في الكتاب.

(٢) إشارة إلى ما أورده سيبويه من قوله: «... فالمقاتلة ونحوها بمنزلة الإقالة والاستغاثة؛ لأنك لو أردت الفعل في هذا لم تجاوز لفظ المصدر، لأنك تريد فعلة واحدة، فلا بُدَّ من علامة التأنيث». الكتاب ٢/٢٤٦.

(٣) يعني يلزمها تاء التأنيث.

(٤) في الكتاب: (واحد) وهو خطأ، وإنما أراد (لأن المعنى مرة واحدة)، فحذف الموصوف، وبقي الصفة.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٦.

كل واحد من الفعلين على الفعل الذي ليس من لفظه ؛ لاجتماعهما في المعنى^(١) .

* * *

هَذَا بَابُ تَطْيِيرِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا الْحَقُّ . . . (٢)

قال أبو علي: الفصل بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن ذلك ذكر الثلاثي الزائد على ثلاثة أحرف بحروف زوائد، وهذا الباب يذكر فيه ما زاد على ثلاثة أحرف {بحرف}^(٣) أصلي ليس بزائد^(٤) .

* * *

هَذَا بَابُ اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة^(٥)

قال: وقد يجيء المفعّل يراد به الحين، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعَلُ بنيته على مَفْعَلٍ^(٦) .

(١) يشير أبو علي إلى أن قوله: (تجاوزاً) بمعنى (تجاوزاً) وهذا جائز، كما أن قولنا «يَدْعُهُ تَرْكَةً واحدة» يجوز، والذي يعول عليه في هذا الباب هو المعنى.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٦ وقام العنوان: «... وما ألحق بينها من بنات الثلاثة» .

(٣) ما بين المعنيتين زيادة يحتاجها المعنى، ولعل الناسخ أسقطها سهواً.

(٤) مما ينطوي تحت هذا الباب نحو قولك: «درجته دَرَجَةٌ واحدة، وزلزله زَلْزَلَةٌ واحدة»، وأما

ما لحقته الزيادة على مثال: استفعلت فإن الواحدة منه على مثال استفعالة، يقول: احرّجهم

اخرّجامة، واقتشعررت اقتشعرارة، انظر الكتاب ٢/٢٤٦ . وانظر المقتضب ٢/٩٩ .

(٥) الكتاب ٢/٢٤٦، وفي المخطوطة: (.... المواضع) بالالف .

(٦) الكتاب ٢/٢٤٧ .

قال أبو علي: لما اتفقا في الظرفية^(١)، اتفقا في البناء، لأن المبيتَ والمجلسَ ظرفان من المكان، والمضربُ من الضراب، والمنتج من النتاج، ظرفان من الزمان، يراد بهما أوان النتاج والضراب.

قال: وربما بنوا المصدر على المفعِل، كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسيره وجملته على القياس، كما ذكرت لك، وذلك [قولك]^(٢): (المرجع) قال تعالى: «إلى الله مرجعُكم»^(٣) و«المحيض»^(٤).

قال أبو علي: هذا في بابهِ مثل (استحوذ) في بابهِ، شاذٌ عن القياس، وإن اطرَد في الاستعمال، ومثل ذا لا يجوز أن يطلق عليه أنه شاذ حتى يُقَيَّد فيقال: (عن وضع النحاة، والقياس الذي وضعوه)، ومثل هذا

(١) يريد اتفاق (مفعِل) في إرادة ظرفي الزمان والمكان معاً، فقولك: (أَتَتْ الناقة على مضريها، وأَتَتْ على مَنَتَجِها) إنما تريد الحين الذي فيه الضراب والنتاج. قاله سيبويه، وأورد السيرافي أحد عشر حرفاً على (مفعِل) مما فعَّله على (فَعَلَ يَفْعُلُ) فيما جاء عن العرب، وهي:

مَنَسَكٌ، وَمَجْزُرٌ، وَمَنْبِتٌ، وَمَطْلَعٌ، وَمَشْرِقٌ، وَمَغْرِبٌ، وَمَفْرِقٌ، وَمَسْقِطٌ، وَمَسْكِنٌ، وَمَرْفِقٌ، وَمَسْجِدٌ، وقال: كأنهم حملوا (يَفْعُلُ) على (يَفْعِلُ) لأنهما أخوان. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٢.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ٢/٢٤٧، والنص ورد هنا بتصرف.

(٣) سورة المائدة، الآية / ٤٨، ١٠٥.

(٤) إشارة لقوله تعالى: «فاعتزلوا النساء في المحيض» سورة البقرة، الآية / ٢٢٢. انظر المقتضب ٢/١٢٢ - ١٢٣.

من الفقه الحكم في الجنين^(١)، والمصرأة^(٢)، لا يقال: ذا شاذ عن القياس، ولكن يقال: هذا مخصوص لا ينتزع منه علة، ولا يقاس عليه، لكن يُتلقى بالقبول، فكذاك سبيل (استحوذ والمحيض) وما أشبه ذلك، لا يقاس عليه، ولا يقال: شاذ، لكن يستعمل هذا للسمع كما يحكم بالأول للنص عن النبي ﷺ^(٣).

(١) الجنين: الولد مادام في بطن أمه لاستتاره فيه، وجمعه: أجنّة، وأجنّ. انظر لسان العرب ٩٣/١٣ (جنن) - ومراد أبي علي هنا الوقف على الحكم الشرعي في الجنين إذا مات، فالعرب قبل الإسلام لا تغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، لكن الرسول ﷺ قضى بالدية للأم المقتولة على عصبة القاتلة، وقضى على عاقلة القاتلة أيضاً بغرة عبد أو أمة لما في بطنها. انظر سنن النسائي ٥٠/٨ - ٥٢.

وفي صحيح البخاري ٦/٨ بسنده عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها وأن العقل على عصبتها. انظر كتاب الفرائض / ١١.

(٢) المصرأة: من التصرية، وهو حبس اللين في ضروع الإبل والغنم تفريراً للمشتري. والحكم في بيعها كما في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتاع مصرأة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردّها ردّها معها من تمر، لا سمراء».

وعن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس! من باع محقّلة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردّها ردّها معها مثلي لبنها، (أو قال): مثل لبنها قمحاً».

وعن ابن مسعود أنه عليه السلام قال: «بيع المحفلات خلافة، ولا تحلّ الخلافة لمسلم» - قوله: خلافة يعني: خديعة. انظر سنن ابن ماجه ٧٥٣/٢.

(٣) الجامع بين (الجنين والمصرأة) من ناحية وبين (استحوذ والمحيض) من ناحية أخرى هو مسألة عدم النظر، فيؤخذ في الأول بالنص الوارد فيه، كما يؤخذ في الثاني بالسمع، ولا يقاس على شيء من ذلك. وهذه المسألة تدل على تعمق أبي علي في القياس، وفهمه لأصوله.

قال: وكذلك أيضًا يُدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزْلَة.
أي موضع ذلك، وقالوا: المَعْدَرَة، والمُعْتَبَة، وألحقوا التاء، وفتحوا
على القياس^(١).

قال أبو علي: هذان الحرفان في نسخة غير أبي العباس معْدَرَة،
ومُعْتَبَة مفتوحان، وهذا شبيه بقوله: ألحقوا الهاء، وفتحوا على القياس.
قال أبو علي: المشكل من هذا، أنه قال: يدخلون الهاء في المواضع،
قالوا: المَزْلَة^(٢)، فذكرها على أنه [١٦٤/أ] موضعٌ أدخلت الهاء فيه،
وقياسه أن تكون العين مكسورة، لأنه من زَلَّ يَزِلُّ، ثم قال: وقالوا: المَعْدَرَة
والمُعْتَبَة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس، والفتح فيهما إن كانا اسمي
الموضع ليس بالقياس، بل القياس الكسر، لأنه من عَتَبَ يَعْتَبُ، وَعَدَرَ
يَعْدِرُ، فإن كانا موضعين فالقياس الكسر، وإن كانا مصدرين، فالقياس
الفتح مثل: المعجزة، والوجه فيهما أن يكونا مصدرين وإن ذكرهما بعد
المَزْلَة الذي هو موضع ليصح الكلام الذي بعده.

قال: وإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح،
وقد كسروا المصدر كما كسروا في الأول^(٣).

أي في يَفْعَل، لقولهم: المَحِيض.

قال: وبعض العرب يقول: مَضْرَبَةٌ، كما يقول: مَقْبَرَةٌ^(٤).

(١) الكتاب ٢/٢٤٧، وفيه: «... فألحقوا الهاء...»

(٢) المَزْلَة: هي موضع زَلَّ، يعني هي ظرف للسكان.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٨.

أي، إن ذا اسم، كما إن ذا اسم^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النُّحُو مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ
الَّتِي الْيَاءُ فِيهِنَّ لَامٌ^(٢)

قال: فصار بمنزلة الشُّقَا والشُّقَاوَةِ^(٣).

أي، في أنه إذا ذُكِرَ سقطت الواو منه، وإن ألحقته تاء التانيث ثبتت فيه الواو.

قال: وأما بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنها يَفْعُلُ، وأن فيها ما في بنات الياء من العلة^(٤).

قال أبو علي: مثال هذا الباب من بنات الياء: المُرْمَى، ومن بنات الواو: المعزَى، ولو بني ما كان من بنات الواو على مَفْعِلٍ، لاجتمع فيه من

(١) يريد بالمقبرة الموضع الذي تقع فيه القبور، ولو أراد موضع الفعل لقال: مقبرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد، ومثله المشربة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٨، وهو يشير إلى المصدر والمكان من بنات الياء والواو التي فيهن لام، وأنهما سواء لأنه معتل، وأنه لا يجيء مكسوراً أبداً بغير الهاء لأن الإعراب يقع فيما لا هاء فيه على الياء، ويلحقها الاعتلال، فصار بمنزلة الشُّقَا والشُّقَاوَةِ، فأصل الشُّقَا، الشُّقَاوَةُ، فوقع الواو طرفاً بعد ألف واستثقل الإعراب عليها فقلبت همزة، فإذا كان بعدها هاء يقع عليها الإعراب جاز ألا تقلب كالشُّقَاوَةِ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٨، وفي المخطوطة: «... ما في بنات الياء والواو التي الياء من العلة»، ولعله سهو من الناسخ.

الكسرة والياء ما كان يجتمع في بنات الياء، على أنها تحجيء على يَفْعَل،
فيلزم بناء المكان فيه على مَفْعَل مثل مَقْتَل^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النُّحُو

مما بنات الواو فيه فاء^(٢)

قال: وتعتل لها الياء^(٣) التي قبلها حتى تُكسَر، فلما كانت
كذلك شَبَّهوها بالأوّل^(٤).

أي بنات فَعَل يَفْعَل، مثل وَعَدَ يَعِدُ^(٥).

قال: وحدّثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وَجَلَّ
يُوجَلُّ، ونحوه مَوْجَلَّ، كأنهم الذين قالوا: يُوَجَلُّ فسَلْمُوهُ^(٦).

(١) فسّر أبو سعيد هذا بقوله: «في هذا الباب (مَفْعَل) مثل المَرَمَى والمُفَضَّى وما أشبه ذلك،
وبنات الواو أولى بذلك لأن فعلها على (يَفْعَل) كقولك: دَعَا يَدْعُو، ودَنَا يَدْنُو، والموضع
المدّتا. وذكر الفراء أنه قد جاء في ذلك مأوي الإبل، وذكر غيره مأوي الإبل ومأوي العين
والذي ذكر مأوي العين غلط عندي، لأن الميم أصلية في قولنا: مَأَقٌ، وأمّا، ومَوْقٌ
وأمّواق»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨، يتصرف.

(٣) في المخطوطة: «وتعتل الهاء التي قبلها ...» ولعله سهو من الناسخ.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٥) يريد باعتلال الياء أنهم يقولون: يَبْجَلُّ، وَيَبْجَلُّ، فيكسرون الياء الأولى وحققا الفتح.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٣، انظر المقتضب ٢/١٢٩.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٩.

قال أبو علي: من قال: مَوْجِلٌ وَمَوْجِلٌ فكسر العين في مَفْعِلٍ هو كأنه الذي يُعِلُّ الفعل فيقول: يَبْجَلُ، وَيَأْجَلُ، فلما أعلُ فاء الفعل هنا كما أعله في يَعِدُ وبأبه، أتى بِمَفْعِلٍ مكسور العين، كما جعله مكسوراً في يَعِدُ، لأنه موافق لِيَعِدُ في اعتلال الفاء، ومن قال: يَوْجَلُ، فصَحَّ الفاء في الفعل، قال: مَوْجَلٌ، فأتى بِمَفْعَلٍ على قياس الصحيح، لأنه لما لم يُعِلَّ الفاء في الفعل بين الموضع من كل واحد منهما.

قال: وقوله: مَوْدَّةٌ، لأن الواو تُسَلِّم ولا تُقَلِّب^(١).

قال أبو علي: من قال: مَوْجَلٌ، فكسر العين من مَفْعَلٍ مَوْضِعاً أو مَصْدَرًا لم يقل مَوْدَّةً إلا مفتوح العين [١٦٤/ب]، وذلك أن الذي يقول: يَوْجَلُ هو الذي يقول: يَأْجَلُ، فيعل الفاء، والفاء في (يَوْدُ) لا يجوز إعلاله كما جاز إعلاله في يَأْجَلُ، لأن الفعل في (يَوْدُ) قد أعلت عينه بالإدغام ولا يُعِلُّ الفعل في موضعين، فلا يجوز في يَوْدُ إلا تصحيح الفاء، وإذا لم يجرز الإعلال في الفعل لم يجرز مَفْعِلٍ منه إلا مفتوح العين، لأنه بالتصحيح يخرج من باب (يَعِدُ)، ويدخل في باب يَذْهَبُ، فلا يجوز في مَفْعِلٍ منه إلا فتح العين، كما لا يجوز في (مَفْعِلٍ) من يَرْكَبُ وَيَذْهَبُ ونحوه إلا فتح العين منه، ولأن الفعل لا يجوز أن يعتل من موضعين، بُني هذا الفعل على (فَعَلْتُ)، نحو: وَدَدْتُ، ليلزم في مضارعه يَفْعَلُ، ولم يبن على (فَعَلْ) فيلزم إعلال الفعل في مضارعه، كما يلزم في باب (يَعِدُ)، فيصير في قولهم: يَدُّ، لو بني الماضي على (فعلت) إعلالان.

(١) الكتاب ٢/٢٤٩، وفيه: (وقالوا: ...).

قال: وأما بنات الياء التي فيها فاء، فإنها بمنزلة غير المعتل لأنها تتم ولا تعتل^(١).

قال أبو علي: قوله: لأنها تتم ولا تعتل، أي تتم الأفعال ولا تعتل إذا كانت فاء اتهم ياءات، وإذا صححت الفاء في الفعل جاء المفعول على القياس: ألا ترى أن مرَّجَل جاء على القياس لما صحَّ الفاء في الفعل؟

* * *

هَذَا بَابُ نِظَائِرٍ مَا ذَكَرْنَا ثُمَّ جَاوَزَ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ (٢)

قال: وأما قوله: دَعَا إِلَى مَيْسُورِهِ (٣).

قال أبو العباس: عند سيبويه أن المصدر لا يكون على مفعول (٤).

قل أبو علي: فجعل قولهم: (مَيْسُور) صفة أقيمت مقام موصوفها، تمثيلة: إلى أمر ميسور، فحذف الأمر، وأقام وصفه مقامه (٥).

(١) الكتاب ٢/٢٤٩، وفيه: (التي الياء فيهن فاء...)»

(٢) الكتاب ٢/٢٥٠، وقامه: (... بزيادة أو بغير زيادة)»

(٣) الكتاب ٢/٢٥٠، وقام كلام سيبويه: «... ميسورة، ودَعَا مَعْسُورَةً» فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دَعَا إِلَى أَمْرٍ يُوسَّرُ فِيهِ، أَوْ يُعَسَّرُ فِيهِ»

(٤) انظر المقتضب ٢/١١٩ - ١٢٠.

(٥) يقول أبو سعيد: «اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر، فالميسور عندهم بمنزلة اليُسْر، والمعسور كالعُسْر، والمرفوع والموضوع والمعقول كالرفع والوضع والعقل، وقالوا في قوله عز وجل: «بأيكم المفتون» (سورة القلم، الآية ٦) أي بأيكم الفتنة وكلام سيبويه على أنها غير مصادر، وأنها مفعولات، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يُعَسَّرُ فِيهِ وَيُوسَّرُ، كما تقول: هذا وقت مضروب فيه زيد، وجعل المرفوع والموضوع هو الشيء الذي يرفع ويضع...»

هَذَا بَاب لَا يَجُوزُ فِيهِ مَا أَفْعَلُهُ (١)

قال أبو علي: الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، إنما زيدت عليها الهمزة وتعدت إلى مفعولين، كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا، {فإذا} (٢) أردت تعديته إلى مفعولين زدت الهمزة، فقلت: أَضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا، فتعدي إلى اثنين. والأفعال المتعدية منقولة في التعجب بالهمزة، كما أنها في غير هذا الباب منقول به، فيقول القائل: هَلْ أَعْدَى الْفَعْلَ الْمُتَعَدِي إِلَى مَفْعُولٍ قَبْلَ النُّقْلِ، إذا زدت عليه (٣) الهمزة في التعجب إلى مفعولين، كما تعدي إليهما في غيره، فقل: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا عَمْرًا، كما تقول: أَضَرَبْتُ (٤) زَيْدًا عَمْرًا، إذ الفعلان متفقان في الفعل، فالجواب:

إن الأفعال المتعدية توافق الأفعال غير المتعدية في باب التعجب، وذاك أن الأفعال كلها لا تدخل فيه حتى يكثر، ويصير غريزة بمنزلة ما هو كالخِلْقَةِ لِلزُّومِ، فالأفعال المتعدية لا تدخل في هذا الباب حتى يصير لكشترته في [١٦٥/أ] التعجب منه غير متعدي، وإذا ساوى ما كان متعدياً غير المتعدي من حيث ذكر ما اتفق معه في النقل ولم يجاوز مفعولاً واحداً، كما كان المنقول مما لا يتعدى، لا يجاوز مفعولاً واحداً، فقولك: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا، بمنزلة ما أَكْرَمَ زَيْدًا، إذ كان (أَضْرَبَ) كأنه منقول

== انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٥.

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٠، وفيه: (.... ما لا يجوز).

(٢) في المخطوطة: (إذا) وزيدت الفاء لتمام المعنى.

(٣) في المخطوطة: (عليها).

(٤) في المخطوطة: (ضربت) دون همز.

من ضَرْبٍ للزومه، كما أن أكرم من كرم غريزة لازمة.
والفعل الذي يتعدى إلى مفعول إذا تعدى إليه واستوفاه صار بمنزلة ما لا يتعدى، وإذا أريد بعد ذلك تعديّه وإضافته إلى مفعول بأن أضيف إليه بحرف خفض، كما أن ما لا يتعدى يضاف إليه بحرف خفض أو الهمزة، إلا أن الهمزة لم يكن لدخولها مساع، إذ قد دخلت في الفعل، وتعدى بها إلى مفعول، فلم يبق مما يضاف به الفعل إلى المفعول وتعدى، إلا الحرف، فأضيف به، فلهذا قلت: مَا أُضْرِبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو، فعديته إلى المفعول الثاني بالحرف، ولم يجر تعديته بغيره كما جاز في سائر هذا الباب في الأفعال المتعدية إلى مفعول.

قال: ولا تكون هذه الأشياء في مفعالٍ وفُعُولٍ^(١).
قال أبو علي: أي لا يبني من فَعَلَ اليَدَ والرُّجْلَ نحو مفعال، كما لم يُرَ منه ما أفعَلَهُ ولا أفعِلَ بِهِ، لأن هذين البناءين للتكثير كما أن هذه الأبنية للتكثير.

* * *

هَذَا بَابُ مَا أفعَلَهُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ^(٢)

قال: فكان ما أَمَقَّتَهُ، وما أَشْهَأَهَا عَلَى فَعُلٍ، وإن لم يستعمل كما تقول: ما أَبْقَضَهُ إِلَيَّ^(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢، وقام قوله: «...» وقد بَقِضَ، فسجيء على فَعُلَ وفَعِلَ - وإن لم يستعمل -.

قال أبو علي: فكان ما أمقته وما أشهاها على (فعل)، يريد: أن الأفعال التي تدخل في التعجب، فيقال فيه: ما أفعله، حكمه أن يكون منقولاً من (فعل) أو (فعل)، لأن الغالب على (فعل)، ألا يتعدى، فأما (فعل) فهو غير متعدٍ، فحكم ما دخل في هذا الباب أن يكون للزومه غير متعدٍ ألا ترى أن الفعل المتعدي إلى مفعول إذا زيدت عليه الهمزة لم يجاوز مفعولاً واحداً، كما لا يجاوز ما يتعدى إذا نُقل بالهمزة مفعولاً واحداً، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ يَفْعَلُ مِنْ فَعَلَ فِيهِ مَفْتُوحًا^(٢)

قال: فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها،

يعني، العين، مما لاماته حروف الحلق، « بحركة ما ارتفع من

(١) فسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن سبويه قد ذكر التعجب من المفعول في هذا الباب في أشياء تتكلم بها العرب، والأصل أن المفعول لا يُتعجب منه لعلتين: إحداهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إما تدخل على الفاعل، كتولك: ليس زيد، وألبسه عمرو، ودخل وأدخله غيره، وقعد وأقعد غيره، ولو قلت: ضرب زيد لم تدخل الهمزة لنقل الفعل، وباب التعجب باب نُقل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعل آخر. والوجه الآخر: أنه لو تعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل، فقال سبويه: ما تعجب منه من المفعول كأنه يُقدر له فعل، فإذا قال: ما أُنْقَضَ إليّ فكان فعله بَقُضَ، وإذا قال: ما أمقته عندي، فكانه قال: مَقَّتْ، وإذا قال: ما أشهاه إليّ، كأنه قال: شهِى - وإن لم يستعمل - ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ٩٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢.

الحروف»^(١).

يعني، الحروف التي ليس مخرجها من الحلق كالقاف وما بعده من الحروف^(٢).

قال: فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف^(٣).
قال أبو علي: إنما صارت الألف في حيز حروف الحلق، لأنها تخرج من بين الهمزة والهاء.

قال: وكذلك حركوهن^(٤).

أي ، بالفتح .

قال: [١٦٥/ب] ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء، لأنها^(٥) من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة : «القاف وما بعده»^(٦).

(١) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٢) لفسر أبوسعيد هذه الجزئية بقوله: «قال سيبويه بعد ذكره فتح ما يفتح من أجل حرف الحلق، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء لأنها من الحروف التي ارتفعت. والحروف المرتفعة حيزٌ على حدة، فإنما يتناول للمرتفع حركة من مُرتفع، وكثيره أن يتناول للذي قد شغل حركة من هذا الحيز، يريد أن ما كان من موضع الواو والياء من الحروف لا يلزمه أن تكون الحركة مأخوذة من الواو ولا من الياء، بل يجيء على قياسه، ولا تُغير الواو ولا الياء حكم القياس فيه. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨ ، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٢، والضمير يعود على حروف الحلق في مثل: «قَهَرَ يَقْهَرُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَنَحَلَ يَنْحَلُ، وَمَفَتْ يَمَفْتُ، وَذَخَرَ يَذْخَرُ، وَثَارَ يَثَارُ».

(٥) في الكتاب: « . . . موضع الواو والياء ، لأنهما ».

(٦) الكتاب ٢/٢٥٢، وفيه: « . . . والحروف المرتفعة حيزٌ على حدة»، أما قوله: «القاف ==

قال: وإنما يتناول المرتفع حركة من مرتفع^(١).
أي حركة من جنس الحرفين المرتفعين، وهما الواو من الشُّفَّة، والياء
من وسط اللسان^(٢).

قال: وهذا في الهمز أقل^(٣). يعني، تحريك العين بغير الفتح.
قال: وصار الأصل في العين أقل، لأن العين^(٤).
أي الأصل تحريك العين بالكسر أو الضم.
قال: وقالوا: استبرأ يستبرئ، وأبرأ يُبرئ، وانتزعَ ينتزعُ، وهذا
الضرب إذا كان فيه شيء^(٥).

أي الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فعلَ بناءً واحداً مثل استَفْعَلَ
الذي لا يختلف كما يختلف فعلٌ فجاء على فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.
قال: وهذا لا يَخْرُجُ إلا إلى الكسر، فهو لا يتغيَّر^(٦).

== وما بعده) فليست في الكتاب، ويبدو أن قوله: (القاف وما بعده) من تفسير أبي علي.

- (١) الكتاب ٢٥٢/٢ يتصرف يسير.
- (٢) أي أن ما كان من الحروف مخرجه من موضع الواو والياء لا يلزمه أن تكون الحركة مأخوذة من الواو ولا من الياء، بل يجيء على قياسه ولا تُغيَّر الواو ولا الياء حكم القياس فيه والذي هو من مخرج الواو الياء والميم، والذي من مخرج الياء الجيم والشين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٠.
- (٣) الكتاب ٢٥٣/٢، وقام العبارة يزيل الغموض الذي صنعه الاختصار.
- (٤) الكتاب ٢٥٣/٢، وقامه: «... لأن العين أقرب إلى الهمزة من الحاء».
- (٥) الكتاب ٢٥٣/٢، وقام العبارة: «... إذا كان فيه شيء، من هذه الحروف لم يُفتح ما قبلها، ولا تُفتح هي أنفسها إن كانت قبل آخر حرف...».
- (٦) الكتاب ٢٥٣/٢.

أي صار الخلاف في مضارع (فَعَلَ) من حيث كان في (فَعَلَ) نفسه ولم يصر في (يَفْعَلُ، وَيَسْتَفْعِلُ) ونحوه من المضارع لأنه ليس في الماضي أيضاً.

قال: وهذه الأبنية^(١).

أي التي فيها الزوائد^(٢).

قال: وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ، في هذا الباب^(٣).

أي الباب الذي عيناتها أو لأماتها حروف حلق.

قال: فإنما فتحوا يَفْعُلُ من فَعَلَ، لأنه يختلف^(٤).

أي فَعَلَ يختلف^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٥٣.

(٢) يشير إلى الأبنية التي أوردتها من قبل نحو: استبرأ يستبريء، وأهراً يُهريء، وانتزع ينتزع، وهي كلها مزيدة.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣، وفيه: «فتحوا يَفْعُلُ...».

(٥) قال أبو سعيد في توجيه هذا الرأي: «يريد أن (فَعَلَ) إذا كان فيه حرف الحلق لم يُقلب إلى (فَعَلَّ) لأنه يلزم مستقبله في الأصل أن يكون على (يَفْعَلُ)، وما كان مستقبله في الأصل على (يَفْعَلُ) لزم ماضيه أن يكون على (فَعَلَ) فصار بمنزلة (يُقْرِئ ويَسْتَبْرِئ) الذي لا يغيره حرف الحلق، وليس مثل (فَعَلَ) الذي يكون مستقبله (يَفْعُلُ، وَيَفْعِلُ) وعلى أن (فَعَلَ) في الكلام أكثر، فجاز فيه من التصرف لكثرت ما لا يجوز في غيره» شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠١.

قال: ولا تجد في جَزَزَ و(مَلَّوْ) هذا^(١).

يعني ، كل ما كان على (فَعَّلَ)^(٢).

قال: وإنما صار (فَعَّلَ) كذلك، لأنه أكثر في الكلام،

قوله: كذلك، أي مختلف المضارع، لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضَرَبَانِ، يعني، (يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ)، ألا ترى أن (فَعَّلَ) فيما تعدى أكثر من فَعَّلَ، وهي، يعني (فَعَّلَ) فيما^(٣) لا يتعدى أكثر نحو جَلَسَ وَقَعَدَ^(٤).

جعل المثال الذي هو قوله جَلَسَ وَقَعَدَ (لَفَعَلَ) الذي قدمه في الكثرة على (فَعَّلَ).

(١) الكتاب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ ، وفيه : «... في حيز مَلَّوْ...» وجزز: على (فَعَّلَ) في الأصل كَجَزَزَ، ولكنهم كسروا فاء الفعل اتباعاً من أجل حرف الحلق كما قالوا: شَعِير، وبَعِير. ويقال: رجلٌ جَزَزٌ، جَزَزَ يَجْأُزُ جَأْزاً إذا غصَّ. انظر النصف ١/١٩، تهذيب اللغة ١١/١٤٨ (جزز).

(٢) تساءل الرمانى عن سبب جواز: (صَبَّحَ يَصْبُحُ، وَفُتِحَ يَفْتَحُ، وَضَحَّمُ يَضْحَمُ، وَمَلَّوْ يَمَلَّوْ، وَفَمَّوْ يَفَمَّوْ، وَضَعَفَ يَضَعُفُ) ولم يجرز الفتح في شيء من (فَعَّلَ يَفْعَلُ)، وأردف بسؤال آخر عن إمكان جواز الفتح في (مَلَّوْ).

يضع السيرافي الجواب عن ذلك فقال: «كأن سائلاً سأل فقال: لِمَ لَمْ يُنْقَلْ (فَعَّلَ) إلى (فَعَّلَ) من أجل حرف الحلق، فيقال مكان (مَلَّوْ) (مَلَّأَ)، ومكان (فُتِحَ) (فَتَّحَ)، فأجاب عنه بجوابين: أحدهما: أننا لو فعلنا ذلك لأخرجنا (فَعَّلَ) من باب حروف الحلق وأسقطناه، فكرهوا إخراجهم من ذلك؛ لاشتراك هذه الأبنية.

والجواب الآخر: أننا لو فتحناه لم يعلم هل أصله (فَعَّلَ) أو (فَعَّلَ)، لأن مستقبله يجيء على (يَفْعَلُ) أو (يَفْعِلُ)، فلو جاء على (يَفْعَلُ) لكان من باب (صَبَّحَ يَصْبُحُ)، ولم يلزم أن يقدر ما ضربه على (فَعَّلَ) «... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠١.

(٣) في المخطوطة: (ما) وما في شرح السيرافي يوافق رواية الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٤، وفيه: «إنما كان...» ومزج أبو علي تعليقه بنص الكتاب.

هَذَا بَابُ مَا هَذِهِ الْحُرُوفُ فِيهِ فَاءَاتٌ^(١)

تقول: (أَقْلَ يَأْقُلُ) لأنها ساكنة وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللامات، لأن هذا إنما هو نحو الإدغام^(٢).

قال أبو علي: ما بعد هذه الفاءات هو في الحقيقة ما قبل اللامات لأن بعدها العينات، فهو قبل اللامات، وإنما يريد: ليس ما بعد الفاءات إذا كن حروف الحلق بمنزلة ما قبل اللامات في أن العين تفتح إذا وقعت قبل لام من حروف الحلق، والعينات لا يفتحن إذا وقعن بعد فاء حلقية، كما يفتحن قبل اللامات إذا كن كذلك، لأن فتح هذه العينات كالإدغام في أن الأول المدغم إذا كان قريباً من المدغم فيه قلب إلى الحرف الثاني، وقرب منه، فكذلك هذه العينات لما كانت وقعت [١٦٦/أ] قبل لام حلقية فُتِحْنَ لتكون الحركة من جنس ما بعده، كما أن المدغم يصير من جنس المدغم فيه في أن يقلب إليه ويبدل منه على هذا عامة الإدغام، وليس يقلب الثاني في الإدغام في الأمر العام إلى لفظ الأول، فكذلك لا تفتح العينات إذا كانت الفاءات حلقيات، كما لا يتبع الثاني الأول في الإدغام في الأمر العام الأكثر^(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٣) فسر أبو سعيد الباب بقوله: «ذكر في هذا الباب أنه إذا كان حرف الحلق فاء الفعل، وكان الماضي على (فَعَلَ) لم يأت مستقبلاً على يَفْعَلُ، وإنما يأتي على (يَفْعُلُ) أو (يَفْعُلُ) بمنزلة ما ليس فيه حرف من حروف الحلق، وفرق بينهما بأنه إذا كان حرف الحلق فاءً من الفعل (الماضي) فهو يسكن في المستقبل، وأن هذا الساكن لا يوجب فتح ما بعده؛ لضعفه بالسكون كما أوجب لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتح ما قبله، لأن اللام متحرك، =

قال: فلما وقع مَوْضِعُهُنَّ^(١).

أي العينات.

الحرفُ الذي كنْ يُفْتَحْنَ به لو قُرْبُ فُتِحَ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً.

أي حيث الفاء حلقي، وقوله (حرفاً)، أي عيناً غير حلقي بعد فاء حلقي.

رجع: لو كان في موضع الهمزة لم يُحرك.

أي الهمزة التي لها كانت تحرك العين، وهي فاء لو أُجريت مجرى اللام في انفتاح العين في المضارع.

رجع: ولزمه السكون، فحالهما في الفاء واحدة.

أي حال الحرف الحلقي وغير الحرف الحلقي واحدة في السكون إذا كانا فاءين.

رجع: كما أن حال هذين في العين واحدة^(١).

أي حال الحلقي وغير الحلقي إذا كانا عيين في الحركة واحدة^(٢).

== ثم شبه ذلك بالإدغام بأن الأول يتبع الثاني، يريد: أن عين الفعل يجوز أن تتبع لام الفعل إذا كانت لام الفعل من حروف الخلق، كما أن الأول يدغم فيما بعده، ولا تتبع عين الفعل فاءه، لأن الفاء قبل العين. « شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠١.

(١) الكتاب ٢/٢٥٤، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص سيبيويه، وينبه بالعودة لنص الكتاب بقوله: (رجع)، وهذا الأسلوب فاش في التعليقة.

(٢) قال السيرافي وهو يفسر هذه الأقوال: «يريد أن لام الفعل إذا كان من حروف الخلق فتحت العين، كما أن العين إذا كانت من حروف الخلق فتحت نفسها، فلما كانت تلتحق نفسها إذا كانت من حروف الخلق وجب أن يفتحها ما يجاورها لاشتراكهما في الحركة، لأن العين ==

قال: فأتبعوه الأول^(١).

أي أتبعوا عين (يَأْبَى) فَاءُهُ ، ففتحوا العين لمكان الفاء كما تفتح لمكان اللام نظير هذا في الإدغام، وَعَدُّهُ، ومُضْجِعُ انقلاب الثاني إلى لفظ الأول، ثم أدغم الأول في الثاني، وهذا خلاف ما عليه علامة الإدغام^(٢).
قال أبو علي: يَجْبَى، وَيَقْلَى^(٣) أشبه من عَضَضْتُ تَعْضُ^(٤)، لأن اللام فيهما تنقلب أَلْفًا، والألف قريبة المخرج من مخرج الهمزة.

* * *

== واللام متحركتان جميعًا ، وليست كذلك الفاء والعين ، لأن الفاء ساكنة في المستقبل والعين متحركة، فهما مختلفان، ولو جعلت العين مكان الفاء سكنت، وخالفت حالها الأولى في الحركة، ولو جعلت اللام مكان العين لم يخرج عن الحركة التي كان يلزمها « . شرح السيرافي للكتاب، ج ٨ ، ق ١٠٢ .

(١) الكتاب ٢٥٤/٢ .

(٢) قوله: «وَعَدُّهُ، ومُضْجِعُ انقلاب الثاني إلى الأول . . .» أصل (وَعَدُّهُ: وَعَدَّتُهُ، ومُضْجِعُ: مُظْطَجِعُ) ولقرب مخرج التاء من الدال، والطاء من الضاد؛ انقلب كل منهما إلى لفظ الأول. ثم أدغم الأول في الثاني، والقياس أن تكون الدال والضاد تابعتين، لأن الأول يتبع الثاني، ولذلك قال أبو علي: وهذا خلاف ما عليه علامة الإدغام .

(٣) في المخطوطة: (يجبى - ويقلا) وعن أبي زيد: جَبَوْتُ الخِرَاجَ أَجْبَاهُ وَأَجْبَوُهُ، تساله أبو سعيد .

(٤) هذان المثالان وردا عند سيبويه على النحو التالي: «وقالوا عَضَضْتُ تَعْضُ، فإنما يُحْتَجُّ بِ(وَعَدُّهُ) يريدون (وَعَدَّتُهُ)، فأتبعوه الأول، كقولهم: أَيْى يَأْبَى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة - وأما جَبَى يَجْبَى، وَقْلَى يَقْلَى فغير معروفين . . . وكذلك عَضَضْتُ تَعْضُ غير معروف»، الكتاب ٢٥٤/٢ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ^(١)

قال: وأما الحروف التي من بنات الياء نحو: جَاءَ يَجِيءُ، فإنما جاء على الأصل يعني بالأصل (يَفْعُلُ).

حيثُ أَسْكَنُوا.

أي العين.

ولم يحتاجوا إلى التحريك^(٢).

أي فيتناول للتحريك حركة من جنس اللام.

قال: وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائل^(٣).

يعني، رَدَدْتُ وَرَدَدْتُ، وهذا كما حكاه عنهم في مضاعف

الفعل^(٤).

قال: فلما كان السكون فيه أكثر.

أي في العين من المضاعف، جعلت بمنزلة ما لا يكون إلا ساكناً^(٥).

يعني العين من بَاعَ يَبِيعُ.

قال: في قولهم: كَعُ يَكْعُ، وخالفت بابَ (جِئْتُ).

أي قولهم: يَجِيءُ، لأن هذا قد جاء على الأصل.

(١) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وفيه: (.... بنات الثلاثة...)، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام

سيبويه.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٥٨ - ١٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٥، وقد تداخلت تعليقات أبي علي مع كلام سيبويه.

رجع: كما خالفتها في أنها قد تُحرَّك^(١).

أي كما خالفت العين من المضاعف العين من (يَجِيءُ) في أن العين من المضاعف قد تتحرك في (ارْدُدْ) ونحوه، فلما خالفتها في الاعتلال جاء مفتوح العين في (يفعل) فقليل: يَكْعُ^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ الْحُرُوفِ السُّتَّةِ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا عَيْنًا

وَكَانَتْ الْفَاءُ فِيهَا مَفْتُوحَةً^(٣) [٦٦/ب]

قال أبو علي: يقول: إن فتحت العين وسائر أخواتها أنفسها في (فَعِلَ) لما كان لَفْعِلَ وجودُ فيما كانت عينه إحدى هذه الحروف^(٤).

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وقام عبارة سيهويه: «وزعم يونس أنهم يقولون: كَعَّ يَكْعُ وَيَكْعُ أجودُ لما كانت قد تُحرَّك في بعض المواضع جعلت بمنزلة (يَدَعُ) ونحوها في هذه اللفظة، وخالفت

«...»

(٢) قال أبو سعيد: الذي يقول: يَكْعُ وماضيه كَعَفْتُ جاء به على مثال صَنَعَ يَصْنَعُ، لأن باب (كَعَّ) لما كان عين الفعل قد تحرك في يَكْعُ، وكَعَفَنَ، صار بمنزلة: صَنَعَنَ وَيَصْنَعَنَ، وخالف باب (جُئْتُ) من ذوات الياء والواو، لأنهما لا يتحركان إذا كانتا عينيْن». شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، وفيه: «إذا كان واحدٌ...»

(٤) يقصد بالحروف الستة حروف الخلق، ولها تأثير في (يَفْعَلُ) إذا جاء واحد منها عيناً للفعل أو لاماً، فإن كان الفعل ماضياً على (فَعَلَ) جاز في مضارعه (يَفْعَلُ) مما حقه أن يجيء على (يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ).

وحروف الخلق هذه تجعل جواز فتح ما ليس حقه الفتح من (يَفْعَلُ) وكسر ما ليس حقه الكسر لأن الفاء في (فَعَلَ) و(فَعِلَ) في الأصل مفتوحة، وإنما جاز كسرها فيهما من ==

قال: وقالوا: رُؤْفٌ، ورؤُوفٌ، فلا يُضَمُّ لِبُعْدِ الواو منها^(١).
أي لا يُضَمُّ الفاء.

وقالوا: يَحِبُّ، كما قالو: يَثْبِي، فلَمَّا جاء شاذٌّ عن بابه على
(يَفْعَلُ)، خولف به^(٢).

أي كسر الياء في (يفعل)، والياء لا تكسر في المضارع.
قال: وأما (أجىء) ونحوها فعلى القياس وعلى ما كانت تكون
عليه لو أتموا^(٣).

قال أبو علي: لما كان الفاء من (أجىء) مكسورة، كما أنها من
(يحب) مكسورة، قال: لا تكسر الهمزة من (أجىء) كما كسر من (إحب)،
لإتباع الكسرة الكسرة، لأن ذلك شاذ، فلا يحمل عليه (إجىء) وإن وافقه
في انكسار الفاء، لكن تجري الهمزة مجراها والفاء ساكن^(٤).

== أجل حروف الخلق نحو (لثيمٌ، وسهيدٌ، وسعيدٌ، ونحيبٌ، ورغيفٌ، وبخيلٌ)، وتقول أيضاً:
(يش، وشهد، ولعب، وضحك، ونفل، وخبم) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨،
ق ١٠٤.

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وفيه: «... لبعْدِ الواو من الألف».

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦، وفي المخطوطة: (يثبأ).

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) «يعني أنه تفتح الألف في (أجىء)، ولا يكون مثل (يحب، وإحب)، لأن هذا شاذ،
و(أجىء، ويجيء) ونحوه جاء على ما ينبغي أن يكون»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق
١٠٥، وقال الرماني: «وأما (أجىء، ويجيء) فلا يجوز فيه الإتياع (كما جاز في (يحب)
ونحوه)، لأنه إنما عرضت هذه الحركة في الحرف، والأصل فيه السكون، والحركة العارضة
لا تقوى على التغيير كما تقوى الحركة الأصلية في (فعل وقيل)، ومع ذلك فإنه لم يخرج
عن قياس نظائره كما خرج (يحب) عن قياس نظائره، فلم يكن موضع تغيير عن حد ==»

هَذَا بَابُ مَا يَكْسَرُ فِيهِ أَوَائِلُ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ^(١)

قال: كما أَلْزَمُوا الْفَتْحَ ما كان ثانيه مفتوحاً في (فَعَلَ)^(٢).

يعني، فتح حروف المضارعة نحو: يَضْرِبُ وَيَذْهَبُ وَيَعْلَمُ، وكل ما كان ثاني (فَعَلَ) منه مفتوحاً.

«وكان البناء عندهم»^(٣) ،

أي بناء حروف المضارعة.

قال: فَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَكْسُرُوا الثَّانِي ،

أي الفاء في (يعلم) ونحوه، كما كسروا في (فَعِلَ)، أَنَّهُ لَا يَتَحَرَّكُ فَجَعَلَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ^(٤).

أي ، فحولت الحركة إلى حروف المضارعة لما لزم الثاني^(٥).

== النظر، فلم يحتمل التفسير على طريق الشذوذ كما احتمله (إِجِبَّ، وَيَجِبْ)، فليس فيه إلا الإجراء على الأصل» . شرح الرماني للكتاب، ج ٤ ، ق ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦ .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٦ .

(٥) يريد: «الذي يجوز في الفعل المضارع الذي يكسر أوله إجراؤه في (فَعِلَ) على كسر أول المضارع، وفي كل ما أوله أَلِفُ الْوَصْلِ في الماضي، وذلك للمشاكلة من غير إخلال بالكلام، ولا يجوز مثل ذلك في (فَعَلَ) ولا (فَعُلَ)؛ أما (فَعَلَ) فلأنه مفتوح، وطلب المشاكلة يرد إلى الفتح في (يَفْعُلُ) وأما (يَفْعُلُ) فلبعد الضمة من موضع الفتح فلم يصلح أن يقوم مقامها ما بَعْدَ مِنْهَا كما صَلَّحَ فيما قُرِبَ مِنْهُمَا» . شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٧٣ .

(٦) الكتاب ٢/٢٥٦ .

(٧) الكتاب ٢/٢٥٦ ، وقد تخللت تعليقات أبي علي نص سيبويه .

(٨) أي أنهم أجروا أوائل المستقبل على ثواني الماضي في ذلك، ولم يمكنهم أن يكسروا الثاني من المستقبل كما كسروه من الماضي، لأن الثاني يلزمه السكون في أصل البنية، فجعل ذلك في الأول . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤ ، ق ١٠٦ .

قال: فلما جاء مَجِيءٌ ما فَعَلَ منه مكسورٌ فَعَلُوا به ما فعلوا بذلك^(١).

أي : لما صار مضارعه مفتوحًا ، كما يكون مضارع (فَعَلَ) نحو عَلِمَ مفتوحًا ، كسر حرف المضارعة منه كما كسر في (فَعَلَ) .

قال: وخالفوا به في هذا باب فَعَلَ.

أي كسر الياء فيه .

كما خالفوا به بابه حين فتحوا .

أي ، فقالوا : يَأْبَى^(٢) .

قال: وقالوا: (مُرَّة) ، وقال بعضهم (أومُرَّة) حين خالفت في موضع وكثر في كلامهم^(٣).

قال أبو علي: يقول: حين خالفت (يَأْبَى) في موضع جاء (يفْعَلُ) .

وكان حكمه (يَفْعَلُ) ، خالفت في موضع آخر ، فقليل: (يَيْبَأُ) فكسر الياء .

(١) الكتاب ٢/٢٥٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦ ، قال أبو سعيد: «... الذين يقولون تعلم بكسر التاء لا يقولون (يعلم) بكسر الياء لاستثقالهم الكسرة على الياء... وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واءاً ، قالوا: وَجَلَّ يَجْلُ ، لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياءً استثقالاً للواء... ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً نحو ذَهَبَ وَضَرَبَ وأشباههما . وقالوا: أَيْى ، وأنت تَيْبَأُ ، وذلك أنه من الحروف التي تستعمل (يَفْعَلُ) فيها مفتوحاً ، وأخواتها ، وليس القياس أن يفتح ، وإنما هو حرف شاذ... » انظر شرح السيرافي للمكتاب، ج ٨ ، ق ١٠٦ .

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦ .

قال: وأما يَسَعُ وَيَطُ، فإنما فتحوا، لأنه فَعِلَ يَفْعَلُ^(١).
قال أبو علي: الدليل على أن أصله (فَعِلَ يَفْعَلُ)، سقوط الفاء في مضارعه، ولو كان (فَعِلَ يَفْعَلُ)، لصحت الفاء كما صحت في يَوْجَلُ فقلت: يَوْسَعُ^(٢).

قال: فلما جاءت على مثال ما (فَعَلَّ) منه مفتوح لم يكسروا^(٣).
يقول: لم يكسروا حرف المضارعة، فيقال: (يَسَعُ) كما يكسر مما كان على (يَفْعَلُ) نحو (تَعَلَّمُ)، لأن أصل هذا (تَفَعَّلَ) فإنما فتح للحلقي، والدليل على (يَفْعَلُ) سقوط الفاء من (يَسَعُ، وَيَطُ).

قال: وقال بعضهم: يَبْجَلُ، كأنه لما كره الياء مع الواو^(٤).
قال أبو علي: [١٦٧/أ] يقول: لما لم تكن الياء من (يَبْجَلُ) هي التي تقلب الواو ياء لتحركها، ولم يكن مثل التي في سَيِّدَ وَأَيَّامَ كسر الياء، لتقلب الواو التي هي فاء ياءً كما انقلبت في مِيزَانَ ونحوه^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) قال أبو سعيد: «وَأَمَّا يَسَعُ وَيَطُ، فَأَتَمُّوا وَفَتَحُوا، لِأَنَّهُ (فَعِلَ يَفْعَلُ) حَسِبَ يَحْسِبُ، فَتَحُوا الهمزة والعين كما قالوا: يَفْرَأُ، وَيَفْرَعُ، فلما جاء على مثال ما (فَعَلَّ) منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا (تَأَبَّى) حيث جاءت على مثال ما منه مكسورة، يعني أن أصل (يَسَعُ يَوْسَعُ، وَيَطُ تَوَطَّى، وَإِنَّمَا فَتِحَ لِأَجْلِ حَرَفِ الْخَلْقِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ (حَسِبَ يَحْسِبُ) فَلَمْ يَكْسُرُوهُ، لِأَنَّهُ مَا كَانَ (يَفْعَلُ) وَكَانَ مَاضِيَهُ (فَعَلَّ)، وَلَا يَكْسُرُ أَوَّلَ مُسْتَقْبَلِهِ ٠٠٠»، شرح السيرامي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧.

(٥) مما يستكروهون الواو مع الياء، فلا يقولون (يَبْجَلُ) فيبدلون الواو ياء فيقولون (يَبْجَلُ) كما أبدلوا مع الهمزة الساكنة في (ذُئِبَ) فقالوا (ذِئِبَ)، فأشبه قلب الواو ياء فسي ==

قال: ولم يكن الواو التي تقلب مع الياء .

قال: فإذا أرادوا أن يقلبوا .

أي الواو، إلى هذا الحد، أي ييجل ،

وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر^(١) .

أي وجه التشبيه بالإدغام^(٢) .

قال: والدليل على ذلك أنهم يفتحون الياءات في (يَفْعَلُ)^(٣) .

قال أبو علي: الدليل على أنه كان ينبغي أن يكون في أوائل هذه

الأفعال التي للمطاوعة ألف الوصل^(٤) فتحهم الياء في (يَفْعَلُ) وسائر

حروف المضارعة في هذه الأفعال، وهي يَتَفَعَّلُ، وَيَتَفَاعَلُ، وَيَتَفَعَّلُلُ،

ففتحت حروف المضارعة في هذه الأفعال كما تفتح فيما (فَعَلَ) منه ألف

الوصل نحو: يَسْتَعِينُ وَيَحْرُثُجُمُ^(٥) .

== (يوجل) بأيام ونحوها، إذ الأصل فيها (أيوام) و(مِيزان) الذي أصله (مِوزان) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٧ .

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب، وتصرف فيه .

(٢) يقول أبو سعيد: « . . قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياء، ولم تكن

عنده الواو التي تقلب مع الياء، حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها

إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه، يريد أن الواو لا يجب قلبها ياءً إلا أن

يكون المتحرك الذي قبلها مكسوراً، فالذي كسر الياء في (يِيجَلُ) استثقل الواو في

(يُوجَلُ) ، ولم ير الياء المفتوحة يوجب قلب الواو، فكسرها لتقلب الواو » . شرح السيرافي

للكتاب، ج ٨، ق ١٠٧ .

(٣) الكتاب ٢/٢٥٧ .

(٤) نحو: انْفَتَحَ، وانْطَلَقَ، وأشباههما .

(٥) يقول الرماني: « وتقول: أنت تَسْتَفْلِرُ وتَحْرُثُجُمُ، وتَغْدُوْدُنُ، وأنا إِفْعَسِسُ، فتكسر ==

قال: ومثل ذلك قولهم: تَقَى الله رَجُلٌ، ثم قال: يَتَقَى الله، أجروه على الأصل^(١).

قال أبو علي: أجروه على الأصل أي كسروا حرف المضارعة، وإن حذفت الفاء في (فَعَلَ) منه، لأن حكمه أن يكون في (فَعَلَ) منه أصله (افْتَعَلَ) ظهور التاء من قولك: تَقَى الله، ولو كان (فَعَلَ)، ولم يكن (افتعل)، لظهرت الواو فقلت: وَقَى^(٢)؛ إذ لا تُبَدَل الياء من الواو إبدالاً مطرداً، فوزن تَقَى الله من الفعل (فَعَلَ) وشيء آخر يدل على أن تَقَى الله أصله افْتَعَلَ وهو قولك: يَتَقَى وفتحك التاء في المضارع، ولو كانت التاء في (تَقَى) بدلاً من الواو التي هي فاء ولم تكن تاء، لأسكنتها في المضارع كما سكن الفاءات فيه نحو يَذْهَبُ وَيَرْمِي، فقلت: تَقَى يَتَقَى. ولم يقل: يَتَقَى، فهذه الياء تنفتح في المضارع كما انفتحت في نحو يَرْتَمِي فوزن يَتَقَى من الفعل: يَتَعَلَّ، كما كان وزن تَقَى: تَعَلَّ، وأصله افْتَعَلَ، ويَفْتَعَلُ، فحذفت الفاء^(٣).

== جميع ذلك على الأصل الذي بيئنا - ويجري تَفَعَّلْتُ، وَتَفَاعَلْتُ، وَتَفَعَّلْتُ مجرى ما أوله ألف الوصل، لأن الأصل فيه دخول ألف الوصل؛ إذ كان يجري على معنى (انْفَعَلَ) وطريقته، وتفتح الياء في مضارعه كما تفتح في كل ما أوله ألف الوصل - شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٧٤، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيراني للكتاب، ج ٨، ق ١٠٧.

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وفي المخطوطة: (تقا).

(٢) في المخطوطة: (تَقَا، وَوَقَا).

(٣) قال أبو سعيد: «اعلم أن العرب تقول: تَقَى زيدٌ يَتَقَى - بفتح التاء في المستقبل - وكان الظاهر من هذا أن يُقال: تَقَى يَتَقَى، وإنما هو على الحذف، وأصله (اتَّقَى يَتَقَى)، حذفوا فاء الفعل وهو التاء الأولى من (اتَّقَى) وهي ساكنة، فسقطت ألف الوصل من اتَّقَى، لأن بعدها متحركاً، وفي المستقبل (يَتَقَى) حذفوا منه التاء أيضاً الأولى، فبقي (يَتَقَى)، ==

قال: وأما (فَعَلٌ) فإنه لا يَنْضُمُ منه ما كُسِرَ من (فَعِلٌ)، لأن الضم أثقل عندهم، فكرهوا الضمّتين، ولم يخافوا التباس معنيين، {فعمدوا إلى الأخف ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين}، كما أردت ذلك في (فَعِلٌ) ^(١).
قال أبو علي: قوله: ولم يخافوا التباس معنيين، أي في تركهم الضمّتين في (يُفَعِّلُ) مضارع (فَعَلٌ). وقوله: كما أردت ذلك في (فَعِلٌ)، يقول: لم يرد في ضم حرف المضارعة نحو (يُكْرِمُ) تفریق معنيين كما أريد في (يَفَعِّلُ) ونحوه من الفصل بين ما كان ماضيه (فَعَلٌ) ومضارعه (يَفَعِّلُ)، وبين ما كان ماضي (فَعِلٌ)، ومضارعه يَفَعِّلُ، فكسروا أوائل ما كان ماضيه على (فَعِلٌ)، كما كسروا الثاني من (فَعِلٌ)، ليكون فصلاً بين (يَفَعِّلُ) الذي ماضيه (فَعِلٌ)، (ويَفَعِّلُ) الذي ماضيه (فَعِلٌ) ^(٢).

== وإذا أمروا قالوا: اتَّقِ اللَّهَ، وأصله اتَّقِ اللَّهَ، سقطت التاء التي هي مكان فاء الفعل، وسقطت ألف الوصل، وأصل هذه التاء الساقطة واوٌ، لأنها من (وَقَّيْتُ)، والتاء في قولهم: تَقَى اللَّهَ رَجُلٌ، يَتَّقِي اللَّهَ، وَتَقَى اللَّهَ فِي الْأَمْرِ، هي تاء افتَعَلَ، وهي زائدة «شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٨».

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب، ولعلها سقطت نتيجة سبق نظر من الناسخ، وذلك لأنها وقعت بعد كلمة (معنيين) الأولى، فظن أنه وصل إلى (معنيين) الثانية.

(٢) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد بذلك أن في (فَعِلٌ) حين قالوا: (يَفَعِّلُ) في مُسْتَقْبَلِهِ، فرّقوا بهذه الكسرة بين ما كان ماضيه على (فَعِلٌ) وما كان ماضيه على (فَعِلٌ)، فقالوا: (تَعْلَمُ)، ولم يقولوا: (تَذْهَبُ)، وجعله سببويه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تُغَيَّرُ مقاصد القائلين فيما غيروا، وإنما هو حِكْمَةٌ اتباع اللفظ»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٠٨.

هَذَا بَابُ مَا يُسَكِّنُ اسْتَحْفَافًا
وَهُوَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ مُتَحَرِّكٌ^(١) [١٦٧/ب]
قال: وَتَدْعُ الْأَوَّلَ مَكْسُورًا لَأَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَا حَرَّكُوا^(٢).
أي العين من (شَهْدَ)^(٣)، وإن كان ساكنًا بِمَنْزِلَةِ الْمُتَحَرِّكِ، إِذِ الْحَرَكَةُ
مَنْوِيَّةٌ.

وقوله: فصار كأوّل (إِبِلٍ)^(٤).
أي صار أوّل (شَهْدَ)، وإن كان العين منه ساكنًا كأوّل (إِبِلٍ) لئِنَّه
بِالْحَرَكَةِ^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، ولم يعلق أبو علي شيء في هذا الباب، واكتفى بذكر العنوان وانتقل إلى الباب الذي يليه واكتفى بالتعليق على جزئيتين منه فقط وستأتي.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨.

(٣) قوله (شَهْدَ) وردت مثلاً عند سيبويه ومعها قرله: (لَعِبَ). كما جاء هذا اللفظ في قول الأخطل الذي أنشده سيبويه في الباب شاهداً على تسكين الهاء من (شَهْدَ) بعد تحريك الشين بالكسر اتباعاً لحركة عينها قبل السكون، وهذا الإتيان يعطّر فيما كان ثانيه أحد حروف الخلق، وكان مبنياً على (فَعِلَ) فعلاً كان أو اسماً، والبيت:
إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا قُرَأْتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلَهُ وَجَدَارِلُهُ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٨، وهذا من تمام العبارة السابقة.

(٥) قال أبرسعد: «إن ما كان على (فَعِلَ) وثانيه حرف من حروف الخلق ففيه أربع لغات: منها: (فَعِلَ)، فهو الذي أرادته سيبويه في هذا الموضع أن (شَهْدَ، وَلَعِبَ) جاء على أصله لو حُرِّك، معناه أنه جاء على (شَهْدَ، وَلَعِبَ)، ثم أسكن من ذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٠، وقال الرماني: «تقول في (شَهْدَ، شَهْدَ)، فتبطل الكسرة التي أوجبت كسرة الشين، وليس هذا بإبطال العلة وتبقيّة الحكم لأن العلة في النفس مقدرة، وتعامل معاملة الموجود كما يعامل المحذوف المقدر معاملة الموجود في قولك: سَقِيًا سَقِيًا لله سَقِيًا، وتقول على ذلك في (لَعِبَ، لَعِبَ)، وفي نَعِمَ، نَعِمَ) كما تقول في (إِبِلٍ) ==

قال: كما أن الذي خَفَّف، الأصل عند التَّحْرُكُ.
يعني في (فَخَذِ) وغيرها .
رجع: وأن يُجْرِي الأوَّل في خلافه مكسوراً^(١).
أي في خلاف التخفيف .

* * *

هَذَا بَابُ مَا تُمَالٌ فِيهِ الْأَلِفَاتُ^(٢)

قال: فلم يتفاوت هذا كما يتفاوت الحرفان حيث قلت: صَوِّقُ^(٣).
قال أبو علي: قَرَّبَ السين من القاف في (صويق) وإن كان بينهما
حرفان، كما قَرَّبَ الألف من الياء لمكان الكسرة وإن كان بينهما حرفان^(٤).

== (إِبْلُ)، لأن هذا التسكين عارض ٠٠٠ . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤ ، ق ٢٧٦ .

(١) الكتاب ٢/٢٥٩، وقد تداخلت تعليقات أبي علي ولفظ سيبريه .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٩ .

(٣) الكتاب ٢/٢٥٩، وفيه: «فلم يتفاوت لهذا ٠٠٠» .

(٤) شرح أبو سعيد أسباب إمالة بعض الحروف، وقلب بعضها إلى صوت قريب منه في المخرج
وعلل لذلك بقوله: «الكسرة في (عِمَادٍ وَكِلَابٍ) هي التي دعت إلى إمالة الألف لأن الحرف
الذي قبل الألف تمال فتحتته إلى الكسرة، وهو بعد الكسرة في (عِمَادٍ وَكِلَابٍ)، والحرف
الساكن الذي في (سِرْبَالٍ) وهو الراء بعد السين، والذي في (شِمْلَالٍ) وهو الميم بعد الشين
لم يُحْقَلْ به لسكونه وأنه ليس بحاجة قوي، فصار كأنتك قلت: (شِبَاكَ وَشِمَالٍ)، وقد فعلوا
فيما يشاكل ذلك ما هو أقوى مما ذكرنا فقالوا: (صَبَقْتُ) والأصل (سَبَقْتُ)، لأن القاف إذا
كانت بعد السين، فبعض العرب تقلب السين صاداً ٠٠٠ فقلبت القاف السين في (سَبَقْتُ)
صاداً، وبينهما الباء كما قلبتها في (صُقْتُ) وأصلها (سُقْتُ) وليس بينهما حرف، وقلبتها
في (صَوِّق) يريدون به (صَوِّق) وبينهما حرفان» . شرح السيرافي للكتاب، ج ٨ ، ق
١١١ .

قال : وأما بنات الواو ، فأما ألِفها لَغَبَةِ الياء على هذه اللام^(١) .

قال أبو علي : مَعْدِيّ وَمَسْنِيّة^(٢) وَعِصِيّ، مما يدل على غَلَبَةِ الياء التي هي لام، لأنّ (مَعْدِيّ) مأخوذ من العَدُوّ، وَمَسْنِيّها، من يَسْنُوها المَطْرُ فحكمها مَعْدُوّ، وَمَسْنُوّة، إلا أنّهما^(٣) جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو، والعِصِيّ أيضًا كان حكمه عِصُوّ، لأن اللام واو، إلا أن الأسماء الثلاثية التي لاماتها واو إذا جمعت على (فُعُول)، قلبت اللام فيها ياء، وأبدل إبدالاً مَطْرَدًا، فإبدال هذه مَطْرَد في الاستعمال^(٤) . وقد شدّ منه نحو ما حكى من قولهم: (لَتَنْظُرُونَ في نُحُورٍ كثيرة)^(٥)، فتصح اللام منه، والمطرّد في الاستعمال هو الأول، فأما مَعْدِيّ وَمَسْنِيّة، فليس بمطرّد في الاستعمال

(١) الكتاب ٢/ ٢٦٠ .

(٢) في الكتاب : (مَسْنِيّ) .

(٣) في المخطوطة: (أُنْهَما) .

(٤) ينص سيبويه في هذا الباب (الإمالة) على غلبة الياء على الواو، وذلك أنها تنقلب إذا جاوزت ثلاثة أحرف، ولأنها تقلب في غير ذلك إلى الياء نحو قولهم: (مَعْدِيّ) وأصله (مَعْدُوّ)، وأرض مَسْنِيّة في معنى (مَسْنُوّة) أي مَسْقِيّة، يقال: سَنَوْتُ الأرض سَقِيّتها، والقُنْيَ والعِصِيّ أصلها: القُنْزُ، والعُصُوّ، لأنه يقال: قنّاة، وقنّات، وعَصَاً وعَصْران . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٢، المسائل العضديات ٢٠١/ ٢، المنصف ١١٨/ ١ .

(٥) نقل أبو عثمان المازني عن بعض العرب قولهم: «إنكم لتنظرون في نُحُورٍ كثيرة»، قال: يريد: جمع (نُحُورٍ) وهذا شاذٌ مشبّه بما ليس مثله نحو (صَوْمٌ) كما شبّه الذين قالوا: (صَبْمٌ) بباب (عِصِيّ)، إلا أن (صَبْمًا) وما كان مثله مَطْرَد، و(نُحُورٌ) لا يَطْرَد . وأوضح أبو الفتح أن يخرج على أصل الباب، وأن (عِصِيّ) أصلها (عُصُوّ)، وإنما كسرت العين إتباعاً لكسرة الصاد بعدها . انظر المنصف ١٢٣/ ٢ .

مع شدوذه عن القياس، إنما هو مما يحفظ حفظاً . وقد جاء في قوله:

... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا^(١)

إلا أنه مُطَرَّدٌ كان أو غير مطرد، فهو مما يدل على غلبة الياء على هذه الواو التي هي لام، ومما يدل على غلبتها عليها، أنها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة نحو: عُدِيّ، فهذا وغيره يدل على غلبة الياء على هذه الواو^(٢).

قال: وإذا ضعفت الواو فإنما يصير إلى الياء، يعني نحو:

دُلِّي^(٣).

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبه سيبويه لعبد يَعُوث بن وقاص الجارثي، وصدره:

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلِيكَةً أَنِّي ...

والشاهد فيه قلب (مَعْدُو) إلى (مَعْدِي) استئصالاً للضممة والواو. وهو شاذ عند سيبويه تشبيهاً بالجمع لأن (مفعولاً) يجري على (فَعَلْتُهُ) كما يجري على (فعل)، تقول: عَدَوْتُ عليه، فهو مَعْدِيٌّ عليه. انظر الكتاب وهامشه ٣٨٢/٢، قال النحاس بعد إنشاء البيت: قلب الواو ياءً وأدغمها في الياء، وهو من (عَدَوْتُ)، انظر شرح أبيات سيبويه/ ١٩٣، المسائل العضديات / ٢٠١، وأنشده في المنصف ١١٨/١، وقال: هو يريد: معدوً عليه، وعده من الشاذ الذي لا يقاس عليه مثله مثل قولهم مَسْنِيَّةٌ وهم يريدون (مَسْنُوَّةٌ)، والمنصف أيضاً ١٢٢/٢، انظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٩/٢، المفصل ٢١٦/٢، شرح المفصل ٣٦/٥، المقرب ١٨٦/٢، العيني ٥٨٩/٤، خزانة الأدب ٣١٦/١، وانظر البيت ضمن المفضلية (٣٠) التي مطلعها:

أَلَا لَاتْلُوْمَانِي كَفَى اللُّومَ مَا بَيَا وَمَا لَكُمَا فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

وموضع الشاهد جاء هنا دون تغيير (مَعْدُو) وأشار المحققان إلى الرواية الثانية (مَعْدِيًّا). انظر المفضليات / ١٥٨.

(٢) انظر تفصيل هذه القضية في شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢٦٠/٢.

قال: وأما الآخرون فتركوه على حاله كراهة أن يكون كما لزمه الوقف (١).

أي، كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محرّكًا بالكسر نحو: ما شِ فاعلَم، والذي لزمه الوقف نحو: (مَنْ).

قال: وقال ناسٌ: رأيتُ عمادًا فأمالوا للإمالة (٢).

أي أمالوا الألف التي هي بدلٌ من التنوين لإمالة الألف الأولى المعالة في الألف الأولى، كما أمالوا الكسرة (٣).

قال: وقال قومٌ: رأيتُ عِلْمًا، ونَصَبُوا عِمَادًا (٤).

قال أبو علي: يقول: قالوا: علما فأمالوا [أ/١٦٨] للكسرة، وقالوا: عِمَادًا فلم يميلوا للإمالة في الألف الأولى كما أمالوا للكسرة في عِمَادًا للإمالة من حيث أمال للكسرة وللياء، ولما كان من جنسها.

وقال أبو علي: ووجه قول من أمال للإمالة: أن الألف المعالة مقرّبة من الياء للانتحاء بها نحوه، فكما تمال الألف للياء، ولما كان من جنسه وهو الكسرة، كذلك أميلت لما انتحي به نحو الياء وهو الألف المعالة (٥).

(١) الكتاب ٢/٢٦١ - ٢٦٢، وفيه: (كراهية ٠٠٠).

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) أي أمالوا الألف الأخيرة لإمالة الأولى في (عِمَادًا)، ومن يميل الألف في (رأيتُ عِلْمًا) لا يميل (رأيتُ عِمَادًا) لأن الإمالة للكسرة أقوى من الإمالة للياء، لأن الكسرة إنما هي الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «قال (سيبويه): وقال ناسٌ رأيتُ عِمَادًا فأمالوا للإمالة كما أمالوا ==

قال: ولم يقولوا: ذَا مَالٍ، يريدون (ذَا) التي في هذا، لأن الألف إذا لم تكن طرفًا شُبِّهَتْ بألف فاعل^(١).

* * *

هَذَا بَابٌ مِنْ إِمَالَةِ الْأَلْفِ يُمِيلُهَا نَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ^(٢)

قال: كما أنه إذا قال: رُدَّهَا، كأنه قال: رُدَّا، فلذلك قال هذا من قال^(٣).

قال أبو علي: يقول: فلخفاء الهاء، قال: مَنْ يَقُولُ: رُدُّ، وفِرُّ، إذا أدخل الهاء رُدَّهَا لحقا الهاء، وأنه كأنه قال: (رُدَّا)، فكما أن الذي يقول: رُدَّهَا كأنه قال: رُدَّا، «كذلك من قال: يريد أن يَضْرِبَهَا، كأنه قال: يريد أن

== للكسرة، يريد أنهم أمالوا الألف التي بعد الدال لإمالة الألف التي بعد الميم لكسرة العين التي قبل الميم، لأن الإمالة كالكسرة.

وقال قوم: رأيت علمًا، ونصبوا عمادًا لما لم يكن قبلها ياء ولا كسرة «يريد: أن الألف التي بعد الدال ليس قبلها ياء ولا كسرة، فصار بمنزلة (رَأَيْتُ عَبْدًا) ٠٠٠» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٤.

(١) الكتاب ٢/٢٦٢. ولم يعلق أبو علي على هذا النص، وفسره أبو سعيد بقوله: «يريد: أنهم لم يميلوا الألف في (مَالٍ) إذ أمالوا الألف في (ذَا) ولم يجعلوه بمنزلة (عِمَادًا)، لأن الألف الثانية في (عِمَادًا) طرف، وليست في (مَالٍ) طرفًا، فشبهت أَلْفُ (مَالٍ) بألف (فاعل) فلم يُعَلَّ» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢ بتصرف.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٢ بتصرف يسير.

يَضْرِبُ^(١)، لأنَّ الهاءَ حيثُما كانت خفيفةً، ولخفائِها أيضاً، ما استضعف قول من قال: عَلَيَّهِ، فقليل: كأنَّه جمع بين ساكتين لخفائِها^(٢). قال: وذلك لأنَّهم أرادوا في الوقف إذ كانت الألف تُمال في هذا النحو أن يبيِّنوا في الوقف^(٣). قال أبو علي: يقول: أرادوا في الوقف أن يُبيِّنوا الألف، فلذلك أَمَّالُوهَا لأنها بالإمالة يُنَحَّى بها نحو الياء، والياء أبين في الوقف من الألف، فلذلك أبدل منها الياء إبدالاً في قولك: أَفْعَى^(٤).

* * *

(١) تعليقات أبي علي هذه متداخلة كثيراً مع كلام سيبويه، وهو هنا يريد أن الهاء في (رُدُّهَا) خفيفة، ومثلها في (قِرِّ) لو أدخل عليها الهاء، ولخفاء الهاء كأن اللفظ يقول (رُدُّا)، فإذا قال (يَضْرِبُهَا) خفيت الهاء مكانه يقول: (يريد أن يضربها)، ومثل ذلك قوله: (عَلَيَّهِ مَالٌ) فلخفاء الهاء حيث جاءت فإنها تكون في اللفظ مثل (عَلَيَّيْ) وكأنه حينئذ جمع في اللفظ بين ساكتين.

(٢) قال أبو سعيد: ويريد: أن الهاء لخفائِها لا يُعتدُّ بها، وكأنها ليست في الكلام، فصار (أن يَضْرِبُهَا) بمنزلة (يَضْرِبُهَا)، والكسرة إذا كانت بينها وبين الألف حرف أميلت الألف كقولنا: صِفَاتٍ، وَحِمَالٌ، وَكِلَابٌ... ثم استبدل على أن الهاء بمنزلة ما لا يعتدُّ به، وأنهم قالوا: (رُدُّهَا) ففتحوا الدال كأن بعدها الألف، والألف يوجب فتحها، ولم يعتدوا بالهاء...»

شرح السيراني للكتاب، ج ٨، ق ١١٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٤) أي إذا وقف من يميل الألف عليها في مثل (أَفْعَى) وقف بالياء فقال: (أَفْعَى)، فإذا وصل رُدُّ الألف. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٢.

هَذَا بَابُ مَا أُمِيلَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(١)

قال أبو علي: إنما أميل ألف (مَالٍ)^(٢) إذا كانت اللام مجرورة تشبيهاً بألف فاعِلٍ، وإنما يشبه ألف (مَالٍ) ألف (فَاعِلٍ) إذا كان ما بعدها مكسوراً، كما أن ما بعد الألف من (فَاعِلٍ) مكسوراً، فإذا انضم أو انفتح لم يُعمل، لزوال الوفاق بينه وبين ألفٍ من فاعِلٍ، ألا ترى أن ألف (فَاعِلٍ) لا يكون ما بعدها مفتوحاً ولا مضموماً، وأيضاً فإنه كره أن تُعال الألف من (مَالٍ) في جميع الأحوال كما أميل في الجر لأنه لو أميل صار مثل (رَمَيْتُ)، و(غَزَوْتُ)، وما لا اعتلال له لاحق في اللام والعين، والمعتل أقوى من اللام المعتل، لأن العين تصح حيث تعتل اللام، وإذا كان أقوى وجب أن يكون أقرب إلى الصحيح، وإذا كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام، لأنه أدخل في باب الصحيح، فكما لا يغير الصحيح يجب ألا يغير ما كان أقرب إليه [١٦٨/ب]، والإمالة تغيير، - فيجب أن يكون أغلب على اللام منها على العين، كما أن سائر الإعلالات أغلب عليها منه على العين^(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٦٤، وقامه: «... وإنما هو شاذ».

(٢) يريد التي وردت في قول سيبويه: «... هذا مَالٌ...» في الباب.

(٣) بين أبو الحسن الرماني ثلاثة أسباب فيما أميل على طريق الشذوذ، وهي: الشبه البعيد، وطلب التخفيف، وكثرة الاستعمال. ولا يجوز فيما عدا ذلك، لأنه لا يمال من غير سبب يقتضي الإمالة نحو (عَالِمٌ) وما أشبهه مما ليس فيه سبب يقتضي الإمالة أصلاً، لا على طريق المطرّد ولا النادر. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٣.

قال: وقال ناسٌ يُوثق بعريّتهم: هَذَا بَابٌ، وَهَذَا مَالٌ، وَهَذَا عَابٌ،
لما كانت بدلاً من الياء .
يريد: أَلِف (عَابٌ) خاصة .

رجع: كما كانت في (رَمَيْتُ): شُبِّهَتْ بِهَا، وَشُبِّهَوهَا في (بَابٍ
ومالٍ) ^(١) .

قال أبو علي: قوله: وَشُبِّهَوهَا في (بَابٍ، مَالٍ) بِالْأَلِفِ، إِنَّمَا شُبِّهَ بِهِ،
لأن هذه ^(٢) الألف منقلبة عن واو، كما أن أَلِف (غَزَا) منقلبة عن واو، إلا
أن هذا تشبيه ليس بالقوي في القياس، لأن هذه في اسم، وأَلِف (غَزَا) في
فعل، والفعل يلحقه ^(٣) الإعلال أكثر لما يلحقه من ضروب التصارييف،
فأَلِف (غَزَا) قد تصير إلى الياء في (غَزِي)، وأَلِف (بَاب) لا تصير إليه،
ألا ترى أن الإمالة في (غَزَا) مطردة وليست بمطرّدة في (عَصَا وَقَفَا)،
وفيما كان لامه أَلِفًا منقلبة عن واو في الأسماء، إنما جاءت في حروف
قليلة تحفظ حفظًا، فإذا لم تطرد في (عَصَا وَقَفَا) ونحوه في الاسم فهي
أجدر ألا ^(٤) تكون في (بَابٍ وَمَالٍ) ونحوهما، لأنها أَلِفَات منقلبات عن
واو، كما أن (عَصَا) ونحوه كذلك، وتزداد إمالة هذا ضعفًا على إمالة

(١) الكتاب ٢/٢٦٤ .

(٢) في المخطوطة: (هذا) .

(٣) في المخطوطة: (يلحق) .

(٤) في المخطوطة: (أن لا) .

يخشى^(١)، والحرفين الآخرين المحكي فيه الإمالة إن المال من (بَابِ) عَيْنُ، ومن (يخشى) وأختيها لَامٌ، والإمالة على اللام أغلبُ منها على العين من حيث فعل اللام في نحو (أَعَشَى وأَرَيْتَكَ) فبَعْدُ إمالة (بَابِ) وَمَالٍ، كما أريتكَ.

فأما إمالة (عَابٌ ونَابٌ) ونحوه فجيدة، لأن العينات منقلبات عن ياءات^(٢).

قال: ولا يُميلون من الفعل نحو (مَالٍ)، لأنهم يفرقون بين ما (فَعَلْتُ) منه مكسور، وبين ما (فَعَلْتُ) منه مضموم، وهذا ليس في الأسماء^(٣).

قال أبو علي: يقول: من أمال (بَابٌ وَمَالٌ)، لم يُمل من الأفعال نحو (قال)، وإن كانت العين فيه واوًا، والإمالة عليه أغلب، من حيث كان التغيير له ألزم، لأنه فصل بين ما أول (فَعَلْتُ) منه مكسور، وبين ما أول

(١) في المخطوطة: (يخشا).

(٢) يبين أبو سعيد أن ألف (مال) عين الفعل، وهي منقلبة من واو، وباب (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) الياء، والواو فيه لام الفعل، وعين الفعل أبعد من الاعتلال، ثم قال: (يعني سيبويه): وقال ناس يوثق بعريتهم: هذا بابٌ، وهذا مَالٌ، وهذا عَابٌ فأما نَابٌ وعَابٌ فالإمالة فيهما، لأن الألف فيهما منقلبة من ياءٍ، وأما بابٌ وَمَالٌ فشبهوا الألف فيهما وإن كانت منقلبة من واوٍ بألف (غَزَا وَغَزَا) المنقلبة من واوٍ، فأجروا عين الفعل كلامه وإن كان العين أبعد من الإمالة. وقال أبو العباس محمد بن يزيد: لا يجوز إمالة (بابٍ ومَالٍ) لأن لام الفعل قد تنقلب، وعين الفعل لا تنقلب» وخالفه أبو سعيد في ذلك، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٤.

(فَعُلْتُ) منه مضموم، فأميل ما كان أول (فَعُلْتُ) منه مكسوراً من بنات الواو انتحاء نحو الكسرة اللاحقة للفاء، ولم يمل الضرب الآخر الذي أول (فَعُلْتُ) منه مضموم.

* * *

هَذَا بَابُ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِمَالَةِ التي أَمَلْتُهَا فيما مضى^(١)

قال: وإنما مُنِعَتْ هذه الحُرُوفُ الإمالة^(٢).

قال أبو علي: لتغيير التفخيم مع المستعلية، ليتبع المستعلى المستعلى كما اختير^(٣) [ت] الإمالة في (مَسَاجِدَ) لتقريب الألف مما كان من الياء.

قال: وكذلك، إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف يليها، أي: يلي الحرف الأول «لأنها [أ/١٦٩] إذا كانت مما يُنصَبُ في غير هذه الحروف»، يعني فيما لم يكن فيه حرف مُستَعْلٍ^(٤).

(١) الكتاب ٢/٢٦٤، وفي المخطوطة: «... أميلتها...».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤، وقام العبارة: «... لأنها حروف مستعلية إلى الخنك الأعلى».

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤، وقد مزجت تعليقات أبي علي بنص كتاب سيبويه. والحروف التي يرمى النص إليها سبعة ذكرها سيبويه هنا وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والحاء) إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه نحو: (قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامر، وظالم)، وأوضح سيبويه أنها منعت الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الخنك الأعلى.

قال : وإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة، وليس بمنزلة ما يكون^(١) بعد الألف^(٢).

يريد: نحو : (ناشِط ، وَاِقْدِ^(٣)).

رجع: لأنهم يَضَعُونَ ألسنتهم في موضع المستعلية، ثم يُصَوِّون ألسنتهم، والانحدار أخف عليهم من الإصعاد ، ألا تراهم قالوا: صَفَّتْ^(٤).

قال أبو علي: يقول: الانحدار بعد الإصعاد في (قَفَمَافٍ) أخف عليهم من الإصعاد بعد الإنحدار في (واِقْدِ) لو أمالوا، لأنك لو أملت نحو: نَاشِعًا وَاِقْدًا^(٥)، لانحدرت بإمالتك الألف، ثم أصعدت بعد الانحدار للفظك بالحرف المستعلى، فالانحدار بعد الإصعاد في (قَفَمَافٍ و صِفَافٍ)، أخف من الإصعاد بعد الانحدار في (واِقْدِ و نَاشِطٍ)، ونحوها لو أَمِلْنَا^(٦).

(١) في المخطوطة: «ما سكون» تصحيف.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) في المخطوطة: (تأبط شراً) ولعله وهم من الناسخ.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٥) قوله: (وراقد) في المخطوطة من غير ألف ولاتنوين. أما قوله: (ناشعًا) فليست من بين أمثلة سيبويه - وإن كانت على وزن (ناشط ، وناهض).

(٦) لخص أبو سعيد وجهة النظر في إمالة هذه الحروف التي ذكرها سيبويه بقوله: «جملة هذا الكلام أن حروف الاستعلاء في تأخرها عن الألف أشد منعاً للإمالة منها في تقدمها» =

وقال أبو علي: يقول: لو قالوا: سَبَقْتُ^(١) لأصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالألف بالإمالة.

قال: وقالوا: قَسَوْتُ وقَسْتُ فلم يُحوّلوا^(٢).

قال أبو علي: يقول: قالوا: قَسَوْتُ فلم يُحوّلوا السين صادًا، كما قالوا: صُفْتُ فحوّلوها، لأنهم لم يكرهوا الانحدار بعد الإصعاد في (قَفَّاف)^(٣).

== على الألف، فتأخرها ما ذكره في المناشيط، والمعاليق، والثأفغ، والثأبغ، وما أشبه ذلك، ومنع الإمالة من الألف بسببها، ثم أجاز في الصّغاف والصّعاب، والطّباب، وما أشبه ذلك، وجعل الفصل بينهما أنها إذا كانت متأخرة وأملنا الألف قبلها كان الناطق بها كأنه يصعد من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ؛ لأن الإمالة استغفال، والنصب استعلاء، والصعود من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ أصعب من النزول من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، وإذا كان حرف الاستعلاء قبل الألف وأملت فأنت في عُلْوٍ من موضع حرف الاستعلاء، ثم تنزل منه إلى الإمالة، فلذلك كان هذا أخف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٩.

(١) الكتاب ٢٦٥/٢ وعبارته: «ألا تراهم قالوا: صَبَّحْتُ، وصَفْتُ، وصَرِّقْتُ، لما كان يشغل عليهم أن يكونوا في حال تسفل ثم يصعدون ألسنتهم...».

(٢) الكتاب ٢٦٥/٢.

(٣) يقول الرماني: «تقول: الصّغاف، والقَفَّاف، والقَبَّاب، والصّعاب، والطّباب، والخَبَّاث، والغلاب، فالإمالة في جميع هذا لأن المستعلي أولاً مكسوراً، وذلك لأنه إذا كان أولاً والكسرة فيه ضَعْفَتُهُ الكسرة عن قوة الاستعلاء الذي يطلبه الحرف، وكان بأنه أول وبعده الحروف المستغلة فذهب اللسان في جهة الانحدار به، وجازت الإمالة حينئذ لأنها تُكسب خفة، ولو كان المستعلي مفتوحاً لم يجز الإمالة نحو: قائم، وقوائم، لأن الفتحة تقويه على ما يطلبه من الاستعلاء، فصارت تمنع في هذه الحال من الإمالة مع الحرف المستعلي». شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٥.

قال: وكان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يُصعدُوا من حال التسفل^(١).

أي بعد التسفل مثل (واقِدٍ) وسبقت لو لم تقلب.
قال: ولا يكون ذلك، (أي الإمالة) في قَائِمٍ وَقَوَائِمٍ^(٢).
قال: فلما كان قبل الألف بحرف.
أي لما كان الحرف المستعلي.
رجع: مع حرف يمال بعد الألف،

يعني أنه مع حرف مكسور) صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قِفَافٍ^(٣) أي، صار المستعلي كأنه هو المكسور.
قال: وبعض من يقول: قِفَافٌ، ويميل ألف مِفْعَالٍ، وليس فيها شيء من هذه الحروف ينصب الألف في مصباح^(٤).

قال أبو علي: من قال: مصباح فأمال الألف، لتنزيله إن الكسرة كأنها على المستعلي فكأنه صَبَّاحٌ في جواز الإمالة فيه كجوازها فيه، فكذلك إذا نُزل أن الفتحة بعد المستعلي على المستعلي، كما نزل في الأول أن الكسرة التي قبل المستعلي يتحرك بها المستعلي، فلا يجوز في هذا التنزيل إلا التفخيم، لأن المستعلي كأنه مفتوح، وإذا انفتح لم تجز الإمالة

(١) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٥، وهنا يلاحظ تداخل تعليقات أبي علي بكلام سيبويه.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥.

وهذا التقدير على عكس الأول^(١).

قال: وصار بمنزلة القاف^(٢).

قال: وتقول: رأيت علقًا، ورأيت ملغًا، لأنها بمنزلة هـ في

(غَانِم)^(٣).

أي ، لأن (غا) من (ملغًا) بمنزلة هـ في (غَانِم)^(٤).

(١) بين أهر الحسن الرماني أن الحركات على ثلاثة أوجه في جملتها ، فحرف يوجب الإمالة وهو الكسرة، وحرف يمنع الإمالة وهو الضمة، وحرف لا يمنع الإمالة ولا يوجبها وهو الفتحة، فالفتحة تكون قبل الألف وهي مائلة فلا تمنعها ذلك، في نحو: نَائِقَةٌ مِثْلَاتٍ ، فتتألف لأن المستعلي ساكن، فكان الألف قد جاور الكسرة، فلما كان السكون يضعف الحرف يضعف المستعلي بسكونه ها هنا ، . . وهو في ذلك أضعف في الإمالة من باب (تَقَافٍ، وَغِلَافٍ)، لأن في المستعلي الكسرة التي هي من أسباب الإمالة، وليس كذلك مِثْلَاتٍ وبابه، وكذلك سبيل المصباح والمِظْفَان بالإمالة، ومن يبيل (مِنْجَاب) ونحوه، لا يبيل (مِظْعَان)؛ لأن الحرف المستعلي لا كسرة فيه . . . ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٨٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٦٥، وهو يريد القاف في (قوائم) .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٦٥ ، وفيه: (رأيت عرقًا) مكان (علقًا) في التعليقة، والذي في شرح السيرافي كالرواية في التعليقة ، والعَلَقَى (مقصود) تَبَّتْ، وبمير عالق: يرعى العَلَقَى، انظر تهذيب اللغة ١ / ٢٤٥ (علق)، لسان العرب ١ / ٢٦٤ (علق)، وأما المِلْغُ: فهير الرجل الضعيف الأحمق الرقْسُ اللفظ، قال الكسائي:

أحمقُ يَلْغُ ويَلْغُ إذا زاد على الحق، أنشد رؤية:

وَالْمِلْغُ يَلْفَى بالكلام الأملغ

انظر: تهذيب اللغة ٨ / ١٤٣ (ملغ)، جمهرة اللغة ٢ / ٩٦٠ (غلم) .

(٤) أي أن الإمالة جائزة في (فَرْحًا ، وَضِمًّا) لأن حرف الاستعلاء قبل الكسرة، وفي (علقًا

ومِلْغًا) الفتح، لأن حرف الاستعلاء بعد الكسرة، والألف تليه . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١١٩، فني قولك: رأيت علقًا، ورأيت ملغًا، تترك الإمالة، لأن المستعلي مفتوح وإن كان قبل الألف، فسبيله سبيل (غَانِمٍ وَقَاسِمٍ) في أنه مفتوح قبل ==

رجع : سمعناهم يقولون : [١٦٩/ب] أراد أن يَضْرِبَهَا زَيْدٌ ،
ويقولون: أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها^(١).

قال أبو علي: يريد أنه فحّم مع المستعلي ما أميل مع غيره^(٢)، وإن
كان كل واحد من المستعلي والحرف الذي يمال في كلمة منفصلة عن
صاحبته، - ونظير هذا في الإدغام فَعَلَ لَبِيد، والمال لك^(٣).
قال: فأما (ثَابَ، وَمَالَ، وَيَاغَ) فإنه من يُمِيلُ يُلْزِمُهَا الإمالة على
كل حال^(٤).

أي ، إن كان مع حرف مُسْتَعْلٍ، أو لم يكن معه^(٥).

== الألف، ومع ذلك فإن الألف لا أصل لها في الياء لأنها لم تنقلب عنها، ولا هي في حكم
المنقلب عنها بالمصير إليها في التصرف، فضعفت الإمالة فيها مع أنها لا تلزم ... انظر
شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٨٦ .

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ ، وفي المخطوطة: ... فنصبوا القاف ... » .

(٢) وقعت الإمالة في الجملة الأولى من هاتين الجملتين .

(٣) يعلل الرماني ترك الإمالة هنا لأن الألف لما ضعفت بالبعد عن حدّ الياء، قوي عليها
المستعلي . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٨٦ .

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥ ، وفي المخطوطة : (باب) مكان (ثَابَ) هنا ، ولكن رواية السيراني
تعضد ما جاء في طبعة الكتاب .

(٥) الإمالة في (ثَابَ، وَمَالَ، وَيَاغَ) تأتي بسبب كون المتكلم ينحو نحو الياء التي الألف في
موضعها كما بين سيبويه، وذلك أن الألف في هذه الأفعال منقلبة من ياء، لأننا نقول: ثَابُ
وَأُنْيَابُ، وَيَاغَ يَبِيغُ، وَمَالَ يَمِيلُ . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٨، ق ١١٩، ولما كانت
هذه الألف منقلبة عن الياء في هذه الكلمات، فإنه لا يعرض لها المستعلي قبلها كان أو
بعدها، لأن الإمالة فيها تشاكل بها الأصل، ولا يطلب بها الخفة، وذلك أن لحاق المستعلي
وترك لحاقه سواء لهذه العلة، ومنزلة ذلك كمنزلة (خَافَ) في أنه يشاكل به (خَفْتُ) . انظر
شرح الرماني للكتاب ، ج ٤ ، ق ٢٨٦ .

قال لأنه يروم الكسرة التي في (خَفْتُ)، كما نحا نحو الياء^(١).
يعني في نَاب^(٢)، وبَاعَ.
قال: وكذلك باب (غَزَا) لأن الألف هنا كأنها مُبدلة من ياء^(٣).
قال أبو علي: هذا ليصيرُ وزنه إلى الياء، وعدة الحروف كعدتها في
(غَزَا) وذلك في قولك: (غَزِي)^(٤).
قال: في (جَادَ) ونحوه: لا يميل، لأنه فرُّ مما تحقق فيه الكسرة^(٥).
أي من إظهار التضعيف، لأنه لو أظهر لقال: جَادِدٌ، فحقق
الكسرة^(٦).

قال: ولا يميل للججر،

يعني (جَادِدٌ).

لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف^(٧).

-
- (١) الكتاب ٢٦٥/٢، وهذه العبارة مسبوقة بقوله: «وكذلك (خَانَ) لأنه ...».
- (٢) في المخطوطة: (باب) بنقطة من أسفل.
- (٣) الكتاب ٢٦٦/٢، وفيه: «... لأن الألف ها هنا ...».
- (٤) يقول الرماني: «وَأَمَّا صَفًا، وَضَغًا، وَغَزًا بالإمالة وهي فيه قوية؛ لشبه الألف بالياء بالانقلاب إليها في موضع اللام، ومع أنه فِعْلٌ تَقْرَى فيه الإمالة لقوته على التصرف، فلم يمنع المستعلى للشبه الذي ذكرنا مع قوة الفعل على التصرف»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٨٦.
- (٥) انظر الكتاب ٢٦٦/٢ بتصريف.
- (٦) يقرر سيبويه هنا أن مما تمنع فيه الإمالة (فَاعِلٌ) من المضاعف نحو: (جَادَ، وَمَادَ) لأن الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعده ساكن لا كسرة فيه، فليس ثمة ما يميله.
- (٧) الكتاب ٢٦٦/٢.

قال أبو علي: يعني أنه لا يقول: مَرَرْتُ بِجَادٍ فَيُمِيلُ الألف إذا جرَّ، وإن لم يُعْلَمْ في النُّصب والرفع، كما أمال قوم: مَرَرْتُ بِمَالٍ زَيْدٍ « في الجر للکسر (١) ».

وقد أمال قومٌ على كل حال كما قالوا: هذا مَاشٌ، ليُبَيِّنُوا الكسرة في الأصل (٢).

قال أبو علي: يقول أمال قومٌ جَادٌ ونحوه على كل حال. وإن لم تظهر الكسرة، ليُبَيِّنُوا أن الكسرة كانت في الأصل لازمة لو ظهر التضعيف كما أمالوا (مَاشٌ) في الوقف، وإن زالت الكسرة التي كانت لها يُمَالُ في الوصل، ليُعْلَمَ في الوقف أنه مما يجري عينه مكسورة (٣).

(١) جاء بعد قوله: « في الجر للکسر » عبارة « وإن لم يُعْلَمَ في النصب والرفع »، وأظنها سهواً من الناسخ وسبق نظر، حيث هي إعادة للنص نفسه، وقد سبق ذلك بقليل.

(٢) انظر هذا النص في الكتاب ٢/٢٦٦، فقد ضمنه أبو علي تعليقاته، ولعله نسي أن يذكر العبارة ابتداءً مصدرة بقوله: « قال » يعني سببوه أو أن ذلك سقط سهواً من الناسخ.

(٣) فسر الرمانى هذا القسم بقوله: « وأما جَادٌ وجَوَادٌ » (يعني ما جاء على فاعِلٍ من المضاعف ومفاعِلٍ) فلا يمال في قول الأكثر من العرب، لأنه فرَّ من الكسرة إلى الإدغام فكره أن يرجع إلى ما فرَّ منه أو يقاربه، ولا يمال في حال الجر، لأنه لما امتنع في السبب الأقوى لعل، امتنع في الأضعف، كأنه جعله تابعاً للسبب الأقوى، ويجوز في قول بعضهم: مَرَرْتُ بِجَادٍ وَمَادٍ، لأنه شبهه بمالك إذا كانت الكاف اسم المضاف إليه، لأن هذه الكسرة سليمة مما عرض في (جَادٍ وَمَادٍ) من شبه السبب الأقوى، فلهذا صارت بمالك أصلاً يُحْمَلُ عليه، ومنهم من يقول: هذا جَادٌ وَمَادٌ، وجَوَادٌ، فيميل لتقدير الكسرة، ولا يعتد بالفرار منها، لأن إدغام قد أذهب ثقلها كما تقول (مَاشٌ) بالإمالة في الوقف للإبدال بالكسرة في الأصل. شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٢٨٧.

قال: وقد فصلوا بين المنفصل وغيره في أشياء ستبين لك إن شاء الله تعالى^(١).

قال أبو علي: يعني من الأشياء التي يقع فيها الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام^(٢)، كما وقع الفرق بينهما في الإمالة أن من قال: (مَقْرٌ وَمَرْدٌ) فادغم نحو هذا لم يدغم من المنفصل نحو: (نَفْسٌ سَعِيدٌ، وَقَوْمٌ مُوسَى)، فكَذلك لم يُملِ المنفصل، وَمَنْ أَمَالَ، فَلأنَّ المنفصل قد يدغم كما يدغم المتصل في مثل (المال لك) ونحوه.

قال: وقد غَلَبَتْ في المُستعلية، كما غَلَبَتْ في مَنَاشِيط ونحوه، وصارت الهاء والألف كالفاء والألف، في (فَاعِلٌ وَمَقَاعِلٌ)^(٣). يريد ، (وَاقِدٌ وَمَنَاشِيط).

قال أبو علي: يقول: لم يمنع^(٤) الذي بين الألف والحروف المستعلية من الحروف التفخيم في (يَضْرِبُهَا يَنْقُلُ)^(٥) وسائر المنفصلات، وإن تراخى المُستعلي كما لم يمنع في المناشيط ونحوه من المتصلات وإن تراخى، (وصارت المستعلية في هذه الحروف) ، أي المتصلة ، (أقوى منها في مَالٍ

(١) الكتاب ٢/٢٦٦، وفي المخطوطة: «وقد فصلوا من المنفصل . . .»

(٢) يريد: أنه لا يحفل بحرف الاستعلاء ، لأنه ليس من الكلمة، وهو منفصل منها، فصار بمنزلة قولك: مَرَزْتُ بِمَالٍ ونحوه. انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٨ ، ق ١٢٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦ يتصرف.

(٤) أي النصب .

(٥) يشير إلى أمثلة سيبويه وهي قوله: «قالوا: أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ، وَمِنَّا فَضَلُّ، وَأَرَادَ أَنْ يَعْلَمَهَا مَلِيقٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا سَمَلُوقٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا يَنْقُلُ.»

قَاسِمٍ، لأن القاف هنا) أي في المنفصل [أ/١٧٠] (ليست من الحروف، وإنما شبهت ألف مال بألف فاعل)^(١).

قال أبو علي: يقول: شبهت ألف (مَالٍ) في (مَالٍ قَاسِمٍ) بألف (قَاعِلٍ) في (تَأَفَّقَ)، فلم يُعَل (مَالُ قَاسِمٍ) كما لم يُعَل (تَأَفَّقَ) وليس بمنزلة في الاتصال وإن كان مشبهاً فلا تمتنع فيه الإمالة، إذاً كما تمتنع في (تَأَفَّقَ).

قال: إذ لم تُشبه الآخر المتصلة، ولو فعل بها ما فعلَ بالمال لم يُستنكر في قول من قال بِمَالٍ قَاسِمٍ^(٢).

قال أبو علي: قوله: ولو فعل بها، يعني (يريدُ أن يضربَهَا قَاسِمٌ)، أي لو قلت في (يضربها قاسم) فأملت لم يُنكر.

قال: فلم يكن عندهم بمنزلة المال ومَتَاعٌ وَعَجَلَانٌ^(٣).

يقول: لم تكن عندهم هذه الأشياء المنفصلة نحو: (أن يضربَهَا قَاسِمٌ)، بمنزلة ما كان متصلاً فيه حرف مُستعل مانع من الإمالة، أو لا حرف مستعلياً فيه، ولكنه ليس فيه شيء مما يوجب الإمالة نحو الكسرة والياء والإمالة للإمالة.

(١) الكتاب ٢/٢٦٦ وقد تداخلت عبارة الكتاب بتعليقات أبي علي، وحصرنا نص سيبويه بين الأقواس.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٦ بتصرف يسير.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦.

قال: والذي أمال له الألف في (عَمَادٍ وَعَابِدٍ)، ونحوهما مما لا يتغير.

قوله: مما لا يتغير خبر الذي، أي لا يزول كما زالت حركة الإعراب.
رجع: فإمالة هذا أبداً لازمة، فلما قويت هذه، لم يَقْوَعْ عليها المنفصل^(١).

قال أبو علي: قوله: فلما قويت: أي قويت قولهم: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قاسم)، وإنما قويت لأن كسرتها التي على الراء لازمة، كما أن كسرة (عَمَاد) لازمة.

وقوله: لم يَقْوَعْ عليها المنفصل، أي لما قويت الكسرة في الراء في قولك: (أَنْ يَضْرِبَهَا)، للزومها، لم يفتح المستعْلي المنفصل منه، لكنه يقال: (أَنْ يَضْرِبَهَا قاسم)، فتعال قياساً على نظائره من المنفصل.

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُمَالُّ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ^(٢)

قال: وشبّه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف والراء^(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠ مختصراً.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

قال أبو علي: يقول: أُمَلَّتِ الْفَتْحَةُ مِنَ الْبَقَمِ^(١) ونحوه، وإن كان في مُسْتَعْلٍ كما يميل الألف إذا كانت بعد مُسْتَعْلٍ^(٢).
قال: وتقولُ مِنَ الْمَحَاذِرِ، فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف^(٣).

(١) ليس هذا المثال وارداً ضمن أمثلة الكتاب، ولكنه على غرارها، والمقصود بها إمالة الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة وذلك نحو قولك: «من الضَّهْر، ومن البَهر ومن الكَبر، ومن الصُّفم، ومن الفُعْم» قال سيبويه بعدها: «لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء».

(٢) يقول الرماني: «الذي يجوز في الراء من منع الإمالة إجراؤه على المنع مفتوحة ومضمومة، ولا يجوز أن يجري على ذلك مكسورة؛ لأن الكسر من أسباب الإمالة فإذا كان في الحرف المكرر تأكيد السبب، وإنما مُنعت مفتوحة لأنها تشبه المستعلي بالفتح إذ كان طلب العلو بالفتح كطلب العلو بذهاب اللسان إلى جهة سقف الحلق فتصير بمنزلة فتحتين في حرف، وفتح يمكن من إخراج الألف، فيصير ترك الإمالة بالفتحتين في الحرف أمكن وأخف بذهاب اللسان في جهة واحدة... وأما منعها مضمومة فلأنها لما كانت لا توجب الضمة الإمالة ولا تشبه ما يوجب الإمالة كما تشبه الفتحة الكسرة لأنها أقرب إليها من الضمة، صارت أقوى في منع الإمالة...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٩٠.

وإنما خُصَّت الراء بهذا الحكم، لأنه حرف لانظير له للتكرير الذي فيه، واختصاصه بأحكام ينفرد بها كإمالة ما قبله إذا كان مكسوراً وقبله فتحة، ومن جواز الإمالة من أجله فيما يمنع حروف الاستعلاء من إمالاته، وقد أدار سيبويه هذا الباب والباب الذي قبله على ذلك، ولم يعلق أبو علي على مسائل الباب السابق (باب الراء). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

قال أبو علي: يريد المحاذر اسم المفعول مُمَالاً ففتحته، لا اسم الفاعل^(١).

قال أبو علي: يقول في مَذْعُورٍ^(٢) محال، وابنُ بُورٍ، أميل ما قبل الواو.

قال أبو علي: يعني ضمة الحرف الذي قبل الواو^(٣).

قال: وقال: رَأَيْتُ خَبَطَ فِرْنْدٍ، كما قال (من الكافِرِينَ)^(٤).

قال أبو علي: إنما أمال، لأن الراء في (خَبَطَ فِرْنْدٍ) بعد حرف مكسور كما أنها في (الكافِرِينَ) كذلك، ففتحة الكاف كفتحة الطاء^(٥).
قال: وقال: مَرَرْتُ بَغَيْرٍ، وَمَرَرْتُ بِخَيْرٍ فلم يُشَمِّمْ لأنها تَخْفَى مع الياء كسرة راء [١٧٠/أ] (خَيْرٍ)، ولكنهم يقولون: هذا ابنُ بُورٍ، وتقول:

(١) لم تُمل الألف في (المحاذر) للذال المفتوحة التي بين الألف والراء، وإنما أميلت الذال المفتوحة من أجل الراء بعدها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٢٦.

(٢) في المخطوطة: (مذكور).

(٣) مثل سيبويه لهذا بابن مَذْعُورٍ وقال: كأنك تروم الكسرة، لأن الراء كأنها حرفان

مكسوران، فلا تُميل الواو لأنها لا تشبه الياء ولو أملتها أملت ما قبلها. إلا أنه روي عن أبي الحسن الأخفش أنه قال: «أقول في ابن أم مَذْعُورٍ، وابن بُورٍ: أميل ما قبل الواو، وأما الواو فلا قبلها، وسيبويه يقول: أروم الكسرة في الواو، ويقول: هذا ابن أم مَذْعُورٍ وابن بُورٍ، وفي بعض النسخ بُورٍ، كأنك تروم الكسرة، لأن الراء كأنها حرفان مكسوران... ولكنك تروم الكسرة كما تقول: رُدُّ»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٢٩.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٠ - ٢٧١، وفي المخطوطة: «... خبط قريد»، ولعله تصحيف من الناسخ.

(٥) في المخطوطة: (الحاء). ويظهر من ذلك أنهم أمالوا ما قبل الراء المكسورة.

هذا قَفَا رِيَّاح^(١).

قال أبو علي: يقال: يمال الحرف الذي قبل الواو التي بعدها راء مكسورة لخداء الكسرة لوقوعها بعد الياء^(٢).

قال: ومن قال: مِنْ عَمَمِرٍ، ومن الثُّغَرِ فَاَمَالَ^(٣)،

يعني الفتحة من عين (عمرو) والنون من (الثغر)، لم يُمل (من) الشرقي لأن بعد الراء حرفاً مستعليًا^(٤).

قال: وقال: يَحْسَبُ وَيَسَعُ وَيَضَعُ، لا يكون فيه إلا الفتح في الياء والنون والهمزة وهو قول العرب^(٥).

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وفيه: «مررت بَعَيْرٍ» من غير إعجام، ثم فيه أيضًا: «هذا ابنُ ثَوْرٍ». مع بعض التصرف، والمثالان أوردهما أبو سعيد معاً في شرحه.

(٢) قال الرماني: «تقول: مررتُ بِعَيْرٍ، وَمَرَرْتُ بِعَيْرٍ، فلا إمالة في هذا ولا إشمام؛ لأن الياء ساكنة تخفى عليها الكسرة، والإشمام إخفاء أشد من إخفاء الإمالة، فلا يجوز إخفاء في إخفاء، لأنها تهلك الحرف بينهما . . .». وهذا على مذهب سيبويه، فأما الأخفش فيميل ما قبل الياء للراء المكسورة، كما أمال ما قبل الواو في قولك: ذا ابنُ ثَوْرٍ. شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٩٤.

(٣) الكتاب ٢٧١/٢.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢، وفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يريد أن حرف الاستعلاء إذا كان بعد الراء المكسورة منع من إمالة ما قبل الراء، وهو إمالة الشين من (الشرقي) كما منع من إمالة الألف في (مَارِقٍ)»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٨، ق ١٢٣.

(٥) هذا النص لم تتضمنه طبعة بولاق، وجاء في نسخة المرحوم عبد السلام هارون، ج ٤/١٤٤ في الحاشية لتضمن بعض أصول الكتاب له دون بعض. وبالرجوع إلى شرحي السيرافي والرماني وجدت النص فيهما مذكوراً مشروحاً، وهو في شرح السيرافي بلفظه تماماً كما في التعليقة.

قال أبو علي: يقول: لا تُمال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين فإن قلت: فليس في (يَسْعُ) كسرة، فإن أصله أن يكون مكسوراً لأنه مثل (يَحْسَبُ)، ولهذا حُذفت فاؤه، وإنما فتحت عَيْنَتُهَا لمكان [الحرف] ^(١) الخلق ^(٢).

آخر الإمالة .

* * *

والذي يبدو أن هذا النص زيادة في الكتاب ، ولعله من زيادات الأخفش لأن أبا علي صَدَرَ النقل بقوله: «قال: وقال: بحسب . . .» فأهمل ذكر الأخفش أو سقط سهواً، وقد يكون الكلام لسبويه لأن أبا سعيد نص على ذلك والله أعلم.

(١) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «ليس هذا من الباب، وقد مضى في موضعه، وهو أن (فَعَلَ يَفْعُلُ) لا يكسر في مستقبله حرف الاستقبال كما يُفْعَلُ ذلك في (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: عَلِمْتُ: تَعْلَمُ وَنَعْلَمُ وَإِعْلَمُ، ولا تَقُولُ في (حَسِبْتُ: تَحْسَبُ، ولا تَضَعُ في تَضَعُ) لأن أصله: (تَوَضَّعُ)، وإنما فتح لحرف الخلق، ورأيت بعض أصحابنا يذكر أنه لا يجوز أن يقول: تَحْسَبُ فتكسر التاء في لغة من يفتح السين، لأن الأكثر في (تَحْسِبُ) بكسر السين، فأعرف ذلك إن شاء الله» - شرح السباني للكتاب، ج ٨ ، ق ١٢٣ .

هَذَا بَابُ مَا تَقْدُمُ أَوَّلَ الحُرُوفِ وَهِيَ زَائِدَةٌ قَدِمَتْ لِإِسْكَانِ أَوَّلِ الحَرْفِ^(١)

قال في همزة الوصل: وإنما هي ها هنا كالهاء في عه^(٢).
قال أبو علي: لأن ألف الوصل مجتلية للابتداء، كما أن الهاء
مجتلية للوقوف عليها، ألا ترى أنك لو أدرجت لحذفت هذه الهاء لما تحذف
ألف الوصل، ولو أدرجت فلم تحذف الهاء، لكان في الخط كإثباتك ألف
الوصل في الإدراج، فهذه الهاء مجتلية للوقف، كما أن ذاك مجتلب
للابتداء^(٣).

قال في احرّنجَمَ: «فلما لم يكن ذلك، صُرف إلى باب استَفَعَلْتُ،
فأُجريت مجرى ما أصله الثلاثة. يعني احرّنجَمَ^(٤)».

قال أبو علي: يقول: ليس في بناء الأفعال شيء [على]^(٥) خمسة
أحرف فيكون (اَحْرَنْجَمَ) ملحقاً به، لكنه في الرباعي مثل (اَسْتَفَعَلَ) في
الثلاثي، ويدلك على أن باب (اَحْرَنْجَمَ) ليس ملحقاً بشيء إذ ليس في

(١) الكتاب ٢/٢٧١، وفي المخطوطة: (٠٠٠ لا مكان) بدلاً من (الإسكان) وهو تصحيف
من الناسخ.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٣) الحكم أنه إذا كان قبل ألف الوصل كلام سقطت تلك الألف لفظاً، لأنها وصلة إلى الساكن
قبلها، وقد أغنى الكلام الذي قبلها عنها في الرصلة إلى الساكن، فسقطت في الوصل تماماً
كما تسقط إذا وصل المتكلم فقال: (عِ الأَمْرَ يَا فُتًى). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤،
ق ١٢٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

الأنفعال ما يلحق به إدغامك، مثل (يَقْشَعِرُ واطْمَأَنَّ) ولو كان ملحقا لم يدغم المضاعف من نحو هذا، كما لم يدغم سائر الملحقات^(١).
أنشد:

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً^(٢)

قال أبو علي: ليست الهمزة في (ابن) بمنزلة الهمزة التي في (الخليل) لأن الهمزة في (الخليل) داخلة على حرف منفصل من الاسم مثل (قَدْ) في انفصاله من الفعل، وليست التي^(٣) في (ابن) بداخله على

(١) فصل أبو سعيد هذه المسألة تفصيلاً واسعاً في كتابه (ألفات الوصل) وإلى ذلك أشار في شرحه، ولطول ذلك أضربت عن نقله هنا، فيحسن الرجوع إليه في شرحه للكتاب، ج ٨، ق ١٢٨ فما بعدها.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط أنشده سيبويه منسوباً إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وعجزه:

... ولا كهذا الذي في الأرض مَطْلُوبُ

والشاهد فيه جواز قوله: (وَيَلْمُهَا) من ضم اللام وكسرها، فالضم على إلقاء حركة الهمزة عليها، والكسر على إتيانها حركة الميم، انظر الكتاب ٣٥٣/١، وإلى امرئ القيس أيضاً نسبة ابن السراج، انظر الأصول في النحو ٤٠٥/١، وأنشد أبو علي صدر البيت شاهداً على حذف الهمزة ولكن دون نسبة انظر شرح الأبيات المشككة الإعراب ٣٣٧، وهو دون نسبة في مجاز القرآن ٣٦٥/١، ومنسوباً للنعمان بن بشير أنشده السيرافي في شرحه للكتاب، ج ٩، ق ١٣٥ (صنعاء)، والروماني أيضاً، انظر شرح الروماني للكتاب، ج ٥، ق ٣، وإلى امرئ القيس نسبة الشنتمري، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٠٤/١، ومثل ذلك في شرح لفصل ١١٤/٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٢، والبيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ضمن قصيدة من زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول أولها:

الخيرُ ما طَلَعَتْ شَمْسُ وَمَا غَرَبَتْ مَطْلَبُ بَنَوَاصِي الْخَيْلِ مَعْصُوبُ

(٣) في المخطوطة: (وليس الذي).

نفس الاسم، فلا توسط حرف بينه وبين الهمزة^(١).

وقال أبو علي: شُبِّهَتْ أَلِفُ الوصل الداخلة على اللام بألف القطع الذي في (أَحْمَر) لموافقته إياها في الزيادة والانفتاح، فلم يسقط إذا اتصل بكلام قبلها نحو: (الرَّجُلُ عندك) كما لم يسقط في (أَحْمَرُ زيدٌ رأيتُ)^(٢).

قال: ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في (أَيُّمٌ وَأَيُّمُنُ)^(٣).

قال أبو علي: الذي منع (أَيُّمٌ)^(٤) وَأَيُّمُنُ من التمكن أنه يلزم القسم ولا يجاوزه إلى غيره، كما لا يجاوز الحرف معناه الذي يلزمه إلى غيره^(٥).
[١/١٧١].

* * *

(١) هذا التعليق إمارة إلى ما أثبتته سيبويه حول ألف الوصل في (أل) المعرفة للأسماء كالتي في (القوم، والرجل، والناس)، وانفصال (أل) عن الأسماء كانهفصال (قد وسوف) من الأفعال، وليس مثلهما الألف في (ابن) ولا في (امرئ) لأن الباء والميم فيهما ليستا منفصلتين. انظر الكتاب ٢/٢٧٢.

(٢) الحديث هنا يتل بألف الوصل التي تدخل على لام المعرفة، والفصل بينها وبين سائر ألفات الوصل، لأن هذه مفتوحة، وتلك مكسورة، فالأولى شبيهة بقد وسوف وأنها تدخل على اسم مبهم يقع على أشياء فتعرك بها، كقولك: (رجلٌ)، فهو لا يعني أحد بعينه لإبهامه، حتى إذا قيل: (الرجل) وقعت على معين. . . وقد اعتل أبو سعيد لذلك بأن الألف الداخلة على لام المعرفة أكثر، لأن الاسم المنكور محتاج إلى أن يعرف بالألف واللام، والأسماء المنكورة أكثر من أن تحصى، فاختاروا للكثير أخف الحركات، وأوماً أبو سعيد إلى العلة التي ذكرها سيبويه وأنها مشبهة بألف (أَحْمَر) وهذه ألف فصل لا وصل. . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٩، ق ١٣٦ (صنعاء).

(٣) الكتاب ٢/٢٧٣. (٤) في المخطوطة: (أَم).

(٥) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «جعل (أي سيبويه) أَلِف (أَيُّمُنُ، وَأَيُّمٌ) أَلِف وصل، وذكر

هَذَا بَابُ تَحَرُّكِ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ السَّاكِنَةِ^(١)

قال: وأما (الم)^(٢)، فلا يُكسر، لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة

غيره .

أي لم يكسر كما كسر غيره .

ولكنهم جعلوه كبعض ما لا يتحرك لالتقاء الساكنين، ونحو ذلك: لم

يَلْدَهُ، علمن ذلك^(٣) .

قال أبو علي: (لم يَلْدَهُ)^(٤)، أصله: لم يَلِدْهُ، مثل (فَخَذَ)، فسكن

كما^(٥) تسكن العينات من نحو: ذا، فاجتمع ساكنان، فحرك الآخر منهما

بالفتح، وكذلك (أَلِفٌ لَامِيْمٌ اللَّهُ)^(٦)، جعل بمنزلة، ولم يُجعل بمنزلة (عَنِ

الرَّجُلِ)، وكان فتح الميم من (أَلِفٌ لَامِيْمٌ اللَّهُ) لالتقاء الساكنين أجدر،

إذ فتح لالتقائهما من المنفصل ما لا ياء قبله نحو: (مَنِ الرَّجُلِ)، (وَأَعْلَمَنُ

يَا هَذَا) ومن المتصل نحو: (لَمْ يَلْدَهُ) وليس قبل شيء من هذه الحركات ياء،

== أنهم جعلوها مفتوحة وإن كانت داخلة على اسمين، لأن (أيم - وأين) لا يستعملان إلا في

القسم، فلم يتمكننا، فشبهها بلام التعريف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٩، ق ١٣٦ .

(١) الكتاب ٢/٢٧٥، باختصار وقامه: «... إذا حُلِّفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين» .

(٢) في المخطوطة: «أما وألم»، وفي شرح السيرافي للكتاب: «فأما ألف الم» وهو أتم وأصح .

(٣) الكتاب ٢/٢٧٥، «... لم يَلْدَهُ فَأَعْلَمَنُ ذَلِكَ...» وفي المخطوطة بالفاء، وجاء بها أبو

علي هنا بالفاء كأنها هي مرتبة على السابق ونتيجته .

(٤) كالتي في قول الشاعر، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤١، ٢/٢٥٨:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

(٥) في المخطوطة: «فسكن ما تسكن...» .

(٦) هكذا في المخطوطة وهو يعني قوله عز وجل: «الم الله...» سورة آل عمران، الآية ١/ .

فإذا كان قبلها ياء، فحركتها بالفتح أجدر، كما حُرِّك (أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَذَيْتَ) ^(١)، لالتقاء الساكنين بالفتح لما كان قبلها الياء، ولو حرك بالكسر فقليل: «ميم الله» لم يُنكر ذلك. وقد أنكره منكر، فقال: لو جاز ذلك، لجاز (كَيْفَ زَيْدٌ) ولا أرى الكسر لو جاء ممتنعاً في القياس، بل يكون جائزاً، وإجازته قول أبي الحسن: ^(٢) ولو جاء مكسوراً لحمل على (جَيْرٍ)، وردُّ إليه، لأن قبل آخره ياء، وقد كسر الساكن بعده بالكسر، كما أنه لما جاء مفتوحاً «ميم الله» رُدَّ إلى (كَيْفَ)، ولا أدفع أن يكون التحريك بالفتح - لالتقاء الساكنين إذا كان قبل المحرك ياء أكثر، ولا أرى قول أبي الحسن غير جائز أيضاً لما ذكرنا ^(٣).

(١) نقل ابن منظور عن أبي عبيدة قوله: «يقولون: كان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ، معناه: كَيْتٌ وَكَيْتٌ...»، وهي من ألفاظ الكنايات، لسان العرب ٣٣/٢ (فصل الذال المعجمة).

(٢) هو الأخفش سعيد بن مسعدة.

(٣) يرى سيبويه شلوة الفتح لالتقاء الساكنين في حرفين: الأول فتح النون من قولهم: (مِنْ الله) وقولهم: (مِنْ الرسول) و (مِنْ المؤمنين) والحرف الآخر هو قوله عز وجل «الم الله»، ويقرر السيرافي أن بعض العرب يقول: (مِنْ الله) فيكسر، وإنما فُتِحَ (مِنْ الله) وخرج عن قياس نظائره، لأنه كثر في كلامهم هذا الحرف، لأن الألف واللام تدخل على كل منكور والميم مكسورة فكرهوا توالي الكسرتين... وأما (الم الله) فكان الأخفش يجيز فيه الكسر (الم الله) ومنع سيبويه ذلك، وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنه لالتقاء الساكنين - الميم واللام الأولى من (الله) - ولم يكسروه، لأن قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، وكرهوا الكسرة فيها كما كرهوا الكسرة في (أَيْنَ، وكَيْفَ)... والوجه الثاني: أنه ألقى فتحة الألف من قولنا (الله) على الميم، لأن هذه الميم موقوفة، حقها أن تبتدأ الألف بعدها مفتوحة، فلما وصلت جعلت الهمزة وهي الألف مخلفة، وألقيت حركتها على الميم كما يفعل في تخفيف الهمزة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٣ (صنعاء).

هَذَا بَابُ مَا يُضَمُّ مِنَ السَّاكِنِ إِذَا حُذِفَتْ بَعْدَهُ ألف الوصل^(١)

قال: وأما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوحٌ فهي مكسورة في الوصل^(٢).

قال أبو علي: ذكر سيبويه ها هنا أن الياء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وفيه عندي نظر^(٣)، فمن حجة من يقول: إنه ضمير أن يقول: لا يخلو من أن يكون علامة تأنيث أو علامة ضمير، ولو كانت علامة تأنيث لثبتت في التثنية للفاعلين في الفعل كما أن التاء في (قامت) لما كانت علامة غير ضمير ثبتت في (قَامَتَا)، فلما لم تثبت الياء في (تَفْعَلِينَ) كما ثبتت التاء، عُلِمَ أنه ضمير غير علامة، فلم يجوز إثباته إذا ثبتت الفاعلتين، من حيث لم يجوز أن يرتفع بفعل واحد فاعلان، فكما لا يجوز أن يُرفع به فاعلان ظاهران إلا على إشراك حرف العطف؛ فكذلك لا يجوز أن يكون في فعلٍ واحد ضميران، فهذا القول حجة لمن ذهب إلى أن الياء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وموضع النظر: أن فعل المذكر المخاطب لا علامة ضمير ظاهر فيه، فإذا لم يكن في فعل المذكر ضميرٌ ظاهر، لم يجب أن يكون في فعلٍ [١٧١/ب] المؤنث أيضاً ضمير ظاهر، كما أن قام لما لم يكن فيه ضمير ظاهر للمذكر، لم يكن فيه أيضاً ضمير ظاهر للمؤنث، ولو كان فيه ضمير

(١) في المخطوطة: «... بعد» من غير الهاء. انظر الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٦، مع اختلاف بسيط وحذفت كلمة (ألف) قبل قوله: (الوصل).

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤، وتعليقات أبي علي هنا أكثر تفصيلاً واحتجاجاً.

ظاهر للمذكر لكان فيه أيضاً ضمير ظاهر للمؤنث . فلمن قال: إن الياء في (تفعلين) ليس بضمير ظاهر للمؤنث أن يحتج بذا، ويردّه إلى ما ذكرنا، ويؤكد هذا القول: أن الفعل الذي للمؤنث بحذاء الفعل الذي للمذكر، والذي للمذكر لا علامة تأنيث فيه، فتقول: أجعل الياء علامة دون ضمير، لينفصل المؤنث من المذكر، كما انفصل (قَامَتْ) بالتاء من (قَامَ)، فهذا موضع النظر في هذا .

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحَذَفُ مِنَ السَّوَائِنِ^(١)

قال: فأما حذف الألف، فقولك: رَمَى الرَّجُلُ، وأنت تريد: رَمَى ولم يَخَفْ^(٢) .

قال أبو علي: الألف من رَمَى^(٣) حُذِفَتْ لما وليها الساكن الذي هو الراء المدغمة في الراء من (رَجُلٌ)، والراء الساكنة انقلبت عن اللام التي للتعريف، فأما «لَمْ يَخَفْ» فالألف منه أيضاً محذوفة لالتقاء الساكنين، إلا أن الساكنين في (لَمْ يَخَفْ) في كلمة متصلة ومن (رَمَى الرجل) في كلمتين منفصلتين^(٤) .

(١) الكتاب ٢٧٦/٢، وقامه: «... إذا وقع بعدها ساكن» .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢، وفي المخطوطة: «... ولم تخف» .

(٣) في المخطوطة: «رَمَا» .

(٤) يدور كلام سيبويه حول حذف حروف المد واللين إذا وقع بعدهن سواكن، فالألف والياء اللتين قبلهما حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فالألف في نحو قولك: ==

قال: وإِثْمَا كَرِهُوا تحريكها، لأنَّها إذا حُرِّكَتْ صارت ياءً أو واوًا^(١).

قال أبو علي: إنما كانت تصير ياء إذا كانت منقلبة عن ياء أو واوًا إذا كانت منقلبة عن واو^(٢).

قال: فقالوا: رَمَيَا فجاءوا بالياء، وقالوا: غَزَوْا فجاءوا بالواو لثلاث يلتبس الاثنان بالواحد^(٣).

قال أبو علي: (رَمَيَا، وَغَزَوْا)، الألف منهما ساكن^(٤)، فإذا ثَبُتَ الفاعل فيهما، فإنك تدخل الألف التي هي لضمير الاثنان، فيجتمع ساكنان: أَلِفُ الضمير، والألف المنقلبة عن اللام، والواو اللتين كانتا انقلبت عنهما، ولم تحذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت من (رَمَتْ) ومن (رَمَى الرَّجُلُ) لالتقائهما، لأنك لو حذفتها من فِعْلِ الاثنان، لالتبس فعلهما بفعل الواحد، ولم يلتبس (رَمَتْ)، ورَمَى الرَّجُلُ وَجُبَلَى الرَّجُلُ) لما

== (هذا رَمَى الرَّجُلُ) تحذف في الوصل، وتثبت في الوقف فتقول: (رَمَى)، وتردها إلى أصلها لأن الحذف عارض، والعارض لا يعتد به. وفي قولك: (لَمْ يَبِعْ، ولم تَقُمْ، ولم يَخَفْ) فإنك تحذف حرف المدَّ واللين لعلَّة التقاء الساكنين نفسها في المنفصل نحو (رَمَى الرَّجُلُ)، إلا أن الساكنين هنا في كلمة واحدة، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٩.

(١) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٢) أي كرهوا تحريك حروف العلة واللين فتصير إلى ما يستثقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً في نحو: (جُبَلَى الرَّجُلُ، وَمِعَزَى الْقَوْمِ) وهم يريدون (المِعَزَى والجُبَلَى)، وفي التثنية تصير الألف ياء كما في (جُبَلَيَان، وَمِعَزَيَان) لأنها في الأصل منقلبة عن الياء، كما تصير الألف واوًا إذا كانت منقلبة عن الواو نحو قولك: (غَزَوْا) في غَزَى.

(٣) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٤) يريد قبل التثنية، أي (رَمَى وَغَزَا).

حذفت الألف منه لالتقاء الساكنين فيها بشيء غيرها^(١).

قال: وأنت إذا قلت: (هذه حُبْلَى الرَّجُل) عُلِمَ أن في آخرها أَلْفًا^(٢).
قال أبو علي: لأنه لو لم يكن في آخرها ألف لكان مرفوعاً أو
مجزوراً^(٣).

قال أبو علي: حذفت الألف من (حُبْلَى الرَّجُل)، فقليل: ^(٤) (حُبْلَى
الرَّجُل) لالتقاء الساكنين في النصب وإن كان اللفظ كلفظ ما الألف فيه
لأن هذا الحرف الألف لا يلزم في كل موضع، إنما يلزم حيث كان بعده ساكن،
وإن كان بعده متحرك نحو: (حُبْلَى زَيْدٍ)، لم يحذف وثبت وحذفت الألف في
نحو: ذا لالتقاء الساكنين، (وحبلى الرجل) لم تثبت في التثنية والجمع
لأنها [أ/١٧٢] لو حذفت فيها كما حذفت في (حُبْلَى الرَّجُل) لم يتبين
ما في آخره ألف تأنيث مما لا ألف في آخره، لأنه ليس يقع بعدها في
التثنية والجمع مثل (حُبْلَى الرَّجُل) (وحبلى زَيْدٍ)، فلا يكون في التثنية
والجمع إلا ساكنٌ وهو ألف التثنية أو ياءها، أو الألف المصاحبة للقاء،
وكل ذلك ساكن، فلو لم تثبتا (حُبْلَيَّانِ)، لم يبن ما فيه ألف التأنيث مما لا

(١) فصل أبو سعيد في شرح هذه المسألة تفصيلاً طويلاً، إلا أن معناه لا يكاد يخرج في
مجمله عن المعنى الذي طرحه أبو علي هنا.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٦، وفيه زيادة قوله: «ومن حُبْلَى الرجل» قبل قوله: عُلِمَ.

(٣) الألف المذكورة هنا في قوله (حُبْلَى) وهي ساكنة واستقبلت أَلْفًا ساكنة في (الرَّجُل)،
والحركة لا تظهر على الألف في الأحوال الإعرابية كلها.

(٤) بعد قوله: (فقليل)، تكررت كلمة (قليل) في المخطوطة، ولعل ذلك سهر من الناسخ.

ألف فيه في التثنية والجمع كما بان في الانفصال في مثل (حُبْلَى زَيْدٌ) (١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا (٢)

قال: وكذلك لو قلت (رَمَتَ) لم تحجىء بالألف،

أي ، ألف التثنية.

لِحَذَقَتُهُ (٣). أي الحركة.

[قال] (٤) فلما كانت هذه السواكن (٥) لا تُحْرَكُ لما حُذِفَتِ الألف،

حيث أُسْكِنَتِ الياء والواو ولم يرجعوا هذه الأحرف الثلاثة (٦).

(١) أدار أبو سعيد حواراً لشرح هذه المسألة فقال: «إن قال قائل أنت قد تقول: رأيتُ حُبْلَى الرَّجُلِ، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست في آخره التانيث، لأنه في موضع النصب مفتوح فكذلك التثنية، ففرق سيبويه بينهما فقال: إن هذا لا يلزم في كل موضع، يريد: أن الألف من (حُبْلَى) قد لا يلقاها ساكن يسقطها، فتثبت كقولك: (هذه حُبْلَى زَيْدٍ) ورأيت حُبْلَى زَيْدٍ، ومررت بحُبْلَى زَيْدٍ فتظهر ألف (حُبْلَى)، وأنت إذا أسقطت الألف لاجتماع الساكنين في التثنية فهي ساقطة على كل حال، فلذلك لم تسقط في التثنية، كما سقطت في غيرها، وما يسقط فيزول معناه ويلتبس معنى آخر أشدَّ مما يسقط فيلتبس إعرابه»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها اطراء التعليقات.

(٥) يريد حروف المدِّ واللين الثلاثة.

(٦) الكتاب ٢/٢٧٧ مع قليل من الاختلاف.

قال أبو علي: يريد الواو والياء الساكنين قبل الساكن المحرك لالتقاء الساكنين وهما الساكنان الأولان لا ثالث السواكن^(١).

قال: وقولهم: (لَمْ يَخَافًا وَلَمْ يَبْيَعَا)، ولم تدخل الألف ها هنا على ساكن^(٢).

قال أبو علي: لم تدخل ألف (يَخَافًا) على ساكنين، إنما صيغ فعل الاثني هذه الصياغة، فصار ثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها دليل المجزم، وكذلك فعل الجمع، وليس مثل الواحد الذي الإعراب فيه إثبات الحركة وحذفها^(٣).

* * *

(١) يقول الرماني: «تقول: (رَمَتِ المرأة) فلا تُرَدُّ الألف التي كانت في (رَمَى)، لا يجوز (رَمَاتِ المرأة)، لأن هذه الحركة عارضة لا يعتدُّ بها، فالحكم بالحذف على حاله». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧، والعبارة بتمامها هي قوله: «وَأَمَّا قولهم: لَمْ يَخَافًا، ولم يَقُولًا، ولم يَبْيَعَا فإن هذه الحركات لوازم على كل حال، وإنما حذفت النون للمجزم، كما حذفت الحركة للمجزم من فِعْلٍ الواحد ولم تدخل الألف ها هنا على ساكن».

(٣) الأصل في يخافا ويقوما ويبيعا: يخافان ويقومان ويبيعان، ودخل المجزم فسقطت له النون، ولم يدخل ألف التثنية على شيء مجزوم فلذلك ثبتت الألف والواو والياء في يخافا، ويقولان، ويبيعا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦.

هَذَا بَابٌ مَا يَفْتَتُونَ حَرَكَتَهُ وَمَا قَبْلَهُ مُتَّحَرِّكٌ (١)

قالوا: وأما من رأى أن يُسكن الياء، فإنه لا يلحق الهاء، لأن ذلك أمرها في الوصل (٢).

قال أبو علي: إذا كان ما يحرك في الوصل، يسكن في الوقف، فما سكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف.

قال: وجميع هذا في الوصل بمنزلة الأول (٣).

يريد بالأول، الياء من (غلامي)، ونحوه، هذه الأشياء بمنزلتها في سقوط الهاء منها في الوصل.

قال: ومن لم يلحق هناك لم يلحق هنا (٤).

هناك يعني في (غلامي)، لم يلحقها هنا يعني في (بحكمك) ونحوه (٥).

(١) الكتاب ٢٧٩/٢، وفيه: «... ما يُبَيِّنُونَ...» ومثله في شرح السيرافي.

وهذا الباب تابع للباب السابق الذي كان مجاله (ما تلحقه الهاء لتبين الحركة) نحو: «هم مسلمون»، وقائلون، وهنّ، وهلمّة... ونحوها.

وهنا فإن الياء التي تكون علامة المضمر المجرور أو المنصوب وتلحقها الهاء نحو قولك: «هذا غلامية قد جاء من بعلبة»، وأنه ضربية قال سيبويه: كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خفية فبينوها». انظر المنصف ٩/١، وانظر مجالس العلماء ١٤٤/١ لتقف على ما دار حول الهاء الواقعة في قافية أبيات عبيد الله بن قيس الرقيات التي منها:
إِنَّ الْحَوَادِثَ بِالْمَدِينَةِ قَدْ أَوْجَعْنِي وَقَرَعْنِ مَرَوْتِيَّةَ

(٢) الكتاب ٢٧٩/٢، وقام كلامه: «... فلم يحذف منها في الوقف شيء، وقالوا: (هبة)، وهم يريدون (هي) شبهوها بياء بعلبي».

(٣) الكتاب ٢٧٩/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٩/٢، وقام اللفظ: «ومن لم يلحق هناك الهاء في الوقف لم يلحقها هنا».

(٥) الهاء تلحق في (غلامي) في الوقف، كما تلحق أيضًا في نحو: (خُذْ بِحُكْمِكَ).

قال: وأدخلوها في التي لاتزول حركتها، وصار دخول كل الحركات فيه وأن نظيره مما يتصرف ممنون^(١).

يعني بنظيره الأسماء المنصرفة لأنها أسماء، كما أن ما لا ينصرف أسماء.

قال: وكذلك الأفعال نحو: (ضَرَبَ وَظَنَ) لما كانت اللام قد تَصَرَّفُ حتى يدخلها الرفع والنصب والجزم^(٢).

قوله: لما كانت اللام تَصَرَّفُ، يعني أن لام (ضَرَبَ) وإن كانت في هذا البناء مبنية، فهي في غيره من الأبنية التي تشتق من مصدرها معربة، فلما كانت في هذه المواضع معربة لم تلحق الهاء في الوقف كما لم تلحق المعربات فيه^(٣).

قال: وأما الحروف الأول [١٧٢/ب] فإنه لا يتكلم بها مفردة^(٤).
الأول يعني (بِـمَّة) وأخواتها.

(١) الكتاب ٢/٢٨٠، والهاء في قوله: (أدخلوها) يعود إلى الهاء، وأنها تدخل في بعض كُنَايَاتِ الْأَسْمَاءِ، وهي المبنية التي سماها بما لاتزول حركتها نحو: (أنا) فتقول فيه: (أَنْتَ)، وفي (هو): (هُوَ) وهكذا.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٠، وفي المخطوطة: (والجر) في آخر النص، وهو خطأ.

(٣) يقول أبوسعيد في شرح هذه العبارة: «يريد: الفعل الماضي، وإن كان مبنياً عليه لا يدخله الهاء للوقف، لأن آخر الفعل الماضي هو الذي يعرب في المستقبل فصار له بذلك قوة، فلم تدخل عليه الهاء، كما أن (حَكَمَ، وَجَعَلَ) إذا بني في النداء لم يسكن، وبني على حركة فصار إعرابه في حال قوة له في حال البناء» شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٨٠.

قال: فصار الأول والأخر بمنزلة حرف واحد كذلك^(١).

قال أبو علي: يعني بالأول والأخر حرف الجر وما هو متصل به^(٢).

قال: فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع، كانت الهاء في

الحرف لازمة في الوقف، ليفرق بينها وبين الأول^(٣).

قال أبو علي: الفرق بين (عَلَامَة)، و(مَجِيء مَه) أن (عَلَامَة) لما كان

الأول لا ينفصل من الثاني شبه بكلمة مفردة غير مركبة نحو: (أخْشَ)،

فكما جاز في (أخْشَ) في الوقف إلحاق الهاء وغير الإلحاق، جاز في

(عَلَامَة) ونحوه^(٤).

وأما مثل (مَ أَنتَ)، و(مَجِيء مَ جِئْتَ)، فالأول قد ينفصل من

الثاني، لأنه اسم وليس بحرف، ومع ذلك أن ما قد يتم فيها ولا ي حذف

الأول منها كما حذف مما لا ينفصل، صار لزوم الهاء في الوقف إذا حذف

الألف منها كأنه عوض من حذفها، ولم يلزم في (عَلَامَة) وأخواتها إثبات

الهاء في الوقف، لأنه لم يتم ما فيها، فتصير الهاء في الوقف عوضاً من

الألف الثابتة في الوصل كما صار في مثل (مَه) وأخواتها عوضاً من

الألف^(٥).

* * *

(١) الكتاب ٢/٢٨٠، وفيه: الأول والأخر، ولذلك مكان (كذلك) هنا.

(٢) يريد في مثل: (فَيْمَة، وَعَلَامَة، وَبِنَة، وَلِيَمَة). (٣) الكتاب ٢/٢٨٠.

(٤) أي جاز أن تقول: (عَلَامَة) كما جاز أن تقول: (أخْشَة)، كما يجوز (عَلَامَة) كما يجوز (أخْشَ).

(٥) قال أبو سعيد في تفسير هذه العبارة: «فرق سيبيويه بين حروف الخفض المتصلة بـ (ما) في الاستفهام، وبين الأسماء المتصلة بـ (ما)، وذلك أن حروف الخفض إذا اتصلت بما في =

هَذَا بَابُ الْوَقْفِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ الْمُتَحَرِّكَةِ^(١)

قال: وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة، لأن تاء (طلحة) كأنها منفصلة^(٢).

قال أبو علي: تاء (طلحة) منفصلة من الصدر كما أن الاسم الثاني من المضموم أحدهما إلى الآخر منفصل منه، فأما تاء الجميع فإثما صارت أقرب إلى ما هو من نفس الحرف لسكون ما قبلها، والإسمان المضموم أحدهما إلى آخر الصدر مفتوح فقد تبين أن تاء (طلحة) أبعد مما هو من نفس الحرف وأشد موافقة (لخمسة عشر) وبابه لاشتراكهما في انفتاح آخر الصدر^(٣).

* * *

== الاستفهام، والعرب تسقط الألف من (ما)، وتجعلها مع الحروف بمنزلة شيء واحد، وكثير ذلك في كلامهم، فصارت الكلمة واحدة، فإذا وقفوا عليها اختاروا أن يقفوا على الهاء عوضاً من الألف المحذوفة، كقولك: (عَلَامَةٌ) و(فَيْمَةٌ) كما يقفون على (أَرْمَةٌ وَأَغْزَةٌ)، وبعض العرب لا يحذف الألف وليس ذلك بالكثير. وأما الأسماء نحو: (مَجِيءٌ مَجْتًا) و(مِثْلٌ مَ أَنْتَ)، فلم يكسر في كلامهم ٠٠٠ والحروف لا تنفرد، فلما كانت الحروف محتاجة إلى ما بعدها حاجة لازمة كان جعلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد أولى وألزم، فلما كان كذلك صارت كلمة قائمة على أكثر من حرف، فجاز إدخال الهاء وإسقاطها، وإن كان إثباتها أجود، وما بعد (مِثْلٌ، وَمَجِيءٌ) حرف قائم بنفسه غير مختلط بما قبله، فإذا حذفت الألف بقيت الميم وحدها، فاحتاجت إلى الهاء ضرورة، وإثما شبهوا (مَجِيءٌ، ومِثْلٌ) وما جرى مجراها إذا أضيفت إلى (ما) الاستفهام بحروف الجر، لأن الأسماء تجر ما بعدها كما أن الحروف تجر ما بعدها، فكانت الهاء لها لازمة في الوقف. شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠-١١.

(١) الكتاب ٢/٢٨١. (٢) الكتاب ٢/٢٨١.

(٣) يقول أبو سعيد: «الوقف على تاء الجميع بالتاء وتاء التأنيث للواحدة بالهاء، لأنها إذا ==

هَذَا بَابُ الْوَقْفِ فِي آخِرِ الْكَلِمِ الْمُتَحَرِّكِ

فِي الْوَصْلِ الَّتِي لَا تَلْحَقُهَا زِيَادَةٌ^(١)

قال أبو علي: قال بعض أصحابنا: الإشمام في الرفع خاصة، وهو أن تلفظ بالحرف ثم تضم شفتيك عند انقضاء الحرف ليس إلا، فيكون الأعمى والبصير في سمع ذلك سواء، لا يسمعه واحد منهما وإنما يراه البصير، لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإنما كان في الرفع خاصة بضم الشفتين، والجر والنصب لا يمكن ذلك فيهما^(٢).

فأما الروم^(٣) فإنه يكون أبلغ من الإشمام: ألا ترى أنك تقول:

== كانت مع الألف فهي والألف علامة لجمع التانيث، فكأنها دخلت على الألف لا على الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمت إلى الاسم فهي منفصلة عما قبلها، وفي الجمع ليست منفصلة من الألف، فهي إلى تاء الإحراق أقرب، فلذلك جعلوها تاء في الوصل والوقف. شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢.

(١) الكتاب ٢٨١/٢، وفي المخطوطة: «... الذي لا تلتحقها...»، وقد أشار سيبويه هنا إلى أربعة أوجه عند الوقوف عند المرفوع والمضموم هي: الوقف بالإشمام وبغيره، كما تقف عند المجزوم والساكن، وبالروم للتحرريك، ثم بالتضعيف. وشرح في تفصيل ذلك في هذا الباب.

(٢) عن الإشمام انظر المنصف ٢٤٤٨/١ فما بعدها. ووضح أبو عمرو الداني الإشمام بقوله: «هو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة». وأشار إلى أن الإشمام يكون في الرفع والضم لا غير وقد عني بذلك حركات الإعراب المتنقلة وحركات البناء اللازمة. انظر التيسير في القراءات السبع ٥٩.

(٣) عرف أبو عمرو الداني الروم بقوله: «هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه»، ثم قال: «فأما الروم فيكون عند القراءة في الرفع والضم والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح ==

(رَأَيْتُكَ) و(رَأَيْتُكَ) فتبيين المذكر من المؤنث بروم الحركة في الوقف، وليس الروم بحركة، إنما هو أن تروم الحركة فتنتحي نحوها ولا تبالي، فيدلّ بذلك في الوقف على أن أصل الكلمة التحرك في الأصل.

قال: ألا ترى أنك لو قلت: (هذا مَعْن) فأشمنت، كانت عند الأعمى بمنزلة إذا لم تشم^(١) [١٧٣/أ].

قال أبو الحسن: يعني أنك إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع بعض الحروف، استطعت أن تضم شفّتيك حتى يعلم الذي يبصر أنك تنوي الرفع في الرفع، وإذا تكلمت بالحرف وأردت أن تُعْلِمَ أنك تنوي فيه الكسر والفتح كما فعلت في المرفوع لم تقدر على ذلك.

أي: لم تقدر على أن يرى من ينظر إليك ما في فيك كما أريته ما في شفّتيك، لأن ما في الشفتين يظهر للناظر، وما في الفم لا يظهر. قال أبو الحسن: هذا الذي يدعيه في الإشمام ليس كما يقول، وهو يفهم بالسمع دون النظر^(٢).

قال أبو علي: متى سمع سمعاً واستوى الأعمى والبصير في إدراكه بحاسة السمع فليس بإشمام إنما هو رَوْمٌ، ليس ينكر أن يكون مسموعاً كما أن الألف والواو والياء النواقص المسماة حركات مسموعة، إلا أن الفصل

== الخفّتهما». التيسير في القراءات السبع / ٥٩.

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «فأما لإشمام... في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفّتيك، لأن ضمك شفّتيك كتحرّك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن». الكتاب ٢/٢٨٣.

بين الروم وبينها أن الروم أخفى من تلك إشباعاً، وأظهر للسمع لإشباعها من الروم للسمع^(١).

قال أبو علي: حكم التضعيف ألا يكون في المنصرف المنصوب، لأن حركته تتصل بالألف التي هي بدل من التنوين، وإنما يشدد في الوقف، إلا أن يجيء في ضرورة شعر على ما تقدم.

* * *

(١) يفسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن القياس في الوقف أن يكون على سكون فقط وأكثر العرب تقف كذلك، وهو القياس، ومنهم من إذا وقف أتى في الوقف بما يدل على تحريك الكلمة في الوصل، إذ العرب في الإتيان بذلك على مراتب بعضها أؤكد من بعض، فمنهم من يُشِمُّ، وهو أن يأتي بالحرف ساكناً ثم يضم شفثيه في الرفع لأن علامة المرفوع وهي الضم من الواو، والواو بين الشفتين، فيراه المخاطب أنه يريد الصُمت موضع الضم، ولا يرى ذلك الأعمى. ومنهم من يروم الحركة، والروم صُوِّتَ ضعيف بالضم في المرفوع، وبالفتح في المفتوح، وبالكسر في المكسور يتبع ذلك الصورت الحرف الذي تقف عليه، فيعلم أنه متحرك بتلك الحركة في الوصل. ومنهم من يشدد الحرف، فيقول: (خالدًا) وهو أؤكد في البيان مما قبله، لأنه بين بحرف، والذي قبله بين بإشارة أو بحركة ضعيفة... وإنما جعلت هذه العلامات من الإشمام والتشديد للفرق بين ما يكون مبنياً على السكون في كل حال وبين ما يحرك في الوصل... وبعض النحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولا يفرق بين الإشمام والروم»، شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٣.

هَذَا بَابُ السَّاكِنِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ آخِرِ الْحَرْفِ

فِيحَرْكٍ لِكِرَاهِيَتِهِمُ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ^(١)

وذلك قولهم: هذا بَكْرٌ، وَمِنْ بَكْرٍ، ولم يقولوا: رأيت بَكْرٌ، لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته^(٢).

قال أبو علي: قوله: لأنه في موضع التنوين، يقول: إنه منصوب، والمنصوب يلحقه ما يبين حركته إذا كان منصرفاً وهو التنوين، فكما أنه لا يُحْرَكُ مع المنصوب إذا نَوَّنَ لمكان ما يبين حركة لامه، كذلك لم يُحْرَكْ مع الألف واللام، إذ الألف واللام كالتنوين، وليس يلحق المرفوع والمجرور في الوقت ما يبين حركتهما قبل أن يدخلهما الألف واللام بحركة لاميتهما، كذلك حركت عيناها بعد دخول الألف واللام، فقليل: النَّقْرُ^(٣)، كما قيل:

(١) لأن الأصل في التشديد أن يقع فيما فيه تنوين في المرفوع والمنخفض دون المنصوب؛ وذلك أن المنصوب المنون إذا وقف عليه أبدل من التنوين ألفاً، فيتحرك حرف الإعراف الذي قبل الألف، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وإذا تحرك حرف الإعراف الذي قبل الألف استغنى عن التشديد. ثم تلحق المرفوع والمجرور في القوافي الوصل بالواو والياء فتقول: (عَبَّهْلِي، وَعَبَّهْلُو) على وجه إطلاق الشعر لا على أنه بدل من التنوين، لأن القوافي يدخلها من الياء والواو ما لا يدخل في الكلام، كما قال الشاعر:

عَفَا مِنْ آلِ لَيْلَى السُّهْبُ قَالَا مَلَأَ قَالِقُمْرُ

وقول الآخر:

لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٣، بتصريف يسير.

(٣) يشير إلى قول الراجز الذي رواه سيهويه:

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

(هذا نُقِرُ)، ولما لم يقل: (رَأَيْتُ بَكَرًا)، قبل حرف التعريف، كذلك لم يقل: (رَأَيْتُ الْبَكَرَ) (١).

قال: وقالوا: (رَأَيْتُ الْعِكْمَ) فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (الْبَكَرَ)، وجعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها (٢).

قال أبو علي: قوله: جعلوا الضمة إذ كانت قبلها، يقول: جعلوا الضمة والكسرة إذا كانتا قبل العين الساكنة في المنصوب بمنزلتها إذا كانتا إعرابًا، فقالوا: رَأَيْتُ الْعِكْمَ، ورَأَيْتُ الْحِجْرَ، فأتبعوا في النصب حركة العين الفاء كما [١٧٣/ب] أتبعوا في غير النصب اللام (٣).

== قال سيبويه: أراد (النُقِرُ) إذا نُقِرَ بالغيل، ولا يقال في الكلام إلا النُقِرُ في الرفع وغيره. الكتاب ٢/٢٨٤. والشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف.

(١) يقول أبو سعيد في هذا: «يقول: هذا بُكَرٌ، والأصل (بَكَرٌ)، فلما وقف فبطل التنوين والإعراب ألقى ضمة الإعراب على الكاف، وكذلك: (أَخَذْتُهُ مِنْ بَكَرٍ)، فإذا قال: (رَأَيْتُ الْبَكَرَ) لم يُحْرَكِ الكاف، ولم يلقِ فتحة الراء على الكاف، وذلك أنه الأصل من قبل دخول الألف واللام أن تقول: (رَأَيْتُ بَكَرًا) إذا وقفت، فتحرك الراء وتستغني عن إلقاء حركتها على الكاف، فلما أدخلت الألف واللام قام الألف واللام مقام التنوين، فلم تغير الكاف كما لا يفسر في (رَأَيْتُ بَكَرًا) حين جعلت الألف واللام بدلًا من التنوين». شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٤، والعِكْمُ: عِكْمُ الثياب الذي تُشَدُّ به الْعِكْمَةُ، والجمع عُكْمٌ، يقال: عَكَمْتُ الثياب إذا شددت بعضها إلى بعض. والعِكْمُ: العِدْلُ ما دام فيه المتاع. ونقل عن الأزهري قوله: كل عِدْلٍ عِكْمٌ. انظر لسان العرب، ج ١٢ / ٤١٥ (عكم).

(٣) ضرب سيبويه مثلاً وهو قوله: «رَأَيْتُ الْحِجْرَ» لتفسير قوله: «جعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها».

وقوله: لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده^(١)، أي جعلوا العين تحرك بحركة ما قبلها فيهما كما كانت تحرك بالحركة التي هي إعراب إذا كانت ضمة أو كسرة.

وقوله: صار في النصب كأنه بعد الساكن^(٢)، أي صار الكسر والضم في ذا المنصوب نحو: ^(٣) (لقيت الجُحْر، ورأيت العِكمَ)، بمنزلة الرفع والجر اللذين يكوئنان بعد الساكن في اللام في أن حرك عين المنصوب بحركتي فائهما، كما حرك عين المرفوع والمجرور بحركة لامهما، وإنما حرك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت كسرة أو ضمة، لأن لم يجرز أن يُحرك بحركة لامه، وقد تقدم القول في هذا، ولم يجرز أن يحرك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت فتحة، لأنه لم يحرك بحركة لامه لما كانت فتحة، فكما لم يُحرك بحركة اللام إذا كانت فتحة، كذلك لم يحرك بحركة الفاء إذا كانت فتحة.

* * *

(١) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٣) في المخطوطة: (تجر) ولا معنى لها، ولعله تصحيف من الناسخ.

هَذَا بَابُ الْوَقْفِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ^(١)

قال: فيهبوي الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة^(٢).

قال أبو علي: يقول: إذا وقفت على هذه الحروف، راجع الصوت يتصل بمخرج الهمز^(٣).

* * *

(١) الكتاب ٢/٢٨٥، وفي المخطوطة: «... والياء على الألف».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥، وفي المخطوطة: «... في موضع الهمز»، وقبل هذه العبارة قوله بعد العنوان: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمد للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمنها بشقة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها، فيهبوي الصوت...».

(٣) يريد أن يبين اختلاف حروف المد واللين عن غيرها من الحروف عند الوقوف فيها وأنه ليس فيها إشماع ولا روم ولا تشديد، لأن امتدادها أغنى عن ذلك، لأنه لما اتسع مخرجها امتد الصوت فيها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٨. وقد لخص الرماني وجه الوقف على هذه الحروف بقوله: «الذي يجوز في الوقف على حروف المد واللين السكون، ولا يجوز الإشماع ولا روم الحركة، لأن هذه الأحرف من جنس الحركات، فلا يقتضي ذلك تعريضها من الحركات بما يجري مجرى التضعيف في الموضع الذي الأصل فيه السكون، بل إجراؤها على الأصل أحق بها مع أنها لما انفردت بهذا الوجه الذي ليس لغيرها من الحروف عوملت بمقتضاه، لأنه أدل على توفيتها حقها وأخف فيها، وقد جمع الأمرين من يوقيه الحق والخفة في اللفظ. وإنما ذكر سببويه المد واللين واتساع المخرج ليبين به خاصة هذه الحروف بما ليس لغيرها، وهو الذي اقتضى لها هذا الحكم من الوقف على السكون دون التقريب من الحركة...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨.

هَذَا بَابُ الْوَقْفِ فِي الْهَمْزِ^(١)

قال: وهو أبين لها إذا وُكِّيتْ صَوْتًا^(٢).

قال أبو علي: يريد، إذا وليت حركة، وذلك قولهم: هذا الوَثْؤُ^(٣).

قوله في أول الباب: ما يلزم الفرع^(٤).

قال أبو علي: الفرع كلمة مثل بها الهمزة كما يجعل النحويون أبدأ

العين موضع الهمزة.

قل أبو علي: تحريكهم العينات في النصب في (الوَثْؤُ)^(٥) ونحوه مع دخول الألف واللام يدل على أن العين هنا لم تُحرك من حيث حرك في (بَكَرٌ والنَقْرُ) ونحوه، لأنه لو حرك من حيث حرك هذا لم يحرك المنصوب نحو: (رَأَيْتُ الوَثْأَ)، كما لم يحرك (رَأَيْتُ البَكَرَ)، فتحريك هذا يدل على

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الكتاب ٢/٢٨٦: «وذلك قولهم: و الوَثْؤُ، ومن الوَثْؤِ، ورَأَيْتُ الوَثْأَ، وهو البُطْرُ، ورَأَيْتُ البُطْأَ، وهو الرُّدْؤُ...». والوَثْؤُ: شبه الفسخ في الفصل، ويكون في اللحم كالفسخ في العظم. قال الليث: إذا أصاب العظم وَصْمٌ لا يبلغ الكسر، قيل: أصابه وَثْءٌ ووَثْأَ. انظر تهذيب اللغة ١٥/١٦٥ (وَثْأَ).

(٤) الكتاب ٢/٢٨٥، وهو من قام قوله: «أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإن يلزمها في الرفع والجَرِّ والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك من الإشمام وروم الحركة، ومن إجراء الساكن وذلك قولهم: هو الحَقْبُ، والحَقْبَةُ والحَبْءُ». وهو يريد: «أن من حقق الهمزة في الوقف جرت عليها الوجوه التي تجري على قولنا: البَكَرُ، والفِلْسُ، وزَيْدٌ، وعَمْرُو، وما أشبه ذلك إذا وقفت عليه، وتكون منزلته منزلة العين، ولذلك شبهه بالفرع، لأن الهمزة تشبه بالعين». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٨.

(٥) في المخطوطة: أَلْوَثْؤُ

العينات خركت لتبيين الهمزة في الوقف كما ذكره لا كما حرك العين من (بَكُر) في قولك: (هذا بَكُر) وسائر بابه مما ليست بهمزة^(١).

قال: وأما من لم يقل من البُطيء، ولا هو الرَدُّ، فإنما ينبغي لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء^(٢).

قال أبو علي: أي فيقول: هو البُطو، ومن البُطي فيبين الهمزة بقلبه إياها واوًا أو ياءً، إذ لم يبينها بتحريك العين قبلها، كراهة أن يصير إلى الياء، وليس له نظير في الأسماء^(٣).

قال: والهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل إلا في القلب والتضعيف^(٤) [١٧٤/أ].

أي تقلب ياءً أو واوًا أو ألفًا، وسائر الحروف لا تقلب.

* * *

(١) انظر مزيداً من التفصيل في هذه المسألة في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٢٠.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢، مع اختلاف يسير.

(٣) يقول الرمانى: «من العرب من يقول: رأيتُ البُطاً، ومن البُطي، فيجوز على هذا المذهب وجهان: الإتيان لما قبل الحرف، كقولهم: رأيتُ الجُحر، ومن الجُحر ويتوجه في أنه لما تنكب من البُطي لأن هذه الزنة ليس في الأسماء صار إلى البُطو، لأنها حركة مواجهه للكسرة، ثم أتبع النصب ذلك الوجه، فأجراه في الأوجه الثلاثة على طريقة واحدة». انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٢٠.

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢، والإشارة إلى الهمزة هنا من غير المعتل في نحو: الخطأ فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف، وأما في المعتل فتقلب الهمزة واوًا أو ياءً أو ألفًا كقوله: هو الوتو، ومن الوثي، ورأيتُ الوثا.

هَذَا بَابُ السَّاكِنِ الَّذِي تُحَرِّكُهُ فِي الْوَقْفِ^(١)

قال : كما حَرَكُوا بالكسر ، إذ وقع بعدها ساكن يُسَكَّنُ في الوصل^(٢) .

قال أبو علي : نحو ضَرَبْتَ ابْنَهَا ، فالساكن الثاني يجري في الوصل والوقف ساكناً^(٣) .

قال : وكذلك قد ضَرَبْتَهُ فَلَانَّةٌ ، وعنه أَخَذْتُ فَتُسَكَّنُ كما تُسَكَّنُ إذا قلت : عنها أَخَذْتُ^(٤) .

قال أبو علي : ما قبل الهاء في (عَنْهُ) ساكن ، كما أن ما قبلها في (عَنْهَا) ساكن ، إلا أن قبل الهاء في (عَنْهُ) يلقى عليه في الوقف حركة الهاء ، لسكون هذه الهاء في الوقف إذا كان ما قبله متحركاً ، فأما ما قبل الهاء في (عَنْهَا) فلا يُحَرِّك ولا يلقى عليها حركة الهاء ، لأن الهاء في (عَنْهَا) لاتسكن على حال^(٥) .

(١) الكتاب ٢٨٦/٢ باختصار .

(٢) الكتاب ٢٨٧/٢ ، وقام العبارة : « وسمعتنا بعض بني قميم من بني عَدِيٍّ يقولون : قد ضَرَبْتَهُ ، وَأَخَذْتَهُ ، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها ، لإعراب يُحدثه شيء قبلها ، كما حركوا . . . » .

(٣) يفسر أبو علي وجه الشبه هنا بأن تحريك الساكن في نحو : (قد ضَرَبْتَهُ) ونحوه ، بالتخلص من الساكن في مثل (ضَرَبْتَ ابْنَهَا) .

(٤) الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٥) يقول الرماني : « ويجوز نقل الحركة في (لم أَضْرِبْهُ) ولا يجوز نقل الحركة في (لم أَضْرِبْكَ) لأن الكاف بيئَةٌ ، وليس كذلك الهاء لخفائها بعد مخرجها واتساعه ، فجئت بالوجهين جميعاً ، وكل ما اتسع مخرجه فإن ذلك يوجب له خفاء لا يوجب لما ضاق مخرجه » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ٢١ .

هَذَا بَابُ الْحَرْفِ الَّذِي تُبَدِّلُ فِي الْوَقْفِ مَكَانَهُ حَرْفًا أَبْيَنُ مِنْهُ يُشَبِّهُهُ لِأَنَّهُ خَفِيَ^(١)

قال: وإِذْ خَفِيَتْ الْكُسْرَةُ أَزْدَادَتِ الْيَاءُ خَفَاءً كَمَا أَزْدَادَتِ الْكُسْرَةُ،
فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا حَرْفًا مِنْ مَوْضِعِ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ بِهَا مِثَابَهَةً^(٢).
أَيُّ بِالْيَاءِ، قَوْلُهُ: حَرْفًا أَيُّ الْهَاءِ، وَهُوَ مِنْ مَوْضِعِ الْأَلْفِ، وَالْأَلْفِ
أَكْثَرُ الْحُرُوفِ مِثَابَهَةً بِالْيَاءِ^(٣).

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحْدَفُ مِنْ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ فِي الْوَقْفِ وَهِيَ الْيَاءَاتُ^(٤)

قال: كما ذَهَبْتَ فِي الْوَصْلِ^(٥).
يَعْنِي قَوْلَكَ: هَذَا قَاضٍ، فاعْلَمْ^(٦).

-
- (١) الكتاب ٢/٢٨٧، مع بعض الاختلاف البسيط، واختصار للعنوان.
(٢) الكتاب ٢/٢٨٨، وفي المخطوطة: «... بها مشابه» هنا والتي في التعليق بعد هذه.
(٣) عن قول بني تميم في الوقف: (هذه) وفي الوصل: (هذي) لخفاء الياء، قال أبو سعيد:
«إِنْ أَصْلُ (هذه): (هذي)، غَيْرَ أَنَّ الْكُسْرَةَ الَّتِي بَعْدَهَا الْيَاءُ أَخْفَى مِنَ الْكُسْرَةِ الَّتِي
بَعْدَهَا الْهَاءُ، وَأَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ هَاءً فِي الْوَقْفِ لِيَكُونَ أَبْيَنَ لِلْكُسْرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا
الْهَاءَ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْأَلْفِ، وَالْأَلْفِ أَكْثَرُ الْحُرُوفِ بِالْيَاءِ مِثَابَهَةً، فَإِذَا وَصَلَ هُوَ لَا رَدُّوا
الْهَاءَ إِلَى الْيَاءِ، فَقَالُوا: (هذي ثَلَاثَةٌ) لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْيَاءِ يَبِينُهَا» - شرح السيرافي
للكتاب، ج ١٠، ق ٢٠.
(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.
(٥) الكتاب ٢/٢٨٨، وهو قوله: «قَوْلَكَ: هَذَا قَاضٍ، وَهَذَا غَارٌ، وَهَذَا عَمٌّ، يَرِيدُ: الْعَمِّي،
أَذْهَبُهَا فِي الْوَقْفِ كَمَا ذَهَبْتَ فِي الْوَصْلِ».
(٦) أصل: (قَاضٍ، وَغَازٍ، وَعَمٌّ): قَاضِيٌّ، وَغَازِيٌّ، وَعَمِيٌّ، تقول في الجُرْ: مررت بقَاضِيٍّ =

قال: ولم يُريدوا أن يظهر في الوقف كما لم يظهر في الوصل^(١).
{أي} ^(٢) في قاضٍ فاعلم.

قال: لأنهم لم يُضطرُّوا ها هنا إلى مثل ما اضطرُّوا إليه في
الوصل^(٣).

قال أبو علي: يقول: من يقول: (هَذَا رَامِي)؛ وأظهر الياء في الوقف،
إنما أظهره لزوال العلة التي لها حذفت في الوصل، وفي أنه لو لم يحذف
منه للزم أن يُحرك بالكسر، فلما لم يلزم تحريكها في الوقف لأن الوقف
يكون على ساكن لم يحذف في الوقف كما حذفت في الوصل لما كان
يلزمها من التحريك والكسر.

قوله: شَبَّهوه بما ليس فيه ألف ولام^(٤)، يعني قوله: القاضي.
قال أبو علي: قال أبوبكر: كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب
الحذف.

وقوله: في هذا الباب ولم يقولوا: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ)، لأنها في موضع

== وغازي، وعمي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة فسكنت الياء،
فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك، فإذا وقفوا لم يردُّوا الياء - وإن لم
يكن تنوين - لأن التنوين في النِّية إذا وصلوا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠،
ق ٢١.

(١) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى، لأن ما بعدها تفسير لما قبلها.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.

تُحرك فيه^(١)، يعني أن النون تحرك فيه لالتقاء الساكنين.

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحَذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

من الياءات في الوقف^(٢)

قال: لأنك إذا وصلت في النداء حذفها^(٣).

قال أبو علي: مثال ذلك قولك: يا غلامُ أقبل، فأما ١٧٤/ب لم تحذف هذه الهاء؟ فقد ذكره في باب النداء^(٤).

قال: وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لاتذهب في الوقف^(٥).

قال أبو علي: يعني (قَفًا وَرَحَى وَمُثْنَى)^(٦)، إذا وصلت قلت: (رحًا فاعلم)، سقطت الألف في الوصل لالتقاء الساكنين، كما تسقط الياء

(١) الكتاب ٢٨٩/٢، وهو جزء من قوله: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لاتذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أَلْظِي، وهو يَقْضِي، وَيَغْزُو، ويرمي، إلا أنهم قالوا: (لا أدُر) في الوقف، لأنه كثر في كلامهم فوشاذ، كما قالوا: لم يَلِكْ، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون: لم يك الرجلُ...»

والسبب في ذلك أنه إذا لقي النون الساكنة في (يكن) أَلِف الوصل في (الرجل) تحركت النون، وبذلك تخرج عن شبه حروف المد واللين، كقولهم عز وجل: «لم يكن الذين كفروا...» انظر شرح السيرافي، ج ١٠، ق ٢٢.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٢٩٠/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣١٦/١، والتعليقة ٣٥٠/١ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٢٩٠/٢.

(٦) في المخطوطة: (مثناً)، وكذلك عندما تكررت في هذا النص.

لالتقاءهما في (هَذَا عَمَ فاعَلَمَ) ونحوه، إلا أن الألف وإن سقطت في الوصل لم تحذف في الوقف كما أن الياء لما سقطت في الوصل حذفت في الوقف، وإنما لم تحذف الألف لما ذكره، وقياس هذه الألف أعني التي في (مُثْنَى وَقَفًا) ونحوه أن تكون في الرفع والجبر إذا وقعت منقلبات عن اللامات، وفي النصب يكون بدلاً من التنوين، والمنقلبة عن اللام في النصب محذوفة لالتقاء الساكنين، وهما الألف المنقلبة عن اللام، والألف التي هي بدل من التنوين، والساكنان إذا اجتمعا من كلمتين حذف الأول إذا لم يجز تحريكه، كما يحرك الأول إذا ساغ تحريكه، والساكنان هنا منفصلان، كأنهما من كلمتين، لأن التنوين منفصل من البناء، وكذلك ما هو بدل منه منفصل أيضاً^(١).

قال سيبويه: فَمِنْ ثَمَّ لَمْ تُحذف الألف إلا أن يُضطرَّ شاعر فيشبهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين^(٢).

قال أبو علي: يريد، أن الألف يذهب مع التنوين في (قَفًا فاعَلَمَ)، كما تذهب الياء مع التنوين في (قَاضٍ فاعَلَمَ)، فكما حذفت الياء في الوقف لذهابها مع التنوين في الوصل، حذفت الألف في الوقف كما حذفت

(١) ومؤدى كلام سيبويه: أن الألفات التي تذهب في الوصل لا تحذف في الوقف نحو أَلَف (رَحًا وَقَفًا، ومُثْنَى ومولى) وما أشبه ذلك، فهي تذهب عند الوصل لاجتماع الساكنين الألف والتنوين، وعند الوقف يذهب التنوين فتعود الألف فتقول: عَصًا، وَرَحًا، ومولى، وليس كقولك: هذا قاضٍ لخلة الألف، وهذا الموضع يدل على مذهب سيبويه وهو أن الألف التي تثبت في الوقف هي الألف التي كانت في الحرف... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٩١.

الياء فيه^(١) .

* * *

هَذَا بَابُ ثَبَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي الْهَاءِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ^(٢)

قال سيبويه : وليست الياءُ في (هِيَ) وحدها باسم كِيَاءٍ
(غَلَامِي)^(٣) .

قال أبو علي : أي فتحذفها كما تحذف (من هذا غلام) في الوقف إذا
أردت : (هذا غلامي) ، فالاسم إما هو (هِيَ) بأسرها ، لا الهاء دون الياء ،
ولا الياء دون الهاء ، وكذلك لو قلت : (مَا هُوَ) ، (وَمَنْ هُوَ) ، لم يلزم أن
تحذف الواو في الوقف كما تحذفه من (هذه عَصَاهُ) .
قال سيبويه : ففيها أيضاً مثل ما في (أَصَابَتْهُ)^(٤) .

(١) يفسر الرماني هذا بقوله : «وأما الألف التي تذهب في الوصل فتثبت في الوقف لأنها ترجع
إلى خفة مع أنه الأصل ، ومع أن التقاء الساكنين من كلمتين لا يعتد به ، فهي في تقدير
الثابت في الوصل ، وعلى ذلك قياس «يَقْضِي الْحَقُّ» إذا وقفت قلت : «يقضي» ، وكذلك
«يَدْعُو الدَّاعِي» إذا وقفت قلت : «يدعو» لأن الساكن من كلمتين ، فهو لا يلزم كما يلزم
التنوين في (هذا قاضٍ فاعلم) ، فلذلك بنى عليه (هذا قاضٍ) في الوقف ، وليس كذلك
(هذا قاضي الرجل) لما بيننا من الفرق فيما يلزم وفيما لا يلزم . . . » انظر شرح الرماني
للكتاب ، ج ٥ ، ق ٢٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩١ .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ .

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢ .

قال أبو علي: يقول في (عَلَيْهِ يَأْتِي)، (وَعَصَاهُ فَأَعْلَمَ)، وجوه ما في (أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ)، لأن ما قبل الياء منهن ساكن، كما أن ما قبل الهاء في أصابته ساكن، (فَعَلَيْهِ فَأَعْلَمَ)، مثل (أَصَابَتْهُ فَأَعْلَمَ)، في أن ما قبل الهاء منهما ساكن، إلا أن الحذف للحرف الذي بعد الهاء في (عَلَيْهِ فَأَعْلَمَ)، (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ) ^(١) و (هَذَا فَأَعْلَمَ)، أحسن. لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة على ما تقدم.

قال سيبويه: كرهوا أن يَدَعُوا بعد الميم شيئاً منهما ^(٢).

أي: شيئاً من الواو والياء. يعني الكسرة والضمّة.

قال: ولا يحذفون الساكن في (سَفَرَجَلٍ) لأنه ليس فيه من هذا ^(٣)

[١٧٥/١].

قال أبو علي: يقول: ليس في (سَفَرَجَلٍ) علة ولا استثقال فتحذف منه

الراء كما حذفوا من (رَأَيْتُهُمْ)، و (رَأَيْتُ أَبَاهُ)، الذي هو ردف الإعلال ^(٤).

قال: ألا ترى أنه لا يقول: (كُنْتُمْ الْيَوْمَ) مَنْ يَقُولُ: (اخْشَوْ

الرُّجُلَ) ^(٤).

(١) سورة يوسف، الآية / ٢٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٢، وفي المخطوطة: (منها).

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٣، وفيه: «... ليس فيه شيء من هذا».

(٤) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: «إن المستثقل قد يجوز أن يخفف، فكان تسكينهم الميم لضممتها ولزوم الضمة قبلها، كتسكين (كَبَدٍ، وَعَضْدٍ)، وليس في (جَمَلٍ) ما يستثقلون؛ لأن الميم مفتوحة، وقوله: لا يحذفون الساكن في (سَفَرَجَلٍ) لأنه ليس فيه شيء من هذا... يريد: أن الحذف إنما يقع استثقالاً أو لداع يدعو إليه، وليس كل ما أراد مريد حذفه كان له ذلك، فلا يجوز حذف شيء من (سفرجل) لأنه لا شيء فيه من =»

قال أبو علي: يقول: فلو حُرِّكت الميم من (كُنْتُمْ الْيَوْمَ) للمضم من حيث حركت الواو من (اَخْشَوْ الرَّجُلَ) بالضم، لجاز (كُنْتُمْ الْيَوْمَ) كما جاز (فاَخْشَوْ الرَّجُلَ) (١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا تُكْسَرُ فِيهِ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ (٢)

قال سيبويه: لأنها خَفِيَّةٌ كما أن الهاء خَفِيَّةٌ (٣).
قال أبو علي: إشتراك الهاء والياء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء، والياء قريبة من الألف، فهي إذاً شبيهة بالهاء (٤).

== نظائر ما يحذف، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٢/٢٩٣.

(٢) يريد من المقارنة في هذين المثالين: «أنا لو كنّا نضم الميم من أجل الواو التي بعدها في التقدير لكان يلزمنا إذا كسرنا الواو في (اَخْشَوْ الرَّجُلَ) أن تكسر الميم (يريد التي في كنتم اليوم)، لأنها قد حذفت منها، ويجوز أن يفرق بينهما، لأن الميم قد حذفت بعدها واو، والواو في اخشوا لم يحذف بعدها واو، وإنما حذفت قبلها ضمة وألف، لأنه كان الأصل: (اَخْشَيُوا) فحذفت الضمة، وقلبت الياء ألفاً، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين واو الجمع والألف التي قبلها، وكان الأصل (اَخْشَى)، وبعد قلب الألف، فلما حذفت صار (اَخْشَوْ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٤، وقام قوله: «الهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياء أو كسرة، لأنها خفية...».

(٥) يقول أبو سعيد في شرح هذا الباب: «اعلم أن هاء الضمير أصلها الضم، ولا يجوز كسرها إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإنه يجوز في هذه الحال كسرها للياء والكسرة، ويجوز ضمها على الأصل، وكان ابن شهاب الزهري يضمها في جميع القرآن، وهو ==

قال سيبويه: فإذا تراختَ وكان بينهما حاجزٌ لم تَلْتَقِ المتشابهة^(١).
يعني بالمتشابهة اجتماع الكسرة مع الهاء، أو الياء مع الهاء.
قال: وإذا قال: (مَصَادِرُ) فجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق كثرة
فكذلك هذا^(٢).

أي، إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف^(٣).
قال: وإنما أجري هذا مجرى الإدغام^(٤).
قال أبو علي: أجرى تحريك الهاء بالكسر إذا وقعت بعد كسرة أو ياء
كالإدغام لأن الحرف قُرْب من شبيهه كما قرب في باب الإدغام الحرف من

== مدني حجازي ٠٠٠ وإنما جاز كسرها لكسرة ما قبلها أو للياء لأنها أشبه الحروف بالألف،
فكما أمالوا الألف ونحوها بها نحو الكسرة للكسرة بعدها، أو قبلها أو للياء على ما
شرحناه، كسروا الهاء أيضًا من أجل ذلك» . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ٢٦٠.

(١) الكتاب ٢/٢٩٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٤.

(٣) الحديث هنا عن الصاد، ومذهبهم فيها بين التحقيق وعدمه، وقد روى سيبويه إدخال الصاد
في باب الإدغام فتقرب من أشبه الحروف من موضعها بالذال في نحو: (مَصْدَرٍ) فيكون
الزاي حيث تخرج الصاد قريبة منه، لقرب الزاي من الدال، ثم لا يفعل ذلك مع الراء والقاف
ونحوهما، لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال، ثم ذكر ما روى عن قراءة «حتى
يَصْدُرُ الرَّعَاءُ» (سورة القصص، الآية/٢٣) وأنها قراءة أهل مكة بين الصاد والزاي. ثم عرج
هنا على مسألة تحقيقها، فإذا تحركت الصاد في نحو: (صَدَقَ) كان من يحققها أكثر لأن
بين الصاد والدال حركة، ولو قال: (مَصَادِرُ) لزاد التحقيق كثرة لأنه جعل بينهما وبين الدال
حرفًا. الكتاب ٢/٢٩٤، وانظر مزيداً من التفصيل والبيان في شرح السيراني للكتاب،
ج ١٠، ق ٢٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٤.

الحرف نحو: (أجدك) (١).

وقال أبو علي في بيت الخطيئة:

... رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامَكُمْ رُدُّوا (٢).

وقال سيبويه: وهذه رديئة جداً (٣)، إنما رُدُّوا هذا، وحسنَ (بهمْ وعَلَيْهِمْ) أن الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها. إياها في الخفاء، وأنه من مخرج ما يشبه الياء وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عَلَيْهِمْ، وبهي)، للموافقة بينهما، كما قرئت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرف القريب منه في الإدغام وليس بين الكاف والياء والكسرة من المناسبة ما بينهما وبين الهاء، فلهذا حسن اتباع الهاء إياهما، وقبح إتباع الكاف إياهما.

(١) الحرف الأخير من هذه الكلمة غير واضح في المخطوطة، وهكذا قرأتها، والمعول عليه في هذه الكلمة هو الإدغام في الدال، وليس بهم ما جاء بعده من حروف.

(٢) هذا بعض عجز بيت الخطيئة من الطويل وهو قوله:
وإن قال مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلٍّ حَدِيثٍ من الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامَكُمْ رُدُّوا
وقد أنشده سيبويه وفيه كسر الكاف من قوله: (أحلامكم) تشبيهاً لها بالهاء، إذا قال: (أحلامهم) لأنها أختها في الإضمار، انظر الكتاب ٢/٢٩٤ - ٢٩٥، والبيت في ديوانه ٦٦/ من قصيدة مطلعها:

أَلَا طَرَقْتَنَا بَعْدَ مَا هَجَدُوا هِنْدُ وَقَدْ سَرَّ غَوْرًا وَاسْتَبَانَ لَنَا نَجْدُ
وفي رواية بعض كلماته خلاف في المصادر، ففي الأغاني ٦١/٧ «كل» مكان «جل»، وفي مختارات ابن الشجري ٤٤٥/ (رُدُّوا بعض أحلامكم)، والبيت في المقتضب ٢٧٠/١، وقال عن كسر الكاف من (أحلامكم): خطأ عند أهل النظر مردود، والبيت في شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٢٨، وشرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٣٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١١٥/٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٤.

وقال سيبويه: ألا تراها جعلت في القوافي متحركة بمنزلة الياء والواو ساكنتين^(١).

يعني جعلت الهاء وصلًا متحركة وساكنة في مثل:

... مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا^(٢) ...

.... (و) أَفْرَاسُ الصَّبَا^(٣) وَرَوَّاحِلُهُ^(٤)

ولم يجعل الياء والواو وصلًا إلا ساكنين نحو: مَنَزَلِي^(٥)،
وَتَنَسَّلِي^(٦).

(١) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) إشارة إلى قول لبيد من الكامل:

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمَعْنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

انظر ديوانه / ٢٩٧، قال أبو سعيد: الميم حرف الروي، والهاء وصل وبعدها ألف، وهي تسمى بعد الهاء الخروج، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٢٨. وأنشد الرمانى البيت على إطلاق القافية بالهاء وهي متحركة، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٣٢. (٣) في المخطوطة: (الصبي).

(٤) وبعض عجز بيت لزهير بن أبي سلمى من الطويل، وهو مطلع قصيدته في مدح حصن بن حليفة:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

انظر ديوانه / ١٠١ (صنعة أبي العباس ثعلب). وقد جاء الهاء وصلًا للام كما هو الحال في البيت السابق، إلا أن ذاك قد جاء بعد الهاء ألف، وتلك الألف هي التي تسمى الخروج.

(٥) إشارة إلى قول امرئ القيس من الطويل، وهو مطلع معلقته:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنَزَلٍ يَسْطَعُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوَاسِلِ

فقط أطلق الروي، ولم يجعل الياء وصلًا فيه إلا ساكنًا، انظر الديوان / ٨.

(٦) وهذه تشير إلى قول امرئ القيس من الطويل، وهو أحد أبيات معلقته التي مر مطلعها:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنَسَّلْ =

ومعنى قولى: الوصل، أى زيادة ليست من نفس الكلمة ولكنها للإطلاق.

قال سيبويه: وإنما ذكرت هذا لئلا تقول: قد حُرِّكَتِ الهاءُ، فلمْ جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ الألفِ فهي متحركة كالألف^(١).

قال أبو علي: أى فتقول: لم جعلت الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء إذا وقعت الياء قبلها أو الكسرة، كما أملت الألف نحو الياء في عماد وسيال [١٧٥/ب] والهاء متحركة ليست كالألف لأن الألف ساكنة ومتحركة، (فما وجد كأن)^(٢) الهاء متحركة أجريت مجرى الألف في القوافي، وكذلك أجريت عليها وبهي، وإن كانت متحركة مجرى الألف في أن غيرت حركتها التي هي الضمة، وجعلت من جنس الهاء كما غيرت الألف، إذا وقعت مع الكسرة والياء بأن تُحْيِي بها نحو الياء.

قال سيبويه: شبهوها بالميم التي تلزم الضمة والكسرة^(٣).

== ديوانه / ١٣، ولكنني أظنه جاء سهواً من الناسخ، لأن الشاهد فيه كالشاهد في البيت السابق، على عدم جعل الياء وصلاً إلا ساكنًا.

وأظنه أراد (لا يسلو) الواردة في مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان والحارث بن عوف المري وهو قوله:

صحا القلب عن سلمى وقد كان لا يسلو
وأفقر من سلمى التّعانيقُ فالتقلُّ
فقد جعل الواو وصلاً للروي ساكنًا، ولا يكون الواو وصلاً إلا ساكنًا - انظر

ديوانه / ٨٣.

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٥.

(٢) غير واضحة في المخطوطة وهكذا قرأتها.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٥.

يعني ميم (عَلَيْهِمْ)، يقول: شبهت الهاء في هذه الكلمة^(١) بالميم التي في (عَلَيْهِمْ)^(٢)، فحذفت الياء منها في الوصل، فقليل: (ذِهْ أُمَّةُ الله) كما حذفت الياء أو الواو من ميم (عَلَيْهِمْ)، (وَلَكُمْ) في الوصل، فقليل: (عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُ)^(٣).

* * *

ومن باب الكاف التي هي علامة المضمَر^(٤)

قال سيبويه: فلما كانت الهاء يلحقها حرف مَدٍّ، ألحقوا الكاف معها حرف مَدٍّ، وجعلوهم إذ التقياء سواء^(٥).

(١) يريد: (هذه).

(٢) أي يقال فيها: (عليهم) (وعليهم)، كما يقال: (هذه هي وهذه).

(٣) يقول أبوسعيد: «أصل (هذه): (هذي)، وإنما أبدلت الهاء من الياء، وكثير من العرب لا يبدلون، ويقولون: (هذي)، فمن أبدل فإنه يجري هذه الهاء مجرى هذا الضمير التي قبلها كسرة، ويكسرهما، ولا أعلم أحداً يضمهما، لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ووصلوها بالياء كما وصلوا (يَهْي، وَعَلَيْهِ يافتى)، فإذا وقفوا سكنوا كما يسكنون (يَهْ، وَيُعْلَمَةُ) إذا وقفوا.

والذين إذا أسكنوا الهاء في (هذه) إذا وصلوا لا يسكنونها في قولك: (يُعْلَمِيهِ، وَيَذَارِيهِ)، وفي سائر أحوال الضمير، لأن هاء الضمير أشد تصرفاً، لأنه قد يكون ما قبلها ساكناً ومفتوحاً ومضموماً، ولا يلزمها الكسر كما يلزم الدال في (هذه) قبل الهاء»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٢٨ - ٢٩. وانظر تفصيل هذه المسألة في المقتضب ٣٨/١، ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٥) الكتاب ٢/٢٩٦.

قال أبو علي: يقول: جعلوا الكاف والهاء سواء في أن يُزِدَ على الكاف^(١) أَلَفٌ إذا كانت مفتوحة، وياءٌ إذا كانت مكسورة في الوصل كما زيدت على الهاء في الوصل وأو إذا كانت مضمومة وياءٌ إذا كانت مكسورة، نحو (عَلَيْهِ فاعْلَمْ، وَلَهُ يَأْتِي) ^(٢).

قال سيبويه: والكاف والتاء لم يُفعل بهما ذلك ^(٣) إلى [نهاية] الباب ^(٤).

قال أبو علي: يقول: لم يُزِدْ على الكاف والتاء إذا كانتا للمؤنث حرفٌ كما زيد على الهاء حرف، فيلزم أن يزداد عليها إذا كانت للمذكر حرف ^(٥).

(١) يريد كاف الضمير للمخاطب والمخاطبة نحو: (لَكَ، وَبِكَ) ونحوهما . فعندما يتذكر فإنه يقول: (أَعْطَيْكَاهُ، وَأَعْطَيْكَاهَا) للمذكر، و (أَعْطَيْكِهَا، وَأَعْطَيْكِه) في خطابه للمؤنث، فيمدد الكاف بالألف في حال المذكر، ويمددها بالياء في حال التأنيث، ويلحق بعد ذلك هاء الضمير.

(٢) زيادة الألف على الكاف أشد تركيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث، لأن من لا يريد التركيد يقول: (أَعْطَيْتُكَهُ) للمذكر، و (أَعْطَيْتُكِهُ) للمؤنث، فيقع الفصل بينهما بالفتحة والكسرة، فإذا قلت للمذكر: (أَعْطَيْتُكَاهُ) والمؤنث: (أَعْطَيْتُكِه) كان الفصل بينهما بالحركة والحرف، كما أن ذلك في الشين عندما تقول: (أَعْطَيْتُكِشْ) لتفرق بها بين المذكر والمؤنث. انظر شرح السيرافي ج ١٠، ق ٣٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني في تفسيره هذا القول: وإنما وجب للهاء ذلك [يريد الإشباع في مثل: ضَرَبَهُ، و مَرَّبَهُ]، ولم يجب للكاف والتاء، لأن الهاء أخفى منها لاتساع مخرجها، مع أنها مهموسة، فكانت أحق بإشباع الحركة حتى قيل بها، ولم يكن ذلك في الكاف والتاء، لأنه يكفي الفرق فيها بالحركات في الوصل دون الحروف، ولا يكفي في الهاء إلا بالحركات ===

هَذَا بَابُ مَا يَلْحَقُ الْيَاءَ وَالْكَافَ اللَّتَيْنِ لِلِإِضْمَارِ^(١)
 قال: ولم يسكنوا التاء، لأن ما قبلها أبداً ساكن، ولا الكاف لأنها
 تقع بعد الساكن كثيراً^(٢).

أي: في نحو رَمَاكُمَا، وَأَعْطَاكُم، ولم يَضْرِبْكُم^(٣).
 قال سيبويه: ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في
 كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكن^(٤).
 قال أبو علي: لو لم تضاعف النون فتسكن الأولى، لاجتمع في
 (ضَرَبَكُنْ) خمس متحركات، لأن النون متحركة بالفتح، وفي نحو (يَرُكُنْ)
 أربع متحركات^(٥).

-
- والحروف، لما بينها من العلة». شرح الرماني للكتاب، ج ١، ق ٣٣.
- وفسر أبو سعيد بقوله: «إن الأجود ألا يزداد على الكاف ألف ولا ياء، وإنما يزداد على الهاء لأنها خفية خفيفة، يشبهها بالألف فاحتملت الزيادة كذلك». شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٣٠.
- (١) الكتاب ٢/٢٩٦.
- (٢) الكتاب ٢/٢٩٦.
- (٣) قوله: ولم يسكنوا التاء، يريد تاء المخاطب سواء للمذكر أو للمؤنث، وذلك لأن ما قبلها ساكن أبداً، فلا يجوز أن يجمع المتكلم بين ساكنين، تقول: (أَعْطَيْتُكَ، وَأَعْطَيْتُكَ) فالياء ساكن، ولا يجوز أن تسكن التاء بعده، وحملوا الكاف على التاء، لأن الكاف قد يكون ما قبلها ساكناً ومتحركاً نحو قولك: (أَعْطَاكُمَا، وَأَكْرَمَكُمَا) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٣٠.
- (٤) الكتاب ٢/٢٩٧.
- (٥) سأل سيبويه أستاذه الخليل هذه المسألة: «ما بالك تقول: ذَهَبَ وَأَذْهَبَ ولا تضاعف النون، فإذا قلت: أَثْنُ، وَضَرَبَكُنْ ضاعفت؟» فأجابه الخليل محتجاً بشيئين: أحدهما: أن يكون حمل المؤنث على المذكر فما كان للمذكر بحرف واحد جعل للمؤنث بنون واحدة، نحو: ===

قال: وهي في غير هذا ما قبلها ساكن^(١).

قال أبو علي: قوله: وهي في غير هذا، أي التّون التي لجماعة المؤنث ما قبلها ساكن في غير (ضَرَبَكُنْ، وَأَنْثُنْ)، ونحوه مما ضوعفت فيه التّون، كما أن ما قبل التاء في (ذَهَبْتُ) ساكن، فكما سكن ما قبلها إذا كانت غير مضاعفة نحو (ذَهَبْنِ)، كذلك سكن ما قبلها في (ضَرَبَكُنْ) ونحوها مما ضوعفت فيه التّون، لأنهما لا يجتمعان في أنهما علامتان للضمير، فكما اجتماع في ذلك اجتماع في سكن ما قبلهما.

قال سيبويه: [١٧٦/أ] فلو كانت ساكنة لم تُحقّق التّون^(٢).

قال أبو علي: لأنّ التّون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم لم يتبيّن نحو (مَنْ كَانَ)، (وَمَنْ جَاءَ)، (وَلَمْ يَأْمَنْكَ)^(٣).

== (قَامُوا، وَذَهَبُوا) فالواو هنا علامة الجمع المذكر، وهي حرف واحد، فيقال في المؤنث: (قُمْنَ، وَذَهَبْنَ) بنون واحدة. فإذا قلت للمذكر: قُمْتُمَا، وَذَهَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمَا، قلت للمؤنث: (ذَهَبْتُنْ، وَضَرَبْتُنْ)، فجعلت التّون المشددة مكان الميم والواو. والشيء الآخر: أنه لو لم يشدّد التّون لاجتمع أربع متحركات أو خمس. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٣١.

(١) الكتاب ٢٩٧/٢، وهي من تمام العبارة السابقة، وينصل بينها الأمثلة في هذه المسألة وهي قوله: (نحو ضَرَبَكُنْ، وَيَدُكُنْ).

(٢) الكتاب ٢٩٧/٢، وفي المخطوطة: «تحرّك» مكان «تُحقّق» ورواية السيرافي توافق ما جاء في نص الكتاب.

(٣) يقول الرماني: «الذي يجوز في الوصل بالإشباع والاختلاس إجراء الضمة والكسرة التي لا تلزم على جواز الوجهين: أمّا الإشباع فلتتمكّن الحركة، وأمّا الاختلاس فلتتخفيف الذي لا يخل بالكلمة، وذلك أنها قد تكون حركة إعراب يخلّ بها الإسكان، لإبطال دليل المعنى، وهي مع ذلك لا تلزم، فلا يجوز فيها الإسكان لهذه العلة، ولو كانت حركة لازمة لجاز فيها التخفيف بالإسكان نحو (عَصْدُ، وَقَحْدُ) ...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٣٥.

قال سيبويه: كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات^(١).
 أي لم يحذفوا الألف من (عَصَا، وَعَمَى) ونحوه في الوقف، كما حذفوا
 الياءات من نحو قَاضِي، وَجَوَارِي في الوقف.
 قال: وما أُسْكِنَ في الشَّعر وهو بمنزلة الجُرَّة^(٢).
 قال أبو علي: قوله: وهو بمنزلة الجُرَّة يعني الكسر الذي في آخر الكلمة من
 (صَاحِبِي)^(٣) ونحوه كالجرّ، في أَنَّ العرب لا تُسْكِنه كما لا تُسْكِن، إنما يسكنون
 ما كان في وسط الاسم دون ما كان في آخره فإذا كانت الكسرة في آخر الكلمة
 بمنزلة الجُرَّة في أنها لا تُسْكِن كما أن الجرّة لا تسكن، ثم جاء فيها الإسكان،
 فكذلك يجوز في الجرّة أن تُسْكِن إذا جاز فيما كان مثله في أنه لا يسكن.
 قوله: ولم يَجِءَ هذا في النصب^(٤).
 أي ترك الإشباع وتخفيف الحركة.

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٧ مع اختلاف يسير، وقام قوله: «... إلا أن من قال: (قَحْذُ) لم يسكن ذلك، قال
 الراجز:

إذا عَوَجَجَن قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ بِالذُّرِ أَشَالِ السُّفِينِ الثُّرُومَ

فسألت من يُنشِد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد: (صَاحِبِي)».

(٣) إشارة إلى هذا اللفظ في قول الراجز السابق. وقد أُسْكِن الياء ضرورة، وهو يريد يا صاحب، أو يا
 صاحبي، تشبيهاً له في حال الوصل به إذا كان في الوقف وهذا من أقبح الضرورات. انظر حاشية
 الكتاب ٢/٢٩٧. وأنشد البيت أبو سعيد السيرافي، وعرض لما أجازته سيبويه من تسكين ما جاز
 تسكينه في الشعر، وإنكار المبرد عليه، وصح ما ذهب إليه سيبويه وموافقه للقياس، انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٣٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٨، وقام كلامه: «... لأن الذين يقولون: كَبُذَّ وَقَحْذُ لا يقولون في (جَمَلَر: جَمَلْ)».

ومن باب وجوه القوافي في الإنشاء^(١)

قال سيبويه: وَلَفَّظُوا بِتَمَامِ الْبِنَاءِ وَمَا هُوَ مِنْهُ^(٢).

قال أبو علي: وما هو منه، أي من بناء الشعر، لأن هذه المدات من تمام بناء الشعر، ألا ترى أن المدة في «وَمَنْزِلِي»^(٣) بإزاء النون من (مَفَاعِلُنْ).

قال: لأنها تكون في المد بمنزلة الملحق^(٤).

أي الياء والواو الملحق للمد التي هي غير لام مثل «وَمَنْزِلِي».

قال: فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٩٨.

(٢) يقول سيبويه في هذا المقام: «وأما ناس كثير من بني قيس، فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما يُنُون، وما لم ينون لما لم يريدوا الترتم، أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد، سمعناهم يقولون:

يا أبتا علك أو عسأكُنْ

وللعجاج: يا صاح ما هاجَ الدمعُ الذُّرْنَ

الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣) إشارة إلى التي في قول امرئ القيس من الطويل:

قَفَا تَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

حيث وصل اللام المكسورة بالياء للترتم، ومدَّ الصوت وقد مرَّ ذكر هذا البيت قبل قليل.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٠٠، وحديثه عن «الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان حروف الروي،

فُعل بها ما فُعل بها ما فُعل بالياء والواو اللتين ألحقنا للمد في القوافي».

أي في أن حذفت وإن كانت لأمّا كما حذف ما يكون للإطلاق والمد^(١).
قال: وهذه اللامات لا تحذف في الكلام^(٢).

قال أبو علي: لأنها في الأفعال، والأفعال لا يلحقها التنوين^(٣).

قال: كما حذفت ياء يقضي شبهتها بالياء [التي] في (الأيامي)^(٤).

قال أبو علي: شبه ياء (يقضي) بالياء التي في (الأيامي)، أنها إذا كانت بعد حرف روي حذفت كما تحذف التي في (الأيامي)، وتثبت للإطلاق كما تثبت هي، فأما ألف (يخشى)، فلا تحذف لأنه وافق ما لا يحذف في الكلام وهو الألف في نحو (زبدًا)، ولم يوافق ما يحذف كما وافق ياء (يقضي)، وواو (يفزو)، (والأيامي)، (وخليلو).

قال أبو علي: نظير يقضي ويفزو في القوافي نحو: يعلمو، ويعلمي
وهذه قد تحذف، فكذلك تحذف من (يقضي ويفزو)^(٥).

(١) أي نحو قول زهير:

ولأنت تفرّي ما خلقت، وبع... ضُ القوم يخلق، ثم لا يفرّ

فقد ينشد بحذف المد، ومثله (يفزو) لو كانت في ما فيه، كان يمكن حذف المد.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٠.

(٣) يريد: التي في مثل (لا يفرّ) في بيت زهير السابق، ومثل (يفزو) في القافية.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٠، وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة مثبتة في الكتاب، وفيه إشارة إلى قول جرير:

أيهات منزلنا بنعف سؤيقه كانت مباركة من الأيامي

حيث وصل القافية بالياء في الجهر، كما وصلت بالواو في الرفع.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة ومزيداً من الشواهد عليها في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥،
ق ٣٦ - ٣٧.

قال سيبويه: وليس حرفين [بنيا] على ما قبلهما^(١).

قال أبو علي: يقول: ليست الياء والواو اللتين للضمير بحرفي مد، لا للمعنى، كما أن الياء والواو في (يَعْلَمِي وَيَعْلَمُو) حَرْفًا مَدُّ من جنس ما قبلهما، لا لمعنى غير المد^(٢).

وقال في إنشاد سيبويه (١): يا دَارَ عِبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمْ^(٣).

قال أبو علي: وضع الياء التي في (تَقْعَلِينَ) على أنه [٧٦/ب] اسم على ما تقدم من قوله: وجعله محذوفاً في القافية كما حذفت الواو من (صَنَعُوا)^(٤) ونحوه فأما النون فحذفت للوقف كما تحذف للجزم، لأن لفظهما سواء.

(١) الكتاب ٣٠١/٢، وفيه: (وليستا)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) حذف الواو والياء إذا كانت واحدة منهما حرف روي غير جائز، لأن حذفهما يخل بالشعر وزناً وقافية، فهما بمنزلة غير حروف المد واللين، وهما في هذا الموقع كالقاف من قول رؤبة، غير جائز حذفها، لأنها في حرف الروي:

وقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَارِي الْمَحْتَرِقِ

وأما واو الجمع وياء خطاب المؤنث فيجوز فيهما الحذف لأنهما زائدان ثقیلان على شبه ما يحذف من حروف الوصل، إلا أن الحذف فيها أضعف مثل التي في قوله:

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ أَقْرَاماً تَرَكْتُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ
يريد: (صَنَعُوا)، فحذف واو الجمع، وقوله:

جَزَيْتُ ابْنَ أَرْوَى بِالْمَدِينَةِ قَرْصَةً وَقَلْتُ لَشُتَّاعِ الْمَدِينَةِ أَوْجِفُ
يريد: (أَوْجِفُوا). وقول عنترة:

يَا دَارَ عِبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمْ
...

وهو يريد: (تكلمي) فحذف الياء التي هي ضمير التانيث.

انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٣٧-٣٨.

(٣) لعله أراد: «وقال في الانشاد» أو يكون أراد: «وقال سيبويه»، فتركت الجملة هكذا سهواً من الناسخ.

(٤) صدر بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة عنترة المعلقة وهو:

ومن بَابِ عِدَّةٍ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ (١)

قال أبو علي: معنى الواو في الحقيقة الاجتماع وهي لا تكون للعطف إلا ومعنى الاجتماع لها لازم، وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها في نحو: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) (٢) وجميع باب المفعول معه الواقع فيه الواو بمعنى (مَعَ) وإنما وقعت الواو بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أن معنى (مَعَ): المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضرب منه، فهذا وقوع الواو للاجتماع مُعَرِّى من العطف، والدليل على أنها معرأة منه أنها لم تُدْخِلْ الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها كما تدخله في إعرابه في نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) .

ومن هذا الباب قوله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ» (٣) .

قال أبو العباس: المعنى: معَ شُرَكَائِكُمْ، فالواو فيها بمعنى (مَعَ)، لأنه لا يقال: أجمعت قومي وشركائي، إنما يقال: جمعت قومي وشركائي (٤)

== يا دارَ عبلة بالجواء تكلمي وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

وأنشده سيبويه على حذف الياء من (تكلمي) وهي ضمير المؤنث كما حذفت واو الجماعة من الشواهد التي ساقها سيبويه قبل هذا الشاهد، انظر الكتاب ٣٠١/٢ - ٣٠٢ .

(١) الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٢١٠/١، شرح المفصل ٥٠/٢ .

(٣) سورة يونس، الآية/٧١ .

(٤) انظر الكامل ٣٣٤/١، والمسائل الحلبيات/٢٩٣، وخرج ابن قتيبة الآية على معنى: وادعو شركاءكم، قال: وكذلك هو في مصحف عبد الله . [يريد عبد الله بن مسعود] .

وهذا تأويل حسن، ويجوز أن يكون على معنى: أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ واجْمَعُوا شركاءكم فأضمر الفعل الثاني، لدلالة الأول عليه كقول القائل:

... متقلداً سيفاً ورُمحاً^(١).

أي متقلداً سيفاً، وحاملاً رُمحاً، فأضمر الثاني لدلالة الأول عليه ونحو هذا كثير، فأمّا حيث يكون فيه للاجتماع وينضم إليه مع ذلك العطف فنحو (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)، والمعنى أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهُمْ)، لم يكن فيه دليل في اللفظ من المبدوء بالضرب كما أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهُمْ)، لم يكن فيه دليل من كان المبدوء به المضموم إليه السائر، فكذلك إذا وضع حرف على المعنى الموضوع عليه مصدر (جَمَعْتُ)، لا يكون فيه دليل من المبدوء به قبل،

== انظر تأويل مشكل القرآن/٢١٣، قال ابن يعيش: «ذهب قوم إلى أنه... مفعول معه، وذلك أنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله، لأنه لا يقال: أجمعت شركائي وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل: (جاء البرد والطيلاسة)، ويجوز أن تضمن للشركاء، فلا يصح أن يحمل عليه الشركاء، ويكون تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، انظر شرح المفصل ٥٠/٢، قال ابن مجاهد: «روى نصر بن علي، عن الأصمعي، قال: سمعت نافعاً يقرأ «فاجمعوا أمركم» مفتوحة الميم من (اجمع)» وروى غير الأصمعي عن نافع مثل ما قرأ سائر القراء، وكلهم قرأ: (فأجمعوا) بالهمز وكسر الميم من أجمعت. «السبعة في القراءات/٣٢٨».

(١) البيت من مجزوء الكامل، وينسب إلى عبد الله بن الزبيري، وهو في شعره/٣٢ وصدره:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا ...

قال أبو العباس: معنى (المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد. انظر المقتضب ٥١/٢، الكامل ٣٣٤/١، وأنشد أبو علي في المسائل الحلبيات/٣٠١ موضع الشاهد فقط دون نسبة، انظر أيضاً الخصائص ٤٣١/٢، والأمال الشجرية ٣٢١/٢، وأنشده ابن قتيبة وصدره: (ورأيت زوجك في الوغى) على معنى متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً. انظر تأويل مشكل القرآن/٢١٤، انظر أيضاً الخصائص ٤٣١/٢، الإنصاف ٦١٢/٢، شرح المفصل ٥٠/٢ والمخصص ١٣٦/٤.

ولا يُعلم بين أهل العربية في ذلك خلاف، ولهذا المعنى الذي فيه من الاجتماع والمصاحبة وقعت الجُمْلُ بعده موقع الحال، ولو كان غيره من حروف العطف لم يجز أن يقع موقعه، لأنه لا يؤدي معناه، ألا ترى أنه ليس في سائر هذه الحروف ما معناه كمعناه في الاجتماع؟

وحكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعة له في وقت حديثك عنه فلهذا لم يجيزوا وقروح الفعل الماضي موقع الحال في نحو (جاء زيدٌ ضَرَبَ)، كما أجازوا: (جاء زيد يضربُ)، وقالوا في تقدير: (مَرَرْتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ بِهٍ غَدًا) أن [١٧٧/أ] معناه مقدرٌ، الصيد به الآن، لأن الحال لا تكون المستأنف ولا الماضي بل هي خلافهما، فلهذا وقعت الجمل بعدها موقع الحال، وقد ذكرنا في الواو فيما تقدم أشياء غير هذا^(١).

قال أبو علي: كون الكاف والتاء^(٢) للخطاب أعم من كونهما اسمين، لأنهما يكونان للخطاب حيث لا يكونان فيه اسمين، ولا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما، والدليل على أن الكاف في (ذلك) للخطاب، أن (ذَا) لا تجوز إضافته، لأن المعنى الذي تعرّف به قائم فيه أبداً وهو الإشارة فلما أضفته لنكرته لأن المعرفة لا تضاف^(٣).

(١) هذا الباب مطروق في كتب النحويين جميعها، فليلتبس في مظانه إن شاء الله.

(٢) يريد الكاف التي في مثل: (رَأَيْتُكَ)، (وَعَلَّامُكَ)، والتاء في مثل (فَعَلْتُ، وَذَهَبْتُ)، فهما ضميران هنا، ولكنهما يكونان للمخاطبة المحضة لضميرين، وذلك الكاف في (ذلك) التي تكون بمنزلة التاء في (أَنْتَ) التي هي بمنزلة التاء في (فَعَلْتُ فَلَانَةَ). انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٣) انظر تقسيم الرماني لهذه الحروف التي تارة تكون حرفاً، وتارة تكون اسماً جاء على هيئة حرف واحد، وتفصيلات مطولة في هذه المسألة في عرض واضح وسهل في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٤٠-٤١.

قال سيبويه: واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل^(١).
قال أبو علي: لأنه يُبتدأ بحرف ويُوقف على آخر، ولا يجتمع الابتداء
والوقف معاً في حرف واحد^(٢).

وقال أبو علي: في إنشاء سيبويه^(٣):
وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
قوله: ما إن رأيتَه: [إن]^(٤) لغو، (وما)، مع الفعل بمنزلة المصدر،
فهو في تقدير: رجّه رؤيتك إياه، أي وقت رؤيتك إياه، فحذف المضاف،
وأقام المضاف إليه مقامه، فهذا عندي مثل (مَقْدِمُ الْحَاجِّ)، (وَحُقُوقُ النُّجُمِ)،

(١) الكتاب ٣٠٤/٢.

(٢) فرق بين الاسم المظهر والمضمر، فالمضمر لا خلاف في جواز أن يكون على حرف واحد كالف
الاثنين وباء المخاطبة وواو الجماعة، وعلى حرفين نحو: هو، وهي، ونحوهما، أما الاسم
الظاهر فلا يكون إلا أكثر من حرفين، لأنه يُسكت عنده ويبتدأ بأحد حروفه، ولم يكونوا
ليجعلوا بالاسم فيجملوه بمنزلة الحرف، لأن له من القوة ما ليس لغيره، فلو جاء اسم على
حرفين مثلاً نحو (مَنْ، وَلَوْ) لوجب تشقيقه، تقول: (جَاءَ مَنْ، وَلَوْ) وهكذا. انظر الكتاب
٣٠٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، وتنسبه بعض المصادر للمعلوط بن بدل القريني، وقد أنشده سيبويه
دون نسبة، على زيادة (إن) بعد (ما) للتوكيد، انظر الكتاب ٣٠٦/٢، وأنشد صدره في
الأصول ٢٠٦/٢، وأنشده كاملاً في ١٧٣/٣، للقضية نفسها وهي إلقاء (إن) بعد
(ما)، وأنشده أبو سعيد منسوباً إلى المعلوط بن بدل القريني، وفيه أكثر من شاهد عنده،
انظر شرح السيرافي، ج ١٠، ق ٤٤، الخصائص ١١٠/١، مغني اللبيب ٣٨/١، ٥٧، ٤٠١
وعبد ابن هشام (ما) هنا مصدرية، كما عدها (مصدرية ظرفية) في ص ٨٩٠، أما أبو
حيان فيسميها التوقيتية، انظر ارتشاف الضرب ٢٨٣/٣، انظر أيضاً المقرب ٩٧/١، شرح
المفصل ١٣٠/٨، الأزهية ٤٢، شرح أبيات مغني اللبيب ١١٢/١، أوضح المسالك
١٧٣/١، خزائن الأدب ٦٨/٣، شرح الأشموني ٢٣٤/١.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيه المعنى.

وغيرهما من المصادر المقامة مقام الظروف الزمانية، فأما زيادة (إن) معها وهي بمعنى المصدر فقليل جداً إنما تزداد مع (ما) إذا كانت للنفي نحو: (ما إن زَيْدٌ منطلقٌ)، وما إن يكاد يخليهم لوجهتهم، فإنما حكم (إن) أن تزداد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ^(١)، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله:

لَمَّا أَغْقَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنَعْنِي^(٢)

فما هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: (والله ما رأيته)، ولا يجوز: (لَمَّا رأيته).

قال سيبويه: فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها^(٣).

قال أبو علي: يقول: هذه الأسماء التي هي غير الأماكن بمنزلة الأماكن في أن (من) تدخل عليها كما دخلت عليها.

قال: وكذلك: كفى بالشيب^(٤): لو ألغى الباء استقام الكلام^(٥).

(١) إلى هنا ينتهي نقل البغدادى عن التعليقة في هذه المسألة، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١١٢/١ (الشاهد ٢٧).

(٢) هذا شطر بيت من الوافر، وشطره الثاني هو قوله: «وكَيْفَ، وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي». وهو للنابغة الذبياني من قصيدة في مدح النعمان بن المنذر مطلعها:

أَمِنْ ظِلَامَةِ الدَّمَنِ الْبَوَالِي بِمُرْقُضِ الْحَبِي إِلَى وَعَالٍ

ورواية الديوان: (فانتصحتني) مكان قوله: فاصطنعني هنا. انظر ديوان النابغة / ٦١.

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢، والإشارة هنا إلى الأسماء المكانية.

(٤) في المخطوطة: «كلى الشيب».

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢-٣٠٨.

قال أبو علي: موضع الباء في قوله: (كفى بالشئيب) مع ما بعده رفع، لأن (الشئيب) هو الفاعل، وكذلك «كفى بالله»^(١)، كما أن موضع (من) في قولك: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، وقوله تعالى: «أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٢) رفع، ومثل هذا في أن الجار مع المجرور رفع قولك: (أَكْرَمَ بَزِيدٌ)، موضع الباء مع زيد رفع (بأكريم)، ألا ترى أن المعنى إنما هو الإخبار عنه بأنه كرم، فإن قيل: كيف جاء الفعل على بناء الأمر وهو خبر، فالقول فيه عندي [١٧٧/ب] أن فعل الأمر وقع موقع الخبر، كما وقع الفعل المبني للخبر الأمر والدعاء في نحو: (لَقِيَ زَيْدٌ شَرًّا)، (وَعَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ)، فكما وقع بناء فعل الخبر موقع الدعاء والأمر، كذلك وقع بناء الأمر موقع الخبر في (أَكْرَمَ بَزِيدٌ) وبابه.

ومعنى أكرم بزيدي: (أَكْرَمَ زَيْدٌ) كأنه من باب (أَفْعِلْ) الذي هو لغير التعدي والنقل من فعل إلى فعل، نحو (أَعَشَبَ الْوَادِي وَأَخْضَبَ)، (وَأَهْيَجَ النَّبْتُ)، إذا صارت هذه الأشياء فيه كثرة^(٣)، فكذلك معنى (أَكْرَمَ بِهِ)، عندي كأنه (أَكْرَمَ زَيْدٌ) على التأويل الذي ذكرنا.

قال سيبويه: وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك^(٤).. الفصل.
قال أبو بكر: هذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)، وإنما (إلى) للغاية^(٥)، (ومن) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة، أنك إذا قلت: (رأيت الهلال من موضعي)، (فمن) لك، فإذا قلت: (رأيت الهلال من خلل)

(١) سورة النساء الآية/٤٤، ٦٩، ٧٨، ١٦٥ واللفظ في أماكن كثيرة من القرآن.

(٢) سورة البقرة، الآية/١٠٥.

(٣) في المخطوطة: (كثرت).

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) في المخطوطة: (وإنما إلى الغاية)، والتصويب من الأصول.

السُّحَابِ)، (فَمِنْ) للهِلال، والهِلال غاية لرؤيتك فلذلك^(١) جعل سيبويه (مِنْ) غاية في قولك: (رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ)، فهي^(٢) عنده ابتداء غاية إذا كانت (إِلَى) معها مذكورة أو منوية وإذا^(٣) اسْتَغْنَى الكلام عن (إِلَى) ولم تكن نقيضتها جعلتها^(٤) غاية، وبذلك^(٥) على ذلك قوله: «تقول: (مَا رَأَيْتُهُ مِذَّ يَوْمَيْنِ)، فجعلتها غاية، كما قلت أَخَذْتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ) فجعلته غاية ولم ترد منتهى.

أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى، وهذا^(٦) المعنى أراد والله أعلم، وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد^(٧)، نحو رَأَيْتُ وسمعتُ وشممتُ، تقول: (شممتُ مِنْ دَارِي الرِّيحَانِ مِنَ الطَّرِيقِ)^(٨)، (فَمِنْ) الأولى للفاعل، والثانية للمفعول، وعلى ذلك الباب لا يجوز عندي غيره^(٩).

قال سيبويه^(١٠): كما كانت (مِنْ) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها، لأن (مِنْ) للزمان، (وَمِنْ) للمكان، فأما قول زهير:

(١) في الأصول: (فكذلك).

(٢) في الأصول: (وهي).

(٣) في الأصول: (فإذا).

(٤) في الأصول: (يقتضيها جعلها).

(٥) في الأصول: (وبذلك).

(٦) في المخطوطة: (هذا) من غير وار.

(٧) في الأصول: (في الأفعال المتعدية) ولم يذكر التعدّي إلى مفعول واحد.

(٨) في الأصول مثالان للفعلين (سمعت، ورأيت) ولم يذكرهما أبو علي هنا.

(٩) النص بتمامه في الأصول ٤١١/١-٤١٢٠.

(١٠) ليس هذا القول لسيبويه، لأنه ليس في الكتاب، ولعله من كلام أبي علي نفسه وأراد==

... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(١)

فكان أبو إسحاق يقول: المعنى: (مِنْ مَرٍّ حِجَجٍ وَمَرٍّ دَهْرٍ) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه^(٢).

قال سيبويه: كما قلت: أخذته مِنْ ذَلِكَ المكان، فجعلته غاية ولم تُرد منتهى^(٣).

قال أبو بكر: معنى هذا أنك لو أردت الابتداء والمنتهى لرفعت فقلت: مَذَّ يَوْمَانِ، لأنك إذا أردت الغائتين، الابتداء والانتهاء، فالحكم الرفع، وإذا أردت أحدهما^(٤) خفضت^(٥).

قال سيبويه: وما جاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة^(٦) الفصل يعني أن (مَعَ وَقَطُّ)، ضارعتا (هَلْ، وَأَوْ)، وتقول (صَنَ) ونحو أكثر من (خُذْ).

قال أبو علي: (أَنْ) حرف ليس باسم، والدليل على ذلك أنه ينصب الفعل ولو كان اسماً لم ينصب [أ/١٧٨] لأن الاسم لا يعمل في الفعل، ولأنه ليس باسم لم يعد إليه من صلتته ذكر كما عاد من صلة (الَّذِي) وسائر

== أن يضمن لفظه المعاني التي ناقشها سيبويه في هذا الباب.

(١) هذا شطر بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى، وقد سبق تخريجه، انظر الجزء الأول ص

٢٤.

(٢) انظر الجزء الأول، ص ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) في المخطوطة: (أحدهما).

(٥) الأصول ٤١/١.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢.

الموصلات الذكر من صلاتها^(١).

قال أبو علي: أنشدنا أبو بكر^(٢):

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا

يَمِينًا، وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكِ

قال سيبويه: كما كثرت الأسماء نحو (قَدْ، وَهَلْ)، وإنما قال قبلها، لأنه قدم الحروف التي على حرفين في الكتاب على الأسماء التي على حرفين (في الكتاب)^(٣).

قال أبو علي: يقول: (أَيُّنُ) لما لم يجرى إلا متصلاً بالقسم ولم يجاوز هذا الموضع شابه ما جاء على حرف من الأسماء نحو (رَأَيْتَكَ وَضُرَيْتُ)، في أنه لا يكون إلا متصلاً بشيء، كما أنه لا يكون إلا متصلاً، فلما شابهه في الاتصال، وأنه لا ينفرد حذف منه ورد إلى حرف، كما أن هذه الأسماء التي لا

(١) انظر الكتاب ٣٠٩/٢ حيث قال: «و(أَنْ) بمنزلة (الذي)، تكون مع الصلة بمنزلة (الذي) مع صلتها اسماً، فيصير: (يريد أَنْ يَفْعَلَ) بمنزلة (يريد الفَعْلَ)، كما أن (الذي ضرب) بمنزلة (الضارب)».

(٢) البيت من الطويل، من قصيدة لذي الرمة، انظر ديوانه ١٧٤٣/٣، وفيه (ومَهْوَى النَّجْمِ) مكان (مَهْوَى النَّجْمِ) هنا، وفيه أيضاً: (وَقُلْتُ) بالواو لا بالفاء كما عند أبي علي، والشاهد فيه: أَنْ (عَنْ) اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول حرف الجر عليها، فالحرف لا يدخل على الحرف، انظر شرح المفصل ٤٠/٨، وفيه (وَقُلْتُ) كما في الديوان. والفرقدان: نجمان في السماء لا يضربان ولكنهما يطوفان بالجندي، وقيل: هل كوكبان قريبان من القطب. وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى... انظر لسان العرب ٣٣٤/٣ (فرقد)، قال سيبويه: «(مِنْ) لا تعمل إلا في الأسماء» الكتاب ٣٠٩/٢، وهو يقوي استشهاد أبي علي ببيت ذي الرمة.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢، وقد تصرف أبو علي في لفظ سيبويه كثيراً ومزجه بتعليقاته. ويبدو أن كلمة (الكتاب) هنا تكرار، ولعله سهر من الناسخ.

تنفصل جاءت على حرف واحد^(١).

قال أبو علي: لام التوكيد يلزمه إن المخففة من (إن) عوضاً من التخفيف متى رُفِعَ اسمها، فأماً إذا نُصِبَ اسمها لم يلزمها إلا من حيث يلزمها في التثقيل، وذلك أن اللام إنما تلزم خبرها إذا رُفِعَ الاسم بعدها لُتَماز من التي بمعنى النفي، فإذا نصبتها ائْتَمَزَتْ^(٢) بانتصاب الاسم بعدها من التي للنفي، فإنما تلزم اللام إذا نُصِبَ الاسم بعدها مخففة، كما يلزمها مثقلة، والذي هو المختار في ذلك أن يُرْفَعَ الاسم بعدها في التخفيف^(٣) وعلى هذا عامة التنزيل والقراءة، كقوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(٤) والقول في الخفيفة في نحو قوله: «إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا»^(٥) وما أشبهه إنها (إن)

(١) يقول المبرد: «وَأَيْمُنُ أَلْفَا هُـ وَصَل، وَقَامَ الْاسْمُ النَّوْنُ، تَقُولُ: أَيْمُ اللَّهُ لِأَفْعَلُنْ، وَأَيْمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلُنْ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ يَمِينٍ، وَلَكِنَّهُ اسْمُ مَوْضُوعٍ لِلْقِسْمِ...» المقتضب ٣٣٠/٢، وانظر المصدر نفسه ٩٠/٢.

(٢) في المخطوطة: (ائتماز) من غير تاء.

(٣) ذكر سيبويه أربعة وجوه ل (إن) أحدها: أن تكون في معنى (ما)، واستدل عليها بقول الله عز وجل «إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ» على معنى «ما الكافرون إلا في غرور»، ثم ذكر أنها تكون في معنى اليمين وفي اليمين، ومثل لها بالتالي في قوله عز وجل: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» وقول سبحانه: «إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ» انظر الكتاب ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢.

وأكد المبرد ذلك التقسيم الذي ذكره سيبويه وقال: وتكون (أي إن) مخففة من الثقيلة، فإذا كانت كذلك لزمته اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية، وذلك قوله: إن زيداً لمنطلق، وقال عز وجل: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» فإذا نصبت بها لم تحتج إلى اللام نحو «إِنْ زيداً لمنطلق»؛ لأن النصب قد أبان... انظر المقتضب ٥٠/١، وانظر أيضاً الكتاب ٢٨٣/١، ثم انظر الأصول في النحو ٢٦٠/١-٢٦١.

(٤) سورة الطارق، الآية/٤.

(٥) سورة غافر، الآية/٤٢.

التي كانت تنصب الاسم خففت، فلما خففت دخلت على الفعل، لأن المعنى الذي كان يمتنع من الدخول على الفعل كان مشابهاً إياه بالثقل، فلما خففت زال الشبه، فلم يمتنع من الدخول على الأفعال مخففة، لأنها حرف تأكيد، وقد يؤكد الاسم كما يؤكد الفعل فتدخل عليه كما تدخل على الاسم للتأكيد، وإنما دخل على الفعل وساغ دخوله عليه من حيث كان الاختيار بعده ارتفاع الاسم بعدها مخففة، جاز دخولها على الفعل، لأن الحرف متى ما دخل على الاسم فلم يغيّر لم يمتنع من أن يدخل على الفعل، وهذا مطرد. فكذاك (إن) لما دخلت [على] (١) الاسم مخففة فلم يغيّر، كذلك دخلت على الفعل. فأما اللام التي تلزم الفعل إذا دخلت (إن) على فعل نحو اللام في «إن كَادَ لِيُضِلَّنَا» ففيه عندي نظر (٢) [١٧٨/ب].

* * *

ومن باب علم حُرُوفِ الزَّوَادِ (٣)

قال سيبويه: وتلحق مُضَاعَفَةٌ كُلُّ اسْمٍ إِذَا أُضِيفَ نَحْوُ هُنَّي (٤).

(١) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) أفرد أبو علي لهذه القضية مسألة في المسائل المشككة/ ١٧٥. ١٨٥ حاور فيها سيبويه وأبا الحسن الأخفش، وقلب الآراء، وفصل في المسألة تفصيلاً يعجز الهامش هنا عن احتوائه، وقد أعجب صاحب (إعراب القرآن) المنسوب خطأ إلى الزجاج بتوجيه أبي علي في هذه المسألة، فنقلها كلها، انظر إعراب القرآن ١/٢-٧٥١-٧٥٦ (باب ما جاء في التنزيل من (إن) المكسورة المخففة من (إن)).

(٣) الكتاب ٣١٢/٢، وهو يعني الحروف العشرة المجموعة في قولنا: (سألتمونيها) أو (اليوم تنسأ).
(٤) الكتاب ٣١٢/٢.

قال أبو علي: (هَنْيَ)، ليس يريد هَنْأً بعينه، إنما يريد أن كل واحد هَنْ، فتجعله من أي قبيل شئت كالهَاشِمِيِّ^(١).

* * *

هذا بابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ فِي غَيْرِ أَنْ تُدْغِمَ حَرْفًا فِي حَرْفٍ^(٢)
قال أبو علي: إنما قال: في غير أن تدغم حرفاً في حرف، أن البدل على ضَرَّتَيْنِ، أحدهما: بدل حرف من حرف نحو: اتلجَّ في أولج. والآخر: بدل حرف يُبدل من حرف قريب منه للإدغام نحو (أَخَذْتُ)، أبدلت الذال تاء وأدغمت في التاء^(٣).

قال سيبويه: ويبدل من الهمزة^(٤)، يعني الياء.
قال أبو علي: وذلك في (ذُئِبَ) إذا خففته قلت: (ذِئِبَ)، ونحو

(١) يريد هنا ياء النسبة كما في قولنا قَيْمِي، وَصَرِي، وَقَيْسِي ونحو ذلك، وسيبويه يسمي النسبة الإضافة، وذلك أنك إذا نسبت اسماً إلى اسم آخر فقد أضفته إليه بأن جعلته في حيْزِهِ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٥٣. وانظر المقتضب ١/٩٠، وشرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٥٠.

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) مجموع حروف البدل أحد عشر حرفاً مجموعة كلها في اللفظ (أحداً طويت منها) منها - ثمانية أحرف هي حروف الزيادة السابق ذكرها، وثلاثة أخرى هي الطاء والذال والجيم.

(٤) انظر الكتاب ٣١٣/٢، وقد ذكر سيبويه قبل هذا غيره من الإبدال في الياء، فهي تبدل مكان الواو فاء وعيناً نحو (قِيلَ، وميزان)، ومكان الواو والألف في النصب والجر في (مُسْلِمَيْنِ، ومُسْلِمَيْنِ)، ومن الواو والألف إذا حَقَّرْتَ أو جَسَّمت في (بَهَائِلِيَّ وَقَرَّاطِيْسَ، وَهَيْلِيلَ وَقَرَّاطِيْسَ، وتبدل إذا كانت الواو عيناً نحو (لَيْتَ)، وتبدل في الوقف من الألف في لغة من يقول: (أَفْعَى وَحُبْلَى).

ويبدو أن أبا علي أراد التعليق على إبدالها من الهمزة لما رأى من إشارة سيبويه إلى بيان هذا في باب الهمز، لكنه أضرب عن ذلك، واكتفى بالأمثلة.

(مَثَرًا) إذا خففته قلت: (مِثْرًا)، من مَارَتْ بينهم إذا أُرْشَتْ^(١).
قال سيبويه: وقد تُبدل من مكان الحرف المدغم نحو (قِيرَاطٍ)^(٢).
قال أبو علي: يعني بقوله من مكان الحرف المدغم أن الياء بدل من
راء أولى مدغمة في الثانية كأنه قِرَاط^(٣).
قال سيبويه: كما أن الهمزة بدل من ألف حَمَرِي^(٤).
قال أبو علي: عنده أن التانيث في (حمراء) كان حكمه أن يكون
بألف ساكنة نحو (حُبْلًا)، فلما وقعت الألف الساكنة بعد ألف ساكنة قلبت
همزة كما أن الألف في (رَسَائِلٍ) لما وقعت بعد ألف قلبت همزة وشُبَّ بها
ياء (صَحِيفَةً)، وواو (عَجُوزٍ)، وعلى هذا قال في باب ما لا ينصرف: «هذا
باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف»^(٥)، فجعل همزة (حمراء) ونحوه
منقلبة عن ألف^(٦).

وحكي عن أبي الحسن أنه قال: هذا ضعيف، لأنها همزة متحركة

(١) انظر تهذيب اللغة ١٨٨/٥ (مير).

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «الأصل في (قِيرَاطٍ): قِرَاطٌ، فاجتمع التشديد والكسر وهما مستثقلان،
فأبدل من الحرف الأول منهما ياء فقالوا (قيراط)، فإذا زال التشديد والكسر عاد الحرف إلى
أصله وذلك في الجمع إذا قلت: قِرَارِيط، لأنها فتحت الحرف الأول المسكور وفصلت بين
الراءين بالألف» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ٥٩.

(٤) الكتاب ٣١٤/٢، وفي المخطوطة: (حمراء).

(٥) انظر الكتاب ٩/٢.

(٦) يقول أبو العباس المبرد: «أما الممدود فلا يكون إلا وقبل آخره ألف زائدة، ويقع بعدها ألف
مبدلة من ياء أو واو للتانيث أو للإلحاق» المقتضب ٨٨/٣.

وليست بألف، فكانُ أبا الحسن جعل علامة التأنيث تكون بالهمزة كما تكون بالألف، ولم يجعل الهمزة منقلبة من ألف، لكنها مع المدّة التي قبلها للتأنيث، كما أن الألف وحدها للتأنيث.

قال سيبويه: فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء^(١) إلى آخر

الباب.

قال أبو علي: الدليل على أن هذه الحركات ليست من أصول أنفس الكلم أنك تشتق من المصدر أبنية مختلفة فتسقط الحركات التي كانت في المصدر كما لا تسقط الحروف التي هي غير الحركات^(٢)، ألا ترى أن ما كان أصلاً في (الضَرْب) لا يسقط في (ضَارِبٍ) ولا في (سَائِرٍ) ما يشتق منه، فلو كانت الحركات أصولاً لم تسقط، كما لم تسقط أنفس الحروف ولم تتغير.

* * *

(١) الكتاب ٣١٥/٢، وقام الباب هو قوله: «... فكلُّ واحدة شيء مما ذكرت لك».

(٢) هذا دليل على بصرية أبي علي، فالبصريون يقولون بأن أصل الاشتقاق (المصدر)، ويخالفهم في ذلك الكوفيون ويرون أنه الفعل لا المصدر.

هَذَا بَابُ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَانِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ (١)

قال أبو علي: (جَبَالِي) ^(٢)، أصلها (جَبَالِي)، ليكون على مثال ما يكسر، وهو على أربعة أحرف، فأنت [١٧٩/أ] وإن لم تسمع (جَبَالِي) مكسراً على مثال ما يكسر عليه نظيره، علمت أن أصله ذلك، لكن أبدلت من الياء الألف، كما أبدلت من (مَدَارِي)، (فَجَبَالِي) وإن كان ما بعد ألف الجمع منه مفتوحاً ولم يسمع فيه الكسر، فأنت تعلم بقولهم: مَدَارِي ويتكسرون بنات الأربعة أن أصله الكسر، وإنما فتح كما فتح (مَدَارِي)، وسائر ما سمع فيه الكسر فيما بعد ألف التكسير.

قال أبو علي: (بُخْتِيَّة) ^(٣) إذا جُمع فحكمه: (بَخَاتِي)، كما أن (أُثْفِيَّة) إذا جمع فحكمه (أُثَافِي)، إلا أنه تحذف الياء الأولى للتخفيف، فيصير على مثل (مَقَاعِل)، ويوافق (مَدَارِي) في أن آخره ياء، ثم قلب الياء من (بَخَاتِي) ألفاً كما قلبت من (مَدَارِي) ألفاً، فيصير (بَخَاتِي) وصَحَارِي في قلب الياء فيهما ألفاً (كَمَهَارِي) ^(٤).

(١) الكتاب ٣١٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣١٩/٢. وهذا الاسم - الصفات مما كان على (فَعَالِي) نحو (كَسَالِي)، رَسَكَارِي).

والياء مبدلة فيها، وفي الأسماء من هذا الوزن نحو (صَحَارِي، وَذَقَارِي وَزَوَارِي).

(٣) انظر الكتاب ٣٢٠/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: «أما (صَحَارِي) ففيه ثلاثة أوجه: يقال: صَحَارِي بالتشديد، وصَحَارِي بكسر الراء والياء بلا تشديد، وصَحَارِي بفتح الراء والألف...».

ووصف القول الأول بأنه الأصل، وفسر الوجه في كل مذهب. انظر شرح السيرافي للكتاب،

ج ١٠، ق ٨٤.

قال سيبويه: وأقصى ما تُلحق لغير التانيث سادسة، نحو الألف السادسة في مَعْيُورَاءَ، وأشهبِيَّابٍ^(١).

قال أبو علي: الألف في (مَعْيُورَاءَ) الأولى السادسة لحروف (مَعْيُورَاءَ) لا يجوز أن تكون للتانيث، لأن علامة التانيث الحرف السابع، فلو جعلت السادسة أيضًا تانيثًا لأدخلت تانيثًا على تانيث^(٢).

قال سيبويه: ويكون على (فَعِيلِلٍ) في الاسم والصفة فالاسم نحو حَفِيلِلٍ^(٣).

قل أبو بكر: روي: حَفَيْتَنُ^(٤).

==
والهَآتِي جمال طوال الأعناق، وقد مرّ تفسيره، وانظر المقتضب ١٣٨/٣، والياء فيه ليست ياء نسب، وإنا هي الياء التي كانت في الواحد منه (البختية). انظر المقتضب ٣٢٨/٣، وارجع إلى الكتاب ١٧/٢ حيث قال: «وأما بهآتي فليس بمنزلة مدائني، لأنك لم تُلحق هذه الياء (بهآت) للإضافة، ولكنها التي كانت في الواحد...»
وقال المبرد أيضًا: «ونظير قلبهم هذه الياء ألفًا ما قالوا في (مَدَارَى وَعَدَارَى) وبابه، إذ لم يخافوا التباسًا، ولم يقولوا مثل ذلك في (قاضٍ)، لأن في الكلام مثل (قَاعِلٌ)، فكرهوا الالتباس». المقتضب ٢٥٣/٤.

(١) الكتاب ٣٢٤/٢، والحديث عن زيادة الألف لغير التانيث، وأن أقصى زيادتها لغير التانيث أن يكون سادسة، أما زيادتها للتانيث فأقصاه أن تكون سابعة في نحو (معيوراء)، وعاشوراء). فالتانيث لغير التانيث هي ألف التي تسبق الهمزة في هذه الأمثلة ونحوها، ومثلها الألف في (تَبَعَثَرَى)، وألف (أشهبِيَّاب).

(٢) انظر شرح الرماضي للكتاب، ج ٥، ق ٥٥.

(٣) الكتاب ٣٢٦/٢، وفي المخطوطة: (نحو: حَفَيْتَل)، وهو شجر. انظر لسان العرب ١٥٩/١١ (حَفَل).

(٤) حَفَيْتَنُ: اسم موضع، قال كثير عزة:
فَقَدْ لُتْنَنِي لَمَّا وَرَدَنَ حَفَيْتَنًا وَهْنٌ عَلَى مَاءِ الْحَرَاظَةِ أَبْعَدُ
==

قال أبو بكر: وهو الصواب: وحَقِيتَلْ خطأ، لأنه إنما يذكر الثلاثي وإنما
(حَقِيتَلْ) رباعي، و(حَقِيتَن) ثلاثي ووزنه (فَعِيلَن).
قال سيبويه: ولكنه يكون صفةً على (تَفْعِيلَةٍ)، وهو قليل في
الكلام، قالوا: تَرْعِيَّةٌ^(١) إلى آخر ما ذكره في ذلك.
قال أبو بكر: وفي رواية: تقلب أيضاً تَرْعِيَّةً، وكذلك في نسخة
القاضي: وحكى الجرمي في كتابه في الأبنية: ويكون على (تَفْعِيلَةٍ)^(٢).
قالوا: (تَرْعِيَّةٌ)^(٣)، وهي القطعة من السنام والشحم، وقال قوم:
(تَرْعِيَّةٌ) فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كله شاذ لهما تقول ما
قالوه ليس لك أن تقيس عليه، وقال الفرزدق:^(٣)

== انظر لسان العرب ١٢٥/١٣ (حَقِن).

قال ياقوت: حَقِنٌ: بفتحين، وباء ساكنة، وتاء فوقها نقطتان، ونون، قال ثعلب: هو اسم
أرض، ومن رواء (حَقِيتَلْ) باللام فقط خطأ. معجم البلدان ٢٧٦/٢.

(١) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٢) أقرد الرماني فصلاً لما في كتاب سيبويه بخط ابن السراج، وضمنه ما جاء في النسخة
المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس المبرد. انظر شرح الرماني للكتاب،
جده، ق ٥٦.

وروى أبو عبيدة عن الفراء: (إنه لترعِيَّةٌ مال) إذا كان يصلح المال على يده. وروى سلمة
عن الفراء: يقال: تَرْعِيَّةٌ، وتَرْعَايَةٌ، وتَرْعِيَّةٌ بهذا المعنى، وأنشد الفراء:

وَدَاكَ حِفَاظٌ قَدْ نَزَلَتْهَا وَغَيْرُهَا أَحَبُّ إِلَى التَّرْعِيَّةِ الشَّنَانِ

انظر تهذيب اللغة ١٦٤/٣ (رعى).

(٣) عن أبي عبيد: الترْعِيبُ: السنام المقطع، قال شمر: تَرْعِيْبُهُ: ارتحاجُهُ وَسِمْنُهُ وَغَلِظُهُ، كأنه
يرتج من سِنِّهِ. انظر تهذيب اللغة ٣٦٧/٢ (رعب).

(٤) البيت من الوافر من قصيدة للفرزدق في مدح أبي السمحاء أحد بني مرثد من بني قيس بن
ثعلبة، وأولها:

==

كَأَن تَطْلُعَ التَّرْعِيبَ فِيهِ عَذَارٍ يَطْلُعْنَ إِلَى عَذَارٍ^(١)
 قال سيبويه: يقال: تَنَفُّةٌ ذَاكَ، مثل تَنَفُّةٌ ذَاكَ^(٢).
 قال أبو عمر: زعم سيبويه أنهم يقولون: تَنَفُّةٌ^(٣)، ولم أره معروفاً
 وإن صَحَّتْ فَهِيَ (فَعْلَةٌ).
 قال أبو بكر: وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء،
 وجُعِلَ عَلَى مِثَالِ (تَفْعِلَةٌ)، والذي أَخَذْتَهُ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ (تَنَفُّةٌ:
 فَعْلَةٌ)^(٤).

* * *

سألنا عن أبي السمعاء حتى أَتَيْنَا خَيْرَ مَطْرُوقٍ لِسَارِي

وقبل بيت الشاهد:

وَقَامَ إِلَى سُلَاقَةِ مُسْلَجٍ رَثِيمِ الْأَنْفِ مَرُشُوبٍ بِقَارِ
 تُعَالٍ عَلَيْهِمْ، وَالْقَدَرُ تَغْلِي بِأَبْيَضٍ مِنْ سَدِيفِ الشُّوْلِ وَكِرِي
 كَأَن تَطْلُعَ ...

وقد جاء في الديوان: (. . . التَّرعِيب) بالمعجمة، ولعله خطأ طباعي، انظر ديوان الفزوقي
 ٢٠٣/١.

فهو يصف قطع السنام (الترعيب) وهي ترتفع وتنخفض في القدر الذي تغلي ويشبها
 بالعداري وهن يتطلعن إلى عذارى مثلهن، فتارة يبدون وأخرى يختفين، والعداري مفردها
 عَذْرَاءٌ، وتجمع أيضاً على (عَذْرَاوَات).

(١) في المخطوطة: (عَذَارِي). (٢) الكتاب ٣٣٠/٢ بتصريف.

(٣) نقل ابن منظور عن الأزهري أن التاء في (تَنَفُّةٌ وَتَنَفُّةٌ) ليست أصلية. وأن (التَّنْفِيقَان):
 النشاط. قال: أَتَيْتُهُ عَلَى تَنَفُّةٍ ذَلِكَ: كَتَنَفُّةٍ لَعَلَّةٌ عِنْدَ سَبِيْرِهِ، وَتَفْعِلَةٌ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ، أَيْ
 حِينَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: أَفَلْتُ عَلَيْهِ عَنَبَةً الشَّاءِ: أَيْ أَتَيْتُهُ فِي ذَلِكَ الْحِينِ، وَأَتَيْتُهُ
 عَلَى إِقَانٍ ذَلِكَ، وَتَنَفُّانَهُ أَيْ أَوَكُهُ، فَهَذَا يَشْهَدُ بِزِيَادَتِهَا. انظر لسان العرب ١٦/٩ (تَأَف).

(٤) لخص الرماني أبنية المضاعف اللام المدغم في سبعة أبنية: (فَعِلٌّ): ونظيره (فَلِزْ).
 و(فَعْلٌ): ونظيره: (مَعَدٌ)، و(فَعِلٌّ): ونظيره: (دُرَجَةٌ)، و(فَعِلٌّ): ونظيره: (تَنَفُّةٌ)، =

ومن باب لحاق الزيادة بثلاث الفاعل^(١)
قال سيبويه: كما ثبتت التاء في (تَفَعَّلْتُ)، و(تَفَاعَلْتُ) على كل حال^(٢).

قال أبو علي: [١٧٩/ب]: لأن الهمزة في الزيادة كالتاء في أنها زيادة، فكما ثبتت التاء مع حروف المضارعة، كذلك كان يجب أن تثبت الهمزة معها^(٣).

قال: وأجمعوا على حذف (كُلُّ) و(تَرَى)^(٤).
قال أبو علي: المحذوف من (كُلُّ) الفاء، ومن (تَرَى) العين.
قال سيبويه: إنه زيادة لحقته^(٥).
قال أبو علي: يعني أن همزة (أَفْعَلْ) زيادة لحقته زيادة المضارعة.
قال سيبويه: وأن له عوضاً إذا ذهب^(٦).
قل أبو علي: يقول: إن حرف المضارعة عوض منه، واستدلّاه على أنه عوض، أنهما لا يجتمعان في الكلام.

== (وَفَعَّلْتُ): ونظيره: (تَلَلْتُ)، (وَفَعَّلْتُ) ونظيره: (خَذَبْتُ). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٥٨.

- (١) الكتاب ٨١٤/٢.
- (٢) الكتاب ٨١٤/٢، وفيه: «... في كل حال».
- (٣) والحديث هنا حول حروف المضارعة الأربعة وزيادتها في نحو: (يُخْرِجُ، أُخْرِجُ، تُخْرِجُ، وَتُخْرِجُ).
- (٤) الكتاب ٣٣٠/٢.
- (٥) الكتاب ٣٣٠/٢.
- (٦) الكتاب ٣٣٠/٢.

قال سيبويه: وذلك قولك: قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، وَيُقَاتَلُ، فَأَجْرِي مُجْرَى أَفْعَلَ لو لم يحذف^(١).

قال أبو علي: يريد أن (يُقَاتِلُ) على وزن (يُفْعِلُ) في حركاته وسكونه إلا أن (يُفْعِلُ) حذف.

قال سيبويه: إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادة^(٢).

قال أبو علي: يقول: اختلف أَفْعَلُ، وفَاعَلُ في موضع الزيادة، لأن الزيادة في (أَفْعَلُ) أولى، وفي (فَاعَلُ) ثانية.

قال سيبويه: فكما استقام ذلك في كل فِعْلٍ كذلك^(٣).

يعني ما ذكر من ضم حرف المضارعة إذا بُنِيَ الفعل للمفعول يعني لما لم يسم فاعله.

قال سيبويه: لأن المعنى الذي في (يَفْعَلُ) هو في الثلاثة^(٤).

يعني في (يَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، وَأَفْعَلُ)، يعني بالثلاثة حروف المضارعة.

قال سيبويه: إلا أن الزوائد تختلف^(٥).

يعني زوائد المضارعة، ليعلم (أَفْعَلُ) من (يَفْعَلُ)، وكل واحدة من

صاحبها.

(١) الكتاب ٣٣١/٢.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) الكتاب ٣٣١/٢.

(٤) الكتاب ٣٣١/٢.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢، وفي المخطوطة: «... إلا أن الرواية...».

قال سيبويه: جئت بالاسم على مثال الاسم من (دَخَرَجَ) لما وافقه فيما ذكرت لك^(١).

قال أبو علي: يقول: لما وافقت هذه الأفعال هذه الأمثلة الثلاثة الرباعي نحو: دَخَرَجَ في الوزن، ضمت زوائد المضارعة فيما ضُمَّت في الرباعي، فقبل: يُفَاعِلُ، ويُفَعِّلُ، ويُفَعِّلُ، كما قبل: يُدَخَرِجُ، وجاءت أيضاً أسماء الفاعلين والمفعولين منها على مثالها من الرباعي، فمُقَاتِلُ، ومُضَرَّبُ، ومُخَرِجُ لو أتم على وزن (مُدَخَرِجَ)، وكذلك اسم المفعولين منها كمُدَخَرِجَ.

قال سيبويه: فجرى على مثل يُقَاتِلُ، ويُقَاتِلُ، كذلك جاء هذا^(٢).
أي اسم الفاعل والمفعول من يَتَفَاعَلُ، أي يتغافل^(٣).
قال سيبويه: فالأسماء من الأفعال المزيدة تحي على مثال (يُفَعِّلُ) ويُفَعِّلُ^(٤).

قال أبو علي: يريد أن الأفعال المزيدة فيها، تحي أسماء الفاعلين والمفعولين على مثال (يَفَعِّلُ ويُفَعِّلُ) منها، ومجبتها هكذا مطرد، ألا ترى أن (يَفَعِّلُ) من (فَاعَلْتُ) يجيء اسم الفاعل على وزنه، (فَمُقَاتِلُ) على وزن (يُقَاتِلُ)، وكذلك المفعول، ألا ترى أن (مُقَاتِلُ) على مثال (يُفَعِّلُ)،

(١) الكتاب ٣٣٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٢/٢، وقوله: (هذا) ليست في الكتاب.

(٣) الاسم من هذا الباب: على (مُتَفَاعِلٍ) للفاعل، و(مُتَفَاعِلٍ) للمفعول كما أنه في سابقه على (مُفَاعِلٍ) و(مُفَاعِلٍ) فيهما نحو (مُقَاتِلٍ ومُقَاتِلٍ).

(٤) الكتاب ٣٣٢/٢.

وكذلك (مُنْطَلِق) على وزن (يُفْتَعِل)، وجميع الباب على هذا .
قال سيبويه : وفتحت العين في (يَتَغَاظِل) ، لأنهم لم يَخَافُوا
التباساً^(١) .

يقول: فتحت العين من الفعل المبني للفاعل، وإن كانت في الفعل
المبني للمفعول مفتوحة أيضاً، لأنه لا يلتبس الفعلان، بل ينفصل كل واحد
من الفعلين [١٨٠/أ] من صاحبه بانضمام أوله وانفتاحه، وإن اتفقا في
انفتاح العين منهما^(٢) .

قال سيبويه: وليس بين (يُفَعِّل) منها وَيَفْعَلُ بعد^(٣) ضمة أولها
وفتحته إلا كسرة الحرف الذي قبل آخر حرفٍ وفتحته^(٤) .

قال أبو علي: إذا كان الحرف الذي قبل آخر الحرف المزيد فيه المنكسر
في بنائك الفعل للفاعل يفتح إذا بني الفعل للمفعول، فلما انفتح منه
الحرف الذي قبل آخر الحرف من الفعل في بنائك الفعل للفاعل أولى أن
يفتح في بنائك الفعل للمفعول .

قال سيبويه: وأجري مجرى ما ينبغي لألف (أَفْعَل) أن يكون عليه
في الأصل^(٥) .

(١) الكتاب ٣٣٢/٢ .

(٢) أي يفرق بين ما هو مبني للمعلوم وما هو مبني للمجهول بحركة الأول فيهما فالضم في
(يُتَغَاظِل) دليل على البناء للمجهول، كما أن الفتح في أوله دليل بنائه للمعلوم .

(٣) في المخطوطة: «وليس بين يُفَعِّل وبين يَفْعَلُ ضمة أولها ٠٠٠» .

(٤) الكتاب ٣٣٢/٢ .

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢ .

أي قالوا: يَهْرِيْقُ، وكما كان يلزم (يُؤَكِّرَمُ) ^(١) في الأصل قبل الحذف.

قال أبو علي: المحذوف من (أَيْتَقُ) ^(٢) العين، لأن الأصل (أُنُوْقُ)، فحذفت العين وعوّضت الياء، فصار (أَيْقُلُ).
قال أبو العباس: السين من (استطاع) ^(٣) عوض من نقل الحركة إلى غير موضعها.

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا لَحِقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْفَلَائَةِ ^(٤)

قال سيبويه: وإذا الحقوها في البقية توالى زيادتان ^(٥).
أي في سائر الأبنية، يريد بالبقية ما لحق من الثلاثة بالأربعة غير اقْعَنْسَسَ ونحوه، واستلْقَى ونحوه.

(١) وقد جاء ذلك في الشعر نحو قوله:

فإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكِّرَمَا

لهذا جاء على الأصل ضرورة، فأصل مضارع (أَفْعَلْ): (يُؤَفْعِلُ)، وهكذا فأصل أَكْرَمَ: أَؤَكْرَمَ، مثل أَدْرَجُ. انظر الأصول في النحر ١١٥/٣، المنصف ١٩٢/١، الخصائص ١٤٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٣/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٣٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢، مع اختصار.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢، وفيه: «... زائدتان».

قال سيبويه: فخالفت (أَحْرَنْجَمَ) ففَرَّقَ بينهما لذلك^(١).

قال أبو علي: لو ألحقت هذه النون في سائر الأبنية غير هذين^(٢) لوقعت بين حرف زائد وحرف أصلي، وإذا رجعت إلى أول هذا الباب فاعتبرته في جميع الأبنية وجدته كذلك، ألا ترى أنك لو زدته في مثل بَيْطَر، فقلت: (ابَيْطَر) لوقعت^(٣) بين الياء الزائدة والطاء.

(١) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٢) هذه العبارة من تمام كلام سابق حول الزيادة في مثل (أَحْرَنْجَمَ)، وأن (دَحْرَجَ) خال من الزيادة، ولحاق مثل (أَقْعَنْسَسَ، وَأَحْرَنْبَى) - بأَحْرَنْجَمَ، فقال أبو سعيد: «قال (سيبويه): ولم تُزِدْ هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام أو كانت الياء آخرة زائدة لأن النون هاهنا تقع بين حرفين من نفس الحرف كما تقع في أَحْرَنْجَمَ ونحوه، يعني: لم تُزِدْ هذه النون في فعل فيه ألف وصل إلا في هذا البناء، ولا يكون هذا البناء من ذوات الثلاثة إلا ما زيد على موضع لامه مثله، أو زيد فيه بعد اللام ياء، وقوله: لأن النون هاهنا تقع بين حرفين، يعني أن الإلحاق بأَحْرَنْجَمَ إنما وقع بزيادة حرف بعد لام الثلاثي الذي به يلحق إما من جنسه، وإما ياء كَأَقْعَنْسَسَ وَأَحْرَنْبَى، من قبل أن النون هي زائدة بعد عين الفعل، فلو جعل الحرف الذي جيء به للإلحاق بعد عين الفعل أو قبلها لتوالى زائدان؛ ألا ترى أنا لو جعلنا الياء التي هي (أَحْرَنْبَى) بعد النون وجب أن يقول: أحرنبت، فتجتمع النون والياء وهما زائدان، فتخالف ما ألحق به، لأن النون في (أَحْرَنْجَمَ) وقعت بعد حرفين أصليين، وهما الراء والجيم، وكذلك لو جعلنا الياء قبل النون لتوالى زائدان لأنك تقول (أَحْرَنْبَ)، ولو جعلناها قبل الحاء، فقلنا: (أُحْرَنْبَ) لخرجت عن الحروف الملحق، لأنها لا تقع أولاً، وقد يقع الإلحاق في غير هذا البناء بعد عين الفعل وقبلها، كقولك: (كَوْثَرُ، وَجْهَوْرُ) . قال: وإذا الحقوها في البقية توالى زائدتان، فخالفت (أَحْرَنْجَمَ) ففَرَّقَ بينهما لذلك . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٩٩.

(٣) يعني النون الزائدة.

قال سيبويه: وما لم يُشْرَك بينه فاعرفه بخروجه من ذلك الموضع^(١)،
إلى آخر الباب.

قال أبو علي: معنى هذا الكلام أن حروف الزوائد قد يشتركن في موضع وقد لا يشتركن، فالموضع الذي اشتركن فيه فكُبْهُلُول^(٢)، وحِلْتَيْت^(٣)، وشِمْلَال^(٤)، والحروف هنا اشتركن لوقوع كل واحد موقع الآخر، وأما الموضع الذي لم يشتركن فيه، فأوّل الثلاثي، لم تُشْرَك الواو الهزمة كما شركتها الياء في مثل (يَرْمَع)^(٥)، ألا ترى أنه ليس في الكلام (وفعل) كما فيه (أفعل)، (ونفعل) وهذه الاشتراكات والمباينات تبين بتأمل ما تقدم من الأمثلة^(٦).

(١) الكتاب ٢/٣٣٥.

(٢) البهلُول: الضحّاك من الرجال. انظر تهذيب اللغة ٦/٣٠٩ وهو على (فُعْلُول)، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٢.

(٣) الحلتيت: عن الليث: الأَنْجَزْدُ، وأنشد:

عليك بِقُنَاةٍ وَيَسْتَنْدُرُوسٍ وحِلْتَيْتٍ وشيءٍ من كَتَعْدٍ

قال الأزهري: الذي حفظته عن البحرانيين: الحِلْتَيْتُ بالخاء: الأَنْجَزْدُ، ولا أراه عربياً محضاً. انظر تهذيب اللغة ٤/٤٤١.

(٤) يقال: ناقة شِمْلَالٌ أي خفيفة، أنشد امرؤ القيس:

كَأَنِّي بِفَتْحَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقُوسٍ صَيُودٍ مِنَ الْعُقْبَانِ طَاطَأَتْ شِمْلَالِي

انظر ديوان امرئ القيس ٣٨/، قال أبو عمرو: ويقال: للناقة السريعة: شِمْلَالٌ، انظر تهذيب اللغة ١١/٣٧٢-٣٧٣ (شمل). وانظر الأصول في النحو ٣/٢٣٣.

(٥) الترمُع: التحرك، رَمَعَ الرجلُ يرمَعُ رَمْعًا ورَمْعَانًا، وقرمُع: تحرك. . . انظر لسان العرب ٨/١٣٤ (رمع).

(٦) يريد بين شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من بنات الثلاثة، فقد يشتركن في وقوعهن رابعاً في مثل (بُهْلُول، وحلتيت، وشِمْلَال)، ولا تلحق التاء رابعة في ==

وَمِنْ بَابِ تَمْثِيلِ مَا بَنَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ^(١)

قال سيبويه : لأنك لو صيرتَهنِ فعلاً كنَّ بمنزلة الأربعة ، فهذا دليل^(٢).

أي على أنه ملحوق ، يقول : بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل على أنه ملحوق^(٣).

== مثل هذه المثل ، فلا يُقال : (يُهْلِكُ) ، ولا الميم ، فلا يقال : (يُهْلِكُلُ) ، فالياء والواو والألف قد اشتركن في لحاقها رابعة ، ولم يشاركهنَّ غريهِنَّ من الحروف في ذلك .

ويقول : (أَفْعَلُ) نحو (أَفْكَلُ) ، فتلحق الهمزة زائدة أولاً ، ولا تلحق الواو زائدة أولاً ، فمن ذلك يتبين أن الحروف الزوائد قد تشترك في موضع وتختلف في موضع . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ٩٩ .

(١) الكتاب ٣٣٥/٢ : وفي المخطوطة : « ٠٠٠ في الأسماء والأفعال » ، وفي شرح السيراني ما يعضد رواية الكتاب .

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٣) مثال (فَعَلَلُ) يكون في الأسماء نحو : جَعْفَرُ ، وَعَنْبَرُ ، وَجَنْدَلُ ، كما يكون في الصفات نحو : سَلَهَبٌ - وهو الطويل - ، وَخَلَجَمٌ - وهو الجسيم العظيم - أو هو الطويل ، وشَجَعَمٌ - هو الطويل من الأسود ، وهو نعت للحية ، قال الشاعر :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعُرَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

وما ألحقوا به من بنات الثلاثة : حَوَقَلُ - وهو ذكر الرجل - وَزَيْتَبُ ، وَجَدَوَلُ ، فلو صيرَ أي واحد من هذه الثلاثة فعلاً لكان بمنزلة الرباعي ، يقال مثلاً للفرس إذا مضى : اسْلَهَبُ ، فهو مسلَهَبٌ ، كما يقال للشيخ إذا اعتمد يديه على خَصْرِيهِ : حَوَقَلُ الشيخ ، قال الشاعر :

يَأْقُومُ ، قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَسُوتُ

وَبَعْدَ حَيْثُ قَالَ الرِّجَالُ الْمَسُوتُ

قال سيبويه: لو اشتق منه لبقى الحرف الزائد فيه^(١).
 قال سيبويه: فالأسماء نحو الفَطْحَل والصَّقْعَل^(٢).
 قال أبو علي: هذا في رواية أبي العباس، وعند ثعلب [١٨٠/ب]
 الصَّقْعَل، وقال: تَمْرٌ يُحَلَبُ عليه لَبَنٌ^(٣).

* * *

ومن بَابِ مَا لِحَقَّتْهُ الزُّوَادُ مِنْ [بنات] الأَرْبَعَةِ غَيْرِ الْفَعْلِ^(٤)

قال سيبويه: لَأَنَّكَ لو قُلْتَ: فَاَعَلْتُ، وَقَعَلْتُ خالف مصدره بناتِ
 الأربعة، (فَفَاعَلْتُ) نحو (طَابَقَ)، و(فَعَلْتُ) نحو (سَلِمَ)^(٥).
 قال أبو علي: عند ثعلب نحو (طَابَقَ وَقَنَفَ)، وهو الجيّد، لأن
 (فَعَلْتُ)، لا يكون على بناء الرباعي، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل
 (جَعَفَرُ).

(١) ليس هذا القول في الكتاب، ولعله لأبي علي نفسه.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢، وفي المخطوطة: «... والصَّقْعَلُ» بالسين.

(٣) الصَّقْعَلُ: على وزن (السَّبْحَلُ): التمر اليابس، ينقع في المخض، وأنشد:

نَرَى لَهُمْ حَوْلَ الصَّقْعَلِ عَثِيرَةً

انظر لسان العرب ٣٨١/١١ (صقعل).

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢، وما بين العنقوتين سقطت من المخطوطة.

(٥) الكتاب ٣٣٦/٢.

قال أبو علي: يقول: فاعلٌ وفعلٌ وإن وافقا يزياد تيهما باب (جَعْفَرُ وهَجْرَع) . فليسا بملحقين، لأنك لو اشتقت منهما فعلاً خالف مصادرهما مصادر بنات الأربعة، ألا ترى أنك لو اشتقت من (فَاعِلٌ) نحو (طَائِق) فعلاً لكان مصدره (مُفَاعَلَةٌ)، ولم يكن (فَعْلَلَةٌ)، وكذلك لو اشتقت من (قَنَف) ^(١)، لم يوافق المصدر (الدَّخْرَجَةُ)، فهذا يبين زيادة الإلحاق من غيرها .

قال سيبويه: ولكنه تمثيل كما مثلت في باب التحقير ^(٢) .
أي، كما قلت فيها في التحقير إنك لو صغرت له لم تحذف منه شيئاً لقلت: (سفيرجل) ليكون على مثال دُتْنِيرٌ، فكذلك لو اشتقت من (سَفَرَجَلٍ) وما ألحق به نحو: (حَبَوَكْرٍ) ^(٣) فعلاً لقلت: سَفَرَجَلْتُ، وَحَبَوَكْرْتُ، فصار على وزن تَكَلَّمْتُ وَتَدَخَّرَجْتُ .
قال سيبويه: وَيَلْهُوُّ وهو صفة ^(٤) .

(١) القَنَفُ: ما يَبِس من الغدير لتقلع طينه، وقيل: القَنَفُ والقَلْفُ ما تطاير من طين السيل عن وجه الأرض وتشقق. انظر لسان العرب ٩/٢٩٢ (قنف) .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٣) يقال: حَبَوَكْرِي، وَحَبَوَكْرٌ، وَأَمَّ حَبَوَكْرٍ، وهي الداهية، انظر الأصول في النحو ٣/٢١٤، ٢١٥، قال الشاعر:

فلما غَسَا لَيْلِي وَأَيْقَنْتُ أَهْهَا هي الأَرَبِي، جَاءَتْ بِأَمِّ حَبَوَكْرِي

وعن الفراء: وقع فلان في أم حَبَوَكْرِي، وأم حَبَوَكْرٍ، وَحَبَوَكْران، وَيُلْقَى منها (أَم)، فيقال: وقعوا في حَبَوَكْرٍ .

وعن الجوهري: أم حَبَوَكْرِي هو أعظم الدواهي . . . انظر لسان العرب ٤/١٦٢ (حبكر) .

(٤) الكتاب ٣٣٦/٢ .

وقال ثعلب: (بَلْهُورٌ)، اسم ملك من ملوك الأعاجم^(١).
قال أبويكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلْهُورٌ) صفة، قال:
ويجوز أن يكون سمي به^(٢).

قال سيبويه: ولكن فَنَعْلُولٌ وهو اسم^(٣).

قال أبويكر: هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني
(فَنَعْلُول) لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة
(عَرَطْلِيل)^(٤)، إلا أن المدة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقييل في
تكسيره: (مَجَانِينٌ) فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في
(مَنْجْنِيقٌ) - أعني الأولى - قيل في تكسيره: (مَجَانِيقٌ)^(٥)، فحذف
في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال:
مَنْجْنُونٌ بمنزلة عَرَطْلِيل^(٦)، فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع
بَفَنَعْلُول غلط وقع في الكتاب.

(١) انظر الأصول في النحو ٢١٥/٣.

(٢) الزائدة في (بَلْهُورٌ) هي الواو، انظر الكتاب ٣٥٤/٢، ولا تحذف هذه الواو، لأنها رابعة
فيما عدته خمسة، وهي تثبت لو كسر للجمع، انظر الكتاب ١٢٠/٢. وانظر الأصول في
النحو ٢١٦/٣ - ٢١٧، قال أبو سعيد: «بَلْهُورٌ» ملك الهند، يقال لكل ملك منهم عظيم:
بَلْهُورٌ»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٢.

(٣) الكتاب ٣٣٧/٢، وقام النص: «... قالوا: مَنْجْنُونٌ، وهو اسم»، وانظر الكتاب
١٢٠/٢، ٣٤٤، الأصول في النحو ٢١٧/٣.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) انظر الأصول في النحو ٢١٧/٣.

(٦) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ^(١).
قال سيبويه: وما لحقته من بنات الثلاثة نحو زَحْلِيل^(٢).
قال أبو العباس: هو رَحْلِيل بالراء.
وقال ثعلب: و زَحْلِيل بالزاي، وفسره يَتَزَحَّل^(٣).
قال سيبويه: وذلك نحو سَلْحَفِيَّةً وسُحْفِيَّةً^(٤).
قال أبو العباس: يقال: رَجُلٌ سُحْفِيَّةٌ إذا كان مخلوق الرأس^(٥).
قال ثعلب: عَفْشَلِيل^(٦)، وقَفْشَلِيل: المغرفة^(٧).

-
- (١) لم أجد هذا النص في أصول ابن السراج.
(٢) الكتاب ٣٣٧/٢، وقد جاءت الزيادة فيه بين الحرفين كما هي في شمال، ويهلول، وعقوئل، انظر الكتاب ٣٥٣/٢.
(٣) الزَحْلِيل: السريع، - وعن أبي علي أنه من الزَحْل، كسَخِيت من السَخْتِ، والسَخْت هو الشديد بالفارسية، انظر المسائل الحلبيات ٣٥١. وقيل: الزَحْلِيل: هو المكان الضيق الزلق من الصفا وغيره. انظر لسان العرب ٣٠٣/١١ (زحل)، قال ابن السراج: وألحق به (فَعْلِيل) من بنات الثلاثة: زَحْلِيل، من تَزَحَّل، ... انظر الأصول في النحو ٢١٦/٣.
(٤) الكتاب ٣٣٧/٢.
(٥) انظر لسان العرب ١٤٤/٩ (سحف)، قال: فهو مرة اسم، ومرة صفة، والتون في كل ذلك زائدة. وتقل ابن منظور عن السيرافي أن السُحْفِيَّةَ دابة، قال: وأظنها السُلْحَفِيَّة. المصدر نفسه، وانظر مصدره في شرح السيرافي، ج ١٠، ق ١٠٣، كذا انظر الأصول في النحو ٢٣٤/٣.
(٦) العفشليل: المسنة المسترخية اللحم، وكساء عفشليل: كثير الوبر، ثقیل جافٍ وربما سميت الطبع عفشليلاً به، قال ساعدة بن جؤبة:
كَمْشِي الْأَقْبَلِ السَّارِي عَلَيْهِ عِقَاءً، كَالْعَبَاءَةِ عَفْشَلِيلُ
وقال الجوهري: العفشليل: الرجل الجافي الغليظ، والكساء الغليظ. انظر لسان العرب ٤٥٨/١١.
(٧) القفشليلة: المغرفة، فارسي معرب، مثل به سيبويه (عفشل). صفة، وقال: لا يعلمه ==

قال سيبويه: والضَّبْغُطِيُّ: وهو اسم^(١).
 قال: روى ثعلب ضِبْغُطِي بالياء.
 قال أبو بكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثياً [أ/١٨١].
 قال أبو علي: وأملأه علينا أبو بكر بن دريد في أبنية الجمهرة:
 ضِبْغُطِي.

وقال: وهو شيء يفزع به الصبيان.
 وأنشدنا:

وَزَوَّجُهَا زَوَّنْكَ زَوَّنْزَى
 يخافُ إن فُزَّعَ بالضَّبْغُطِيِّ^(٢)

= جاء اسماً. قال أبو عمر الجرمي: هو مغرفة البرمة، وحكى عن الأصمعي عن خلف الأحمر أنه قال: إنما هي أعجمية. قال أبو سعيد: وهذا التفسير ليس بمشاكل لما قال سيبويه، لأنه ذكر فعلليل، فقال بعد ذكره أمثلة: ولا نعلمه جاء اسماً، فقد جعله صفة، فتحتاج إلى طلب شيء يكون قفشليل نعتاً له. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٣، لسان العرب ٥٦٣/١١ (قفشل)، وانظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣٣٧/٢.

(١) الكتاب ٣٣٩/٢.

(٢) انظر جمهرة اللغة ١١٢٦/٢، قال في روايته: بالعين والغين، مقصورتان. كلمة يفزع بها الصبيان، يقولون: قد جاءك ضِبْغُطِي، ويا ضِبْغُطِي خذ. وفي رواية البيت (يجزع) مكان (يخاف) هنا، وقد ضبط المحقق (الضِبْغُطِي) بفتح الضاد، وهذا مخالف لما وضعه سيبويه، فهو على مثال (فَعَلَى) عنده بكسر أوله، وهو كذلك في المخصص.

والبيتان من الرجز أنشدهما ابن دريد في الجمهرة ١١٢٦/٢، وانظر أيضا ١٢١٥، وقد أنشدهما السيرافي دون نسبة، ورواية البيت الثاني عنده هي: (يفزع إن خُوِّفَ بالضِبْغُطِي)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٥. وفي المخصص ٢٠٧/١٥: (يفزع) مكان (يخاف)، وفسر ابن سيدة (الزَوَّنْزَى) بأنه القصير، انظر المخصص ٨/١٦، ونقل عن أبي علي أن ألفه منقلبة عن واو. وقيل: هو ذو الأبهة، والكبير، ونسب =

قال سيبويه: والاسم خُنْثَعَبَةٌ^(١).

قال ثعلب: خُنْثَعَبَةٌ بالنون والثاء، وقال: هو الغُرُزُ^(٢).

* * *

ومن بابِ حَقِّ التَّضْعِيفِ وَالزَّائِدِ فِيهِ لَازِمٌ^(٣)

قال سيبويه: والشُّنْعَمُ^(٤).

قال أبو العباس: الميم فيه زائدة، لأنه من الشناعة وهو القبيح

الوجه.

== البيتان لمنظور الدبيري، انظر لسان العرب ٤٣٧/١٠ (زئك)، وأنشدهما وبعدهما أبيات

ثلاثة نقلاً عن ابن دريد لمنظور الدبيري أيضاً، انظر امصدر نفسه ٣٥٩/٥ (زير)، انظر تهذيب الألفاظ/٢٥١، وتكملة إصلاح المنطق/٢٧، ونسبهما الأزهرى لمنظور الأسدي، وهو الدبيري، لأن دبيرا من أسد، ونقل عن أبي عمرو أن الضَّبْقُطى ليس بشيء يعرف، ولكنها كلمة تستعمل في التخويف. انظر تهذيب اللغة ٢٢٩/٨ - ٢٣٠ (ضبط).

(١) الكتاب ٣٣٩/٢، وفي المخطوطة: (خُنْثَعَبَةٌ)، وهي بزيادة النون ثنية، ومثالها: (نُنْعَلُ) في الاسم والصفة، وهو قليل كما صرح بذلك سيبويه وفي شرح السيرافي (خنثعثة)، وقال وفي بعض النسخ: (خُنْثَعِبَةٌ)، وهي الناقعة الغزيرة اللبن.

(٢) نقل الأزهرى عن أبي عبيد عن الفراء. الخُنْثَعَبَةُ: هي الناقعة الغزيرة اللبن. وضبطها في التهذيب ٣٣٦/٣ باب خماسي حرف العين بكسر الخاء، خطأ. كما ضبطت في المخطوطة بضم أولها وفتح الثاني فسكون الثالث.

(٣) الكتاب ٣٣٩ / ٢ ، ولفظ (الزوائد) هنا ليست فيه ، ولفظ السيرافي يعضد ما في الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٣٩/٢، وفيه بالعين، وفتح الشين مع التشديد، والفتح هنا غير صحيح لأنه على مثال (فَعْلَلٌ) مثله مثل: (العَلَلُ، والهَلَقَم)، ويبدو أنه قصد ذات العين، وإلا لما استدعى توجيه أبي العباس، وأن معناه من الشناعة.

- حاشية: والشَّنْعُمُ: بالغين أيضاً ولم يعرفها أبو علي^(١).
قال سيبويه: وقد بينا ما لحقه التضعيف من موضع الثالث^(٢).
قال أبو علي: مثل: طِرْمَاح^(٣).
قال سيبويه: وما لحقه من الثلاثة من نحو عَدْبَس زَوْنُك^(٤).

(١) يبدو أن هذا التعليق أثبتته أحد تلاميذ أبي علي، ولست أظن أبا علي يجهل معرفة (الشَّنْعُم) بالغين، لكنه ربما تجاهله لقيام التمثيل بالشَّنْعُم مقامه، ولأن الاثنين على مثال واحد هو (فَعِلٌّ) فاكتمى بأحدهما.

والشَّنْعُمُ: الرجل الحريص، عن ثعلب، وذهب بعضهم إلى أنه إتياع، فهم يقولون: فعل ذلك عن رَغْمِهِ وشَنْعِهِ، وحكى أيضاً: رَغْمًا له ودَغْمًا شَنْعًا. وروى الأزهري: رَغْمًا سِنْغَمًا بالسين. انظر تهذيب اللغة ٢٢٩/٨ (شنعم)، ولسان العرب ٣٢٨/١٢ (شنعم).

قال أبو سعيد: «الشَّنْعُمُ بالغين غير المعجمة ذكره سيبويه ولم يعرفه أحد علمنا، ولكن قال أبو العباس ثعلب: يقال: رجل شَنْعٌ: أي حريص، قال: فأظن (شَنْعُم) منه... وهذا الذي قال أبو العباس يخالف عرض سيبويه، لأن الباب إنما يذكر فيه ذوات الأربعة التي لحقها حرف من جنس عينه أو لامه، وإذا جعلنا أصله (شَنْعُم) فقد جعلناه من ذوات الثلاثة. قال أبو سعيد: والذي قال سيبويه صحيح، وهو بالغين المعجمة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٥.

قلت: الذي في كتاب سيبويه: (الشَّنْعُم) بالغين المعجمة، وما ذكره أبو سعيد في صدر تعليقه لا وجود له في المطبوع، وربما كان في إحدى نسخ الكتاب، وأظن الرواية الصحيحة أن يكون بالغين المعجمة لما حكاه اللحياني فيه من الإتياع في قولهم: رَغْمًا دَغْمًا شَنْعًا، وقولهم: فعلت ذاك على رَغْمِهِ وشَنْعِهِ، ففي كل منها جاءت الغين المعجمة سابقة للميم والله أعلم.

(٢) الكتاب ٣٣٩/٢، والضمير هنا يعود إلى الثلاثي المزيد، وأن التضعيف فيه يقع في الحرف الثالث، ومثل بطرْمَاح.

(٣) الطرْمَاح: عالي الذكر والنسب، ويقال: طَرَمَحَ الرجلُ بناءً إذا رفعه، ويقال للرجل: طِرْمَاح إذا طمع في الأمر. انظر تهذيب اللغة ٣٢٨/٥ (باب الحاء والطاء).

(٤) الكتاب ٣٣٩/٢.

قال أبو علي: تقدير هذا الكلام ما لحق الرباعي نحو: عدَّسٌ^(١) من
الثلثي زَوْتُكَ^(٢).

* * *

ومن بابِ تَمْثِيلِ الْفِعْلِ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ^(٣)

قال سيبويه: فألحق هذه بينات الثلاثة كما لحق (فَعَلَّ) بينات
الأربعة^(٤).

قال أبو علي: يقول: كما ألحق الثلثي بالرباعي نحو: فَعَلَّ يُفَعِّلُ
فضمَّ حروف المضارعة فيه كما ضمَّ في (يُدْخِرُجُ)، كذلك ألحق الرباعي
بالثلثي فقليل: (يَتَدَخِرُجُ)، ففتح حرف المضارعة، كما فتح في (انْفَعَلْ)
و(افْتَعَلْ)، لأن الرباعي هنا وافق الثلثي في أنه للمطاوعة، كما أن
(انْفَعَلْ) ونحوه له^(٥).

(١) العدَّس: قيل: القصير الغليظ، وعن أبي عمرو: جمل عدَّس: عظيم. انظر تهذيب اللغة
٣٤٢/٣ (باب العين والسين).

(٢) الزَوْتُك، والزَوْتُك، والزَوْتُك، كله بمعنى (القصير)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١،
ق ١٠٥.

(٣) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٥) يقتضي هذا الباب معرفة أن الفعل الذي فيه أربعة حروف أصلية على ضربين: أحدهما:
ليس فيه زائد نحو: (دَخِرَجْ، وَسَرَفَ)، والثاني: فيه زيادة وهو ثلاثة أهنية:

أحدها: (تَفَعَّلَ) مثل: تَدَخِرَجْ، بزيادة التاء وحدها.

والثاني: (افْعَلَّ) مثل: اقشَعَرْ، واطْمَأْن.

والثالث: (افْعَلَّلَ) مثل: احرْنَجِم، واخرَنْطَم.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٦.

قال سيبويه: ويُنْ شَرَكَةُ الزوائد وغير الشَرَكَةُ^(١).
 قال أبو علي: يعني بالشَرَكَةُ وقسوع بعض حروف الزوائد موقع
 بعض^(٢).

* * *

ومن بَابِ تَمْثِيلِ مَا بَنَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَةِ مِنْ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ^(٣)

قال سيبويه: لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات.
 قال أبو علي: الزيادات مـ مثل زيادات (اسْتَفْعَلَ وَتَفَعَّلَ)
 ونحوهما^(٤).

قال سيبويه: لأنك إذا حذف الواو خالف الفعل فعل بنات
 الأربعة^(٥).

قال أبو علي: يقول: لو حذف الواو من عَثَوْتُ لـ والباء من حَبَّرْتُ^(٦).

(١) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) لفظ سيبويه أكثر وضوحاً من تعليق أبي علي هنا.

(٣) الكتاب ٣٤٠/٢، وفيه: «... من الأسماء والصفات...».

(٤) الكتاب ٣٤٠/٢. وهذا النص تابع لما قرره سيبويه بأنه «ليس لبنات الخمسة فعلٌ كما أنها لا تُكسر للجمع، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها...».

(٥) الكتاب ٣٤١/٢، وفي المخطوطة: «... خالفت...».

(٦) في المخطوطة: (حَبَّرْتُ)، وليس مما ذكر من الأبنية في الكتاب.

لصار عَثْلٌ^(١)، وَحَبْرٌ^(٢)، ولم يخرج منهما فِعْلٌ إلا على بناء الثلاثي
المزيد نحو ضَرَبَ.

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ^(٣)

قال سيبويه: ويزيدون كما يزيدون فيما يَبْلُغُونَ به البناء وما لا يَبْلُغُونَ
به بناء هم وذلك نحو آجِرٌ^(٤).

قال أبو علي: الأسماء التي تلحق من الأعجمي العربي على ضربين:
ضربٌ على الأبنية العربية، وضربٌ لا يلحق بها، وقد يُزاد فيما لا يبلغ به
البناء العربي الحرف كما يزاد فيما يبلغ به البناء العربي، فزيد إحدى
الراءين في (آجر) كما زيدت [ب/١٨١] الهاء في دِرْهَمٍ، وآجرٌ ولم
تلحق ببناء عربي كما لحق دِرْهَمٌ^(٥).

(١) الْعَثْلُ، وَالْعَثْلُ: الكثير من كل شيء، والعثوث: الكثير اللحم: الرَّهْطُ. انظر لسان العرب
٤٢٤/١١ (عثل).

(٢) الْحَبْرَةُ: هي النعمة، والحَبْرَةُ: هو الشيء اليسير من كل شيء، يقال: ما أغنى فلانٌ عني
حَبْرًا، أي شيئًا، قال ابن أحرر الباهلي:

... أمانِي لا يُغْنِيَنِي عَنْهَا حَبْرًا

وقال الليث: يقال ما على رأسه حَبْرَةٌ، أي ما على رأسه شعرة. انظر تهذيب اللغة
٣٧/٥.

(٣) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٥) يبحث هذا الباب الأسماء الأعجمية المعربة وما يجوز فيها من إخلاص حروفها على الحروف
العربية، حتى تكون من جنس كلامهم، فتكون موافقة لأبنيتهم فتدخل في كلامهم ==

ومن بابِ عللِ ما تَجَعَّلَهُ زَائِدًا من حُرُوفِ الزَّوَائِدِ^(١)
قال سيبويه : فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا
فصاعداً^(٢) .

رابعًا : أي أول كلمةٍ على أربعة أحرف .
قال سيبويه : والهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة^(٣) .
قال أبو علي : معنى قوله فصاعداً أي مع الزوائد لا مع الأصول مثل
(أَرَوْتَانِ) و(إِصْلَيْتِ) وما أشبههما ، ومحال أن يلحق رابعاً أو خماسياً ،
لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على
أفعالها مثل (مُدْخِرَجٌ)^(٤) ، ولذلك غلط سيبويه في قوله في تحقيق
إبراهيم : بريهم ، فقليل خالف قوله : إن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من

== ويسهل أن يجري على ألسنتهم ، وتكثر في استعمالهم ، وما تركوه على البناء المخالف
لأبنيتهم ، لأنه أقل في استعمالهم وأدل على أن أصله ليس من كلامهم ، فالحقوا درهماً ببناء
هَجْرَجٍ ، وألحقوا بهَرْجًا ببناء سَلَهَبٍ ، وألحقوا دِيْنَارًا ببناء دِيْنَاسٍ ، وألحقوا إِسْحَاقَ ببناء
إِعْصَارٍ ، ويعقوب ببناء يَرْبُوعٍ ، وألحقوا جَوْزًا ببناء كَوْكَبٍ . . .
أما ما ترك على أصل بنائه مع مخالفته لأبنية العرب فنحو : آجُرٌ ، وإبريسم ، وإسماعيل .
وأما سراويل ، فوافق وهو واحد بناء الجمع .
أما المتروك على حاله في الأعجمية ، إلا بمقدار إخلاص حروفه ، فنحو خُرَاسَانٍ ، وحَرِيمٍ ،
والكَرْكُمُ ، وآجُرٌ ، وجُرَيْرٌ . . .

انظر تفصيل هذا الباب في شرح الرمانى للكتاب ، ج ٥ ، ق ٦٣ .

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ ، وقامه : « . . . وتجعل من نفس الحرف » .

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٤) يقول أبو سعيد : « الهمزة إذا دخلت في أول الكلام ، وبعدها ثلاثة أحرف يحكم عليها بأنها
زائدة ، نحو أحمر وأشهب ، وكذلك إذا دخلت أولاً وبعدها أكثر من ثلاثة أحرف ، غير ==

أولها ، لحكمه بأن الهمزة في إبراهيم زائدة لحذفه إيّاها في التصغير^(١) .
قال سيبويه: فهي مزيدة عندهم ، ألا ترى أنك لو سميت بأفكل
وأيدع لم تصرفه؟^(٢) .

قال أبو علي: يقول: إنك وإن لم تشتق من أفكل^(٣) وأيدع^(٤) ما
تسقط فيه الهمزة كما اشتقت من أحمر ما سقطت فيه ، فإنك تحكم
بزيادتها فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه ، كما أنك إذا سميت بأحمد لم
تصرفه والعلة في حكمك بزيادتها حتى يقوم دليل على غير ذلك كثرة
وقوعها زائدة ، وعلمك بزيادتها بالاشتقاق ، فإذا جاء شيء لم تعرف

== أن فيما بعدها زوائد قد عرفت ويبقى منها ثلاثة أحرف أصول نحو: (افخاضٌ، وأسحلان)،
ويحكم على الهمزة الأولى بالزيادة، لأننا قد علمنا أن الألف في (افخاضٌ) زائدة، والألف
والنون في (أسحلان) زائدتان، فيبقى ثلاثة أحرف، فحكم على الهمزة الأولى بالزيادة،
ومعنى قوله: (رابعة) في العدد فصاعداً» . شرح السيرافي للكتاب، ج. ١، ق ١٠٩ .

(١) انظر الكتاب ٣١٢/٢، قال سيبويه: «وتلحق الهمزة غير أول وذلك قليل . . .» الكتاب
٣١٧/٢، وقال أبو العباس: «قامت الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون
زائدة أو بدلاً . . .» والألف لا تزاد أولاً لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ولكن
تزداد ثانية فما فوق» . المقتضب ٥٦/١، وقال أبو عثمان المازني: «اعلم أن الهمزة إذا كانت
أولاً مكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة، إلا أن يجيء
أمر يوضح أنها من نفس الحرف . . .» انظر المنصف ١٠١/١، وقد سبق التعرض لمسألة
تحقير «إبراهيم»، انظر التعليقة ٢٩٧/٣، والمنصف ١٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢، والضمير في صدر هذه العبارة يعود إلى (الهمزة) في صدر الكلام .
(٣) الأفكل: رعدة تعلق الإنسان، ولا فعل له، يقال: أخذ فلاناً أفكل إذا أخذته رعدة . انظر
تهذيب اللغة ٢٥٧/١٠ (فكل) .

(٤) الأيدع: صبغ أحمر، قاله الليث، وعن الأصمعي: العندم: دم الأخوين، ويقال: هو الأيدع
أيضاً . انظر تهذيب اللغة ١٤٢/٣ (يدع) .

زيادته بالاشتقاق حملته على الأعم الأكثر، لأن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبتٌ على خلاف ذلك نحو ما قام في أواقٍ وأيصرٍ^(١).
قال سيبويه: فتركُ صرف العرب لها وكثرُها أولاً زائدة، فالحال التي وصفتُ في الفعل يقوي أنها زائدة^(٢).

قال أبو علي: الحال التي وصفها في الفعل أنه لم يجعل بمنزلة (دَحْرَجَ)، ولو جعلت بمنزلة لم تدغم مثل (أَمَدٌ)، بل صحَّح لتكون على وزن دحرج، كما لا يدغم سائر الملحقات نحو مَهْدَدٍ، ولم يدغم أيضاً في مثل (أَصَمُّ) ونحوه من الأسماء^(٣).

قال أبو علي: لو كانت الهمزة في أرطى^(٤) هي الزائدة لقلت في بنائك مفعولاً منه: مَرَطِيٌّ وكان الأصل: مَرَطَوِيٌّ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء مثل: مَرَمِيٍّ، لكن لما كانت الهمزة فاء الفعل وهي أصلية ثبتت

(١) أفاض السيرافي في شرح هذه المسألة، فالتمس ذلك في شرحه للكتاب، ج ١٠ ق ١٠٩.
والهمزة في (أفكل، وأيدج) قد حكم بزيادتها لكثرة مجيء الهمزة زائدة في هذا الموضع بالاشتقاق، ومع أن (أفكل، وأيدج) لا اشتقاق لهما إلا أنهما حملا على ما له اشتقاق.
والمسمى بهما لم ينصرف لاجتماع علتين: الأولى العلمية والثانية وزن الفعل.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ - ٣٤٤.

(٣) إن مما يقوي زيادة الهمزة في (أفكل وأيدج) أنه لم يُر في كلام العرب فعلٌ في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف على (فَعْلَلٌ: يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً) نحو: (دَحْرَجٌ: يدحرجُ دحرجةً)، فلو كانت الهمزة أصلية كانت تكون فاء للفعل، ويكون بمنزلة الدال من (دحرج)، والسين من (سَرَفَقَ) فعدم هذا في كلام العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٠٩.

(٤) هذا تفسير لما أثبتته سيبويه من أن ألف أرطى غير زائدة لأننا نقول: أديمٌ مأروط، ولو كانت الألف زائدة لقليل: مَرَطِيٌّ. انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

وسقطت الألف التي للإلحاق (بجعفر) (١).

قال أبو علي: لو حكم بزيادة الهمزة في إمرة، وإمعة (٢)، لأدخل في بناء الصفات بناء ليس منها وهو (إفعلة)، فلما كان الحكم بزيادة الهمزة منها يؤدي إلى الخروج عما عليه أبنية الصفات، حُمل على فعلة دون (إفعلة)، وحكم بأن الهمزة أصل، ولم يخرج بالحكم بأصالة الهمزة عما يكون عليه مثال الصفة، كما كان يخرج بالحكم بزيادتهما عن أمثلتها، ألا ترى أن في الصفات مثال فعلة مثل رجل [١٨٢/أ].

(١) انظر المسائل الحلييات ٣٣٢/، قال أبو سعيد: «الهمزة فيه (الأرطى) أصلية، لأنك تقول: أديم مأروط، وزنه مفعول، والهمزة فاء الفعل، والألف التي في آخره زائدة، ولو كانت الهمزة زائدة لوجب أن لا تكون الألف منقلبة من ياء أصلية أو واو، فكان يلزم أن يقال في مفعوله: (مَرطِي) أو (مَرطُو)، كما يقال: مَرَمِي، وَمَغْرُو، على أن أبا عمر الجرمي قد حكى: أديم مَرطِي، فمن قال ذلك جعل الهمزة زائدة والياء أصلية». شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١٠.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٤/٢، والإمرة: أنشئ الضأن الصغيرة، كما أن الإمرة: ولد الضأن. والعرب تقول للرجل إذا وصفه بالإعدام: ما له إمرة ولا إمرة. والإمر أيضاً الرجل الضعيف الذي لا عقل له إلا ما أمرته به لحمة، قال امرؤ القيس:

ولست بذئ رثية إمرة
إذا قيد مُستكرهاً أصحبا

والرثية: وجع المفاصل من الضعف والكبر. انظر تهذيب اللغة ٢٩٢/١٥ (أمر) وديوان امرئ القيس ١٢٩.

والإمعة: هو العاجز الذي لا رأي له، إنما ينظر إلى غيره، وروى عن علي عليه السلام أنه قال: الإمعة: الذي يقول: من يذهب حتى أذهب معه؟ قال الرازي:

رأيت شيخاً إمعة
سأله عما معه
فقال: ذود أريعه

انظر النصف ١٨/٣ - ١٩.

دُئِمَةٌ^(١). ودُئِبَةٌ، وليس فيها (إِفْعَلَةٌ)، فحمل على بناءٍ في (أبنية) الصفات مثله دون البناء التي ليس في أبنيتها مثله.
قال سيبويه: وَمَعْدٌ مثله لِلتَّمَعْدُ لِقَلَّةِ تَمَفْعُل^(٢).
قال أبو علي: يقول: ميم (مَعْدٌ) أصلية أيضاً، لأن تَمَعْدَدَ^(٣) إذا حُمِلَ على أنه تَفَعَّلَ كان أولى من أن يحمل على تَمَفْعَلٍ، لقلة تَمَفْعَلٍ وكثرة تَفَعَّلٍ، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ.

قال أبو علي: الصفات الجارية على الأفعال نحو مُسْتَخْرِجٍ وَمُنْطَلِقٍ ونحوه، يتوالى في أوائلها زيادتان كالفعل، وأما التي ليست بجارية على الفعل، فليس يلحقها هاتان الزيادتان في أوائلها على التوالي نحو أَحْمَرٍ وَيَرْمَعُ^(٤).

(١) ضبطها الرماني بالنون المشددة المكسورة بعد الدال المكسورة وهي على (فَعْلٍ) وصفاً. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٦، وفي المخطوطة بالياء. والدُّئِمَةُ: القصير، يقال: رجل دُئِمَةٌ، ودُئِبَةٌ، ودُئَامَةٌ ودُئَابَةٌ، كله القصير. انظر المنصف ١٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) قال الأصمعي: (مَعْدٌ): هو موضع رجل الراكب، ويقال: هو اللحم الذي تحت الكتف أو أسفل منه، انظر المنصف ١٩/٣، والميم فيه أصلية قولهم: تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ، إذا ذهب مذهب معدٍّ، وتعدَّد: تفعلل، ولو كانت الميم زائدة لكان على (تَمَفْعَلٍ) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١٠.

(٤) هذا التعليق إشارة إلى عبارة سيبويه بين الميم الزائدة في الوصف، وبين ما كانت الميم فيه من نفس الحرف، وأن الزيادة لاتلحق بثلاث الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مُذَخَّرَجٍ. انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

قال أبو سعيد: «لا يجتمع في أول الأسماء والصفات حرفان زائدان إلا أن يكون من =

قال أبو علي: في قوله: «فإنما مَنْجَنِيْقُ بِمَنْزِلَةِ عَنَنْتَرِيْسُ وَمَنْجُنُونُ بِمَنْزِلَةِ عَرْطَلِيلٍ»^(١)، يريد أن النون في منجنيق، الأولى بمنزلة النون في عنتريس، لأنها فيه زائدة، كما أنها زائدة في عنتريس، ألا ترى أنك تشتق من عنتريس العتْرِسَة، فتسقط النون، كما تكسر منجنيق فتسقط النون، فأما النون في منجنون الأولى فأصل، كما أن الراء في عَرْطَلِيل كذلك، ولو كانت زائدة لأسقطت في التكسير كما سقطت من منجنيق فيه^(٢).

== أسماء الفاعلين التي تجري على الأفعال كقولنا: منطلق، ومستغفر، لأنه جار على (انطلق، واستغفر) «انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١١، وهو يحتج لما قاله سيبويه بزيادة النون في (منجنيق) وأن الميم من نفس الكلمة، وأنه لا يجتمع زائدان في أول الأسماء، وأنه لو لم يكن في هذا من الحجة إلا أن الهمزة التي هي نظير الميم في زيادتها لم توجد زائدة وبعدها حرف زائد.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) المنجنيق: آلة حربية تقذف بها الحجارة على العدو، قيل لأعرابي: كيف كانت حروبكم؟ قال: كانت بيننا حروبٌ عون، تُفْعَلُ فيها الميُون، فتارة تُجَنَّق، وأخرى نرشق. انظر لسان العرب ٣٦/١٠ (جنق)، وانظر مزيداً عنه في تهذيب اللغة ٣٠٧/٨ (جنق)، ٣٧٨/٩ (باب الرباعي حرف القاف -) قال الشاعر:

تهوى كجندلة المنجنيق يُرِّمى بها السور يوم القتال

انظر المنصف ٢٤/٣.

والعنتريس: الناقة (الوثيقة - الجواد، وقد يوصف به الفرس). والعنتريس: الداهية، وكذلك: الشجاع، قال أبو دؤاد:

كلَّ طرفٍ مُوثَّقٍ عنتريس مستطيل الأقارب والبلعوم

يصف فرساً. والعَتْرَسَة: الفَصْبُ، يقال: أخذ ماله عَتْرَسَةً، وقد عَتْرَسَهُ ماله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٣ (باب العين والسين). والعَرْطَلُ: الطويل من كل شيء، قال أبو النجم:

وكاهل ضخم دَعْنَق عَرْطَل

==

انظر تهذيب اللغة ٣٤٧/٣ (باب العين والطاء).

قال أبو علي: قوله: وكذلك ميم مأجج^(١).

أي أصل كما أنه في منجنيق أصل، والدليل على أنه أصل تبيينك الحرفين المثلين فيه وتركك إدغامهما، ولو كانت الميم زائدة، لأدغمت المثلين كما أدغمت في (مَقْرٌ) لما كان مَفْعَلًا فلما لم يُدغم علمت أن الميم فاء، كما أن القاف من (قَرَدَدَ)^(٢) فاء، وأنه ثلاثي ألحق من موضع لأمه بالرباعي.

قال أبو علي: مَرَعِزَاءُ^(٣)، وإن جاء على مثال تكون عليه الأصول نحو (طَرِمَسَاء) فإنك تحكم بزيادة الميم فيه لقولهم: (مَرَعِزَى)^(٤) و(مَرَعِزَاء).

== وفسر السيرافي هذا بقوله: «منجنيق على (فَتَعْلِيل) والنون الأولى فيه زائدة بمنزلة (عنتريس) والنون في (عنتريس) زائدة، لأنه مأخوذ من العترة وهي الشدة، والعنتريس: الشديد، والنون الأولى في (منجنون) أصلية، فهي بمنزلة الراء من (عرطليل) ووزن (فَعْلِيل)، والعرطليل، والعرطل: الطويل ٠٠٠»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١١.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) القرد: ما ارتفع من الأرض وغلظ، نقل ابن منظور عن سيبويه أن داله ملحقة له بجعفر وليس كمعد، ولو كان مثله لم يظهر فيه المثلان، لأن ما أصله الإدغام لا يخرج على الأصل إلا في ضرورة شعر. انظر لسان العرب ٣٥١/٣ (قرد).

(٣) من قول سيبويه: «وأما مَرَعِزَاءُ في مَفْعَلَاء، وكسرة الميم ككسرة ميم مَنَحَرٍ، ومِثْنٍ، وليست كطَرِمَسَاء ٠٠٠»، الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) وفي المخطوطة: (مَرَعِزَاءُ)، انظر الكتاب ٣٤٤/٢. وعن أبي عبيد: المَرَعِزَى: إن شددت الزاي قصرت، وإن خففت مددت، والميم والعين مكسورتان على كل حال. وقال الليث: المَرَعِزَى: كالصوف يُخلَص من بين شعر العنز، ويقال: مُرَعِز، وعلى وزنه شِفْصِلِيٌّ. ويقال: مَرَعِزَاء، فمن فتح الميم مدّه وخفف الزاي، وإذا كسر الميم كسر العين، وثقل الزاي وقصر. تهذيب اللغة ٣٤٤/٣ (باب العين والزاي). والطَرِمَسَاء بالراء ويقال باللام (طَلِمَسَاء): ==

وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في (مرعزاً) قد ثبتت زيادتها من قولهم: مرعزاء، لأن التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعزاً) الثابتة زيادتها من قولهم: (مرعزاً)، ولو حكمت بأن الميم في (مرعزاً) أصل لموافقتها أبنية الأصول لحكمت في التاء من (ترتب) أنها أصل لموافقتها بناء (برثن)، ثم حكمت بأنها زيادة في قولك: (ترتب)، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل والحكم بهما في الحرف الواحد محال^(١).

وذكر صاحب العين في (مرعزاً) إنها فعللى، وليست بمفعلى مثال (شفصلى)، ووزنه بهذا لا يصح لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قوله: (مرعزى)، فوزنه بهذا غير صحيح^(٢).

== وهو الرقيق من السحاب، وقال بعضهم: الأرض التي ليس بها منار ولا علم، قال المرار:
لقد تَعَسَّفْتُ القِلاَةَ انطَلَسَا
يسير فيها القوم خُمَسًا أَمَلَسَا

- والطرُمِسَاءُ والطَلَمِسَاءُ: الظلمة الشديدة، قاله الليث. انظر تهذيب اللغة ١٣/١٤٦.
- (١) قال أبو سعيد: «جعل سببويه الميم في (مرعزى) زائدة، لأنها دخلت على الثلاثي، لأن الراء والعين والزاي ثلاثة أحرف وهن أصول، والألف الأخيرة زائدة لأنها للتأنيث، فكان دخول الميم على (مرعزى) كدخولها على (مكورى) وهو العظيم الروثة، وقد علم أن الميم في (مكورى) زائدة مشتقة من (الكور) ... فلما كانت ميم (مرعزى) زائدة كانت في (مرعزاً) بالكسرة زائدة أيضاً وكسرة الميم فيه للإتباع، كما كسرت في (منخر) ومثثين. ومعنى قوله: وليس كطرُمِسَاءٍ هو أن (طرُمِسَاءٍ) من ذوات الأربعة لحقه ألف التأنيث، وليس كذلك (مرعزى) قال: لأن (مرعزى) لم يوجد له في من ذوات الأربعة ما قد لحقه ألف التأنيث على هذا المثال. ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١١.
- (٢) كتاب العين ٢/٣٣٤ يتصرف. والشفصلى: حملُ اللِّراء الذي يلتوي على الشجر، ويخرج على أمثال المسال تتفلق عن قطن وحب كالسمسم. انظر تهذيب اللغة ١١/٤٤٨ (شفصل).

قال سيبويه : فإن قيل : لا يدخل (الزَّامَجُ) ونحو اللِّهَابَةِ ...
الفصل (١١).

قال أبو علي: يقول: إن قال: لا أحكم بأن الألف في الزَّامَجِ ونحوه أصل، لأنني لو اشتقت منه فعلاً سقطت فيه الألف ولم تثبت فقد ناقض، لأنه زعم أولاً أنه لا يحكم بزيادتها إذا وجدها في الكلمة حتى يشتق منه ما [١٨٢/ب] يسقط فيه ولم يشتق من الزَّامَجِ شيئاً سقطت فيه الألف، وقال مع ذلك: لا يلزم أن أجعلها أصلاً، لأنني وإن لم أشتق منه ما تسقط فيه الألف، فلما اشتقت فيه لسقط، فقد حكم بزيادة الألف وإن لم يشتق من الكلمة التي فيها ما تسقط.

(١) انظر الكتاب ٣٤/٢، وفيه (اللِّهَابَةُ) بكسر اللام المشددة. والزَّامَجُ: يقال: زَمَجَ قريته وسقاءه زمجاً إذا ملاحهما. وزَمَجَ الرجل زَمَجًا، دخل على القوم بغير دعوة فأكل، والزَّامَجُ بالتحريك: الغضب. انظر لسان العرب ٢٩٠/٢ (زمج). وتهذيب اللغة ١٠/٦٢٨ - ٦٢٧ (زَمَجَ).

واللِّهَابَةُ: بالضم كساء يوضع فيه حجر فيرجع به أحد جوانب الهودج أو الحمل، وبكسر اللام مشددة وادٍ بناحية الشواجن، فيه ركابا عذبة يخترقه طريق بطن فلج. انظر لسان العرب ١/٧٤٤ - ٧٤٥ (لهب).

(٢) تساءل أبو الحسن الرماني عما يلزم من زعم أن الزَّامَجَ بمنزلة جَعْفَر، وأن اللِّهَابَةَ كهذْمَلَة وهو ما أشار إليه سيبويه ٣٤٥/٢، فقال: يلزم من زعم أن الزَّامَجَ بمنزلة جعفر والسُّرْدَاحَ بمنزلة جِرْدَاحٍ لأنه لم يشتق منه ما يذهب فيه حرف الزيادة الخروج على إجماع النحويين، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٧، وعقد السيرافي جدلاً حول هذه الألف يطول نقله هنا وإن كان لا يخلو من الفائدة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١٠، ق ١١٥.

قال أبو علي: الألف في (حَاحَيْتُ) بدل من ياء^(١) كان أصله (حَاحَيْتُ)، وليست هذه الألف بألف فاعلت نحو (رَاحَيْتُ)، الدليل على ذلك قولهم في مصدره الحَيَّحَاءُ والحَاحَاءُ^(٢)، فيخرج المصدر على مثال الزلزال والزلزلة من زَلَزَلْتُ، ولو كان فاعلتُ لكان مُحَاحَاةً، وقلبُ الياء أَلْفًا من (حَاحَيْتُ) شاذٌّ لأنه ليس في موضع حركة، وإنما يطرد قلبه أَلْفًا متى تحرك وتوسط متحركين، إلا أن مثل هذا أيضًا قد يجيء نادرًا.

قال الأخفش: نظيره قولهم في النسب إلى طيء: طائي، ومثل (حَاحَيْتُ) من بنات الواو ضَوْضَيْتُ، وَقَوَّقَيْتُ^(٣).

-
- (١) إشارة إلى حديث سيبويه عن ألف (حاحيت وحاحي) ونحوهما، الكتاب ٢/٣٤٦.
- (٢) في المخطوطة: (الحاحاة)، قال الأزهري: يقولون لابن مائة: لَاحَاءٌ ولا سَاءٌ، أي لا محسن ولا مسيء، وقال بعضهم تفسيره أنه لا يستطيع أن يقول: حا، وهو زجر للكباش عند السفاد، وهو زجر للغنم أيضًا عند السقي، يقال: حَاحَاتُ به، وَمَا حَيْتُ، قال امرؤ القيس:
- قَوْمٌ يُحَاحُونَ بِالْبَهَامِ وَنِسْ سِرَاقٌ قَصَارُ كَهَيْئَةِ الْحَجَلِ
- وعن أبي عبيدة، عن أبي زيد الأنصاري: حاحيت بالمعزى حَيَّحَاءٌ ومحاحاة... وقال أبو عمر: حاح بفتح الحاء أي: ادعها... انظر تهذيب اللغة ٥/٢٨١.
- (٣) قال أبو سعيد في تفسير قول سيبويه: «والحاحاة والحَيَّحَاءُ كالزَّلَزلة والزَّلزال ٢/٣٤٧»: يعني أنه قد جاء لحاحيت مصدران يشبهان مصدر صلصلت، لأنهم يقولون في باب صلصلت: فَعَلَّلْتُ، وفَعَّلَلْتُ، نحو زلزلت زَلَزَلْتُ وزَلَزَلًا، فالحاحاة بمنزلة الزلزلة، والحَيَّحَاءُ بمنزلة الزلزال، فكان قائلًا قال لسيبويه: قد رأيناهم يقولون في مصدره: مُحَاحَاةً، وهي تشبه مصدر (قاتلت)، تقول: قاتلتُ مقاتلةً، فمحاحاة بمنزلة مقاتلة، قيل له: ليست المحاحاة مُفَاعَلَةً، ولكنها مُفَعَّلَةٌ، والأصل: مُحَاحِيَةٌ وقلبت (الياء) أَلْفًا لانفتاح ما قبلها... فأما الألف في (حاحيت) فهي عند أصحابنا منقلبة من ياء، كما قالوا في يَبْجَلُ: يَاجَلُ، قالوا: وليست بمنقلبة من ياء، لأنها لو كانت كذلك ل جاءت على الأصل كنظائره من قوقيت، وزوزيت، وضوضيت، ولا يعرف شيء من الياء في هذا الباب على أصله فحمل على ==

قال سيبويه: ومن ذلك قولهم في عَيْضُمُوز: عَضَامِيز^(١) الفصل.
 قال أبو علي: يقول: لو كانت الياء أصلاً لم تُكسّر وجمع بالتاء،
 وإذا كسّر فقليل: عَيَاضِيم، ولم يقل عَضَامِيز^(٢).
 قال سيبويه: وأما (يَهْيَرُ) فالزيادة أولاً لأنه ليس في الكلام قُعِيلٌ.
 وقد ثَقُلَ ما أوله زائدة^(٣).

== الياء لأجل ذلك. وقال بعض النحويين: هذه الألف غير منقلبة من ياء ولا واو، بل الياء في (حاحيت) منقلبة من الألف، والأصل: حَاحَاتٌ. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١١٦.

(١) الكتاب ٣٤٦/٢، والعَيْضُمُوز: المعجوز الكبيرة والناقطة الضخمة، والصخرة الطويلة العظيمة، قال الشاعر:

أعطى حُبَاسَةً عَيْضُمُوزًا كَهَنَةً لَطْعَاءَ بَشَسٍ هَدِيَّةً الْمُتَكْرِمَ

انظر تهذيب اللغة ٣/٣٢٩ (باب العين والضاد).

(٢) قال أبو العباس المبرد: «كل ما كانت فيه زائدتان إذا حذف إحداهما ثبتت الأخرى، لم تحذف غيرها، وذلك نحو: عَيْضُمُوز، وعَيْطُمُوس، تقول إذا حقرت: عَضِيمِيز، وعُطِيمِيس. . . المقتضب ٢/٢٥٦، وانظر الكتاب ٢/١١٩.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢ مع اختلاف يسير. واليَهْيَرُ: شجر، قال الشاعر:

أَشْبَعْتُ رَأْعِي مِنَ الْيَهْيَرِ

فظل يبكي حَبَطًا بِشَرِّ

وعن الليث: اليَهْيَرُ: حجارة أمثال الأكف. وقيل: اليَهْيَرُ: دويبة تكون في الصحارى أعظم من الجرذ، وأنشد:

قَلَاةٌ بِهَا الْيَهْيَرُ شُغْرًا كَأَنَّهَا خَصَى الْخَيْلَ قَدْ شَدَّتْ عَلَيْهَا الْمَسَامِرُ

والواحدة: يَهْيَرَةٌ.

واختلفوا في تقديرها، فقالوا: يَفْعَلَةٌ، وقالوا: فُعْلَةٌ، وقالوا: فَعْلَلَةٌ. وعن أبي عبيد عن الأحمري: اليَهْيَرُ: الحجر الصلب.

وقال شمر: ذهب في اليَهْيَرُ أي في الريح. انظر تهذيب اللغة ٦/٤٠٨ - ٤٠٩ (هـير)، ولسان العرب ٧/١٣١ (هـير).

قال أبو علي: يريد: ثَقُلَ أو آخر ما أوله زيادة نحو مَكْرَرٌ، ومَرَعِرٌ، ولم يجيء في الكلام شيء على قَعِيلٍ، فيحمل (يَهْيِرُ) عليه، وجاء ما أوله حرف زائد وآخر مُثَقِّل، فحملت (يَهْيِرُ) أيضاً عليه دون ما يخرج به عما في الكلام من الأبنية^(١).

قال سيبويه: من قبل أن الهمزة إذا كانت أولاً فالمكسورة كالمفتوحة وكذلك المضمومة^(٢).

قال أبو علي: يقول: المضمومة والمكسورة كالمفتوحة في باب الزيادة إذا كانتا أولتين^(٣).

قال سيبويه: وإذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة^(٤).

يقول: إن (زَلَزَل) في الأربعة نظير (رُدَّ) في الثلاثة.
قال: ولا تزيد إلا بثبَّت^(٥).

(١) قال الرماني: «اليهاء في (يَهْيِرُ) التي هي أول الاسم زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (قَعِيلٌ) وفيه (مَقْعَلٌ) نحو: يرمد، وينقد، ويخفف فيقال: (يَهْيِرُ) فالياء الأولى هي الزائدة، لأنه مثل (يَرْمَعُ)؛ ولأن الياء أخت الهمزة تزداد في موقعها، وتُغْلُ كاعتلالها، فموقع الهمزة أحق بها». شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٦٨.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٣) تستوي الهمزة في باب الزيادة في نحو: (إِهْيِرْ، وأِهْيِرْ) كما يستوي في ذلك المضموم أيضاً، فالهمزة في المثل: (أَهْلَمْ، وإِهْمِدْ، وأَهْكَلْ) تستوي في باب الزيادة.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

يعني أنك لا تحكم بزيادة الحرف المضاعف إلا بثبت في الرباعي^(١).
 قال سيبويه: وقالوا: صَوَمَعْتُ كما قالوا: قَلَسَيْتُ وَيَيْطَرْتُ^(٢).
 قال: وتقول: اشتق مما زيدت فيه الواو فَعَلٌ يثبت فيه الواو كما
 اشتق مما زيدت فيه الياء فَعَلٌ يثبت فيه الياء . وكلاهما زائدتان ، يعني
 الياء والواو^(٣).

قال سيبويه: فأما (قَرْنُوَةٌ) فهو بمنزلة اشتقاقك منه قَرْنٌ^(٤)، لأن هذا
 البناء لم يجرى في أوزان الأصول مثله^(٥).
 قال سيبويه: فمن قال: قِرْوَاخٌ لا تدخل، لأنها أكثر من (حِرْدَجَلٍ)،
 فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما يلحق به من

(١) يشبه السيرافي التضعيف هنا بياني (حَبَيْتُ)، كما أن الياء أصلية في (ضَوَضَيْتُ) وأن
 (ضوضيت) الأصل فيه: (ضَوَضَوْتُ) مثل: (صلصلت)، وقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة،
 وإذا وقعت الواو في المكرر قضي عليها بأنها أصلية، وصار تكريرها أخيراً كتكريرها أولاً
 في قولك: وَخَوَجَ، وَوَعَوَجَ . . . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١١٦ .

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢، وفي المخطوطة: (صَوَصَعْتُ) تصحيف.

(٣) عقد الرماني لزيادة الواو مدخلاً في هذا الباب، وأنها تقع زائدة في كل موقع تقع فيه
 الزيادة إلا الأول، فإنها لاتزاد أولاً أصلاً لأنها ثقيلة في نفسها، تفتح أولاً في السمع إذا
 دخلت عليها واو العطف كما قال الخليل تشبیه نباح الكلاب، . . . ثم بين أن حروف المد
 واللين أكثر في الزيادة من كل ما عداها من الحروف، وأن الألف أكثر في الزيادة لأنها
 أخف، ثم الياء ثم الواو، فالواو في صومع زائدة لأنه من الأصمع ومثلها واو جهير لأنه من
 الجهارة . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤ ، ق ٦٩ .

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢ يتصرف يسير .

(٥) يريد أن الواو في (قَرْنُوَةٌ) زائدة، والذي دل على زيادتها خروجها من الأمثلة، لأنها لو
 كانت أصلية كانت على (فَعْلَلَةٌ) وليس في الكلام (فَعْلَلَةٌ) مثل (نَحْطَبَةٌ) . انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١٠ ، ق ١١٧ .

بنات الأربعة^(١).

قال أبو علي: في هذا نظر، وتفسير هذا السؤال هو أنه يقول: من قيل له: لا تحكم بزيادة الألف والياء والواو إذا كن في كلمة حتى يقوم على زيادتها دليل من الاشتقاق، فقال: لا أفعل ذلك لأنني أجد [١٨٣/١] هذه الحروف أكثر دخولا في الكلام من غيرها، فالألف في (قِرْوَاح)^(٢)، ونحوها أكثر من مثل جَرْدَحْلٍ^(٣)، فلا أحكم بأنها أصول، لأنها أكثر من الحروف الصحيحة، فالجواب ينظر فيه^(٤).

قال سيبويه: ومن أدخل عليه (سِرْدَح) قيل له: اجعل عُدَا فِرَة كقُدْعِمِلَة^(٥).

قال أبو علي: يقول: من قيل له: اجعل الألف في سِرْدَاح أصلاً، فقال: اجعله كذلك، قيل له: اطرِدْ هذا القول فجعله في (عُدَا فِرَة) كقُدْعِمِلَة^(٥)، فاحكم بأن ألف (عُدَا فِرَة) أصل كما أن العين من

(١) الكتاب ٣٤٧/٢ باختلاف يسير.

(٢) القِرْوَاح من الإبل: التي تعاف الشراب من الكبار، فإذا جاء الدهاء، وهي الصغار شربت معهن وقيل: القِرْوَاح: جلد من الأرض، وقاع لا يستمسك فيه الماء، وفيه إشراف وظهور مستو، لا يستقر به ماء إلا سال يميناً وشمالاً، وقيل: غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٤٢/٤ (قرح).

(٣) الجَرْدَحْل: الغليظ الضخم من الرجال، والمرأة: جَرْدَحْلَة. انظر تهذيب اللغة ٣٣٦/٥ (خماسي الحاء)، انظر المنصف ٥/٣.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢، وفيه (أدْخَلَ) بالبناء للمعلوم، و(سرداحاً) بالنصب.

(٥) العُدَا فِرَة: الناقة الشديدة، العظيمة، الوثيقة الظهر، قال لبيد في وصف الناقة:

عُدَا فِرَة تَقْمَصُ بِالرُّدَا فِى تَخَوُّنِهَا نَزُولِي وَارْتِجَالِي

انظر تهذيب اللغة ٣/٣٥٩ (باب العين مع الدال).

(قَدْ عَمِلَ) أصل^(١).

قال أبو علي: لا يخلو (عَزَوَيْتُ)^(٢) من أن يكون فِعْلِيًّا أو فِعْوِيًّا أو فِعْلِيًّا، ولا يجوز أن يكون (فِعْوِيًّا)، لأنه بناء لم يوجد في الأبنية المستقرة. ولا يجوز أن يكون فِعْلِيًّا لأن الرباعي لا تصح الواو فيه إلا في باب (الْوَعَوْعَة)^(٣) ونحوه من المضاعف، وليس هذا منه، فبقي فِعْلِيًّا، فالواو لام، والياء زائدة كزيادتها في (عَفَرْتُ)^(٤).

قال سيبويه: وكما قالوا سَبَنْتَى وَسَبَنْدَى، وَأَتَغَرَّ وَأَدْغَرَ^(٥).

== وَالْقَدْ عَمِلَ: الضخم من الإبل، ويقال: ما أعطاني قَدْ عَمِلَ وَقَدْ عَمِلَ: أي لم يعطني شيئاً. المنصف ٥/٣.

(١) انظر المتنضب ٦٨/١، ٢٥٧، ٢٥٥/٢.

(٢) عَزَوَيْتُ: على وزن فَعْوِيل، وليس في الكلام (فَعْوِيل)، الكتاب ٣٤٨/٢.

وعَزَوَيْتُ: هي الداهية، وقال أبو عمر: عَزَوَيْتُ بِالْفَيْنِ المعجمة، انظر المنصف ٢٨/٣.

(٣) الْوَعَوْعَةُ: مصدر، وهي من أصوات الكلاب وبنات آوى، يضاعف في الحكاية، فيقال: وَغَوَّعَ الْكَلْبُ وَعَوْعَةً. ويقال: خطيب وَغَوَّعَ: نعت حسن، ورجل مهذار وَغَوَّعَ: نعت قبيح. قالت الخنساء في وصف أخيها:

هو الفارس المستعد الخطيب في القوم واليسر الوغوغ

انظر ديوان الخنساء / ٢٧٢، وتهذيب اللغة ٣/٢٦٠ - ٢٦١ (وعوغ).

(٤) التاء في (عَزَوَيْتُ) زائدة، ولو كانت أصلية لوجب أن يجعل الواو والياء زائدتين، لأن حكم الواو والياء إذا وجدت في اسم وفيه سواهما جعلنا التاء أصلية، وصار الوزن (فَعْوِيل)، وليس ذلك في الكلام، وإذا صيرنا التاء زائدة فلا بد من جعل الواو أصلية، فتصير على وزن (فِعْلِيَّت) مثل (عَفَرْتُ) . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٨.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢، وفي المخطوطة: (سَبَنْتَا وَسَبَنْدَا) بالألف. وقوله: سَبَنْتَى وَسَبَنْدَى: هو الجري الصدر. قال ابن الأعرابي: السَبَنْدَا: الشديدة الجريئة الحركة، ومنه سمي النمر: سَبَنْدَى وَسَبَنْتَى للجُرْأَة، وأنشد الأعرابي:

==

قال أبو علي: اتَّغَرَّ افْتَعَلَ من الشُّغْر كان أصله: اثْتَفَرَ، والتاء قريبة من التاء فحوّلت تاء وأدغمت فيها فصارت اتَّغَرَّ، ثم أبدل من التاء الدال لقربها منها فقليل: ادُّغَرَ^(١).

قال سيبويه: كذلك تاء أُخْتُ . . . الفصل (٢).

قال أبو علي: يقول: ألحق (أخْتُ) بالتاء بِقُفْل ونحوه من الثلاثي كما ألحق سَنَبْتَهُ بالتاء بِجَنْدَلَةٍ وكان أصله: سَنَبَةٌ^(٣).

قال سيبويه: ولا تكون في الفعل ملحقة ببنات الأربعة^(٤).

== فِدَاءٌ لِسَعْدَى كُلِّ ذَاتِ حَشِيَّةٍ وَأُخْرَى سَنَبَتَا الْقِيَامِ خُرُوجِ

وعن أبي العباس أحمد بن يحيى للكميت بن زيد الفقعسي:

بِكُلِّ سَنَبَتَا إِذَا الْخَمْسُ ضَمَّهَا يُقَطِّعُ أَضْغَانَ التَّرَاجِي هِبَاهُهَا

انظر المنصف ٢٩/٣ - ٣٠. والتاء في السَّنَبَةُ زائدة، لأنه يقال: مضت سَنَبَةٌ من الدهر،

أي قطعة منه. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٢٤، ق ٧٠.

(١) اتَّغَرَّ: إذا نبت ثغره، وهو افتعل، وأصله: اثْتَفَرَ، وأدغمت التاء في التاء، وفيهم من

يقول: ادُّغَرَ، فيقلب منهما دالا كما قلب في (درلج) من التاء دالا. انظر شرح السيرافي

للكتاب، ج ١٠، ق ١٢١.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٣) السَّنَبَةُ: سوء الخلق، وسرعة الغضب، قال الشاعر:

قَدْ شَبَّتُ قَبْلَ الشُّبِّبِ مِنْ لِدَاتِي

وَذَاكَ مَا أَلْقَى مَسْنِ الْأَذَاةِ

من زوجه كثيرة السَّنَبَاتِ

وعن أبي عبيد عن الكسائي: سَبَّةٌ من الدهر، وسَنَبَةٌ من الدهر. انظر تهذيب اللغة

١٤/١٣ (سب)، ١٥٥ (رباعي السين).

(٤) الكتاب ٣٤٩/٢.

قال أبو علي: يقول: ليس في الفعل فَنَعَلَ ولا فُتَعَلَ كما أن فيه مثل
كَوْثَرٍ وَجَهْوَرٍ على فَوَعَلَ وَقَعَوْلٍ^(١).

قال سيبويه: ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك .
أي في أنه لا يحكم بزيادتها إلا بدليل في المواضع التي ذكرنا، أنك
لو سميت رجلاً نَهْشَلاً أو نَهْضَلاً أو نَهْسرًا صرفته^(٢).

قال أبو علي: لو كانت النون في هذه الكلمات^(٣) زوائد لم تصرف
إذا سميت به لاجتماع التعريف ووزن الفعل فيه كما أنك لم تصرف
(أحمد) لاجتماعهما فيه، لكن لما كانت النون فيها أصولاً صرفت، لأنه لم
ينضم إلى التعريف زنة الفعل؛ ولو سميت بَنَزَجِسٍ لم يصرف، لأنه على زنة
الفعل وفيه التعريف، وليس في الرباعي شيء على مثال فَعَلَلٍ فالننون

(١) الكوثر: الرجل الكثير العطاء، قال كثير بن عبد الرحمن:

وأنت كثير يا ابن مروان طيبٌ وكان أبوك ابن العقائل كوثراً

والكوثر أيضاً: نهر في الجنة. انظر المنصف ٦/٣.

جَهْوَرٌ: يقال: جَهْوَرٌ في كلامه جهورة؛ إذا أعلاه، وهو من الجهارة، ومنه سمي النحويون
الحروف المجهورة، ويقال: رجل جَهْوَرِيّ. المصدر السابق ٨/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ - ٣٥٠. ولا يخفى تفسير أبي علي المعترض في هذه العبارة.

(٣) يريد نحو: جَعَنْقَلٍ، وَشَرَنْبَثٍ، وَحَنْبَطِيٍّ، وَسَرَنْدَبِيٍّ، ودَلَنْطِيٍّ، وغيرها مما ورد من الأمثلة
في الكتاب في هذا الباب، ونحو: نهشل ونهسر، ونهضل، والنهشَل: الشيخ الكبير، وقيل:
هو الذئب.

والنَهْسر: عن أبي العباس: هو الذئب، قال النافعة الجعدي:

وأى حيث أمسى أطلس اللون شاحباً أزلّ تسميه الشياطين: نَهْسرًا

ونَهْصَرٌ مثله. انظر المنصف ١٦/٣.

زائدة^(١).

قال سيبويه: وكذلك الإنسان^(٢).

قال أبو علي: لأن جمعه أناسي وهو مأخوذ من الأنس.

فأما أبو العباس فإنه قال: يحكى عن ابن عباس رحمه الله من الإنسان إنما سمي لأنه ينسى، وإن صح هذا عنه فهو أعلم باللغة. فأما الاشتقاق فلا يجيز أن الإنسان مأخوذ من النسيان، لأن الهمزة في (إنسان) فاء الفعل والسين لامه، وفاء الفعل في النسيان النون والياء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتهما في شيء^(٣) [١٨٣/ب].

قال سيبويه: والتفعيلُ وفَعْلَانُ بمنزلة التفعّل^(٤).

يقول: إن كثرة زيادة النون في تفعّل.

قال أبو علي: لا يجيء شيء على (فَعْلَال) إلا في باب نحو زَلْزَلٍ، فإذا كان لم يجيء ذلك علم أن النون في مثل سَكْرَانٍ لو لم يُعلم أنه من

(١) النون في (تُهَشِّل) أصلية، لأنها لا تزاد أولاً في الأسماء، لكنها في (عَنْسَلٍ) و(عَنْبَسٍ) زائدة لأنهم يريدون: العسول والعبوس. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٣) قال أبو الحسن الرماني: «والنون في (العِصْنَةُ) زائدة... وإنسان من الأنس وهو أولى من أخذه من النسيان، لأن الأنس أغلب عليه وأحسن في صفته من النسيان، والأغلب عليه صفات المدح لا صفات الذم، ودليل ذلك قول الله جلّ وعز: «ولقد كرّمنا بني آدم» فهم على الأصل تكريمه إلا أن يحدث منهم إنسان خطيئة، فيخرج إلى الإهانة واللاتمة، واستحقاق العقوبة، فهذا دليل على أن إنسان (فَعْلَان) من الأنس، وكيف تصرف الحال فالنون الأخيرة زائدة فيه». شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٧٣.

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢.

السُّكْرُ زائدة، فأما فَعْلَالٌ فقد جاءت في المضاعف نحو زَلْزَالٍ وَقَضْقَاضٍ،
- فلذلك حكم بأن النون في جَنْجَانٍ أصل، ولو سمي به رجل لصرف.
قال سيبويه: وأما القَنْفَخْرُ فالنون فيه زائدة، لأنك تقول: قُفَاخِرِي
في هذا المعنى إلى آخر الفصل (١).

قال أبو علي: يقول: إذا جاءت كلمتان موضوعتان على معنى واحد
كقَنْفَخْرٍ وَقُفَاخِرِي اللذين هما بمعنى واحد، وكان في أحدهما حرف من
حروف الزيادة لزم بأن يحكم بأن الحرف في الكلمة التي هو بها زائد، فإن
لم يقل هذا لزمه ألا يجعل العَرَضَةَ ونحوه من الاعتراض. وإن كان بمعناه،
وكذلك يلزمه في أَوْلَقَ وَقَبَرَ وَسَبَّتَهُ (٢).

قال سيبويه: فهذا سبيل بنات الأربعة وما لحق بها من بنات الثلاثة،
فليست بمنزلة قَفْعَدَدٍ (٣).

قال أبو علي: الأبين أن يقال: وما لحق بها من بنات الثلاثة، فليست
بمنزلة قَفْعَدَدٍ، والمعنى أنه ليست خَفِيدَدُ وَحَبُونُ ونحوه من الثلاثي بمنزلة
قَفْعَدَدٍ ونحوه من الرباعي وإن كانا جميعاً للإلحاق، لأن في إحداهما

(١) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٢) القُفَاخِرُ، والقَنْفَخْرُ: التَّارُ الناعم، وأنشد:

مُعْدَلَجٌ بِهَضٍّ قُفَاخِرِي

وعن أبي عمرو: امرأة قُفَاخِرَةٌ: حسنة الخلق حادِثَةٌ. ورجلٌ قُفَاخِرٌ. انظر تهذيب اللغة
٦٣١/٧ (قفخر) والنون فيه زائدة لقولهم: قُفَاخِرِي. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق
٧٣.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢.

زيادتين وفي الأخرى زيادة واحدة^(١).

قال سيبويه: فالواو المزيدة كَأَلَف سَبْنَدَى والنون كنونها^(٢).

قال أبو بكر: ينبغي أن يكون: فالدال المزيدة كَأَلَف سَبْنَدَى^(٣).

قال سيبويه: وأما كُنْتَالٌ وَخُنْتَعْبَةٌ فبمنزلة كَنْهَبُلٍ^(٤).

قال: يعني أن النون في كُنْتَالٌ زائدة كما أنها في كَنْهَبُلٍ زائدة^(٥).

(١) الْحَقَّقِدْدُ - من الظلمان - الطويل الساقين، يقال له ذلك لسرعته، حَقَّادٌ، وَحَقَّقِدَاتٌ. انظر تهذيب اللغة ٢٨٥/٧ (خفد).

وحبون: مزيد من الثلاثي (حب)، والحبُّن: ما يعتري الإنسان في الجسد فيقيح، ويرم، والجمع: الحبون. والحبُّن: أن يكثر السقي في شحم البطن فيعظم البطن لذلك، فهو عِظْمُ البطن، وأم حَبِينٍ هي الأنثى من الحرايبي. انظر تهذيب اللغة ١١٤/٥ (حب).

والقَفْد: من عيوب الخيل، وهو انتصاب الرُئْغ وإقبال على الحافر، ولا يكون ذلك إلا في الرجل. والأَقْدُ من الرجال: الضعيف الرُخو المفاصل. . . . انظر تهذيب اللغة ٤١/٩ (ققد). ويقال: شاة قفعا: وهي قصيرة الذنب، وكبش أَقْنَع، وكباش قُفْع، قال الشاعر:

إِنَّا وَجَدْنَا الْعَبْسَ خَيْرًا بَقِيَّةً مِنْ الْقُفْعِ أَذْنَابًا إِذَا مَا انْفَشَعَرَتْ

وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٢٧٠/١ (قفع)، وفي خفيده: زيادة إحدى الدالين ولا خلاف في زيادة الياء فيها، فهي من الثلاثي وفيه زائدتان، كما في حبون زائدتان أيضا.

(٢) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) اكتفى الفارسي بتعليق أستاذه السراج، وفي الأصل (سبند)، وقد سبق الحديث عن ألفه.

(٤) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) القائل هنا هو أبو علي رحمه الله، والنون في كَنْهَبُلٍ زائدة، لأنه ليس في الكلام فاعل، والنون في (كُنْتَالٌ) زائدة كذلك لأنه ليس في كلامهم على مثال (جُرْدَدَحَلٍ). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧٣.

والكَنْهَبُلُ: شجر عظام، قال امرؤ القيس:

فَأَضْحَى يَسُحُّ الْمَاءَ حَوْلَ كُنَيْفَةٍ يَكْبُ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوَّحُ الْكَنْهَبِلِ

انظر المنصف ٢٠/٣.

قال سيبويه: قَدْ لَامِصٌ مِنَ التَّدْلِصِ، وهذا كَجُرَائِضٍ^(١).

قال: الميم زائدة، كما أن الهمزة زائدة في جرَائِضٍ^(٢).

قال أبو علي: الهمزة في قولك: (ضَهْيَاءُ)^(٣) على وزن (جَعْفَر) غير الهمزة التي في (ضَهْيَاءُ) على وزن (حمراء)، لأن التي في حمراء هي التي تلحق للتأنيث مع المدة، وهي في (ضَهْيَاءُ) زائدة للإلحاق بجَعْفَر، وهي موازنة للرأء منه فلو كانت الهمزة أصلية ثم أدخلت هذه العلامة عليها للتأنيث لقلت: (ضَهْيَاءُ) على وزن جَعْفَرَاء، ولكن لما حذفت في (ضَهْيَاءُ) التي على وزن (حمراء)، علم أنها كانت في (ضَهْيَاءُ) الملحقه زائدة، كما أن الميم في (زُرْقُم) لقولهم بمعناه (أزرق) زائدة.

(١) الكتاب ٣٥٢/٢، وفيه: (٠٠٠ من التدليس).

(٢) يعني أبرعلي: هو البراق، يقال: دَلَامِصٌ ودَلَاصٌ، ودَلِصٌ ودَلِصٌ بمعنى. قال الأعشى: إذا جُرَدْتُ يوماً حَسِبْتُ خَمِيصَةً عليها وجرَّيَالُ النَّضَارِ الدَّلَامِصَا وعن أبي عبيد: يقال: امرأة دَمْلَصَةٌ، ودَلَمِصَةٌ: مَلَسَاءُ بَرَاقَةٍ. انظر المنصف ٢٥/٣ والجريص: الغصّة، يقال: حال الجريص دون القريض، وأنشد:

خَانِصِقُ ذِي غُصَّةٍ جَرِيصِ

وعن أبي عبيد عن أبي عمرو: الذُّفْرُ: العظيم من الإبل، والجُرَائِضُ: مثله - وجمل جُرَائِضُ: هو الأكل الشديد القصل بأنياه للشجر.

انظر تهذيب اللغة ٥٥٤/١٠ - ٥٥٥ (جرص)، قال أبو سعيد: جُرَائِضُ وجَرِيصٌ، عظيم ثقيل، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١، ق ١٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥٢/٢. وهمزة (ضَهْيَاءُ) زائدة، وهي غير همزة (ضَهْيَاءُ) التي على وزن (عمياء)، والضَهْيَاءُ شجر السَّيَالِ (يهمز ويقصر)، وامرأة ضَهْيَاءُ: هي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لا تحيض.

قال: ويجوز أن تكون الضَهْيَاءُ بوزن (الضَهْيَعُ): نَعِيلًا، وإن كانت لانظير لها في الكلام، فقد قالوا: كَتَهَيْلٌ، ولانظير له. انظر تهذيب اللغة ٣٦٠/٦ (ضَهْيُ).

قال أبو علي: أما (حُطَّائِط) ^(١) فاستدل فيه بالمعنى على أن الهمزة زائدة، وإن لم يشتق منه شيء تسقط فيه الهمزة، كما اشتق من (زُرْقُم) (أزرق)، فباب (زُرْقُم) ونحوه تعلم زيادة الحرف فيه بأمرين: بالمعنى وباشتقاق من الحرف ما ليس فيه الحرف الزائد. وباب (حُطَّائِط) تعلم زيادة الحرف فيه بالمعنى وحده لا بأن يشتق [١٨٤/أ] منه ما يسقط منه الحرف الزائد ^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ مَا الزِّيَادَةُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ^(٣)

قال: وكذلك المضاعف في عَدَّيْسٍ وَقَفَّعَدَدٍ ^(٤).

يقول: ماضوعف عينه أو لام من الرباعي فهو في باب الزيادة كالثلاثي.

(١) إشارة إلى ما جاء في الكتاب ٣٥٢/٢ من قوله: وحُطَّائِط هو الصغير، لأن الصغير محطوط، وقال أبو سعيد هو القصير.

(٢) قال الرماني: الهمزة في (ضَهْيَا) زائدة لقولهم: (ضهيا) من هذا الأصل، والهمزة في (جرائض) زائدة لقولهم: محطوط. وقال: والميم في (زُرْقُم) زائدة، لأنه من الأزرق وهو على طريق النادر. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٣.

(٣) الكتاب ٣٥٣/٢، وقامه: ... ولزمه التضعيف.

(٤) الكتاب ٣٥٣/٢. وقَفَّعَدَد: الرَجُلُ القصير، وقيل اسم الموضع، انظر المنصف ٩/٣. والعَدَّيْسُ: القصير الغليظ، وقيل: العَدَّيْسَةُ: الكتلة من التمر. وعن أبي عمرو: جمل عَدَّيْسٌ عظيم. انظر تهذيب اللغة ٣٤٢/٣ (باب العين والسين). وإحدى الباءين في (عَدَّيْس) زائدة، كما أن إحدى الدالين في (قَفَّعَدَد) زائدة. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٤.

قال: كما صار ما لم يُفصل بينه بكثرة ما اشتق مما ليس فيه
تضعيف بمنزلة ما فيه ألف رابعة^(١).
قال: يعني بقوله: ما فيه ألف رابعة أي همزة أولى نحو (أفكل،
وأيدع) يريد، أنا نحكم بزيادة هذه المضاعفات حتى يقوم دليل على أنه
أصل كما يفعل ذلك بأفكل وبابه^(٢).

* * *

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) يقرر أبو سعيد أنه قد علم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد، في مثل: شملل،
وطملل، وعثول، لأنه يقال: طمل، شمل، وعثول، وأن ذلك قياس ذوات الأربعة إذا كرر
فيها الحرف أو شدد. انظر شرح السيرافي لكتاب، ج ١٠، ص ١٢٣.

انتهى الجزء الرابع

ويليه

الجزء الخامس إن شاء الله ، ويبدأ بقوله :

ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة
هذا بابٌ حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها	٥
هذا بابٌ ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو	٩-٦
هذا بابٌ ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم	١٣-١٠
هذا بابٌ ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولادخول ألف ولام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يشبه	
التنوين فيه	١٦-١٤
هذا بابٌ تحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة	١٨-١٦
هذا بابٌ التنوين الثقيلة والخفيفة	٢١-١٨
هذا بابٌ أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة	٢٤-٢٢
هذا بابٌ الوقف عند النون الخفيفة	٢٩-٢٥
هذا بابٌ الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء	٣٦-٢٩
هذا بابٌ مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه	٣٨-٣٧
هذا بابٌ اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن	
يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز	٤١-٣٩
هذا بابٌ المقصور والممدود	٤٣-٤٢
هذا بابٌ الهمز	٦٠-٤٣
هذا بابٌ الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر ليبين ما	
العدد إذا جاوز الاثنين	٦١-٦٠
هذا بابٌ ذكر ك الاسم الذي تبين العدة كم هي مع تمامها الذي	
هو من ذلك (اللفظ)	٦٣-٦١

الصفحة

الموضوع

- هذا بابُ المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث . ٦٣-٦٧
- هذا بابُ ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد..... ٦٧-٧٠
- هذا بابُ تكسير الواحد للجمع ٧٠-٧٥
- (مسألة) من باب ما كان واحداً يقع للجمع ٧٥-٧٦
- هذا بابُ نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات ٧٦-٨١
- هذا بابُ ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده من بنائه ولفظه ٨٢
- هذا بابُ ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامة التأنيث . ٨٣
- هذا بابُ ما يكون على حرفين وليست فيه علامة التأنيث ٨٤-٨٨
- هذا بابُ تكسير ماعدة حروفه أربعة أحرف للجمع ٨٩-٩٦
- هذا بابُ ما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث ٩٧
- هذا بابُ ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ٩٨-٩٩
- هذا بابُ ماعدد حروفه خمسة أحرف خامسه ألف تأنيث ٩٩
- هذا بابُ ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع ١٠٠-١٠١
- هذا بابُ ما هو اسم يقع على الجميع ١٠٢-١٠٣
- هذا بابُ تكسير الصفة للجمع ١٠٣-١٠٥
- هذا بابُ تكسير ما كان من الصفات عدة حروفه أربعة أحرف .. ١٠٥-١١٨

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك، وتوقعها به ومصادها	١١٩-١٢٠
هذا بابُ فُعْلان ومصدره وفعله	١٢١
هذا بابُ ما يبنى على أَفْعُلْ	١٢١-١٢٤
هذا بابُ ما يكون للخصال التي تكون في الأشياء	١٢٥-١٢٧
هذا بابُ علم كل فعل تعداك إلى غيرك	١٢٧-١٢٨
هذا بابُ ما يجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل	١٢٨
هذا بابُ نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو	١٢٩-١٣٠
هذا بابُ نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو، والواو التي هي	
فاء	١٣٠-١٣٣
هذا بابُ افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى	١٣٤-١٣٥
هذا بابُ دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفَعَلْتُ	١٣٦
هذا بابُ ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ	١٣٦-١٣٧
هذا بابُ دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ	١٣٧
هذا بابُ استفعلت	١٣٨-١٤٠
هذا بابُ مصادر ما لحقته الزوائد	١٤٠-١٤٢
هذا بابُ ما لحقته هاء التأنيث عوضاً	١٤٢-١٤٣
هذا بابُ مصادر بنات الأربعة	١٤٣-١٤٦
هذا بابُ نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق	١٤٦
هذا بابُ اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة	١٤٦-١٥٠

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ ماكان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء	
فيهن لام.....	١٥٠-١٥١
هذا بابُ ماكان من هذا النحو مما بنات الواو فيه فاء	١٥١-١٥٣
هذا بابُ نظائر ماذكر مما جاوز بنات الثلاثة	١٥٣
هذا بابُ لايجوز في ما أفعله	١٥٤-١٥٥
هذا بابُ ما أفعله على معنيين	١٥٥-١٥٦
هذا بابُ مايكون يضفعلُ من فَعَل في مفتوحًا	١٥٦-١٦٠
هذا بابُ هذه الحروف فيه فاءات	١٦١-١٦٣
هذا بابُ ما كان من الياء والواو	١٦٤-١٦٥
هذا بابُ الحروف الستة إذا كانت واحدة منها عينًا وكانت الفاء	
فيها مفتوحة	١٦٥-١٦٦
هذا بابُ مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة	١٦٧-١٧٢
هذا بابُ مايسكن استخفافًا وهو في الأصل عندهم متحرك ..	١٧٣-١٧٤
هذا بابُ ماقال فيه الألفات	١٧٤-١٧٨
هذا بابُ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب	١٧٨-١٧٩
هذا بابُ ما أميل علي غير قياس	١٨٠-١٨٣
هذا بابُ مايتنع من الإمالة التي أملتها فيما مضى	١٨٣-١٩٣
هذا بابُ مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف	١٩٣-١٩٧
هذا بابُ ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول	
الحرف	١٩٨-٢٠٠

الموضوع	الصفحة
هذا بابٌ تحرك أواخر الكلم الساكنة	٢٠١-٢٠٢
هذا بابٌ ما يُضم من الساكن إذا حذفت بعده ألف الوصل	٢٠٣-٢٠٤
هذا بابٌ ما يحذف من السواكن	٢٠٤-٢٠٧
هذا بابٌ ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها ...	٢٠٧-٢٠٨
هذا بابٌ يثبتون حركته وما قبله متحرك	٢٠٩-٢١١
هذا بابٌ الوقف في أواخر الكلم المتحركة	٢١٢
هذا بابٌ الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة	٢١٣-٢١٥
هذا بابٌ الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيحرك ؛	
لكراهيتهم التقاء الساكنين	٢١٦-٢١٨
هذا بابٌ الوقف في الواو والياء والألف	٢١٩
هذا بابٌ الوقف في الهمز	٢٢٠-٢٢١
هذا بابٌ الساكن الذي تحركه في الوقف	٢٢٢
هذا بابٌ الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خفي	٢٢٣
هذا بابٌ ما يحذف في أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات .	٢٢٣-٢٢٥
هذا بابٌ ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف	٢٢٥-٢٢٧
هذا بابٌ ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار .	٢٢٧-٢٢٩
هذا بابٌ ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار	٢٢٩-٢٣٤
ومن باب الكاف التي هي علامة المضمر	٢٣٤-٢٣٥

الموضوع	الصفحة
هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار	٢٣٦-٢٣٨
ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد	٢٣٩-٢٤١
ومن باب عدة ما يكون عليه الكلم	٢٤٢-٢٥٢
ومن باب علم حروف الزوائد	٢٥٢-٢٥٣
هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف	٢٥٣-٢٥٥
هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة	٢٥٦-٢٥٩
ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل	٢٦٠-٢٦٤
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة	٢٦٤-٢٦٦
ومن باب تمثيل ما بنت العرب من الأربعة في الأسماء والصفات	٢٦٧-٢٦٨
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل	٢٦٨-٢٧٣
ومن باب لحاق التضعيف والزائد فيه لازم	٢٧٣-٢٧٥
ومن باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة	٢٧٥-٢٧٦
ومن باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفة من بنات	
الخمس	٢٧٦-٢٧٧
ومن باب ما أعرب من الأعجمية	٢٧٧
ومن باب علل ما يجعله زائداً من حروف الزوائد	٢٧٨-٢٩٩
هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة	٢٩٩-٣٠٠

* * *

انتهى فهرس موضوعات الجزء الرابع

مطابع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥

هذا الكتاب

ظلت التعليقة مجهولة أو في حكم المفقود حتى عهد قريب ، وما كادت تكتشف ضمن قوائم المخطوطات النادرة في تركيا حتى اشرأبت إليها أعناق الباحثين ، وتطلع إليها المهتمون بالتراث ، وهاهي اليوم تظهر كأول شرح متكامل لشروح «الكتاب» في القرن الرابع الهجرى .
وتأتي أهمية التعليقة من ناحيتين :

الأولى : ارتباطها بكتاب سيبويه ، الكتاب الذي سماه القدامى «قرآن النحو» فهي تشرح غامضه ، وتيسر صعبه ، وتذلل لمريديه الطريق لسبر أغواره ، في أسلوب يرق حيناً حتى يخيّل لغير المتخصصين أن اقتحامه سهل ، ويوغل في الصعوبة حيناً آخر ، حتى إن أصحاب الصناعة ليشق عليهم ذلك .
الثانية : وتتصل بالمؤلف ، فهو شيخ أهل القياس في النحو ، وأكثر الناس تفرداً بكتاب سيبويه ، وكتابه هذا شاهد على طبيعة الدرس النحوي في العصر الذهبي للثقافة العربية .

المحقق